Astarābādī, Raḍī al-Dīn
Muḥammad ibn al-Ḥasan
Sharḥ Raḍī ʻalá al-Kāfīyah

have diff copy

كتاب الكافية لإمام ائمة النحو واصول الفقه ... عثمان ابن الحاجب المالكي ١

واما الشرح فللمولى المحقق المدقق العلامة نجم ... الاسترابادي قدس الله سره رضي الله عنه

فهرس

الكلمة الكلام الاسم

المعرب الاعراب غير المنصرف

العدل الوصف التانيث المعرفة العجمة

الجمع التركيب الالف والنون وزن الفعل

المرفوعات

الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله المبتدأ والخبر

خبر ان واخواتها خبر لا التي لنفي الجنس اسم ما ولا المشبهتين بليس

المجرورات

الاضافة الاضافة اللفظية الاضافة المعنوية الاسماء الستة

الفعل

الماضي المضارع الامر

جوازم المضارع كلم المجازات

فعل ما لم يسم فاعله المتعدي وغير المتعدي

افعال القلوب افعال الناقصة

افعال المقاربة

فعل التعجب

افعال المدح والذم

المنصوبات

المفعول به المفعول المطلق المنادى ما اضمر فاعله التحذير

المفعول فيه المفعول له المفعول معه

التميز المستثنى خبر كان واخواتها اسم ان واخواتها

المنصوب بلا التي لنفي الجنس خبر ما ولا المشبهتين بليس

التوابع

النعت العطف التاكيد

البدل عطف البيان

المبني

المضمر اسماء الاشارة الموصول اسماء الافعال

الاصوات المركبات الكنايات الظروف

المعرفة

العلم

النكرة اسماء العدد المذكر والمؤنث المثنى

المجموع المصدر اسم الفاعل اسم المفعول

الصفة المشبهة اسم التفضيل

الحرف

حروف الجر الحروف المشبهة بالفعل الحروف العاطفة

حروف التنبيه حروف النداء حروف الايجاب

حروف الزيادة حرف التفسير حروف المصدر

حروف التحضيض حرف التوقع حروف الاستفهام

حروف الشرط حرف الردع

تاء التانيث الساكنة التنوين

نون التاكيد

تم الفهرس

بعونه

كتاب رضي

هو الله تعالى شانه هذا كتاب شرح رضي على الكافية لابن الحاجب في علم النحو والاعرا[ب] وفقنا الله لاتمامه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحدّ تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سبحا
الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت
جبروته وصلواته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده **وبعد**
فقد طلب مني بعض من اعتني بصلاح حاله واسعفه بما يبتغيه مقدوري من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو
عند قراءتها علي فانتدبت لجمع عوذ ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للمسئول وتحقيقا فاثبتّ
لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس المطهر الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه
والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر
وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذي بالتاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما
فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة
والجمل يقال الكلمة شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا
كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدر
نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه
على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان
بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول
اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال
كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما اعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك
لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير
متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل لمعنى
آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظ بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من غير ان يقترن قصد التواطؤ
بها فمحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا
يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ
ما يعنى به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني بالمعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر
والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية
فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح
اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يتحرج في الحدود عن الالفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف
منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ
مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة
فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى
المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف
وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحياة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلفخ ونحوه من الهذيانات وقدم الكلام
على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد بغير علمين لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تناقض
لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين

فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة

لعلها

في تعريف الكلمة

٣ احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثنا لانه عند جمهور
النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة
ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تع لئن اكله الذئب اذ لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم
وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا تناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي لان الحد انما
يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة
مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ فمعناه هيهنا وان كان
بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امراة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل
كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كان لفظة
لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ بجزئه واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتين بخلاف الثانيين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع
لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي راجعة الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الوضع اما
ان يضع الفاظا معينة سماعية فتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما
ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما يتبين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مُفعِل وكذا حال اسم المفعول
والامر والنهي والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه تحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف
مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع
وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء
معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في
قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان
من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهما
معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وشوي وغير ذلك فتغيرت بالحرفين بنسبة المنا
اليه والمضاف صار تامين تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية
كما يجيء في اول التصريف انشاء الله تع اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك
الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا
معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو
ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارية مع الحرف الذي يدل فلا يصح
ان يدعى هنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعيناه في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم
اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان
معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والا
والاحوال التي يعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد
بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون لكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد ومر زيد بكلمة لانه اسم
وفعل وحرف فالجواب بانه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان
وفرس وثور وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا نريد به ان المعطوف والمعطوف عليه
يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد
قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد
الثلاثة دون الباقين بلى ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في
وكذا كان ينبغي ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الحرف والفعل بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان
يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسما كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث
المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح
الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد وتقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل
كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك
ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما
بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع

مبحث تقسيم الكلمة

له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فى نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اذا اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا
يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه
نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور
به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه فى جميع ذلك مبتدأن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور فى لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه
فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلثة اولا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم ومن الخبر اى لان حالها اما دلالة
اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام فى قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله
اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسه او على
معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى نفسها والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثانى الاسم
اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة
بين النفى والاثبات فيكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله
كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان
المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعنى بتضمن الكلمتين تركبه
منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد او مقدرين كنعم فى جواب من قال
ازيد قائم او قام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل كما فى ان زيد قام او الفاعل كما فى زيد قام او المبتدا او الخبر كما فى قوله تعالى فصبر جميل والمراد
بالاسناد ان يخبر فى الحال او فى الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية
وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا فى الحال كما فى قام زيد وزيد قام وقولنا او فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت وانت حر وفى
الطلبى نحو هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير الجمل الطلبية
فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفى الغايب ليضرب وفى المتكلم لاضرب ولنضرب
لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما فى زيد قائم وقولنا او اكثر نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل
فى الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه ويجئ فيه مزيد بحث انشاء الله تع وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات
فى نحو ضرب زيد عمروا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع فى الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجئ
المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلى المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلى اسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف
فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما فى اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد
الذى فى خبر المبتدأ فى الحال او فى الاصل وفى الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذى فى الصلة والذى فى الجملة القسمية لانها
لتوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد فى الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلام بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان
الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودة لذاتها اولا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الكلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار
لانه اعم اذ ليشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى كما ذكرنا ولحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع
ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية بين الكلم الثلث وهى اسم مع حرف وفعل
مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اى الاسناد الذى هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع
يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلى الثنائى بين الثلثة الاشياء اعنى الاسم والفعل
والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الفعل والحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه
وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا
مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائى والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه
فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فى فعل واسم والثانى قوله بالاسناد للاستغناء اى تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع
اى مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لاندراده
ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنف والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اى كلمة فى
ولا يرد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة
فى قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها وقوله فى نفسه الجار والمجرور فى محل صفة لقوله معنى والضمير البارز فى نفسه
لما الذى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله فيما دل على معنى فى نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير فى قولهم ما دل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى

مادل

فى معنى الحرف

مادل على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يتاتى فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترناه ان المعنى جعل فى نفسه صفة للمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فغيره صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما فى هل زيد قائم لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ فيها زيد مستفهم عنه وكذا النفى فى ما قام زيد اذ قيام زيد منفى فالحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره اما مقدم عليه كما فى نحو بصرى او متاخر عنه كما فى الرجل والاكثر اذ يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار وليس دالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام موجد فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما فى كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى فى الفعل ومعنى فى الفاعل والاغلب فى معنى الحروف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعانى دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فى خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتدا فمعنى من ومعنى لفظة الابتدا سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتدا ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتدا فى قولك الابتدا خير من الانتها ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتدا الذى هو مدلولها فى لفظ اخر وكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان فى ذلك الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى فى شئ اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى نفسهما وللحرف فى غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا فى جائنى رجل طويل موجد لمعناه اى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذى و معناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دلت بالوضع فلم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول لضرب شديدا ولا يذكر الضارب بل يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربيه ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى فى غيره فان ضرب مفيد فى نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتدا فى غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتمييز معنى قوله غير مقترن بيان قوله فى حد الفعل هو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اى على معنى واقع فى احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلثة معينا فى نفس الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن فى الحد ثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع شرط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسما الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثانى كما يجئ فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا مشترك فى الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا فى الاستعمال عند التباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا فى الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشا وكون الفعل لاحدها معينا فى الوضع سواء كان الانشا العارض لازما كما فى عسى او غير لازم كما فى بعت واشتريت ولا يدخل فى هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد بها الفعل الذى مضى من الزمان والفعل الاتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع ولا التركيب على احد الازمنة الثلثة كالعبور مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضى او البقاء فى المكان كان او فى الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضى والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن فى الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد فى الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغائب والاسما الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله فى نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسما الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا ليفيد معناها الذى هو الشئ المبهم ويحل فاه فى ذلك

نقصد ... الا على معنى معقول فى غيره فلم يصح الحكم عليه ولا به ووجب ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول فى نفسه وعلى نسبته الى غيره وهى معقولة فى غيرها الة ليعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذكر متعلق الحرف

اللفظ فان لفظة الذى مثلا تقيد معناها الذى هو الشئ المبهم فى نفسها الا فى صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها الا لاثبات
ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغائب فانهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص ولذا اعد من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه
كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل فى لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا
الكثرة التى هى معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها وانما وجب القول بهذا فى رب وكم والكافين الاسمية
والحرفية صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقناه تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات
الاسماء عليها ولم يثبت مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما
يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم
عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء واى فى الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فلم الحد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه
ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفا وجوبا قبل فى مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اى معنى
الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اى من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اى امن تضرب فمن بمعنى اى وان
وكذا من تضرب اضرب اى ان من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى فى غيره لم
يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد
مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف كل الى الحد فيجعله مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك فى قولنا الاسم ما دل على معنى
فى نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول فى الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان الجزءين
نقيضهما فتقول كل ما لم يدل على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول فى الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقع العكس
بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفى والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم
دال على معنى فى نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى فى نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم
ولا يقع كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول فى نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل فى صورة الاسم
كما يجئ فى الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء او لام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول
عليها مطابقة فى نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه واما قوله شعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا
صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هى اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجئ الا فى ضرورة
الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته فى الاعراب حركات الثلث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها
ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهى اذن اربعة
اقسام احدها التنكير بخصوصه ومه وويه وسيبويه مثل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين فى نحو رب احمد وابرهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن
لان الاسم منصرف وانا لا ادعى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول
التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء المثل ما ذكرنا فى لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه
كون الاسم معربا فلا يمكن الا فى الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل
الذى اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم فى
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت فى نحو قوله تعالى من عرفات
ولو كانت للتنكير لم يثبت فى الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقع هى فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر لان هذا
معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما فى جمع المذكر فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط
وهو كونه علامة تمام الاسم وليس فى النون شئ من معانى اقسام الخمسة المذكورة فكذا التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شئ
من تلك المعانى لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعى وجار الله ان التنوين فى نحو
مسلمات للصرف قال جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التى فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع
المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه
عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما فى قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث الذى هو بتاويل البقعة والاولى عندى
ان يقال التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر
فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج فيه مع العلمية حذف التنوين وابقاء
الكسرة ويروى بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالى بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء فى مثله مع حذف
التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين فى مثله مع العلمية ايضا وقال
بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم فى روى مطلق

تنزل

وذلك ان الالف والواو والياء فى القوافى يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم تخلو التنوين من المد هذا
التنوين يلحق الفعل ايض والمعرف باللام قال اقلى اللوم عاذل والعتابا فقولى ان اصبت لقد اصابا ولم يمنع دخولها فى الحرف ولم يمنع ذلك فى القياس نحو
فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيختص باسم الغالى لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق دالا على ترك الترنم
فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايض عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايض وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن فيفتح ما قبل النون
تشبيها له بالخفيفة او يكسر للساكنين كما فى جح على ما يجيء فى اخر الكتاب وانما الحق بالروى المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشىء مسندا اليه بالاسم لان
المسند اليه مخبر عنه اما فى الحال او فى الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل
على معنى فى نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية
والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير فى نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اى هن مليحات و
التصغير للشفقة نحو يا بنى فهو شىء موضوع فى غير موضعه كما ان التانيث فى ضربت فى غير موضعه واما نحو قوله تع رب ارجعون على تاويل ارجعنى ارجعنى
وقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه
او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشىء الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتوكيد والتقرير والغا
فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين متضاعفا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التوكيد اللفظى ايض ضم شىء
الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايض فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تع فارجع البصر كرتين فى كون اللفظ فى صورة المثنى والمراد
لكن الفرق بينهما ان نحو اضربا فى الحقيقة مفرد كالمثنى ونحو لبيك فى الحقيقة جمع فى صورة المثنى اذ المعنى البابا كثيرا واسعادا كثيرا ولم تقل الاضافة لمعنى كون
الشىء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل واما متعرف كما فى غلام زيد والتعرف والتخصيص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما
الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايض فى مثلها الا اسما
ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تع يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعد بعضهم من خواصه
ايض فاعتذر وعن الايراد المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه هو
المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو قدم زيد الحارث والبارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ولم يجئ مثله فى كلامهم والظ ان المضاف
اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما فى الحقيقة من حيث المعنى
فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله وهو معرب ومبنى فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فى صنف
الاسما فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى يذكرها فى صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين و
الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء الاخر كما يق فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع نحو ضرب زيد مركب من
ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الحقين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه
فى كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسما لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المص يورد فى حدود هذه المقدمة الفاظا
غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغى ان يختار فى الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فى المعنى المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ هو فى غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب فى الظ هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم ركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل
معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم ركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان المضاف
عاملة على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسما الحروف الموجودة فى اوائل السور
نحو حم وليس قوله مبنى الاصل هذا ايض من ذلك لانه اصطلاح جديد منه مراد به الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسره فى الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما
يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصريون فيرد عليه اسم الفاعل واسم
المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع اصلا فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجيء فى بابه لم يرد عليه
ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنى الاصل بالحرف والماضى والامر المصدر فى نحو عجبنى ضرب زيد عمرا امس فذلك بان يق المصدر ههنا اشبه الماضى لتقديره
به معنا اى ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى
الحال او الاستقبال وانما ذكر فى حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا عن قسمى المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى
المعانى المتعاقبة على الاسم لو لا مكالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسما المعدودة تعديدا كاسما العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسما حروف التهجى نحو
الف با تا ثا ونحو زيد عمرو بكر والاصوات كخ وهلع والمعانى الموجبة للاعراب انما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب
الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسما المجردة عن السبب ويجيء فى التصريف فى باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام
فى الاسما المعدودة تعديدا ان شاء الله تع واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء فى باب المبنى
وذلك فى المضمرات والمبهمات واسما الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتى فقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسما وانما صح الاحتراز
بالجنس ايضا لكونه احض من الفعل بوجه قوله وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذى جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه

لان مالد جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المص وهو يحق يلزم منه الدور لان المقصر ليس مطلق اختلاف الآخر
بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب ولا فانا حددنا المعرب بالاختلاف فكان معرفة المعرب متوقفة على
معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب لتتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه
من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف
لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايض يختلف تقديرا وذلك في لحد قسميه اعنى المركب منه
مع العامل نحو جائنى هولاء فهو مثل جائنى قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اى تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او
للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبنى لا في آخره نحو هولاء وامس وقد يكون في
الآخر ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هولاء انه في محل الرفع اى في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جائنى الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله
لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى مختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما منصوبا على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ
او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء
والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اى المتعاقبة قوله عليه اى على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما ويعنى بما الحركات او
الحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايض لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظ كالقاطع
والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا
ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا الحد
بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتقل لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر واستغنى لاجل
ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف
آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف الذكورة
بها لانك اذا اخبرت مثلا في قولك جائنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب
فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كا
التنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله ان يكون آخر المعرب فكذا النونان قال المص تما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي
على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف لعدم لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا وطم ان يقولوا ايض انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا
تدرى بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال لو ثبت الاختلاف ايض فهو امر واحد ناشئ
من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء
فكيف يكون الاعراب اختلافا وطم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث
هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يتصف شيئا من الحركات فلما ضممت الدال
بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقل من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة
غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر ففيها ثلث اختلافات مغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اى المنتقل اليها وان
كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايض هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب
بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما ردّ حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا رددت مثلا الاعراب بالحروف ورددت عليه
الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايض او جعله مع القلب اعرابا
كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون وعلامتي الرفع ايض وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه
وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشيئين بعدما كانا الشيء واحد وينبغي ان يقدر كل واحد من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات
غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلثة فيهما كضمة فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحة نحو ان احمد وباحمد ويا آء ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين
وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا الاعرابا لان علامة التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو
هو ولو جعلنا ايض الاختلاف تحول حركة الى حركة او حرف الى حرف كما فهم المص فهو ايض ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول
الفتحة كسرة وكذا في الحروف لو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه اولا وهو ثلثة وقال المص
لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما للشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جائنى زيد فلا اختلاف
اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا
بانقلاب حركة الى حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون
به الاختلاف فاذا كان قبل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعانى تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما
يحتاج الى التمييز من معانى الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارى احدهما على الآخر كمعانى الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب

فان فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيه على علة وضع الاعراب في الاسماء فهذا انذال بمنزلة التصريح

في الآخر

فى الثانيثر المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتدا والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد المعنيين والمعانى من الاخر لان جاعل اللفظ لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثانى ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى القرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وغديدة ومسلمة ومسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشيا فاللائق بالحكمة ان يطلب اخف علامة يمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التى بها طرء ذلك المعنى كما اقتصر فى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا فى هذا النوع اتم احتياط حتى انه ما بعد ما طرء بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون فى الاسم لانه بعد وقوعه فى الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التى هى اخف الحروف اعنى الحركات وجعلت فى بعض الاسما حروف المد وهى الاسما الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها فى كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت فى الاسما الستة لام الكلمة او عينها علامة وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف فجعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمد وهى ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسما التى تلى حروف الاضافة اعنى حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذى هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر فتميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى الجر منضما الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى فى هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما فى قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما فى الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الاخر على مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور لانا بانتسابنا الى احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسما فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفيين اقرب بنا على الاصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى لفظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر ونامع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف فى الاسم كما يجيء فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذ قصد الجار قام الاسم المضاف المراد تخصيصه وتعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة اذ هو متبين بالثانى فى حال عمل الجر على هذا الاسم كالعمل على حرف الجر كما سيجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى يكون بواسطة ثم يخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا لا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرء على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معانى الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر نعم قد يطرء عليها فى بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فى ظلمك على ما يجيء فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلى لا للمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء فى بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل فى الاعراب الاسما دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بان اصل الاسما الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم فى باب الاسما المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسما الا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات وان كان اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعى وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسما الاعراب صنفان منها احدهما اسما الاصوات كنخ وجه وحج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن فى الاصل كلمات كما يجيء فى بابها والثانى اسما حروف التهجى لانها كالحكاية بحروف التهجى التى ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى ان تقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تكتبان فى الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع فى التصغير الى وقوعهما مركبين لكانا معربين فى نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد

فان المستعمل فى المعنى المجازى لابد له من ملاحظة معنى الحقيقى فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجمالا

١٠ ودم وقد صاغ كثير منها على حرفين كيخ وجه وثبا ثا قاوانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان بعرضة انه يكون فى التركيب مشابها للحروف كما من وما والضمير وكافه فعلم انه يعنى الواضع لثبوت علته نحو ذ بنائه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائى والفراء ما الزما فى ترافع المبتدا والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدا والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا فى الوجود الا انه متقدم فى القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرتفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدا والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرطية متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدا والخبر اصلان على هذا التقدير فى الرفع كالفاعل وليسا محمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدا اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما فانتسخ عملهما كثيرا مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجئ فى ابوابها فصارت العمدتان فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما للفضلة يجئ فى ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما فى الاخر والعامل متقدم فى الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا عاملا فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب وما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجى فبناؤهما اصلى لا يحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال المعلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده ببعض الياء وفتحه الاتيان بعده ببعض من الالف ولا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذا نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صوغة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا وانما سمى المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمد والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو نحو جاءنى مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فرع عنها كما يجئ وبين الرفع والضم عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارة البصرية فهى لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضم رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا والحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علم الفضلة والجر انتقاله الى علم الاضافة والنظر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه ونعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء فى قوله به يتقوم

للاستعانة

قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هى صفة الاسم فالوجه وجود الاعراب فى اخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هى صفة لمدلوله فالوجه ان لا يتقدم الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف

للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الة كما فى قولك قام هذا العرض فى هذا المحل ولا شك ان فى لفظ المص ايهاما
لأن الظاهر فى نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب فى ذلك المعنى كون
الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف
المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموضع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه
لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو جير فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف
اليه او متبين به كما ان النصب بان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موضعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيئ فى باب نواصب المضارع
جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شرعية منسوخ
والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه
وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى و
ان اراد به النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل
فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وجمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة
وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى
مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا
بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب يكون فبدأ بالمعربات التى اعرابها
بالحركات لانها الاصل فى الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى حالة
النصب والكسر فى حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا والمنصرف احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان
يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفى
شئ من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لأن
اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وابنيا وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد
اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا البعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة فى الصيغ ولما
لم يطرد فى اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما فى الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول
كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع
ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا ولما
وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المص قياسا نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمروا على ما يجيئ والثانى من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا وهو شئ واحد يعنى الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما
احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعنى الجمع المذكر السالم
على ما يجيئ بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما
نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيئ فى بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا فى محلها وهى الاسماء
الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت وجمعت فاعرابها اعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت
لأن المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا اليتم وذى هيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب كونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم
لما يجيئ ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيئ وتصريحه بهذه الاسماء الستة تغنى
عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم فى اعراب هذه الاسماء الستة اقوال الاقرب عندى ان اللام فى اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك
وهنوك اعلام للمعانى المثناة وتبركا الحركات وكذا العين فى الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهى فى حالة الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفى النصب
والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمذهب سيبويه ان هذه الاسماء ليست
معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها
كما فى امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء للكسرة ما قبلها وقلبت الواو
المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام واخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة
واى شئ الغرض فى ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما
يستفاد من الحركات فى الظ فهلا يجعلها مثلها فى كونها اعلاما على المعانى وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديريا بالحركات ولفظيا
بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو وهى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات
على ما قبل الحروف وبالحروف ثانيا وهو ضعيف لمثل ما ضعف به ما قال المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها حروف اعراب كالحركات ويتعذر

ما قال في فوك لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حرف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها والفا لانفتاحه كما في يا رجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال
المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل
ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام
او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في النظم على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب
فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا انه مع كونها كالحركات
فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس
الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على حرف
لقيام البدل مقام المبدل منه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف فيه فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نفسها كما
في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نفسهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من نفس المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة
على ما اخترناه توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فلتستبد بها المفرد لانها اقوى لان كل حرف منها كحركتين واكثر فكرهوا ان يستبد
المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركة
التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فرعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلاثة كلا في موضعه وكل
واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها
ذاتا اخرى كالأخ للأخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فقوي المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة
للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها
مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في فم
فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حرف ليس لامه حرف العلة نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو
ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء الواو فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي
هو سبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامهما ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء اشتراكه
لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات وليناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات
ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب اما في التثنية
فطرد للباب ومعنى حموك ابو زوجك واخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسبت وج المرأة والهن الشيء المنكر الذي تستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير
ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره
الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها
سلامى واحدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت المفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف
اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكره ايضا مذروان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنيت لو استعمل
طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى
غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون
مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها
الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف
كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا
حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهموا وكما وكمو ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما
فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي
هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للنصب والجر في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر
دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل
ياء الجمع فقلبت كسرة لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتبس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واما ان تغير الحركة اولى من تغيير
الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل

المثنى

فی تحریك الساكن اذا اضطر الیه ان یكسر لما یجیء فی التصریف وفتح فی الجمع للفرق فحصل الاعتدال فی المثنی بخفة الالف وثقل الكسرة وفی الجمع بثقل
الواو وخفة الفتحة واما الیاء فیهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سیبویه حروف المد فی المثنی والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات
مقدرة علیها قیاسا علی مذهبه فی الاسماء الستة فالمثنی والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصود وفهم الاعراب من هذه الحروف یضعف
هذا القول وقال ابو علی الاعراب غیر مقدر عند سیبویه علی الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوین قال وانما ابدل من الحركة مع كون
انقلاب الحروف دالا علی المعنی لان الانقلاب معنی لا لفظ فقصد الاعراب اللفظی ونقول بای شیء یعرف ان هذه الحروف كانت فی الاصل حروف
الاعراب معنی ولم لا یجوز كما اخترنا ان یجعل ما هو علامة المثنی والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ایضا فیكون علامة المثنی والمجموع
وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافی بینهما ثم نقول الدال علی المعنی هو الالف والواو والیاء وهی لفظیة فان قیل كیف یكون معربا بالحروف اعراب قلنا
ذلك انما یلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اعرب بالحروف فان الحرف لا یحتاج الی حرف اخر یقوم به وقال الاخفش و
والمبرد انها دلایل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفیون هی الاعراب ومعنی القولین سواء فان ارادوا انها زیادة من اول الامر للاعراب ففیه نظر
اذ ینبغی ان یصاغ المثنی والمجموع اولا ثم یعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتی المثنی والمجموع دلایل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمی هی حروف
الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلی مذهبه یكونان فی الوضع معربین بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم یحصل بعد كما ذكرنا علی مذهبه فی الاسماء
الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر فی متلو الالف والواو والیاء والحروف دلایل الاعراب وهذا قریب من قول الكوفیین فی الاسماء الستة
والكلام علیه ما مر هناك فان قیل علامة الاعراب لا یكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم فی الاسماء الستة وفی المثنی والمجموع حصولها قبل تمام حروفها
فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان یكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفی لحوقها لما تقدم من ان الاعراب دال علی صفات الكلمة فیكون بعد ثبوتها
فان كان بالحركات فلا بد ان یكون علی حرفها الاخیر ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فیكون الحركة بعد جمیع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التی هی من
سنخ الكلمة فلا بد ان یكون الحرف اخر حروفها ویكون الاعراب بها ایضا بعد ثبوت جمیع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة
اما نون المثنی والمجموع فالذی یقوی عندی انه كالتنوین فی الواحد فی معنی كونه دلیلا علی تمام الكلمة وانها غیر مضافة لكن الفرق بینهما ان التنوین مع
افادتها هذا المعنی یكون علی خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا یشوبها من تلك المعانی شیء وانما یسقط التنوین للبناء فی نحو یا زید ومع لام التعریف
لاستكراه اجتماع حرفی التعریف مع حرف یكون فی بعض المواضع علامة للتنكیر ولا یسقط النون معها لانها لا یكون للتنكیر وكذا یسقط التنوین للبناء
فی نحو یا زید ولا رجل بخلاف النون فی نحو یا زیدان ویا زیدون ولا مسلمین ولا مسلمین لانها لیست للتمكن كالتنوین وكذا یسقط التنوین رفعا
وجرا فی الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك یكفی فی الوقف وان كان الحرف الاخیر ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب هو التنوین
فقط حذف بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفیف والحذف
فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والیاء وقلبها حرف علة لما یجیء فی التصریف من المناسبة بینهما
وان كان الساكن حرفا اخیرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحیحا نحو لم یضرب ومن وكم بقیت بحالها وكذا ان كانت الفا خفتها نحو الفتی وحبلی
ویخشی وان كانت واوا او یاء نحو القاضی ویرمی ویدعو فالاولی الاثبات وجاز الحذف كما یجیء فی باب الوقف وقال سیبویه النون فی الاصل عوض من
حركة الواحد وتنوینه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب شبعت من الحركة فجیء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوین اللذین كانا المفرد یستحقهما
ثم والحركة وان كانت مقدرة علی الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام ای جعل عوضا منها بعد
ما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوین مع الاضافة فحذف معها حذف التنوین فهی فی نحو جاءنی رجلان یا فتی عوض منهما وهو
الاصل وفی الرجلان عوض من الحركة فقط وفی رجلا زید من التنوین فقط وفی رجلا وفتی لیس عوضا منهما ولا من احدهما وفی نحو یا زیدان ولا رجلین
عوض من حركة البناء فقط وفیما قال نظر لان حروف المد الدالة علی ما دلت علیه الحركة مغنیة من التعویض من الحركة وقال بعض اصحاب الكوفیین انه تنوین
حركت للساكنین فقویت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوین فی معنی كونه علامة التمام لا فی المعانی الخمسة وقیل بل هو بدل من الحركة فی نحو هما
وهو ضعیف لحذفها بالاضافة وقال الفراء هو للفرق بین المفرد المنصوب الموقوف علیه بالالف والمثنی المرفوع وثبوته مع اللام یضعفه
وكذا مع الیاء وواو الجمع وقیل بل هو بدل من تنوینین فی المثنی ومن اكثر فی المجموع بناء علی ان المثنی كان فی الاصل مفردا مكررا اخرین والجمع مفردا
مكررا اكثر منهما وهو دون تصحیح خرط القتاد ومع تسلیمه نقول انهما مصوغان صیغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا یستحقان الا تنوینا
واحدا لانه اهدر ذلك التكریر اللفظی واما كلا فاعرب اعراب المثنی لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ینفك عن الاضافة حتی تمیز عنه بالتجرد
عن النون ومعنی بكونه مثنی المعنی وخص ذلك بحال اضافته الی المضمر وهو ثلثة اشیاء نحو كلاكما وكلاهما وكلانا لانه اذا كان مضافا الی المضمر فا
لاغلب كونه جاریا علی المثنی تاكیدا له نحو جاءنی الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ایضا ان تقول كلاهما جاءنی بعد ذكر شخصین فلا یكون
تاكیدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان فی الاغلب جاریا علی المثنی وهو موافق له معنی ولفظا كما مر واصل المثنی ان یكون معربا فالاولی جعله موافقا
لمتبوعه فی الاعراب ثم طرد ذلك فیما اذا لم یتبع المثنی المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجا كلاهما وكلاهما جاءنی واما اذا اضیف الی المظهر فانه لا یجری علی المثنی
اصلا اذ لا یقال جاءنی اخواك كلا اخویك وكانه یعربونه مضافا الی المظهر ایضا اعراب المثنی وذكر صاحب المغنی ان بعض العرب یثبت الالف فی كلا وكلتا مضافین
الی المضمر فی الاحوال كما فی المضافین الی المظهر ولا ادری ما صحته والف كلا بدل من الواو عند سیبویه لابدال التاء منها فی المونث كما فی اخت وبنت ولم یكن

توخر لمت النسج ای جنبه دهو
تقبض علی اعلاه ثم تمر یدك علیه
الی اسفله

یجوز ان یقرء بالتنوین ...
...

التاء من اليا الا فى اثنتين وقال السيرافى هو من اليا لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المص فى امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجئ الكلام عليه فى باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابها كاللام فى كلا وانما جئ بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتى التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا من اللام فى المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت فى الوقف هاء فى يونس اخنى وبنى ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمى وزنه فعتل ولم يثبت مثله فى كلامهم وعند الكوفيين الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرفوا ان المقصود الاحاطة فى المثنى لا فى الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة فى الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا يجوز للضرورة استعمال الواحد قال فى كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه توالى دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر والى المظهر كساير المثنيات واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء فى قوله فى كلت رجليها وضمه فى قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوى كما يجئ فى بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من التجريد نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المص انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بالمفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع كالامة وليس بمذكر ما يتاول فى المفرد وكذا عشرون واخواتها وليس عشرة ثلث واربع احاد العشرين وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين فى اخره الف او ياء ونون خرج بها تان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين فى اخره واو او ياء ونون خرج بها تان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل فى حد الجمع المذكر على اى وجه كان لان واحده ذو قال ولكنه اريد به الذى وبنا قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامى مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمى رفعا واللفظى فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور فى اى الاسما المعربة يكون مقدرا وفى ايها يكون ظاهرا حصر الاسما المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اى فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر فى الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر فى بابين يستحيل فى كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول فى باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا فى الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثانى فى باب غلامى يعنى كل مفرد احترازا عن نحو غلاماى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسما وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا فى نفسه والمسند اليه المجئ فى مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الترموا ان يكون حركة ما قبل اليا كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على اليا المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبى ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على اليا مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاولى ان يقال لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على ما يجئ والمقصود من القاب الاعراب والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى يا المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءنى مسلمى والاصل مسلموى اجتمعت الواو واليا مع تماثلهما فى اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاولى الى الثانى كما يجئ فى التصريف انشاء الله تعالى وادغم بعد القلب اوليهما فى الاخرى وكسر ما قبل اليا لاتمام ما شرع فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم فى نحو سيل وميل لانه لم يسبقه تخفيف الحرف حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست اليا الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل فى جمع ابيض بيض وفى فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة فى المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل كهيام وان كان الاسم كذلك قلب واوه يا للادغام فى اليا على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا

فى جمع

قيل كان الواجب على المص ان يذكر اولات مع جمع المؤنث ...

في جمع المؤنث فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما
لم يعد نحو جاءني صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر مع ان لفظه معروض للحذف لان الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظه في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلهذا لم يفرد بالذكر كما
عليه ان يعد في القسم المستقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد وان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من
زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني
وخالفهم المص كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني
مطلقا سبب للبناء بل لها شرائط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات
اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب
وعمران واحمد وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب بل المعنى انه
اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وبين ذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واما عنى
المص بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسرة والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايض كل واحد من الفروع في غير المنصرف
سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما
مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص غير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع
بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله
بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن التنبيين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حالة الضرورة
وقصد التناسب غير مجرد عنها فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم
المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر و
التنوين للتبيين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيرهم هو
منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته ما
علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورته الاسم
غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا اصالة
فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا
لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم ايض منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر
سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان
الكسر حذف ايض لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة داعية اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع
الصرف ايض كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا التنصيص من اول الامر على انه لم يسقط الا للمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا للوقف
فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل وهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع
اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايض فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر
بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسماء
كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى
الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا
الاقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد وهو
كونه فرعا لا اصلا كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق
فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول
وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعرابه ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع الكسر والتنوين معا كما تقدم وانما
احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم تقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من
خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام
اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايض فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل
فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة

مبحث غير المنصرف

فصل [illegible] الفعل

المشبهة بتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسما على الافعال في المعنى فتعطي حكم الفعل وذلك مثل اسم الفعل وعمله عمله معنى عمل البواقي حسب هذا مطرد
في كل ما يعطي حكما لاجل مشابهته لنوع عمله الحرف كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم
للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او تضمن معناه كاسما الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على
الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل
الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه
فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من
النون والعامل فيه معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الخ اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب
المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية
تمنع من التاء كالف التانيث واذا عد الالف والنون سببا للمشابهة الف التانيث بالامتناع عن التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها
لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة
لاجتماع شيئين احدهما اضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في باب حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا
والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة
حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث
اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير
اذ كل ما تعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم
فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعد او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم
اذا كان خاصا بالفعل واولى زيادة كزيادة الفعل لان الاصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وفيها فرع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا
او منسوبا او شاذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة له قوله وحكمه ان لا كسرة ولم يقل وحكمه ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور وان
هو عندهم معرب والجر انواع وهي فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم محل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على
الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل منعيفة تحذف علامة الاعراب منه اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط ولخفض البناء في حالة الجر ليكون
كالفعل المشابه في التعري عن الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش انه عرف ان لا ينصرف منه اي
في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثير الاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار
ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف منه لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في
السعة والاختيار نحو جاءني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون
صرف افعل في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون فما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو
كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب القوتها كما يتبين ذلك عند الكلام
في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون
استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر
دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية
اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا وهو كقولهم هنا في الشيء ومراغ وقوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا الا اذا وقف عليه
بالالف لان الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له
من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الاي في هذه السورة لان اواخر الاي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى
قوله صلعم خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اي مؤمرة يعني كثيرة النتاج وقال نعم والمهر تمت قال يسروا يمال يجي لموافقة فلى قوله وما يقوم مقامهما
الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي الذي انقى
رباعيته وجمل شناح اي طويل وحمار حزابي اي غليظ قصير فشواذ واما نحو التراجي والتغازي فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما
نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسياتي حكمه واما نحو يمان وشام فالالف فيهما عوض من احدى ياءي النسب فهذا الوزن عارض لم
يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى ياءي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو
جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامه قال رقعني الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشقه لا ينم
قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء وجهه في النصرف ان شاء الله تعالى وانما لم يعتد بياء النسب عارضة في نحو قماري
وكراسي وعواري وبخاتي وتدياسية ونحوها لانها ثبتت في احادها وصيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياء في الاحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء
في المفرد ووضع الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجاجم وان كان ياء الوحدة كما في بختي وقيل انما بنيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى

النمش

مبحث غير المنصرف

الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما و
تقدير النسب في الرباعي انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود
والثمانية في الاصل للعدد لا المعدود كما يقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجيء تحقيقه في باب العدد فالالف فيه ثمان بدل
غير الف المنسوب اليه تقديرا الكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في هجان وفلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني
مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذا وجمع تقديرا
كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه في عضده
مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد
بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو اذرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولا بابلم
لانهما لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي فانث الفعل وقال
انما قوي حتى قام مقام السببين لكونها نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن ثم يرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم
واما قوله انكر صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وجمع صراجع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا انها نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن
له في الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير
في الاحاد وعد النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال
المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب وكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الف التانيث اعني
المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض واتفق في بعض الاسماء لزومها
كعنصوة وقمحدوة وحجاوة وخزاية وغيرها كما يجيء في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا
كعمر وباب قطام في بني تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس في يئس
قولنا الا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه
اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اولى لان معنى العدل وهو الصرف يقال الاسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته
الاصلية ليخرج عنه الحران قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بني تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس لست
من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج
تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقديري اي خروج مقدر ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير
منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف
وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان
عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر
على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا
بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة
فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال
خصال عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة
مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا الكلم
عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى
الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية
كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معنى
مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا
ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجري على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث
اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واولخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل
والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى
من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى
ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر
واما نحو اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل واستعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة

ماهوله نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامرأة اخرى ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما فى الله اجل الزم
ان يقى بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل مادام مصحوبا بمن ظاهرة او مقدرة لايجوز مطابقته لمن هوله بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الا
لان المضاف اليه لايحذف الا مع ثبات المضاف كما فى الغايات او مع سادمسد المضاف اليه وهو التنوين كما فى حج وكلا اتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه
تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الاعلاله او بداهة سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما
ذهب اليه الخليل فى جمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لايحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هيهنا ومنع ابوعلى من كون اخر معدولا
عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام فكان لايقع صفة للنكرات كما فى قوله تعم من ايام اخر فاجيب بانه
معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لايجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام
فى المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما وذهب ابن جنى
الى ان القياس فى اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه فى جميع الاحوال فاخر فى قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول
ان يكون اخران واخرون واواخر ولخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ اخر الا ان اخرى واواخر غنيتان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى
والمجموع بالواو والنون لايتبين فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو احمران واحمرون كاحمر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يلزم ذلك
ايضا لم يبن فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفى ادعاء كون ظواهر الفاظ المونث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان
لاندعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل تقول هى معدولة عما كان حقها ولازما لها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلثة
مطلقا وانما عدل عنه لتغيره عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يجىء فى باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا
اشد لبه افتر به لقص نفى خروجه عن صيغة الاصلية بل نقول العدل اخراج للفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيه
فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة وفى
فيه الغايات انه نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم اليه علة سبب اخر امتنع صرفه
واما جمع ونحوه واخواته تعد اعتبار العلمية فيهما كما تعتبر فى سحر على ما يجىء واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لان جمع
جمعا وقياس جمع فعلاء افعل لحمراء وحمر قال ابوعلى ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل نحو وجمع مجموع على
اجمعون لاجمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجىء فى باب الجمع ولو كان معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمونث لجاز جائنى الرجال جمع
قال ونحو ان جمعا اسم لاصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى فى التكسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لايجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجىء فى باب الجمع واما السبب الاخر فيه فانى اجمع فعن الخليل
انه تعريف اضافة لان الاصل فى جائنى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب جمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف
وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لايبين فيه كما يجىء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف
الوضع كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالموكد لايكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا
مما كان الموكد فيه محدودا وقد ايقنهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات فانهن معارف بلا علامة
مختصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع انه يجمعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صارا بالغلبة فى باب التوكيد فهما عنده كاسود وادهم
ونحوهما وهذا قريب لكن بقى الكلام فى ان جمع فى الاصل من اى الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لايجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على
اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود وادادهم قال اتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوصا فافعلون لايجوز فيه لاقبل العلمية ولا بعدها وايضا افعل فعلى لايجىء فى الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل
بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب جمع فى الاصل انه اجمعا فى قرائتى من كل شئ تفضيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر فى المحمود والمشهور ثم
جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل كما ذكرنا فى اخر بعينه فعدل فى اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا فى اخر
فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف فيرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه
انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة
فجاز جمعا كحمر واذا جاز ذلك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا
وكان على المص ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق فهو غير منصرف فى القول المشهور ويذكر امس ايضا معدولا على لغة تميم كما يجىء فى الظروف المبنية لقيام
الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو
فعصى فرعون الرسول الا انا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجىء فى الظروف المبنية قولا او تقديرا قد مضى التقدير
اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهمع وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة
وقد سمى بها اذا كان المسمى بها مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وحتع فى مبالغة حاطم فانما د

بحث غير المنصرف

فهو كضرب نحو مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء
وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وجمع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل هما وقاما هما المبالغة
في شيوع الاستعمال كما هما وحطم في الاستعمال خاطئا ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا
على ان الناقص معدول عن الشايع ويجيء لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة
وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق
اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا
علل فيها الا أخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كعمر وجحى لانه ثبت قاثم وجاح
وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعد نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول
وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير العدل
فيه على ما تقدم لئلا ينخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا
للمشكوك فيه بالاغلب اما ادد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل
العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا نعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وجمع علمين لجواز
نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل ما عمر وزفر علمين وكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لا
كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يا ابا الطلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حالة العلمية
غير منقولين عن فعل الجنس بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي
نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكانة ومحب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذا التغير
رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس
معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل لحنا
للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح
الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل وعلى انه مفعل لكن كونه فوعل اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف وهم انه غير
معدول عن مفعل بالكسر وكذا موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس ولا
لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يتوهم انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تغير
والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة بني تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند
النحاة لكنه مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال في الاعلام الاعيان المؤنثة فنقول ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء
اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته
باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وحمام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فساق وفجار
في التقدير معدولان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم
افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم لسبب البناء
اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل
كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لعرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه
فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا ويجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه

بحث وزن الفعل

ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل
للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم وانا الى الان لم يتم لي دليل على
ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما نذكر وهو عدم قبوله
للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في التركيب
قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث والتاء طارية بشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز انه لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد
ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا
كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاولى ان ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم لانه قد
يجوز في اربع المؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي التاء اعني يعملة ووزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه تقي للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في
عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل فلا تضره الغلبة يعني ان كون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها
اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله

فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف ساير اخواته وكذا النجم فى الثريا والبيت فى الكعبة فكذا اسود كان عاما فى كل ما فيه سواد فكثر استعماله فى الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها
الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه لابد اذا قصدتها من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندى اسود
من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولاسيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر
كما يجئ وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع
له بلى يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا فلا ابقى قيدا دهم لكن المقصود فى باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان
بهذا ضعف قول المص فى شرحه قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله وقد ذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال
تحقيقها معنى بل لا استدلال له فى باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف فى احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى
رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز فى السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر فى منع الصرف ويجوز مع
العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجئ فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية تلازم وهو فى الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم
لبقائه بحاله قطعا ويعضد تمام معنى الوصف فى مثله عندهم قول ابى على فى كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما
معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما فى النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن
نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو
اسودان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه فى منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم
ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا
فيها وقوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اربع اى ولكون الوصف معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا ثبت ايضا فى الاستعمال
نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها الحية الخبيثة اشتقوه من قولهم فوعة السم اى شدته وكذا توهم فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع
فى الاصل للوصف اى طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء كانها مؤنث الاجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طاير ذو خيلان ولم يثبت
ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة
واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان لا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت
عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المص واما منع صرف
مثله فغلط ووهم قوله التانيث شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط والعجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر
وماه وجور ممتنع فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف
متحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ونريد بتاء التانيث تاء زايدة فى اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب فى الوقف هاء
فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت
واخت وهنت مذكرا صرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فاشتراطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا
كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتانيث بالتاء فالعلل لم يجئ الا من التانيث
لان شرط الوصف هو كونه وضعيا على ما ذكر المص حاصل وذلك العلل ان وضع تاء التانيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة
قائم فلم يعتد بالعارض وانما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المؤنث والمذكر ولا يجئ هذا المعنى فى الصفات والاسماء الاغير لانه للكلمة كضاربة
ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما فى غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما فى حجارة ونحوه كما يجئ فى باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت فى
الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر وصادق لازمة لا يحذف الا فى الترخيم كما يحذف الحرف
الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له فكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عايشة فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا
سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع واما ان كانت العلمية فى غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها
بالنقص وتغير الحركة وقلب الحروف ان استثقلوها كما فى جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطاليس
ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمى فالعب
به ما شئت واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث فى نحو غرفة والف
الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع فكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى وكذا الحكم ان لم يفد
الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا
لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج
العلم بها من التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة فان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان
والزيدون على ما يجئ فى باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل فى حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا قياما
مقام السببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم وثباتها

انه يكون

الابرق كل ما فيه سواد وبياض والابرق غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلط

ظاهر كلام المصنف يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاول بمعنى الحية فقط والاخر بمعنى القيد فقط ويدعى ان الوصفية الزائلة بالكلية معتبرة فى منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف فى هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه ... عدم استعمال المتكلم ... ودفعه ... واخيلا فى معنى الوصفية سببا للصرف ... منع الصرف فيها ... ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظن ... وكذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها وبضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده ... ان هذه الاسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية

ان يكون التاء مقدرًا وهو الذى سماه المص بالمعنوى سواء كان حقيقيًا كزينب وهند او غير حقيقى كحلب ومصر ولا الف لا يقدر كالتاء اذ الالف
للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا يؤثر التاء المقدرة ايضًا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوى ايضًا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو
حائض وامرأة جريحة كما فعل المص فى شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفى نحو حائض لا تاء مقدرا اذ لو
كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول فى تصغيره تصغير الترخيم حُيَيْضة كما تقول فى سمى سُمَيّة وليس كذلك لانك
تقول فيه حُيَيْض وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة
متحتمة التأثير مطلقًا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسدها فى اللفظ
حرف اخر اثر وجوبًا ولا فيه الخلاف كما يجيء وما يسد مسدها الحرف الاخير الزائد على الثلثة لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد ثالثة
واما نحو ثبة وشاة فبحذف اللام ودليل سدها مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب بدون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث
بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا الا هذا ولا ذاك وذلك لان
فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا
كقدم فى اسم امرأة او غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء
والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول فى جلى جلىّ وجلوى ولا تقول فى جمزى الا جمزى كما لا تقول فى جمادى الا جمادى
وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف عندهم
فى وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث فى ذلك كرجل سميته بشبر وكتاب سميته بقلم وانما لم تقدر لطريان التذكير فى الوضع الثانى على ما
ضعف تانيثه فى الوضع الاول فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل سُقَيْر واما اُذَيْنة وعُيَيْنة لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد
التاء ولا مسد الساد مسدها شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان
حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف فى صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوّزوا
بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوى والعلمى فظهر فيه اثر التانيث وغيرهم جوزوا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث
وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد وكذا الثانى كيدا اسم امرأة وان كان فيه العجمة كما
وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة
وان لم يكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا
التفصيل ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير حقيقى يعتبر فى منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شرط اخر
لمنع صرف المؤنث اذا سمى به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت بها مذكرا انصرف
لان الرباب قبل تسمية المؤنث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه فى الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناها
فى الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت للمؤنث بغير
التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذى سمى به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان ذئابا ورجالا وكل جمع
مكسر خال عن علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بالجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا او لم يعتبر
التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد ولا التذكير الحقيقى فى نحو نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله
المذكر قبل تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة
فاذا سمى بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها
مذكر وجاز الصرف ايضا اولا يستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعنى سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان
كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلثة كجعفر فلا كلام فى منع صرفها لظهور اثر التانيث بالطريان مع ما سد مسد التاء او ما سد مسد الساد
وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سمى بهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كما وجب لظهور اثر التانيث بالطريان وابو زيد
وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى الاصل قوله وشرط تحتم تاثيره اى تاثير المعنوى والمراد به تانيث ما التاء
فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اى اذا سمى بها المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد
على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا
سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب والضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى
التقوية لا العلمية ولذا قال وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوى قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر
لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه والذى عبر عنه بالمعنوى قوله فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلثة ولا يفيد
تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف اثر التانيث فى الاصل لسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارى فى الوضع العلمى ذلك الاثر الضعيف الا اذا سد مسد علامته
حرف لا يقاومه الحركة القائمة اولا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها فى الثلاثى

ط

ا الاترى الى حائض منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجيء

حمار حمزى اى سريع والجمز نوع من السير فوق العنق من سيره

قال الطارى لحدته وطراوته وظهوره وليس ثمة امر اصلى بل هو بمنزلة امر بال
من سره

الساكن الاوسط بالسببية بل انما توثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فهذم وجور منصرفان لعدم الحرف الزايد وعقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التانيث واما
اسما القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشرطه فلا كلام فى منع صرفه كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها
الاستقراء فان وجدتهم سلكوا فى صرفها او ترك صرفها طريقة ولحق فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف ومجوس وعمان
فالصرف فى القبايل باعتبار الاب ان كان اسمه كثقيف والحى وفى الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف فى القبايل بتاويل الام ان كان فى الاصل
كخندف او القبيلة وفى الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوها وان جوز واصرفها وترك صرفها كما فى ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور
وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فيمنعونه الصرف وقال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا فى العلى
وعروقا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امراة وقد يؤنث ما
اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفا اى اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحى وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة
فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبى على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف
وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسما الكلم المبنية فى الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف
بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجى بسط القول فيها وفى اسما حروف التهجى اذا سميت بها السور وغيرها فى باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها
ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف
عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر
والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين
لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل فى اجمع واخواته تعريف الاضافة فى منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعريف المضاف لا يحول
التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها علمية فى العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله علمية فى العجمية
اى كون الاسم علما فى اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل فى كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان
قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل ولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع به راويه عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية
لان العجمة فى الاعجمى تقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه فى كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم واذا وقع ولا فيه مع العلمية وهى منافية
للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمنع معها ما يعاقبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقى الاسم بعد ذلك
قابلا لساير تصرفات كلامهم على ما تقتضيه ووقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب ويا النسبة ويا التصغير وتخفف ما يستثقل فيه
بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان فى كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمى فى كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام
والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع ساير التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبردج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه
جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم فيهما الوزن وكذا اكثر محققا وان لم يكن صرف كاللجام علما
ففى العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجبان العلمية فى العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك
الاوسط لا تاثير له فى العجمة فنحو لمك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمى علما فى اول استعمال العرب له والزيادة على
الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط فى المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الحرف الرابع الذى هو بمنزلة علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شىء بل الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول والابرعون الا فى
الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشرى تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمى اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جايز اصرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف
فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشىء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شىء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه
والذى غره تحتم منع صرف نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشىء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة
على الثلثة فى التانيث المعنوى واما بكونه سببا كالعدل فى ثلث والعجمة فى ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لسمع نحو لوط
غير منصرف فى كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن الوسط وذلك ان العجمة
الاول الحقته بالعربى وايضا فالتانيث له معنى ثبوتى فى الاصل وله علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل
معناه امر عدمى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال امتناعه
من الصرف لاجل تاويلها بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه
اسم ابى نوح قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير ها كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله
صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب
وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا

ع

مبحث غير المنصرف

على ما يجئ في التصريف في باب الجمع نحو قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب
نواكسي الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب
او ثلثة اوسطها ساكن فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان يكون
بغير هاء احترازا عن نحو ملئكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على
مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبيل ولا يستلزم مع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان
هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط وقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في
حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان
وذلك لانه لا تبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم الجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجئ في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده
وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون
في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة
مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب انهما ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية
مع العلمية كما تسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان
مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جبلا كبيرا واحدا سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية
والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فتنافيا
فنقول الاطلاق قيد كما توهم الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا
العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة
المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجئ في باب الوصف فاذا ثبت في الاسم
انه دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود
وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على انه في اعتبار كونه دالا
الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظر كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له
المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها
بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مط ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود
وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو
العرش محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالطفرة فقة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيكون فيه معنى الوصف الاصلي ويؤيد
هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف
كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت
فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هاني ومحمد في المثل وفي البيت المذكورين وكل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود
الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كاللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس كان المعنى الاصلي انما
يلمح لمحا خفيا ويومى اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا تقول في الجمعية في نحو مساجد علما
انها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران
في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم الرجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف
مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة
وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على الاخر اي على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد
سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع
وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل على انه غير منصرف قال فيه فارسي في سراويل راجح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه
اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قنادبل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الاجر لخفته لان جميع ما وازنه
ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية
واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فعند سيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير
والعجمة الجنسية وعدم النظر عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع
ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق
لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بلى جاء ذلك في الاعلام كمداين في قرية معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك

ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا له مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضاً اذا اشتمل الشئ على الاقطاع
جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جا نحو قوله جا الشتا وقميصي اخلاق
شراذم يضحك منه التواق وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان فعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه
مفرداً ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضاً نظراً الى قوله عرّب كما عرّب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفاً
مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن
تقدير الجمع في سراويل مع صرفه ولم يقيد وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله لو قوعه على الواحد
وكذا يجوز في نحو حمار حزابٍ ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو حمار حزابٍ وحزابياً فنقول هو حزباء اى الارض الغليظة والجمع الحزابي كا
الصحارى بالتخفيف قوله ونحو جوارٍ اى المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر في اللفظ كقاضٍ رفعاً وجراً وقد جا عن بعض العرب في الجر جوارى قال الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر
ولا خلاف في النصب انه جوارى وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعاً وجراً منصرفاً او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم
والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفاً والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت
بدليل كسرة الياء في نحو جائني جوار وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم فكل ما حذف للاعلال لموجب فهو بمنزلة الباقى كعم وشج ولا
كان كالمعدوم كيدٍ ودمٍ ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصورى جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال
واصله جوارىٌ بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة استثقالاً ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين وقال
سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى
بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين طمع
الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدماً على الاعلال لوجب الفتح في قولك
مررت بجوارى كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وصيرورته فتحاً وايضاً يلزم ان يقال جائني الجوار
ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخفف بالالف واللام وتقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين
والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديراً لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف
المحذوف نسياً كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من
الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضاً ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوىً المنون ثابت تقديراً فهو على وزن افعل
فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف
منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيهاً بذلك على ثقله المعنوى بكونه متصفاً بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين
اتفاقاً لما انقلبت الياء الفاً في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجئ فيه الخلاف المذكور نحو قاضٍ اسم امرأة واُعَيل تصغير اعلى واذا جعل
هذا النوع اعنى جوار واعيل علماً فيونس يجعل حاله مخالفاً لحاله في التنكير وذلك بانه تقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في
النصب والجر نحو جائني جوارى وقاضى واُعَيلى بياء ساكنة ورايت جوارى وقاضى واعيلى ومررت بجوارى وقاضى واعيلى بياء مفتوحة في الحالتين وانما قدم
منع الصرف لان العلمية سبب قوى في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل
فحال نحو جوار واعيل علماً كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت اُحَىٍّ بحذف الياء الاخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل
او جار مجراه كاُحَىّ والمُحَىّ وقياس مثلها الحذف نسياً كما يجئ في باب التصريف ثم نَعَم فيبويه بعد حذفها نسياً يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على
الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياً بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع
والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علماً وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احىّ
نسياً بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف نحو عُطَىّ تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل اعنى المحىّ في
الاعلال فاُحَىّ عنده كاُعَيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول اُحَىُّ في تصغير احوى كاُسَيوِدٍ في تصغير اسود
كما يجئ في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاُعَيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان
شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معاً تدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك
والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجئ في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا
معرباً جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيداً علماً وكان نحو ما زيد ويقول ايضاً وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علماً فان
الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجئ في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى
ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما

معا ولفوات هذه الجهة لسقط الالف والنون عن التأثير ويشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوي الصدين وزنا فسكرى من سكران كحمرى من حمراء وكون الزائدين
في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه
الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ويشابهها ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما
زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو
الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا
بين الهمزة والنون حتى يقع ان النون بدل عنها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما
التي تؤدي الى ادغام النون في الواو وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها
مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر
ولا يقوم نفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف
غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء فالوصف عنده كما في نحو سكران لا سبب ولا
شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله
او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا
مما جوز المص مثله كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المط منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه
فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذن فعلان فعلى
وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقص من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن
لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره تعالى ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى
فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نم ان وجود فعلى مط ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون
وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة
ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون
وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء
اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل نشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه
فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع
الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون ميّة من خرق ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفا اذا سميت بها
ويحتمل الزيادة فلا ينصرف نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فينصرفان واما من الحس والقب فلا ينصرفان وكذا نحو شيطان ودهقان قال الاخفش
اذا سميت بالصيلان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن اي ومن اجل الاختلاف
في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم تصرف في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجيء رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجيء رحمى ولم يختلف
في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون
اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل ولم يأت في الاسماء الا اعجميا نحو بقم وشلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام
العرب ومنقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاضل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ويرجع خواص لعدم هذه
الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ويرجع اعجمي ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرأ واثمد من الغالبة في الفعل
واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله ان الله تعالى
نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطاير تبشر وللاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه
اي اسرع والدألان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون منقولا من دئل والتغير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن
والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان وعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي
في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه مألوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا افعى علما لكونه ملحقا بجعفر فهذه
والهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ ولم يأت في الكلام فعلل
حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن
في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال ان وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل
والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب فلو سميت بخاتم لا ينصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف
وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء منه افعل

الصرف فيها

فعلا

فعلاء كاحمر ولعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر
ولذا رد على الاخفش قياس احسب في خال والظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشيم والجم واثمر
ويقابله في الاسماء ايضا في القلة نحو ابدع واكل واربت ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب
البصريين وهو ان افعل التعجب فعل من كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوحا العين وفي فعل يفعل بكسر العين
في الملفى وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد ويزيد على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيء في
التصريف انتهى نعم لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم الا بعد العلم بجميع اوزان القبيلين
وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا
في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وانيم معرفة
كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل بذي نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو اما متعذر او متعسر وانما اشترط
في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرفا الا وله مضارع ولا يخلو
المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء
فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل وايدع فكانها لم يزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان يكون لمعنى
وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه
هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في الجر اذ الوزن في الاسم فانصرف
ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية قليل
لان هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل وافعيل
واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون
وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين
اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق
وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان لها لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق
وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد و
وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو تخش وترم وتغز وكذا اخش وادم واغز لان همزة
الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع
ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم
لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بقل واخش جاءني تقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع منصرف لعدم الزيادة المعتبرة وان لم يكن في المغير
الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعد وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الاصلي تقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف
جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو ايضا عند سيبويه يضر بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل
اخل بالوزن لانه لا يجامع وزن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن
يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل
الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف
وحجر وحاتم اعلاما واعتبر عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب
ان كان علما محكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كتزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف
مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة واما بغير ذلك
فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا
عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم
لم يوضع الا علما كعمر وقطام في بني تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضع
على الخلاف فالاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد
وليست سببا فيه عند المص لاعتبار الجمع الاصلي فيكون لاذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه
العلمية والتانيث المعنوي وقد ذكرنا لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث نحو سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث

قال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين

ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية على ما في الصحاح ففيه وزن الفعل مع الشرط كانه ترتب بفتح الاولى وضم الثانية سره

[illegible] مفعوله الاول القائم مقام الفاعل واخوالي مفعوله الثاني ويزيد عطف بيان ان كان له اخوال من قبيلة اخرى والا فبدل وصفة لاخوالي والمفعول الثالث لهم فديد وتقديره فادين

والجمع

مبحث غير المنصرف

٢٧ العجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عند الحصول لاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في احمر
علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية
وزوال العدل سبطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد
العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الكع لان
فيه العدل كما ذكرنا عندهم وان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما
اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم يتغير الوضع وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من ظرف
زمان وظرف مكان او رجل وغيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية
شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع بها من تاء التانيث
الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني كون العلمية شرطا وسببا معا في ربعة مواضع اتفاقا في المؤنث
بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة والمقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك مع الوصف على
ذكره المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا لهذا
حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا
خمسة اشيا التانيث بالتاء والعجمة والتركيب الالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف
والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب الالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول ما اثر الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر
بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة فيه سبب ثلثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها
مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخر لان اوزان العدل ما فعال ومفعل وفعل وفعل وفعل وفعال كثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند
بني تميم وقطام عندهم ايض وليس شيء منها اوزان الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايض من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلثة ايض لم يجتمع مع العلمية التي
اثنان منها اذ العلم يكون ذو منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية
المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايض هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتمشية قول المص ويمكن ان يركب عدم
التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يبقى في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم يطرأ العلمية فيه
على وزن الفعل والعدل حتى يبقى ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في ثمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا
لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكرنا من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير
يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وبابهما انها لا ينصرف لاعتبار الوصف
الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هيهنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير
اذ معنى رب ثلث ومسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا
وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل
كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما
يثبت له قبل التسمية به لكونه مرادا سحر يوم ما وكذا امس معرفا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين ومساجد عند المص
فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منافية له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبه سبب اخر يعني الجمع
اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايض ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن
قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند
المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايض ترك الصرف اذ هو عجمي محمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير
والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايض بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء صرف
الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معد صحراء ومعد مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الآخر
بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى
افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم قوله مؤثرة حال
ومفعول يجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه لفظه
ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلام المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا
غير زيد الا عمروا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة اشيا وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن فليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة
الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة اسبابا وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال المص
ولا يمكن ان يكون معهما التضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضادان ليصح حكمي الكلي

يمكن ان يبقى قوله لا يجامع مؤثرة
الا ما هي شرط فيه حاصل معناه كل
ما يجامعه العلمية مؤثرة فهي شرط فيه
فقوله الا العدل مستثنى من هذا الحاصل
فيكون المقصود بالاستثناء اخراجهما
عن شرط العلمية فيهما ويصح يكون
تفريع قوله فاذا اظهر سيد شريف

بكون

بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو تضادا ايضا واجتمعا فى اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما ان كان العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير ولجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا فى اصمت لان كلامه فى العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارية كما فى حمراء وسعدى مؤنث سعد علمين بلى لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال انه حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة المؤثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريانا العلمية اذن على العدل والوزن كما فى نحو اصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين فى حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه حال عن سيبويه اى خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله وخالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلى فاجاب لم عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله فى حكم واحد يعنى فى الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج فى هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين فى حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة كما اذا كسرنا جمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان لكن فى حكمين فلم يجتمعا فى حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود وابيض واحمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد به اثبات معنى الوصف الاصلى لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ باق تاويل كان خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى فى حال التسمية كما لو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها الا ان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة عن ما وضعت له لغة ولدت تراها فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر فى وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله فى افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر فى نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان فى احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل فى معنى الوصف ولذا لا يعمل فى الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فى الوصف يكفى فى ثباته كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف واما الثانى فانما وافق الاخفش سيبويه فى منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته للوصف اعنى من بخلاف احمر لتعريه عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعى فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا بالجمع الذى يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه فى معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وامحى عنه معنى الوصف على ما تقدم فى جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير فنذلك الوزن مرعى فى العدل اذ العدل امر لفظى وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال فى رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوى الذى فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن وله زيادة كزيادة المفعل كخضيضم ودحيرج فى خضم ودحرج واما ان كان وله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول فى تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن فى المصغر ولم يكن فى المكبر كما تقول فى تضارب علما تضيرب وفى تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرون لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا فى تصغير ادود ادير غير منصرف اعتدادا بالصفة العارضة فى التصغير وقال بعضهم يعتبر الوصف العارض فى التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض فى نحو مثنى وثلث وضعا مستانفا ولا ينصرف ادير تصغير ادور للوصف والوزن العارض فى التصغير والدليل على عروض الوصف فى التصغير قولهم عليمون ورجيلون فى جمع مصغر علام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميرة تصغير حمرة لعروض الوصف المنافى للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا فى التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف فى المصغر علم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به فى ادير والاولى ان يقال لا تنافى بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين فى مثل هذا الوصف فهى المطلوبة فى غير المنصرف واما التنافى بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان فى سكران وعثمان وان انقلبت ياء كما تقول فى سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه

قال عبد القاهر انما يكون فى الالف والنون فى التصغير اما للالف ...

مما لا ينقلب يتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف منع الصرف قال لم يحذف الكسر مع الاضافة واللام لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافيا واما تنافي اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والتنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون بهما الاسم منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتداء والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية وما يجري مجراها كالابتدا والخبرية فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذي في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية فات بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما وانما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل وعلم تقيل ومعناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك وفي الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع عنده في الحقيقة الفعل واسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل وشبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قائم مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو موخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ونعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرُف زيد عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرُب وبعُد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجب للاعراب هو المتكلم لكن النحويين جروا على عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضي في المعرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا في المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا قوله يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي دنى منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان تقول انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير موخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذا عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكرنا وذلك ان تقول انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما اولا ثم مفسرا فيكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء بمفسره فيما بعده منصوبا على التميز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض دفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتميز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم لشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المرفوع به اي بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء

الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى
اليه الفعل صاعا بصاع ويجوز التأويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى
تجويزه فذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثانى
وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ فى مفعول ما لم يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول تعدى
اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باجيد زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه ومن ثم حسن رجوع
الضمير الى المتأخر عنه فى المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه
هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جايزا التأخير عنه قوله لفظا منصوب على التميز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله
فيهما اى فى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تميز احدهما
عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتميز بينهما اى الاعراب والقراين اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة
على تعيين احدهما من الاخر كما يجئ فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى
عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى واتصال الضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل الكمثرى
موسى واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا اذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او
مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل فى المثال الذى ورد ترا اجرا اعنى ضربتك صار الكاف هو ضمير متصل
منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا يرى الى اسكان لام ضربت
بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة
بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا
بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو
قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغى ان يعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما ذلك المقدم من الفاعلية
او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا فى المتأخر وما ذلك المتأخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضربت زيدا الا
عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب
عمرا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد فضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاء زيد الا
راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان نحو ضرب زيد فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو
ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية
باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فضد هذا نقول ان اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا
الا عمرا زيدا اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى فيما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد
لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب عمرا الا زيد اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور
فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد فى الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا
عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اى احد احدا الا زيد عمرا بقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا
اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون
فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان على وجه البدل ولا على غيره
فلا تقول فى البدل ما سخى احد بشئ الا عمرو بدرهم ولا تقول فى غير البدل ما سخى احد بشئ الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان
كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين حاصلين قبل الا كانهما واقعان موقع ما
ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا او مثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا ابدلان والتقدير
ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشئ الا زيدا والا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء
شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نريك اتبعك
احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الرأى اى بلا روية فوقية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى وبان الظرف يكفيه رائحة الفعل
فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره واذا دق فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس
ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك ما رايك اذ لم ياتى الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى

من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى لان قولك ماجائنى الا زيد بمعنى ما جائنى غير زيد وجائنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان جملة واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول
فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما
وحيز مكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى من عامله اذ قولك لم يبق الا الموت معمول رأيتك وضاحكا معمول الاخر فاذا
ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب لا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم تقم
على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من الجنس الاول اى قامت النوائح
واشتهى باب الامير كارها والكسائى جوز مطلق عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما فى قولك
ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر او فى غيره بلا تقدير لناصب لا رافع وابن الانبارى جوز ذلك فيما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا
لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك اى المستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فى ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد وانما قلت فى اول بيان
المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب
زيدا كما كان فى ما ضرب زيد الا عمروا امكن ان يضرب عمروا غير زيد ايضا قوله او معناها يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور بين النحاة والاصوليين
ان معنى انما ضرب زيد عمروا ما ضرب زيد الا عمروا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمروا وقد خالف بعض الاصوليين فى
افادته الحصر مستدلا بنحو قوله ع انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد فى الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا
بالعتق كقوله ع لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره
بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل
عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا الحكم
لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها
لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا
اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمروا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمروا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيد
الا عمروا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور
قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل غير الضمير المتصل وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل وغير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك
الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا فى مثل زيد لمن قال من قام و ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك
وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا اى لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد
لمن قال من قام الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا فى جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بالجملة
اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ فى باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى
ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى لا تكن لك حظية من النساء فانا لا الية اى غير مقصر فيما يحظى
به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع فيهما على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية وقوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما الفعل
فيه السؤال الا ان السؤال ههنا ايضا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليبك يزيد
سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال فى الاول مصرح به والبيت للحارث بن نهيك عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح يبكيه اى يبكيه
عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكفيه رائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى
القدر ليس بقوى فى المعنى والمختبط الذى ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما
تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به ودمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو ما على حذف
الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل تامر اى ذو تمر يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب
افعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك
المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحته الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان
الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدر
لقوله يحذف اى يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر
لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم
لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك
جزء لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فما الناصب على مذهبه اذن

ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه وجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك فالاولى
الا باضمار فعل رافع لمنفس اي ان هلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات
سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت
والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل
اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في
حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذف فان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل ما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع
وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان
السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذف
قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية
مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو
ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعدد وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان
بعض المضمر لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا
ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والاول يستحيل عمله في المضمر المتصل
بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا
الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع
بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان
كان بعد الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قاما اي هو لعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم والا زيد
مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام
منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الاول في الاول ما
ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع يجب اما ان يكون خاليا من العمل
في المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا
واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الف ضربا
نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السوية
وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب
التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي
في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني
في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت واكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع
ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل
نحو ثقت وتعديت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
وبك ثقت وتعديت فقول المص ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت
وبك ثقت وتعديت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اي يكون التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان و
المتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او
في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمروا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية
معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت
زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان
في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا
لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني
والكوفيون الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما
اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت
بين العامل والمعمول باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذان العلتان في غير العطف نحو جاني

قيل فيه بحث لان الاختلاف انما
يأتي في المتأخر لا في المتقدم لان
الاول قرب واهم لا في المتوسط
لان العامل في الاول قد سلط
عليه ولا مخالفة للاصل في اعمال
معت وبها في القرب والتيأ
الاول بالاهمية س

لا كرم

مبحث التنازع

لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المط اقدم من احتياج الثاني ولانك مع الاستقراء ان
اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وخلافا
للفراء هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فحال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية
فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني
واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم
الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد
وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني و
اكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية
وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايض للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين
في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في علم الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حبا بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا خلاف اجماع
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغني عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول
المفعولية فالواجب حذف المفعول واتفق البصريون ههنا للكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايض كان اولى لوجه للزوم الاضمار
قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر
قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن
المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمونا لمفعولين هو المفعول
الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به
اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايض اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف
والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظ منصوب براسه
ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال تع ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو
خيرا لهم فحذف بخلهم وقال لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف اذلاء ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه و
حسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فيجز فيه الاضمار قبل الذكر لما
بالفاعلية في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب
الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فتقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره السيرافي في هذا والحق ان توقي في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي
قبيح ولا سيما اذا صار في التقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على
المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فحال الثاني اذن اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية
فتقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت
وضربنني الهندات وتضمر الفاعل في الثاني على وفق الظ بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على
العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايض في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا
تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايض لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع امكان ان يشتغل
بما يقوم مقام المط ويخلفه حتى يترك ذلك المط للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه
موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان
خلو الثاني عن الضمير في قوله تع هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تع اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القران
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع فتظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من
اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
قال المص لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت والاعتراض قد سبق ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل
وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول
فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم نسلم وجوب المطابقة بين الضمير و
المعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تع وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما
اياها الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبتاه اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني اياه هندا قائمة

ثعبت الماء فجرته والثعب بالتحريك سيل الماء في الوادي والمثعب بالفتح واحد مثاعب الحياض ش

الاول يثبت
ايها الناطق المرقش عنا عند عمرو وهل لذاك انتهاء
اي يا ايها المتكلم بالكذب ذا الاباطيل عند الملك هل لذلك الكلام انتهاء

وحسبني

وحسبنى وحسبتها اياها هند قائمًا وفى كل هذا تقبيح حاصل بين العامل والمعمول وفى بعضها بين المبتدأ والخبر قوله وقول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل
من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت فى كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا
ضرورة اذ لو اعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن وايضًا لو اعمل الثانى لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرًا فى كفانى فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء
غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثانى كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه
له فى ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع
وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان لو تنفى شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لى مال
لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان
احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفى وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمنى اكرمتك ولو شتمتنى لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع
وذلك ان قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون المعنى لم يثبت ان سعيى لادنى معيشة اى ان طلبى لقليل من المال وقوله كفانى جزاء لو وقوله ولم اطلب
قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيًا اى ثبت ان طلبى لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه فى المصراع
الاول فيكون تناقضًا فيفسد المعنى وان قال الكوفى انما التناقض انما جاء لجعلك الواو فى ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن
مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نص فى المقصود لا بما يحتمله
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحًا والمقصود مرجوحًا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجهًا الى قليل قلنا قيل الى المجد
المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى والمعنى لو كان سعيى لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت
اكتفى بذلك لانه قد حصل لى ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيًا كما فى قوله يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا
ههنا معنى البيت لو كان سعيى لقليل من المال لمنعنى ما وجدته منه عن السعى ولم يكن منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت المطمئن والمستقر ولكنى اسعى لتحصيل
مجد مؤثل اى موصل متاخر لنفسى ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافًا للجرمى نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرًا
قائمًا على اعمال الثانى وحذف مفاعيل الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرًا قائمًا على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثانى والاولى ان يؤتى بعلمته ذلك
قصدًا للاختصار اذ مفعول علمت فى الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب
خلافًا لبعضهم نظرًا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدًا على اعمال الثانى وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدًا على اعمال الاول
قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا
الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضُرِب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربًا شديدًا فى داره فتعين
زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وقولهم فعل ما
لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فُعِل ويُفعَل اى فُعِل ويُفعَل ونظايرهما مما يضم اوله فى الماضى
ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افعل وافتعل واستفعل وفعّل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله فى المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم نحو يفتعل
ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلًا للرباعى وذى الزيادة قوله ولا يقع الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان
الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت كما يجيئ فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا صيرت زيدًا
يعلم عمرًا فاضلًا فالثانى والثالث مفعولا علمت فكل ما يثبت للمفعول الثانى من باب علمت يثبت للثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى
علمت ظرفًا غير متصرف او جارًا ومجرورًا او جملة نحو علمت زيدًا عندك وابوه منطلق او فى الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لا ينصرف لزوم
نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار والمجرور لا ينوب مع المفعول به الصريح كما سيجيئ والجملة كما لا يقع فاعلًا لا يقع موقعه ايضًا بلى اذا كانت
محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى يا ارض ابلعى ماءك اى قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيئ الجملة فى مقام الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا بهم و
او لم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بيّن لكم كيف فعلنا واجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كِين يقام وجعل يفعل فقعد
لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما فى هذا الباب من الفاعل ليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الا مع كونه منويًا فلا ينوب على هذا
خبر كان المفرد ايضًا عن الفاعل نحو كِين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة لا يقوم مقام الفاعل الا محكية او مأولة بالمصدر والمضمون
ولا معنى لكِين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثالث مفعولى علمت مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل
مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندًا ومسندًا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشئ مسندًا الى شئ ومسندًا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا
اعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندًا الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون
الشئ مضافًا ومضافًا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول
المفعولين معرفة نحو ظُنّ زيدًا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل والكل لا يجوز قيامًا نيابة عن الفاعل معرفة كانا او نكرة واللبس حينئذ يرتفع مع
التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان جزءًا فى الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز فى نحو علمت زيدًا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا

بفصل الاجنبى ٣٤

قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة

٢ لكان يكفينى وجدان قليل من المال من السعى والجد و يمنعنى منه ولم اكن

كما

مبحث ما لم يسم فاعله

كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول ٣٥
مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك و
المرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله
ثم اقرابت من تخذ الهه هواه هذا الكل قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبه بعد الفاعل بلا فصل
والجار احق بصقبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمروا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمروا منطلقا علم زيد
عمروا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى فتقول اعلمك زيدا اباك
ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النايب مناب شيء ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات
الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدره اذ هو جزؤه وكذا لا بد معه من زمان و
مكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقوم جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقام الفاعل
اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه
وكذا التميز والمستثنى ليسا من ضروريات واجاز الكسائي نيابة التميز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد واما الحال فانها وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل
وذلك لكون طلب الفعل المفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين اما مذهب الكوفيين ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا
الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز
لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول ووصفهما والشرط في المفعول المطلق
القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقول لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد
القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قمت فاستحسن اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق
ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معا كلاما فلو قلت ضرب ضرب
لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل تقول ضرب ضرب شديد او الضرب الذي وكذلك قال المص ضرب ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا تقول ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط
في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في
دار ضرب ضرب اي فيها وقوله نعم كل اولئك كان عنه مسؤولا مرفوع المحل مسؤولا المقدر المفسر بمسؤولا الظاهر كما في قوله نعم وان احد من المشركين استجارك
لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز
خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها
لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان
ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك فيه الى اختياره قوله والاول من باب اعطيت اي حاله مفعولا لان احدهما
ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة
مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة
لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو اكثر
في كلامهم وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون
عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق
وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف
الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش
والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد
عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليس بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبرا
المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن
هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب اسما بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد
وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب و

٣٥

وصيرورتها كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ان أأنذرتهم مبتدأ
لتاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مسند اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة هذا هو
حد المبتدأ الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ
اصلا من خبر حتى يحذف وليس غيره مستلزما ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير المستكن
سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان وهل حسن الزيدون والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر
على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان
مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء
انتهى نعم وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطى يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدءات لا اخبار لها لما فيها
من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي
هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر انتهى نعم ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت
قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما
لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل
في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء
واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص يعني عدم الشيء المعين يصح
ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء اخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي
الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح قال
الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون
المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة
مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ وما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي
اما ان يكون مفردة اولا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا فالمفردة التي بعدها مفرد يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها
ليس بمفرد مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر
عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما
اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ
الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتدأ الثاني قوله واصل
المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ورتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي
اعني العمل والغى الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم
الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وانما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم
واستغناء الاسم عنه فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصد وايضا الايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية
من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل
الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذا ايضا
معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جهة ضرب
غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها
تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد
مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ
معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف

ولا

قال ابن الحاجب في امالي الكافية
لا اختلاف في ان اقائم في مثل
اقائم هو خبر مبتدأ مقدم وذلك
وجب في التثنية اقائمان هما وفي
الجمع اقائمون هم ولا يجوز اقائم
هما ولا قائم هم بذلك جاء قول النحاة
او مخرجي هم بتشديد الياء على ما
ذكرناه ولو كان على غير ذلك لكان
او مخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد
ولم يجر المضمر في ذلك مجرى الظاهر
لانه يؤدي الى جعل المتصل منفصلا
الا ترى انك اذا جعلته معرى عن
الضمير المتصل جلبت الضمير المرفوع
باسم الفاعل منفصلا مع امكان
الاتصال هذا كلامه في الامالي
وقال ابن مالك والزمخشري اشترط
كون المرفوع بالصفة منفصلا ان
كان مضمرا كقوله
خليلي ما واف بعهدي
انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع

وقال ...
في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي
يا ابرهيم ان انت مرفوع براغب
ولا يلزم الفصل بين راغب وبين
معموله وهو الهتي باجنبي هو
انت منه سره

اذا قلنا قائم ابوه زيد وجعلنا قائم
خبرا عن زيد يصدق ما صدق عليه
القسم الثاني من المبتداء دون
حد الخبر اللهم الا ان يقيد حد
القسم الثاني بقولنا غير معتمد
على شيء اخر سوى النفي والاستفهام
فافهم

اصل المبتدأ

ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل
معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من
الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم عليه سواء تخصص المحكوم عليه بشيء اولا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين
مخصصين بوجه او نكرتين غير مخصصين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد قبل
فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب
انقض الساعة قال تع وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار
ان تقول قام في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه
عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني
المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامرء اقعدك عن الحرب وشر ما اجاءك الى مخة عرقوب والثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور
والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة
ورجل في الدار او امرأة والخامس ما بعد واو الحال نحو ما ذيك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها
والسابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جائك اي رجل جائني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم
ترى وشهر ثرى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تع وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص في ما التعجبية وشر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان
في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايض فقد مر ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المخصص فلا
يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مخصصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مخصص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء
تقدم الخبر عليها او تأخر لان المخصص في الصورتين حاصل فظهر ما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل بحيث فيه واما قوله في ارجل في الدار
ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم
بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امرأة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعلمه بشيء
اخو منها يتخصص به المبتدأ وقوله في ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي للعموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق احد منهم
فيه نظر وذلك لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت
لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عنيت المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت انك حكمي على الواحد حكمي على كل فرد
فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذا كلمات الشرط نحو من ضمت ضمت انما يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها
بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع
كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء
معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ ولا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه وهو ان كلمات الشرط
والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما بينا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او
مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان قام اي انسان قام كقوله تع ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا
هو فاعل وفي ما فعلت افعل فهو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا
كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم فان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق
على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايض ويلك لك لكان تخلفا
من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما
كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لان التقديم للاهم والمتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك
فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحرف ابو تمام وقطع الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال
على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع اذيلت مصونات الدموع السواكب
هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمته مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام
عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله فمعنى سلام الذي هو مصدر بمعنى سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المص ينبغي ان يكون
معنى سلام عليك قولي لفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد الدوام رفع سلام الله عليه

العرقوب العصب الغليظ فوق عقب الانسان وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في اليد اصمعي كل ذي اربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه ... منه

ذكره ... [illegible]

واستمرارع اوالو النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا الاصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا الغبار معنى الحدوث

قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عايد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المط من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففى قولك لا يقوم زيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع فى نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عايد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون هى المبتدأ معنى اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما فى ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكما فى قولك مقولى زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظ مقام الضمير وانما احتاج الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثمة قيل فى بعض الاخبار كما يجى ان الظ قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس فى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئية يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما فى البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضرب بمعنى الجحد اى ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافى ليس هذا بمجرد اذ كل موجب تهيا نده الى الجحد كما فى زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم لا تاثير للجحد فى جواز حذف الضمير معه والسماع فى غير ذلك اما فى المجرور فنحو قوله تعم لمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف فى الصلة فى بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجى فى باب الموصولات وجواز حذف الضمير فى الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعم اهذا الذى بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها فى الصفة احسن منه فى خبر المبتدأ نحو جاءنى رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف فى الصفة انقص حسنا منه فى الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريات فالحذف فى الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز فى الشعر بلا ضعف وهو فى غيره ضعيف واما وضع الظ مقام الضمير فان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا كقوله الحاقة ما الحاقة اى ما هى وان لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شئ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول فى الشعر كان او فى غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا فى خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابى طاهر قال تعم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم فى غير التفخيم مط ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اى ظرفا او جارا او مجرورا ولم يذكره المجرور لجريه مجراه فى جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم او كانه هو فى نحو زيد اخوه اتهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان فى الظرف مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيد عند خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظروف من محذوف يتعلق به لفظى اذ مخالفة الشئ للشئ لا توجب نصبه خصوصا وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا فى نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا فى نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغى ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه لو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجئ فى لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن فى الدار وقال ابن جنى بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعم فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف فى ثلثة مواضع اخر الصلة والصفة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى واتبع للقياس على نحو الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير كما يأتى وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل فى خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبته امر الى امر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان واكثر فيكون خبران واكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصور المذكورة

فاقبلت زحفا على الركبتين

قال البعض شارح اللغة بن لك ان تقدير المفرد فى الخبر اذا وقع ظرفا اولى من تقدير الجملة لان الظرف فى مواضع لا يصلح للفعل نحو اذا لهم مكر فاذ اللفاجاة لا يليها الافعال وكذا اما فى الدار فزيد اى ما مستقر لا مستقر لان اما لا يفصل من الفاء الا بمفرد كاما زيد فقائم او الشرط كذ فاما ان كان وعورض بالصلة ورد بان المفرد فيها باول الجملة وفى الخبر العكس

ضرب

ضرب غلامه الذي تضمنت الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق 39
بجد وقبل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان الضمير في الجملة ذات
محل وقوعهما موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمة وجب حذفه وقال
غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر اهما
هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف
عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعم ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه
ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والصفة
المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعم ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم
اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا يوصف مثله ويجوز ان تكون في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على
مبتداه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مع كل الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل
كما قالوا في قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم
زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب
ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في
جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون
زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد
وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ احق بالتقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقديم الاصلي
والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد رتبة
التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم فاكفانه درج لميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه
ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا
نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك اكو
الليلة قال تعم ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اي ليلة
ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول الشيء بزمان هو في غيره حاصل مثله وقد يكون
ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى ثم تنظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير
في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع تنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين
وذلك لان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادته في للتبعيض
وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة
فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه وجره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة
او في يوم الجمعة واما قوله تعم الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا
كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان له فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو النكرة و
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداره يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك مني مكان
قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب في مثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح
نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا جبرئيل امامها خلافا للجرمي والكوفيين
وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوزوا رفعه في السعة واذا كان المكان في
موضع الخبر عن عين غير المكان والمراد تعيين المنزلة من قرب وبعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكأ زيد
ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين المنزلة
او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا
اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم
كي لا يخونوا ويقال هم درج السيل اي مسرعون متباعدون والدرج الطريق الذي يدرج بالسلوك اي يطوى قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى
القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف
يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا عن المظروف بل هو محتو عليه لكنهما
بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة

فان يك جثماني بارض سواكم [12] اوله

[19] اي فعمل الظرف وهو حقا في صريح المصدر وهو تهددكم لاعتماده على همزة الاستفهام

اوالبعد

او البعيد نحو دارك منی فرسخ وانت منی بريد ومنزلك منی ليلة ای ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سری ليلة ومنی متعلق
بمدلول الخبر ای بعيد منی هذا القدر وكذا قولهم هو منی فوق اليد ای اذا مددت اليه يدی لم انله وهو منی دعوة الرجل ای اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير
ذو مكان فوق اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داری خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف
دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر ای ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة ای تباعدت فرسخين فالفرسخان
معدان لها كما ان المنا في مثل الانا منا مائة ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة ای دنوا انملة ای دنوا ناما كما قيل في قوله تعم ورفعنا بعضهم
فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف الخبر ای ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داری من خلف دارك فرسخين او فرسخان
لان دخول من في مثلها وخروجها على السواء كما في قولك حيث فمك ومن قبلك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع له في الظروف التی بعد المجرور لان
التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشیء اذ تقول داری من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت منی فرسخين بالنصب على ان منی خبر
المبتدا ای من اشياعی وفرسخين حال ای ذو تكسير فرسخين او منصوب على الظرفية ای في فرسخين ای انت من اشياعی ما سرنا فرسخين كقولهم سلمان منا
واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفتا ولم تضف وترك الاضافة قليل وهی عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة
واما عند الافراد فهی بمعنی اسم الفاعل فمعنی جلست خلفا عندهم ای متاخرا انتصب على الحال وقام مكانا طيبا ای مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب
عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام ای متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهی باقية
على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشیء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لی الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الحميم ای قبل ذلك يقوی مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظی الجمعة او السبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين
فمعنی اليوم الجمعة او السبت ای الاجتماع والسكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنی اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ
هما بمعنی اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالان كما تقول انا اليوم افعل كذا ای الان فمعنی اليوم الاحد ای الان
الاحد والان اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا
لفظا اولا والاول اما ان يتحد به معنی نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنی ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما للمساواة في معنی كقوله تعم وازواجه امهاتهم او
لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو دار منك فرسخان ای بعد داری فرسخان او ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر معنی والاخر عينا ولزم
ذلك المعنی لذلك العين حتی صار كانه هی كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتی اذا ادكرت فانما هی اقبال وادبار وقوله تعم ولكن البر من اتقی وان قدر المضاف
فی مثله في المبتدا نحو ذا البر من امن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنی الصفة نحو ولكن البار وهی مقبلة جاز لكنه يخلو
عن معنی المبالغة والثانی ای الذی لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعری شعری ای هو المشهور المعروف بنفسه
لا بشیء اخر كما يقول مثلا شعری مليح وتقول انا انا ای ما تغيرت عما كنت قال رفود وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان
ماول بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله ای غليظ وكله ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا موخرا عن الخبر وان لم يكن ماولا
لم يتحمله خلافا للكسائی فكانه نظر الى ان معنی زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد ای متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه
معنی الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائی لكنه لما لم
يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا وان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا
فيستكن فيه ان جری على ما هو له نحو زيد قائم وان جری على غير من هو له كذا المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا فيل ضاربه انا او نعتا نحو لقيت
رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما
البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هی وتمام البحث فيه يجیء في باب الاضمار ان شاء الله تعم قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك
او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل منی او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك مبنی على مذهب سيبويه فذلك لانه
يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هی افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه
على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام
والعرض والتمنی ونحو ذلك مما يغير معنی الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنی الكلام الذی لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجیء بعده ما يغيره
لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجیء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى ذات
الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنی الشرط والاستفهام يسری الى المضاف والا لم يجز تقديمه على ما له الصدر قوله
او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين ومتساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا
كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذی يذكر الجملة لاجله
فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة ای مثل ابی حنيفة ولو اردت تشبيه ابی حنيفة بابی يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابی تمام لعاب الافاعی
القاتلات لعابه واری الجنی اشتارته ايد عواسل ای بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعی قوله او كان الخبر فعلا له ای فعلا مسندا
الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت لتشبيه

البريد فرسخان او اثنا عشر ميلا او ما بين المنزلين مرحلة

قوله فيه نظر فان اليوم اعم من يوم الاحد وان تخصص بالاشارة باليوم الحاضر ... الان قد تخصص بالان الحاضر الذی هو من انات يوم الاحد والكل في الجميع واحد وهو ان المعنی في هذا اليوم او في هذا الان حضور يوم الاحد ومفهوم هذا اليوم وهذا الان مغاير لمفهوم الاحد فالاخبار مفيد والحمد لله ...

المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة او نقول منع ذلك حملاً على المفرد مع انه قيل في قوله تعم ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيراً والذين مبتدأن مقدما الخبرين ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى ياتينى فله درهم نظراً الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظاً او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجئ فى باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححاً له مثل فى الدار رجل او لمتعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبداً او خبراً عن ان نحو عندى انك قائم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه اذا كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وساير ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا تقول من ياتينى اشكره واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشى جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع ما يثره فيه مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيداً قائماً زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهراً احتراما للفظ المقتضى للصدر واما قولهم الذى ما يضرب والذى ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يوثر فى صلته معنى نحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى الدار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ كما انه لا يوثر معنى من المعانى فى الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله اين ههنا مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلنا لا شك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين فى اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان نقول انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيداً وبه ومنه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبراً مفرداً الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححاً اى كان الخبر اى تقديمه مصححاً لمجيئ المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية فالاولى ان نقول فى ايجاب تقديم الظرف خبراً عن المبتدأ المنكر فى الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظروف خبراً فلو قل وقوع الظرف خبراً عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تعم وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ الا برفع اللبس ولا يتعين للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبراً عن قائم او بدلاً منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً او محلاً هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امت فى حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر كما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه ضمير فى المبتدأ اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالمتعلق جزء الخبر وقولك على التمرة خبر والمجرور جزئه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بعامله القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبداً على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافاً للكسائى وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقديم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعم واذا ابتلى ابرهيم ربه ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيداً غلامه ضارب لا فى نحو زيداً غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل المفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظى قوله او عن ان يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس ان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفاً نحو ان زيداً قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيداً قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجئ فى باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يدفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علم انه خبر المبتدأ وانه ليس فى حيز ان المفتوحة اذ هى حرف موصول ويجئ فى باب الموصول ان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا فى حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هى ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على خبرها لما نذكره فى حروف الشرط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدأ الذى بعد الا لفظاً نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر فان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم فى الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ فى باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمى انا اذا كان المراد التفاخر بتميم وغير ذلك مما يقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر فى مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عاقل وجاهل من هذا لان كلا منا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعاقل غير المخبر عنه بالجاهل والثانى على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا والاول ليس ما تعدد لفظاً دون معنى من هذا فى

قال قيل فى قولنا اين زيد وكيف عمرو وعن زيد كل واحد منهما يقتضى التقديم فلم ارتفع الاول دون الاخر قلت اجاب المصنف فى اماليه الكافية بان المبتدأ وان كان كالمبتدأ التقديم الا انه على سبيل الجواز وانا نخوار شنما مع ماله صدر الكلام وجب وجوباً والواجب ونيجته يقتضى التقديم فان قيل هذا الاخيرا الذى يقدم على ما فى الخبر الواجب والكذب وهذا الا خبراً جانباً يحتمل الصدق ان يكون فلت اجابة يقتضيها ولعل انه فرق بين قول منبر الطلب لحل ما يراد

تنبيهات

تنبيه

ع

نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعم وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء
الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما
عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في
كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما
منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره
فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وفي هذا كما تقول في النارنج احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد
حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير
يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر
وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول
زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف الى بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو
هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء
في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم
ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار
القول كقوله تعم واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط ويدخل جوازا
في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا
وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل والمفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما
وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعم ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعم ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول
خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعم قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص ولاقاه
ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان
لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول
بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل والظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط
والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين
وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعم ان الذين فتنوا المؤمنين لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط
من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل
المعنى كقوله تعم ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية
نحو الذي ياتيني فله درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء
ففي قوله تعم قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعم وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعم
لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعم والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف
او الجار والمجرور نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا
في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا
الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها في جميع
خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح وقوله و
ليت ولعل مانعان بالاتفاق جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة
الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم في قوله تضمن الخبر المفردان ما يؤثر في الجملة لا يدخل
على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذه المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان
نحو قوله تعم ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي ان المفتوحة بها ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل لكن كما يجوز على محل ان
ان كما يجيء في الحروف المشبهة للفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراها

٢ وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم

مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج كلمات الشرط فى التقدير عن التصدر فى جملها وذلك نحو قوله إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان فى المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدأ القيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجئ فى بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح والذم والترحم كما يجئ فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال فى نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجئ فى بابه قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر اى حذفا جائزا او واجبا واذا فى قوله اذا السبع للمفاجأة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذى بعدها اى فبالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجئ فى الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد فى جميع مواضع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب فى تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون اذا فى قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف وغيرها دمسن اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب للدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون الخبر ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى تفاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لتفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر مثله لزاداها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كانه قيل اى مفاجأة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هى زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب قوله فيما التزم فى موضعه غيره اى التزمه الشئ فالتزم اى قبل ملازمته اى فى خبر التزم العرب ذكر غير الخبر فى موضعه فيحذف الخبر وجوبا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو فى اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم لكن بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى قوله لو ذات سوار لطمتنى وهو قريب من وجه فان لو لا ظاهر انها لو التى هى لامتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفى فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدا لثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لو فى قولك لو لم تأتنى شتمتك كما مر فى بيان قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست الداخلة على لا ان الفعل بعد لولا اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جوابا لو خبره كما مر فى اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ فى الاغلب كما فى لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهى لفظة لولا اذ هى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت امامة لما جئت نبها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا در درك انى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجئ فى بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربى السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو ضربى زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربى هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمى بزيد كان ذا مال وبى سمع اذنى زيدا يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكور جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها الواو والحال نحو ضربى زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربى زيدا ابوه قائم كما فى قوله كلمته فوه الى فى ويجوز عند الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربى زيدا كله او ضربى زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى

قال المص فى ايضاح المفصل وهو يعنى منع سيبويه من دخول الفاء فى خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذى واما الفقه فبعد سنة وقوعه فى مخالفة الاضافات قال والظاهر ان نسبة هذا المنع متنبه على نقل الزمخشرى فانه وان ابهم الكلام فى المفصل الا انه اوضحه معللا فى حزونه رحمه الله

الفعل عليه وذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل
هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون
الى ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما اضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر
شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقرير
البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم
ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ فاذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شري
الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلت ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على
العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية
فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد
بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر
في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان الخبر عندهم بعد
الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان
معناه ان شربه له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز
ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا
ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقوى اذا قام
قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين
الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال
فقد حصل شرطا وجوب الحذف في اصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال هاهنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير وحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان
فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب
اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء
هذا ما قيل فيه والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل في المعنى
اولهما ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما فيجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربته قائما زيد اي
ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول ولتشد اعهد يا اي سيرا شد اعهد يا فنكون على هذا مترحزين
من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل في الحال
غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربي زيدا حاصل قائما فيكون العامل في الحال حاصلا وذو الحال معمول ضربي هذا ما قيل من حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في
معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا وما وقع غيرهم فيما الزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل
دلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال الحاصل وفي صاحبها ضربي
وهو اليا او زيدا فنقول حذفنا الكائن او الحاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة
الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال او الظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز نصب الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف
الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك
الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك
ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع
ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت
اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية
زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان الحمل

فالحقيقة

لكونه بمعنى الفعل
صح

لت الشيء بلته اذا شددته والبعير ولتت السويق لته اذا جدحته

امسا ان واحد مباد من تقي ماد الشيء يميد اذا تحرك تحريك

مبحث حذف المبتدأ

فى الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان فى الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما ء ا ٤٥
المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة فى اللغة العقار وهى هيهنا كناية عن الصنعة وضابطه هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه
مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التى
بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون فى اللفظ للعطف وغير المفعول معه فاذا كان وضيعته
عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافى فى نصب المفعول معه
على ما يجيء فى بابه وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه هو الذى كان فى الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يكن ان يكون عليها لكونها
فى الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية
مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما يقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال
اذ ليس فى تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر
ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما بضربى زيدا قائما حاصل
بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو
مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد
مسده ويجوز ان يقع عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وذلك
نهج البلاغة وانتم والساعة فى قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون اذا ولى معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على
الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثانى
نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين عليه السلام فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا
على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم
مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغنى ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك مقاتل
زيد قويان اى زيد ومن يقاتل زيد قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ فى الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء فى باب
القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال ايضا نحو لعمرك ليفعلن وقد ترك المص قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر
وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او فى الدار على ما ذكرنا قبل ويجوز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق وليس بوجه لان الامرين
اى الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا
دون ساير ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب فى الاستعمال تعريف المبتدأ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا وتنكير
مناسب للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه فى نحو كم مالك
ورأيت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة فى ذلك الكلام فالجواب ان المفاد فى نحو اخوك
زيدا طلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذى جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ او حمله عليه
لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة فى الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه
الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا فى اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردنا مما يطرء او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقينا
على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الا
لا نقاله دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغى ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذى
ينبغى ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول فى قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته
واذا تعددت المبتدأات نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع جزءه خبر عما قبله بلا فصل
فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التى بعد الاول وهى من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدأات الى
ضمير متلوه الا المبتدأ الاول فان لم تضف المبتدأات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتى بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوائد
لاول المبتدأات وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده فى داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم
جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة فى داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم
تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر بجمع بكر وخالد ثم
تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرو بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدأات اكثر قوله
خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه
ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل منصوب ومرفوع غيرهما فهو مشبه بهما من وجه كما يجيء

هو اجاب الفاضل العلامة سيد الدين الاستراباذى قلنا لما تقرر ان فى الاول فى الخبر وجب حذف جزء الاول حذف جزء الثانى ايضا ليتم للاول الحذف الواجب ١٢

ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه لكونه ثانى جزئى الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قد
منصوب على مرفوع عتنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لاء التبرئة يشبه خبر ان المشبهة للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذى هو فاعل
فقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لاء التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا تقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلات
واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل
بل يحتاج فى نصب بعض العمد وهى اسم ان واخواتها واسم لاء التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ماء الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما
شابهت الفعل المتعدى كما يجئ فى بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم فى ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذى يعمل عمله اعنى
ليس شيء واحد وكان ترتيب معموليها كترتيب معمولى ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على
السوابل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجئ فى بابها فاعطيت عمل الفعل فى حال قوته وهى ذا تصرف فى معموله بتقديم
النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لاء التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب
البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ
وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه خبر المحدود فان نحو حسنا فى قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول
ان وليس بخبرها وكذا يرد على خبر لاء التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه فى الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولاء المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه فى الدار
فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدأ فى نحو قوله تعم ولعبد مؤمن خير ولو كا
هنالك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذى كان فى الاصل خبر المبتدأ وفى اسم ما هو المسند اليه الذى كان فى الاصل
مبتدأ ليسلم من الاعتراض قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ اى فى اقسامه من كونه مفردا وجملة وفى احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا
وغير ذلك وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل كما يجئ فى بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل
الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت فى باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما اعملت العمل
الفرعى لفرعيتها فلم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يجاب ان خبرها خبر المبتدأ فى غير ما ذكر
ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجئ فى قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله فى تقديمه الذى كان منفيا لكونه مستثنى
من الموجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منفى اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها لان كل
شئ من المحدثات فلا بد ان يكون فى زمان ومكان فصار مع كل شئ كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى
واجرى الجار مع المجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا التى لنفى الجنس هو
المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه با
المشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة فى الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع
خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء
وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا
فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه
فى الظ صفة لاسم لا والمثال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له
اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف فى لا رجل ظريف فى الصفة اظهر وقال فى مثالنا لا يحتمل ظريفا الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا
بمنصوب هذا اخر كلامه والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل
وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز فى توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا فى توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان
فى هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كان
عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعدها كالمبتدأ به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان
اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظ اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى انا اعتبر لكونه اصلا فى هذا الاسم مع مشابهة لا لان التى لا تبتدأ
معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البنا فحاصل نصب تابعه حملا على فتحة المشابه للنصب لعروضه بلا و
زواله بزوالها مساو للرفع تابعه حملا على رفعه الذى كان له فى الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فايدة فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر
ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة فى الدار وهذا معنى سمج ومثال المص ظاهر بسبب هذا الظرف فى كون ظريف صفة لغلام
رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس فى الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى فى كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم
لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسى لا ادرى من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بنى تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال

ما تقدم من قول الكوفيين ان
حمله على اطلاقه مناف لهذا
الاجماع والاولى ان يراد
ان جميع نحاة البصرة القائلين
بعمل لا وان واخواتها فى اخبا
سيد شريف
سلمه

دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه واسًا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة
عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما
زيد قائمًا ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين واحدهما نحو ما زيد قائمًا وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي
تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزءاها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ قالوا لمجيء في اشتر
فقط نحو قوله من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظ انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذًا ولا قياسًا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبًا كخبرها وليس
وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ هي التي في نحو لا الداي لاء التبرئة الا انه يجوز فيها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
وبينها ومع المعرفة وتشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظ فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر
بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظ سواء كانت مع لا او ليس وغيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون للاستغراق
مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول
عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني رجل بل رجلان قوله المنصوبات وهو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدًا
ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلًا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولًا عليه وهو غير المفعولات
من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني
زيد راكبًا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبًا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء
اخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلًا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضًا مفعولان
لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب
فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان نوع النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل
الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما ما به المنصوبات فمحمول مشبهة بالفضلات كاسم ان واسم لاء التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه
المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل
قيام هذا المفعول به صار فاعلًا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربًا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدًا فليس المفعول
فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولًا للفاعل وصادرًا
منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرًا في قولك زرتك طمعًا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان
المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضًا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل
بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صوغ اسم
فاعل منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة وخالدًا اكرامًا لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب
معه واكرامًا مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبجر في جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما
قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في استغفر الله ذنبًا قال سيبويه في قولهم هنك
خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عامًا وسير
عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعًا واختصارًا فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه
لان احتياج الفعل من اللازمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل
بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي
ما نحن فيه مفعولًا مطلقًا لانه ليس مقيدًا لكونه مفعولًا حقيقيًا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله فاعل
انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت انا ام
بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولًا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقع هذا مقولًا
مفعولًا فلم يكن اذن داخلًا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضًا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج
بقوله اسم ما فعله لكونه اسمًا وبتاويله باللفظ يدخل جميع المفاعيل فان لفظ زيدًا او يوم الجمعة او امامك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت
زيدًا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظ بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلًا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا
ويخرج باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربًا في ما ضربت ضربًا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلًا الا ان يقول النفي
فرع الاثبات فيجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتًا ومرض فانا جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل فعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب فهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا
قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن

مبحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

قوله من صدّ آه اي من اعرض عن الحرب
وتركها فاني لا اتركها ومعنى لا براح
اي لا زوال لي عنها وموضع
قوله لا براح نصب على الحال
من ابن قيس
اي فانا ابن قيس غير
تارك لها

مبحث المنصوبات

مبحث المفعول المطلق

جعل المفعول الحقيقي الذي هو اثر
عن الفعل الذي هو التاثير بناء على
انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا
بان المفعول المطلق هو المصدر
قوله وفعله بصيغة الماضي معطوفًا
على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فاذكرنا
يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول
به الى اخره

مسير يوم

ليس

لين كرهت بمعنى قيامى ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتى واحببت حبى وابغضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد
نحو جلست جلوسًا وجلسة وجلستين فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف
او عدد وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدًا للفعل توسعًا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربًا فلما ذكرت بعده ضربًا صار
بمنزلة قولك احدثت ضربًا ضربًا فظهر انه تاكيد المصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين يتضمنهما الفعل ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك
على ضروب لانه اما ان يكون موضوعًا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعل للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة
الحسن والقبح والشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفًا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسًا حسنًا او مع حذفه نحو عمل صالحًا اى عمل عملًا صالحًا ومنه ضربت
ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربًا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما
ان يكون اسما صريحًا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعًا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما فى اى نحو ضربته اى ضرب واما فى افعل التفضيل
نحو ضربته اشد ضرب وقد مت خبر مقدم لانا يا وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا اجماعًا خلف موصوفه
اى ضربًا اى ضرب وضربًا اشد ضرب واما فى بعض او فى كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين فى اللفظ نحو ضربته انواعًا واجناسًا
واما ان يكون مصدرًا مثنى او مجموعًا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفًا بلام العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود خفيفًا او شديدًا وغير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء فى قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال
المبرد هو فى الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء وكذا القهقرى فى رجع القهقرى اى الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق
من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا للشئ وعدم سماع افعالها يضعف
المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينًا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين
وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربت ضربًا كثيرًا او ما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربًا الفا واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطًا
وسوطين واسواطًا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا فى ضربت ضربتين بسوط
او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه
لا تثنية الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطًا او اسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامها
مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم
اى فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمع فى نحو قولك ضربته ضربتين وضربًا قاصدًا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع
اذ المراد بالتاكيد ذكر ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هى هى والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن
قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكون ان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا
وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدًا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسًا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر
والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتًا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسًا
ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وتبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتًا وقعدت وجلست جلوسًا
ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو الاولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا
طرفًا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اى يدرس الدرس او
الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو يعجبنى ضربك فضربت ذاك ومن غير المصدر
نحو اعطيته عطاء وكلمته كلامًا فانهما ليسا بمصدرين لشئ من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبًا
سماعًا نحو سقيًا ورعيًا وخيبة وجدعًا وحمدًا وشكرًا وعجبًا اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة قوله جوازًا او وجوبًا نصب على المصدر
بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبًا سماعًا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسًا واقول الذى ارى ان هذه المصادر و
امثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل ومفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز
نحو سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا وجدعك الله جدعًا وشكرت شكرًا وحمدت حمدًا وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية نحمد على عظيم احسانه
ونير برهانه ونواحى فضله وامتنانه حمدًا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء فلما ما يبين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك
ودواليك او يبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او يبين فاعله بحرف جر نحو بؤسًا لك اى شدة
وسحقًا لك اى بعدًا وكذا بعدًا لك او يبين مفعوله بحرف جر نحو عقرًا لك اى جرحًا وجدعًا لك والجدع قطع الانف والاذن والشفة او اليد وشكرًا لك
وحمدًا لك وعجبًا منك يجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسًا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافًا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازًا عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى

در بما يدفع بان المراد اسم فعله
فاصل فعل مذكور بحسب ذلك
الفعل المذكور وليس هذه الا
اذا كانت مفعولا بها صادرة عن
الفاعل باعتبار الفعل المذكور
بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك
الفعل [illegible]

الصواب قوله سماعًا وقياسًا
نصب على المصدر بفعل محذوف
+ وما فى الكتاب سهو من القلم
كما لا يخفى [illegible]

العرب يقول
حنانك يا رب و
حنانيك يا رب بمعنى واحد اى رحمتك
والحنان مصدر حن عليه يحن اى رحم
[illegible]

لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل فيتصلا به واستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة
لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو حمدًا لك وشكرًا لك وعجبًا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم
ما يدل عليه كما فى قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك
وهجاجيك فبقى المصدر مبهمًا لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بيّنها بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدًا لك وعقر الله عقرًا
لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحدى الدواعى المذكورة وبين المصدر المبهم اما
بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولًا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك و
اما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء فى ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل
المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التى ينبغى ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردت جرده الذى يليق
به وحمدت حمده الذى ينبغى فلا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول به قبله كالفاعل فى قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى
لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه فيلى الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل
كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينية المبنية للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى الاية نكرة موصوفة وقد بين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف
الجر نحو مرحبا بك واهلًا وسهلًا اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعًا رحيبًا وان فسر بالمصدر اى رحب موضعك
مرحبًا اى رحبًا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف
فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرًا بل يصير المصدر عوضًا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال
كما يجئ فى بابها نحو هيهات ورويد وشتان فيبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى هى قامت مقامه وبناؤها
على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين لتبقى مبنية على الاعراب الذى استحقته حال المصدرية فيرجح اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى
كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول
بعدها استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو نظير بعدًا لما توعدون استعمالًا واما فى المعنى فهيهات اسم فعل ولا لم يبن واما ان لا يتوغل
فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال
قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينتصب فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبنيًا الاولى عرفنا قيامها
مقام فعلها ويجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرًا او اسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدًا وبله زيد وبله زيدًا ويجوز ان يكون
حاشا من هذا الباب فيكون حاشى زيد مصدرًا مضافًا كرويد زيد بدليل القرائة الشاذة حاشا لله منونًا ويكون حاش لزيد اسم فعل مستعملًا استعمال
المصادر كما ذكرنا فى هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضوابط المذكورة مصادر لم يوضع افعالها اصلًا نحو ذفرًا اى نتنًا وبهرًا له
اى تعسًا اما بهرًا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعنى ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان ذفرًا
وبهرًا له لم يستعمل ناصبهما وبينا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لذفرًا وبهرًا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير
انتنت ذفرًا وتعست بهرًا ومنها اسماء اعيان هى التى قامت مقام المصادر نحو تربًا لك وجندلًا اى رميت رميًا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطًا
والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرًا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئًا لك اى هناءة وعائذًا بك اى عياذًا وهى مثل قم قائمًا اى قيامًا
وتعال جائيًا والفرق بينهما ما ذكرنا فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائمًا ومنها ايضا اسماء الاصوات
القائمة مقام المصادر كاهًا منك اى توجعًا وواهًا لك اى طيبًا واف واقة لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتًا
وان لم يبين بالجار نحو ايهًا اى كفى وويهًا اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق ومنه
جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائمًا مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له بنصب
المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبًا الا ان تكون على حرفين ثانيهما حرف مد
نحو وى لزيد وذلك نحو اهًا وويهًا ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما واوه من لوائح واه من ذنوبى والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك
من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما
خلطوا اللام بها فى قوله فخير نحن عند الناس منهم اذا الداعى المثوب قال يالا فصار معربًا باتمامه ثلاثيًا فجاز ان يدخل بعد لام اخرى نحو ويلا لك لمصيرة لام
لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما فى سلام عليك ثم حمل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى فلما
استشنعوا فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما اسند
فى اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل كامر وتبل ويجوز فى كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان تبقى بقايته على مصدريته
بنائه نظرا الى اصله حين كان صوتًا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية

كما ذكرنا واذا كان لنا طريق الى بنا هذه الاسما غير كونها اسما افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسما افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يوح قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه معنى الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فيبجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري وقد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سئلت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سئلت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسئل عمرك الله اي اسئل تعميرك واسئل الله عمرك واسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل المتعدي الى مفعولين ويكون المعنى اسال الحي تعميرك الله اي اعتقادك بقائه وابديته وتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعيدك اي ملازمك العالم بلحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلها باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعا للمخاطب جاريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدئ السؤال بالدعا للمسئول كانه قيل طول الله عمرك افعل كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا قوله ما وقع مثبتا الخ هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تفريقا تفريقا وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولنا انما هي اقبال وادبار فيجيء اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام دخوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها ومفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما بتبيينا المعنى الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعت بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصد كما ذكرنا هو الموجب لحذف الفعل قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدت الامير الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما فيه نما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا ومعناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد وباللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا انما جاز حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدة مقصودة وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بلفظها مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض يحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان تقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد لتشغل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها قوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد

قال بعد ما ذكر هذه الامثلة يعني قعدك وقعيدك لا اتيك وقعدك الله وقعيدك الله لا اتيك هذه مصادر منصوبة بالفعل المضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى كانك قلت نشدتك الله

مبحث المفعول المطلق

الوثاق واما قتل او استرقاق ومن اوفدا فهذا فضل الله تم هذا المط بقوله فاما منًّا بعد واما فداء وتقول في الخبر ثم زيد يكتب فقراءة بعد او بيعًا عمرو شعيرًا
طعامًا فاما بيعًا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار
وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر لفائدة التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على الاسم
بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضًا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا
وكان ينبغي ان يضم اليه شرطًا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة التي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضًا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له
علم علم الفقهاء وله هدى هدى العلماء فان الثاني اذن يكون مرفوعًا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة
على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة معينة عنه فلهذا اوجب حذفه
فالاصل له صوت يصوت تصوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلامًا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى
تصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على ان ذلك المصدر الحادث في الحال الماضية وهو
لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان
المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مط كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير
اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو وضربه ففي هذا رد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح
تقديره بان والفعل وههنا لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا تيقن
وليس قطعًا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى
القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تم صنع الله ووعد الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فهذه المصادر منصوبة
بالمذكور قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل وعطف البيان
فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت
حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد
عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل
اسد اي جري ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا
على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفًا نحو فاذا له صوت صوت حسن
فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني
مع وصفه صار كاسم واحد يفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدًا لا غير ومن جعله وصفًا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه
مع وصفه كاسم واحد الا يرى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو
لا ماء ماء باردًا فانك ان كررت صار وصفًا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرًا للاول موصوفًا بشيء كالوصف
للاول ومن جعله بدلا فالمعنى الوصف في تابعه في اللفظ لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدًا لفظيًا كما يجيء في باب النداء وجوز
الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضًا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ
الاول ومعناه فالاولى ان يجعل الثاني مع تابعه تابعًا للاول واذا جاز بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع
ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنًا اي صوتًا حسنًا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر
فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفًا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعفت نصبه لان الجملة المتقدمة
ليستا اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليه الحدث معنًى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في بيت
ذوبته فيها ازدهاف ايما ازدهاف نصبًا تاما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها
ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافًا ويسمى تاكيدًا لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع
المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر المط يؤكد نفسه فاعترافًا في له علي الف درهم اعترافًا
يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربًا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل
لان الفعل يدل وحده على الضرب في الزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة
الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لامنحك
الصدود وانني قسمًا اليك مع الصدود لاميل لان قسمًا بمعنى التاكيد وهو حاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر الذي يؤكد نفسه هو الذي
يؤكد جملة يدل على ذلك المصدر نصًا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وحتى بان
المصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة

قوله علاجًا ليس في كثير النسخ ولم يكن في نسخة الرضي ولذلك قال لابد من اشتراطه ٣ وهو ان يكون الاسم عارضًا لصاحبه غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وله علم علم الفقهاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراطه كونه علاجًا فانه ايضًا يخرج عنه

وكونها تاكيدا لا نفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان تقع الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره

اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف تقوي واذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة المورد للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي آه وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قولنا انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح كما تقول في حق من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا ابتغاه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم ثم ابيد وعلى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان الا يها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها فلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدل لان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بتركه واما قولهم اجدك لا تفعل كذا قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض نحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول ابتغاه على كل حالة جدا لفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله اجدا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي في حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما الا لها صدر الكلام ويجوز ان يقع هو بتقدير اتجدان جدا ثم بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله لضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قررنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق وهو عبد الله قولا باطلا الا ان اللفظ ابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك لن ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك اي على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دل عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة الثابتة في نفس الامر وغلب في ذهنه تكذيب مدلولها فكانك اكتفيت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون لغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بان يكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول الثنا عنه قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله ثم فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالفلدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقع اجرى الشاذ الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء وصلا لبيك الب لك بالباء من اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله ثم فارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيء.

فائدة هذه الاضافة الملحقة المضروب عليها الاعذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكرنا ضمنا فائدة مسرة.

زيد

بالنعم

بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبّى يلبّي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبّى قال لبيك كما ان معنى سبّح وسلّم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبّح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالمًا فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداول الاحرد والين وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اى ضربًا يتقى به هذاذيك كقوله جاد وابنة هل تراء الذئب قط وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الامثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفًا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا ايضًا كل ما كان توبيخًا مع استفهام كان اولا نحو قوله أرضى وقد ولّى الخطوب توشيخ وامكرا وانت فى الحديد وقيامًا قد علم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصًا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفة مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائمًا وقد قعد الناس واقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيًا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسيًا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعامًا اى اقرها فحذف الزوايد واضيف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اى قرت وهو مصنوع بضابط الاضافة ايضًا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدًا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب وتيقى ايضًا ولا كودًا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لا افعل ذلك ورغمًا وهوانًا ويقول اغتديت ولا اغتدا الغراب واهتديت ولا اهتدا القطا اى ولا اغتديت اغتدا الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل فى هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جائت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى دم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت دهيًا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فىّ اى مشافهًا ويجوز ان يكون هذا ايضًا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى انتا داهية فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه الى فىّ المصدر اى مشافهة او مشافهًا من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى الخبر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صار بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل فى فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاء الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدًا واعطيت عمرًا درهمًا قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه اوجرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى ما ضربت زيدًا واوجدت ضربًا واحدثت قتلًا وكانك اوقعت على الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئًا اوقعت عليه الايجاد وفسر ايضًا وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون المجرور فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقع انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء فى اصطلاحهم وكذا فى المطلق وايضًا فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناده اياه الى زيد الا بشئ آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به ولا فى الاصطلاح والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت والمجهول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقع فى الاول ان ضربًا مضروب ويقع فى الثانى انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقع فى سرت اليوم فرسخًا وجئت وزيدًا اكرامًا لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخًا وزيدًا مفعول معه واكرامًا مفعول له وكذا فى قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه فزيدًا فى قربت زيدًا وجئت زيدًا وبعت زيدًا مالا وكلت زيدًا طعامًا وبغيت زيدًا شرًا وامثالها ملحق بالمفعول به بخلاف جر المجرور لانه مقروب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له وقولنا والمثبت والمجهول مثبتا ليعم زيدًا فى نحو ضربت زيدًا وما ضربت زيدًا وافعال القلوب فى الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافًا الى الاول فالمعلوم فى علمت زيدًا قائمًا قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما فى الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدًا جبة واعطيت زيدًا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدًا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدًا على ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر ليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدًا قائمًا فى الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما فى قلنا كسوت واعطيت فنصب الثانى والثالث معًا متضمنين لمفعول الثانى كما قلنا فى علمت وقولهم المفعول به الضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه تقول فعلت به فعلًا قال الله تعالى وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم وكذا تقديره فى المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اوليا بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم

قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا تقول زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الفعل فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرطها اما نحو ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه لاحدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام جزءه والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضله وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يتقدم فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا تقول زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصد الضرب بشخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم تقدير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا تقول عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك تقويه مذهب سيبويه اى تقدير ائت في الاية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما اسهلا اى قولى ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت في هذا الموضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم حثثت بعده بالا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان تنصب بائت او اقصد وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اى ائت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى تاهلت تاهلا فقد يكون له فعل وان لم يكن له فعل كما قيل في رجع القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كأن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير اذعم هذا ولا اذعم زعماتك او زعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه او من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا الا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروي زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع والمعذر كالأليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير وما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قال جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اشخص الصنع الى المخاطب اى احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الذي لك التعرض لك العذر فيما تجازيه بسوء صنعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاسائة اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه

قال المص تقدير ائت في هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه لذلك اظهره مثل انته وائت امرا قاصدا وعد الزمخشري انته امرا قاصدا مما يجب حذفه فيه غلط سيبويه

ومنه ما يروى عن النبي انه قال لأبي بكر اعذرني من عائشة اى من تأديبها وتعزيرها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب
كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فيغني من انفسهم اى من جهة انفسهم ومن اهلاكهما ويقي من يعذرني من فلان اى من لجل ايذائه اياه اى لي عذر في ايذائه فهل هنا
من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل
اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اى هذين
تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة
حر اى اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تأتني فاهل الليل والنهار اى فتأتي اهل الليل والنهار اى اهلا لك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحباء اى
اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد بقي كلاهما
بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اى كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال
لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك والجملة
اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما
ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء اى لمن يشاؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم
كقوله تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اى يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك
التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال تعالى والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
اى الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو
زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المص بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اى كونه مطلوب
الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظ ان جار الله لم يحده لظهوره
لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا
مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعد ولا تهلك وكذا
المندوب المتوجع به نحو واويلاه وا ثبوراه وا حزناه اى احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا و
ادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهي
احضر حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة
واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف النداء
سد مسد احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا
اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء
فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اى دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته
اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواته لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما
لا يجوز في غيرها الا يرى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم
والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر فتقول صه
في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت
ونحاه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية و
والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق
وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا
لاقوام والظ ان عامله بؤس لكن بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيء زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع
به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون
خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يبغي ان المجرد فيه عامل الرفع
كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو
فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ينونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب
المنادى المضاف لطوله ولان المنصوب في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين الصوتين
ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصا ولا ادري ما يقول في

الفجعة الرزية وقد فجعته وتفجعت اى توجعت

كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظ من كلام سيبويه انه منادى قال النحو في المندوب منادى على وجه التفجع صح

حيث قال وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك يا زيداه

اى لشبهه المنادى المفرد المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا احمر لغير معين منه

فى نصب المضاف والمفرد النكرة ولم لا يجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا قوله مفرد اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه يا زيدان ويا زيدون
ويغنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالندا او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور
نحو يا قاضى ويا فتى وفى المبنى قبل الندا نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء فى المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص
ثابتا مع السكون بلا لام واضافة ولا يحذف فى يا مرى من الارائة نحو فاصن الاعجاب بالكلمة وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع كاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر
ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه
ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذى طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه
مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اختصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ادالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة
لان له عرقا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبل
قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لادخال الفها ولا لام فيه نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين
هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من
بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية
لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار له او لضعف النائب شيئا
الا ترى انك تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث
له وذلك انه قد يلى يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى
يفتح لام الجر معه كما يجىء فى حروف الجر فان عطفت المستغاث بغير يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو
قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام فى المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على تاويل انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهى ويا
للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقع ذلك فيما لا ال له نحو يا للدواهى ويا لله ونحوهما وقد يستعمل
المستغاث له بمن نحو يا لله من ألم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله من ألم الفراق واما اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلق
بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين احضر الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى
المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لى كليبا يا لبكر اين اين الفرار وتوهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لينشر كليب واستغاثه
بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى فى غير المعانى المذكورة فلو قلت يا لزيد وقد كان كذا وكذا
تحليه لم يجز ولا يستعمل من حروف الندا فى الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر فى الندا فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى
المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث به والمتعجب منه وكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون حرة واوا وحرة ياء وحرة الفا كزيادة المندوب على ما يجىء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه
معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لمشابهة الاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر فى الندا
المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان
او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجىء بعده شىء من تمامه اما معمول للاول نحو
يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشىء واحد نحو يا ثلثة وثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا فانه
مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين عندى وقال الاندلسى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا
بل عندهما فى غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاولى
لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل
قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضع وقال اعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال ادارا بحزوى هجت
للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا
لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما فى يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول فى النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرافا
ويا عبدا حل فى شعبى غريبا وتقول فى المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس فى الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز
نحو يا حليما لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشىء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه
كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل الندا فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشىء

هو لجرير يهجو عباس بن يزيد الكندى
ارفضاض الدمع ترششه وترقرق
الا فرق فى اى جاء ذهب

وطل

لا يصح الحمد على الحال اذ ليس لتقييد المعنى على النداء منه

واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول
يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثانى من حيث
المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول فى باب لا لا حليما لا يعجل ولا لا غلاما من الغلمان فى الدار لان الجملة
والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل واذا انجر وى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف يا رجلا
ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذى وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والندا موضع الاختصار الا يرى
الى الترخيم وحذف حرف الندا وصرح الكسائى والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف
وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان
والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما فى ثلثة وثلثين فى العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فسادا
كما لزم فى نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين للفراء والكسائى لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله ايا راكبا اما عرضت
فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكونه راكبا وصفا للموصوف مقدر اى يا رجلا راكبا ولكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى
نكرة غير موصوفة لا فى اللفظ ولا فى التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذ اجاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل
ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة
غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز فى يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا اصلح للام
مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو
يا زيد العاقل والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابى عمرو والمضافة تنصب والبدل و
المعطوف غيرها ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه كان عليه ان يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى اخره زيادة
الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمروا ولا يجوز عمرو ولان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو
ولا يجوز رفعهما ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبنى ضرب زيد عمرو فيجئ الكلام عليه فى باب الاضافة وقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم
لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم
من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين ما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية توابع الخمسة وهى النعت
والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف الندا سواء كانا مفردين او لا وسواء كان
متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله
ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف
النسق من حيث المعنى منادى مستانف واذا لم يكن معه فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف الندا اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستانف الذى باشره حرف النداء
هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازنى يا زيد وعمروا على الموضع اذ بين ما باشره حرف الندا حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة
وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز
فى المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وقائم مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالندا المستانف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجئ فى باب التوابع
فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فى يا غالم زيد بالرفع كما يجئ فى التوابع فان قيل فاذا
كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجارية فى العطف قلت لم يطرد ذلك
فيه اما الان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجئ فى بابها الا ترى
الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرير اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف يؤثر مع تقديرها
بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح فى المعطوف واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق
ذو اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب
انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه فى حكم المستانف فكانه باشره حرف الندا كما تقول فى يا ايها الرجل
وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد تقدم منا ان عطف
البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تابع لمعرب والمبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة مقدرة
او ظاهرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان يكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا الخوفنا
بقتل شيخه حجر تمتى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما ذا
كان مناديا فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيدا با عمرو فى عطف البيان ويا زيد ذا المال فى
الوصف ويا تميم كلكم فى التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظة تميم قبل الندا لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية

توابع المنادى

وكذا فى يا تميما اجمعين لا يجوز اجمعون وكذا فى يا زيد نظريف بالنصب فقط منه سره

وابن الانبارى يجيز فى هذه المضافات الرفع ايضا كما فى المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول فى الوصف يا زيد الظريف و
والظريفَ وفى عطف البيان عند النحاة يا غلام زيدٌ وزيدًا وفى التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفى المعطوف ذى اللام يا زيد والحارثُ والحارثَ و
اما التاكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيدُ زيدُ لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز
اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة اِنّى واَسطارٍ سُطِرنَ سَطرًا لَقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرًا وفى جعل ابى على يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان
نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لم يفده الاول من غير معنى التاكيد والثانى فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثانى نحو يا زيد
زيد الطويل فابو عمرو يضم الثانى ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوف وبدل منه بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما
فى له صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثانى مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا
زيدُ زيدًا الطويلَ بنصب زيد الثانى على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى
هذا يكون رفع زيد الثانى ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجيئ فى قولهم لا ماء ماءً باردًا ثم اعلم
انه انما جاز الرفع فى المفرد حملا على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة
انما وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لا للمبنى فى بنائه الا ترى انك لا تقول جائنى هؤلاءِ الكرامِ بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه
لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث فى المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكل فتحة
نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلّ شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى هى خلاف
الاصل كون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك لتسببا لرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب وقال ابن
الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها المرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس هذا ببعيد فى
القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز فى لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء
كما لم يمنع فى الخمسة عشر قلنا انما جاز ذلك ثمة لان المنفى فى الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشر الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها
لا ظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرفاء لا لنفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى
هو المتبوع على انه اورد الاخفش فى مسائله الكبير ان بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما فى
البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع اى فى المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى
انه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع ولى تنبيها على استقلاله معنى كما فى يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه
لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التوابع ان تتبع متبوعاتها
فى الاعراب لا فى البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب فى التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل فى اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن فى عروض اللام وجواز خلعها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق
ابا عمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له معها فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها
وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون قد
استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقى كانت اللام فى مثله لازمة
لانه لم يصر علما الا مع اللام فصار كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون
بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا فالمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام علما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن
العلم محتاجا الى التعريف فى ذلك للمح الوصفية الاصلية وعلمح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح و
الجهم لو سمى بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت
فى بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وذو رو
عدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها
وما ليس منقولا عن الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى
المسمى بكلب قالوا بنو الليث فى بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فيجوز اما ان
يضيف العلم او تعرفه باللام وان كان فى الاصل علما ايضا وليبا بمطردين قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببيض ماضى الشفرتين يمان وقال
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فلزمها
اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا
بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة فى كون الاعلام اللازمة لامها فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها
اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا

فالمثنى

فى الثلثا والاربعاء وبما يكون فى هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى معنى
الاشتراء فيه ولذا قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المص ما الزمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس
الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثا والاربعا والدبران والمشترى ليس من الغوالب لانا نعلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هى اسما
موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء اللازم لامها مجرى واحدا فى التقدير لما امكن وكان الاكثر ما يثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس
فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين والنواتر كالنجم
والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلثا وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظه كالمشترى
ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق ولكوكبين لمن لا يعرف معنى العيوق والدبور فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ما لما
عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل اللمح لما
الوصفية الاصلية فقط وكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد
عنها فعلى هذا مذهب المبرد فى الحسن والصعق معا اختيار الرفع لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه المص قوله والمضافة المعنوية اى التوابع المضا لان اللام
وهى فى مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس فى شرح الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر فى شرح
المفصل وتجويز الرفع فى نحو يا ذا المخوف وفى نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجئ
فى باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة فى الحقيقة مفردة والثانية ان اللام فى الضامر والمخوف اسم موصول مع صلته فى حكم المفرد وان
كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذى ضمرت عنسه ولو كان قولك الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ويزول علتاه فى قولك
يا زيد الحسن الوجه فان الموصول ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا فى اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمنا
وهو ان المضاف اللفظى وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف فى وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى قوله غيرها ذكر اى غير
ذى اللام قوله مط اى مفردين كانا اولا وكان متبوعهما اولا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما فى النداء واما فى غير النداء
ففى جريه مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا
بموصوف احترازا عن نحو يا زيد الظريف بن عمرو فانه لا يفتح المنادى فى مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط الاربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو
يا رجل بن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو فى الداعى على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا
زيد بن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا
لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك لكون الفتحة حركة المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة
والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة على كل
اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم بن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا
ويحذف الف ابن خطا ايض نحو جائنى زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر فى كل
ما ذكرنا لفظة ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كلها وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا
استعمالها قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب
وقالوا يا الله خاصة لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر
ولخواته ولان فاستكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الا
والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة ما فى الاخر وزيادة لا يستنكر
كما فى لقد والاوان على ما يجئ فى موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع
اجتماع اداتى التعريف مع حصول الاستغناء باحديهما وقال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال فى يا الله ويا عبد الله وقال المازنى
فى اسم الاشارة تنكر ثم تعرف بحرف النداء الفاشئ من الاشارة ومن ثم لا يقال يا هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشئ المعين موجها مقصودا
بالنداء واى محذور فى اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون
متميز الماهية واذا لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شئ ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شئ مما يكون فى العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ
والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة
واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا
بازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم الجنس بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه
لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما فى ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه
ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الا

مبحث ندا المعرف باللام

شارة

الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف او
نعم نعت اى وفصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا
الطويل واما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى
اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا
بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب ابدل ها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعو وليس
هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما فى قوله تعم ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلاهما دينا والقصد ههنا الابهام و
التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصفا اى به فى بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه وانما توصل
باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة فى الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو فى اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحرف الخطاب كما يجيء فى
بابه فتحوشى فى بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف هذا
الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل
اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة
اى وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ايها ويضعف تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة
فى غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف
صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف
كما فى قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا
حد النعت اى ما دل على معنى فى متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجيء فى بابه ولا يوصف
اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسم الاشارة بيان
ماهية المشار اليه ومن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية
حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود ولان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفايدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت
ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم
الجنس الواقع صفة لاى هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء
واما الظريف فى يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه
اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اى ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى
اى او هذا او غيرهما تقول فى غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبته ومن نصب الطويل نصب ذو الجمة لا غير كان
نعتا للطويل او لزيد واما فى اى فان التابع الذى يجيء بعده صفة لا يكون الا تابعا الوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان
ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه
وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد
وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم
ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى واما اذا جئت
بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصف فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا
على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة
لا يوصف الا بذى اللام كما قلت فى اى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان
المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو وقال فلم يبق الا النصب عطفا على
زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث و
الجواب انه كان القياس امتناع يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل
من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ويجرى ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر
اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر و
اما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى النظم ما يوهم خلاف ذلك
فهو يضمر له عاملا كقوله فى ضارب عبد زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرو ولا يجيز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف كل هذا كراهة المخالفة

التابع

التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولا انه يرتكب ان الجملة غير المؤكدة
اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا تقول فى نحو قوله وان لم تجد من دونه عدنا
والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب ودون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديد ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب
عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول
اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل
كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى
توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما
جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يتق لاه الا نادرا قال يسمعها الاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ
الاله ان يكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذى وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض
من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ تبقى فى السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى معبود
والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مالوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود
بالحق لانه اولى من يوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه فصار الالف واللام كالعوض من
الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما يختص بحال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجيء الاله فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان
يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية
ولا ادغم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عوض غير غالب كما غلب فى الله فكان اللام لم يليقها والاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك
للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج
اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى تستر فيبقى فى قطع الهمزة واجتماع اللام
ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه ما فى اللهم وتالله وها الله والله ذا ولله مجرورا بحرف مقدر فى السعة وفا الله
بقطع الهمزة كما يجيء فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تبغيا نى شرا اشد وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا فى آخره تبركا باسمه تعالى بالابتداء
وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تومهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال انى اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد فى آخره ما قال وما عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يبقى يا الله الكريم وقد استشهد
بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك
فى مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب يعنى بمثله المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولى الاسم الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم
والنصب قال يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى
مفرد معرفة والثانى عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظى لتيم
الاول وقد جرى فى توابع المنادى المبنى ان التاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة
فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جئ بتاكيد المضاف لفظا بينه
وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى الشعر مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير
صار كان الثانى هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل فى الدار
مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلقى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا يدخل
الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف
الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل فى قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد
مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلاف المضافين
نحو قوله بين ذراعى وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار يدعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف
ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله يا تيم عدى يا تيم عدى ان تيم الاول مضاف
الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى يا تيم عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا
يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له هيهنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم
عدى فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو يا تيم تيم عدى وهو انه كان فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد

قاله عبد الله بن رواحة فيما قاله
النجاشى وقيل قاله بعض ولد جرير
واراد وابزيد زيد بن ارقم والشاهد
فيه ان المنادى وقع مكررا فى حالة
الاضافة ويجوز فى الاول الضم و
الفتح ويتعين النصب فى الثانى و
حثه زيدا الى اليعملات لانه كان
يحدو لها وهو جمع يعملة وهى الناقة
القوية المجودة والذبل بضم الذال
المعجمة وتشديد الباء الموحدة جمع ذابل
بمعنى الضامر كركع جمع راكع شواهد محشى

٦٠

بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول
فهو كما لو وصف بالبنيين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا امت ويا ابت فتحا
وكسرا وبالالف دون اليا ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اختلف فى يا المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان
واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وبا الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدء
بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيفة لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو الاولى
لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حالة تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حالة تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة
احرف فما دونه بل جاز وضعها على حرف او على حرفين كما وضع يا الضمير وكافه ونحوهما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم اكثر استعمالا
اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون
مطردان فى غير النداء ايضا نحو جائنى يا غلامى واما يا غلام بحذف اليا فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف اليا وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب اليا الفا لان الالف
والفتحة اخف من اليا والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى يا المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى اليا واشتهر بها
ليدل الشهرة على اليا المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجراء يا بالفتح عن
الالف واما فتح يا بنى واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم فى النداء ما قبل اليا المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه
الاضافة الى اليا للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد فى الندرة الحذف والقلب فى غير النداء لكن الفصل فى القوافى والفواصل
ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون اليا
وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى
باسكان الضاد كما يجيء فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح اليا وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله
قالوا يا ابى ويا امى يطرد فيهما ما فى ساير المنادى المضاف الى اليا ويزيدان عليها بجواز ابدال اليا تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على
انها بدل عنها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء تانيث لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم
ودليل كونها للتانيث انقلابها فى الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى
ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من اليا للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفرق
عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما فى اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما فى ظلمة وغرفة بخلاف يا اخت وبنت فيوقف عليهما
بالتاء وكتبتها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن يا حركتها الفتح او حركته وقال الاندلسى اصل يا
ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما حذفها فى يا ابن ام ويا ابن عم فيحتمل للثقل الحاصل
بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم زيدت التاء مفتوحة كما يجيء فى نحو قوله كلينى لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا امت ويا امت
بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا امتى ويا ابتى فانه
لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى المضاف الى يا المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره
الا الاب والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف اليا قياسا بالحذف والقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر
استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز فى باب يا غلامى من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجراء يا بالفتح
عن الالف لكثرة استثقاله ثم بولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامى ولهذا كان حذف اليا فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامى
قوله وترخيم المنادى جايز وهو فى غيره ضرورة انما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ
من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف فى اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا
والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا لهذا حذف بلا علة وحذف اعتباط مع انه لا بد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا
اصطلاح منهم وهذا الذى ذكره ان كان حدا للترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان ادعى الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا
جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو حضرموت وبعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة
بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف اليا فى نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الاولى الا ترى انه مورد الاعراب ما قبله ويخرج الحذف فى باب
عصا وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون
اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهى ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون
مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتى غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زايدا على ثلثة احرف والثانى كونه بتاء
تانيث وانما لم يذكر المص مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون

مبحث المنادى

ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي موتة فيجيب اي يا ال عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى
مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والا
جوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن
اوسطه او متحركه ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال لكان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب
تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره
البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما راعي حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان
كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالها قبل العلمية ويجيء بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله
وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يقع
حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف
للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين عن المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب
على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او
البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره
زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مد في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون
اما علما زايدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة
على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان
كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصى فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجية الى الحذف فان قلت المنادى
المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه يشبه الرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن
علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال
كما في باب لا ينصرف فتكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو شبه وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان تقاء ذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب
فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبرنا التاء مسد جزء الكلمة بكونه متعقبة معتقب الاعراب قلنا لما كان
على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم اللزوم حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لاجل
التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا وقد غلبه
الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب فصار في المنادى
غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في طلحة يا طلحه وقليلا ما توقف
بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليس حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ده وقه وانه وبه وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب
هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ونعني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
ولم يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرى منه لان الكرى
ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا يزي
بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما راءيا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة يحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها
شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء ساير التوابع قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان وحرف صحيح قبله مدة وهو اكثر
من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف
واحد فيحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر المنادى زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من
زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا
جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسبة نحو
كوفي وروحي وكرسي والفا التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن على
ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحها
قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زايدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عقرباة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها
كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زايدة لم يحذف كما في مستاخ ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية

٣ اصرة ما عطفك على رجل من رحم او قرابة او صهر او معروف والجمع الاواصر صحاح

واما النصب كما صرح في المضاف حال العلمية فليس اثرا للنداء لاعتبار ما قبل هذه الحالة منه رضي الله عنه

هذه مطلع قصيدة للنابغة الجعدي كليني امرمن وكله الي كذا اي تركه اليه ناصب اي ذو نصب وهو التعب ووصف الهم بالنصب كالاول النصب لصاحب الهم اقاسيه اي اقاسي اهواله وبطي الكواكب عبارة عن طول الليل قصد الابتداء لاميمة بما هو فيه من الهم الناصب ومقاساة شدائد الليل الطويل شرح ابيات الايضاح

لعفرناة الناقة القوية والسعلاة اخبث الغيلان وكذلك السعلاة وتفصيل صحاح

ايضاً والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفاً او واواً او ياءً ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين في نحو كنهور وسنور
لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا يحذفهما ايضاً اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل ولم يكونا له كغليون
وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما الا ان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللين حركة ما قبلهما من جنسهما واما
مذهب ورش في مد نحو الموت والحسنين وقفاً فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخراً والترخيم حذف
الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفاً فابتعد في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مدة وهو اكثر من اربعة احرف وانما
لعم نحو عمار وحروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيهاً على تخالف الخلف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف وانما اشترط هذا
لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المدائن في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو
اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف
زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضاً كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو
يدان وثبون ودمي والاولى ولي وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غير تابتا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء
حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معاً وبعضهم يجوز يا حمر مفتوح الهمزة قياساً على ذي التاء في نحو كلينى لهم يا اميمة
ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين
يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا
يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقاً نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما
منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكراً فيشتبه به اما اذا كان علماً فيجوز على لغة الضم ايضاً اذ لا مذكر له اذن من لفظه
فيلتبس به قال المص الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علماً كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان
جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكرنا على
الضم كان او لا والا فلا والفراء يحذف الساكن ايضاً في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجله
ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا ويردرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما الزيادة
الجميع والبصريون يجتزؤن بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركة من الحذف قوله وان كان مركباً حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع
اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب
التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التاء
التي كانت في خمسة عشر قبل ان تضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظاً ولا يوقف على
تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني
اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفهما مع النون قوله وان كان غير ذلك اي غير ما ذكر فحرف واحد وهو زيادتين في
حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو
وقد يجعل اسماً برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان
القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسماً برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم
الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد
ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب للطلبهم
التخفيف بالنداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور
من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له فصار
حذف الترخيم مطرداً كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسماً برأسه نظر الى انه وان كان قياساً
مطرداً لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف
حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو علون وقاضون على هذه اللغة يا علي ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا
له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعلو ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظاً ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة
اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظاً وتقديراً ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغماً في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة
وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعاً لما قبله
كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق في تخفيف انطلق لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راء على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو لا
في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعاً لما قبله كما في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلد وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه

العليق شال القبيط نبت متعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرندور بما قالوا العليقي شر القبيطي الناطف وكذا القبيط والقبيطا بالتخفيف المد صحاح

نبق سبطر على وزن هزبراي سمد عند الوثبة صحاح

متعقب

المختار وغير سيبويه يجوّز في نحو اسحار مرخما الفتح للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ادرب وخلب فيبقى الساكن على حاله
على هذه اللغة اي الكثيرة كما في هرق والفراء يحذف الراء الاولى يعني في اسحار مع الالف قبلها واما الساكن المدغم في نحو ادرب فباق على اصله في هرق واما اذا
لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا فانهم تقول في المسمى بتحاجّ يا تحاجِ وفي رادّ يا رادِ وفي مضارّ اسم مفعول يا مضارَ
وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في
الترخيم فيقول يا محمرِ بكسر الراء ويا مقرَ بسكون القاف وفتح العين في مقرّ ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خلب لانه قادر على ازالة سكون الاخر
بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يكن ذلك في نحو خلب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب
الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون والاعلون لا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في القاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت
قاضيا وقاضية بخلاف الكسرة في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال
فقط فتقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لان الواو في اللفظ اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية
المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فان قصدت جعل المحذوف في ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز
يا عمُ ويا سعُ ويا عمِ في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حارُ ويا ثمو
ويا قري في حارث وحروة وقرية وتقديرا ان كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مثرى في قاضية ومثراة وان كان واوا بعد ضمة كما
في قلنسوة وثمود ابدلت الواو يا والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي في الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو
قبلها ضمة الا وتقلب الواو يا والضمة كسرة نحو التغازي والادلى لما يجي في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان
ما قبل المحذوف يا او واوا بعد فتحة قلبها الفا تقول في غليان ونزوان يا غلى ويا نزا وفي الكثيرة يا غلي ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازن
الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجي في التصريف ان شا وان كان واوا او يا بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة
وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما يقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجي في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني
الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول بعد رده لا ما كان كياشاه في ترخيم شاة اوفاء كما تقول في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي
برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشِي ويا ودِي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجي في باب النسب فان الاخفش يقول وشيي وسيبويه وشوي
وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول يا لاء في المسمى بلاه وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثبُ ويا عدُ
في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين
للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان اردت هذه اللغة اعني القلب الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم جليان وجلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذ
لانها تؤدي الى كون الف فعلى منقلبة عن يا او واو ولم يعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شي وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجحجبى
بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شي عرض وليس ببنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال
فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهدبلج وعنفوان واجاز
السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خضم
يا خضَ مع ان مفعُ وفعّ ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس يا فرزد وقذعم ويا سعو ويا هندل ويا عنفو فالواو اذا رخمت صراوى على الفلى قلبت الواو
همزة فلو ولية عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة الاصلية المنقلبة عن الف التانيث
فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في
الاعراب والبنا حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه
دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف
النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب هو المتوجع منه نحو واحزناه
ووا ويلاه ووا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة لسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة
وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادى فتقول وا زيد واعبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا
وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير
المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاستقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا
ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء مع انه
لم في معنى الاختصاص كما سيجي قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي
يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال اذا دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمدا
على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيدَ ووا زيدَ ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن
السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه بالالف في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت وا غلامكيه

واغلامهوه اخر الكلمة لا تخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر
الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة
الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مد الندبة دون مد الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت
اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء ولما الانكار
فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا
وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وخذام وحيث علما مشهورتين فالاجود الالف لانها الاصل في حد الندبة كما ذكر
فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمص تتبعهما مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام بغير ما سقط
منه يا الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس
وقلب الالف يا بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيداناه لئلا تشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء
والالف نحو قوله واجمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة
لئلا يلتبس بغلام المخاطب وامهوه في المسمى عنه لئلا يلتبس بالمسمى منها ولا يجوز في النداء المحض يا غلاماك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه
معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم
جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل
التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحه لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المد حركة ما قبلها نحو وا
غلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما
ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفت لها الالف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واغلامكماه لانحذف قبلها للساكنين اذا كان مدا هو ٢ واسعلاه
القياس كما يجيء في التصريف وقال المص بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه
ويا رامياه ويا يرمياه ويا سمنداه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا
غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطهما لاجتماع
الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه وحبا ما لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا تزد عليها مدة اخرى كما يجيء واما الا ان السكون
العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب لها الف المقصورة
نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه
واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان تغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا كقولك
يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا اغلامهي ووا
ضربوا واضربي اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه لين في اخر المندوب نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين
جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا فاتل لواه ويا قاتل كياه واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكم
ووا اخا غلامهي والواو والياء بعدها اما للتاء نحو فتا في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات ردتا مد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كاملا
في غلامهو وغلامهي ولما الف المد قلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يا امناه في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو واقنسريناه
اذا امتنع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف فلا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات قنسرون بلد بالشام بكسر القاف والنون مشددة وقد تفتح ص
وجعلت النون معتقب الاعراب فلا بد اذن من ان يلزم الياء كما يجيء في باب العلم اجاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك
اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا
فيه وتقول في المسمى باثنا عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون
وا اثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله وللك الهاء في الوقف يعني
ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف
الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع الا انها يكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة
عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف
لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء يحذف في الوصل وربما يثبت
فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها
واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الناجية السريعة التي يجوس كثيرا
الا المعروف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وا مصيبتاه

لاحتمال ان يكون المراد ندبة يا غلام بالضم

وليست بمعرفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا تقول وا هذاه وانما شرط ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما قد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذا يا احسنا وجهوه في المشهود بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو لحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانى وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع عليه الصفة واطال عاجلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون بانك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مسجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وا زيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشاذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسنا وجهه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا وانما لم يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لم يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف فيما تعرف بها حتى لا يظن بقائه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايها اذ هو اسم جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء ما كان وصفه كما تقدم وهي معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا ايها الرجل او بوصف صفته نحو يا ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل وانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب فبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في بحر فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصول اما المضمر فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك نقول في الموصول يا من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا امرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمندوب والمتعجب منه اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين عنها ولم يذكر المص لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لانه لما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي وباسم الاشارة فلما خفف الوصلة مع هذا اللفظ لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرء القيس بن حجر لما به وكان مفركا وتوق انه سئلها عن سبب تفركها له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا نفته يصيدونها الكرى يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان راى هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى انت ومثل ذلك افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك فيم استعجالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف ساير المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرء الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زايدة او تقول الا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زايدة اي زين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جا اسماء لا يستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عماد ولو كانت ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه

جحف به اي ذهب به وسيل جحاف بالضم اذ جرف كل شيء وذهب به

باب الاختصاص

ومن الأبنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَل في سبّ المذكر وفَعالِ في سبّ المؤنث نحو خُبَث ولُكَع وخَباثِ ولَكاعِ وفعال هذه قياسية عند سيبويه
كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فُعَل في مذكرها ومفعلان سماعيّ وربّما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجّة
امسِك فلانًا عن فُلِ وقال أُطوّف ما أُطوّف ثم آوي الى بيتٍ قعيدته لَكاعِ ولم يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفًا ومما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك ان تأتي بأيّ وتجريه مجراه في النداء من ضمّه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفه بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم
كانا واني او المشارك فيه نحو نحن والغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما انسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم
الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف وفي معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصًا بالمسكنة من بين الرجال والمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة
اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضًا مختص بالخطاب
من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء قطعًا لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازًا كما بقي في المتعجب منه
والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحال ظاهرًا ووصفه من ضم الأول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع
نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصًا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت
ام قعدت وان كان في اللفظ جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف
وقد يقوم مقامه اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للنزيل او مضاف كقوله انا معشر
الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علمًا قال بنا تميمًا يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص
اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني ضبة لا انفرّ اقول لاشك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالًا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص
محصورًا فيها قال المص المعرف باللام ليس منقولًا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعًا والمضاف يحتمل الامرين ان
يكون منقولًا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل
فالأولى ان ينصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والأولى ان نقول الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص
مجرى واحدًا ثم نقول لكنهم جوّزوا النصب دخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه معه
للام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك الله الرحمن نتوسّل قالوا وان كان الاختصاص باللام
او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق وبعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرًا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح
نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله ويأوي الى نسوة
عُطّل وشعثًا مراضيع مثل السّعالى بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع وامدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل
من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدًا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله وامرأته
حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في القبح شيء مما قبله كقوله لحى الله جرمًا كلما ذرّ شارق وجوه كلاب هارشت فازبأرّت وقال اقارع
عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تخادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل و
عبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اضع ما سرّ اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح وترفعه عليه اي هما المسلمان ونحو
الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين والطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابًا وبناءً واذا قلت يا هؤلاء
وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفًا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مرّ وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه
وصفًا جاريًا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح والذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحًا
وبيانًا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه او
مناسبه لنصبه نحو زيدًا ضربته وزيدًا مررت به وزيدًا ضربت غلامه وزيدًا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست وانما وجب اضمار الفعل ههنا لأن المفسر كالعوض من الناصب لم يؤت به الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغني عن
تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس لهما ناصب مضمر
بل الناصب لهذا الاسم لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدًا ضربته فضربت عامل في زيدًا كما انه عامل في
ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه كما في زيدًا مررت به وعمرًا ضربت اخاه فالعامل في
زيدًا هو قولك مررت به لسدّه مسد جاوزت وفي عمرًا ضربت غلامه لسدّه مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما
وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معًا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة
تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدًا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل تاكيدًا
او بدلًا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابًا في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدًا مررت به وزيدًا ضربت غلامه ولو قيل
على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرًا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولًا ويطرد هذا في جميع المثل

يبق بكأت الناقة او الشاة تبكي بكاءً اي قل لبنها سره
الضباب نفرة ... ذوي ...

بؤس بئس الرجل بؤسًا اي اشتدت حاجته سره
هرش بعضها ببعض اي ... المهارشة بالكلاب
يق ازبأرّ الكلب اي تنفش
وازبأرّ شعر تنفش سره
الأقارع الفرق ...

باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

٢ عندهما

فاهيز

فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا الخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف
المضاف من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت
ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد واذ
كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع
في نحو ان احد هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع احد
بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو
ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله
او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا مجبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا يعمل
بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصلح للاسم المجرور لان
الفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما
قبل الاسم المحدود نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت مجبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران
وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود لا لفظا ولا محلا ولا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل
عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه
وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه
لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان
معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن
نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة
نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او
موصوفا العامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله
نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من المتعلقات وقوله فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال الطالعا
بمجرم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون
الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك
الا ترى انك تقول هند اضربت من تملكه او مررت بمن تملكه فالضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره و
بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا اذ ضربته وعمرو ليتك تضربه
واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو كم ضربته وحرف الاستفهام
نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند
الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا
ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لن فقيل في تخطيها لكونها نقيضة سوف
التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كجزئه واما لا فلكثرة دورها في الكلام حتى انه يقع
بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وازيدان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها النفي
الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته
يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما
الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك
ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز بما تقدم عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف
في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه واحسن به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل
المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة لانهما
لا يعملان في الموصوف والموصول لان الصفة والصلة مع الموصوف والموصول في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحد منهما مع معمولها
المقدم عليها كلا ما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل القيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول
والموصوف فيجب الرفع في زيد انا تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق فانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لا يعمل المضاف
اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا ضربه لان المقسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا
فيما قبلها فيجب الرفع فيما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صير الجملتان في صورة

قيل عليه ان لم نقدر حالا لم يلزم في زيدا ضربته ضربت زيد لان العامل لم يعمل فيه الا في البدل وهو غير مستقيم وان قدر لم يبق الا الحذف والتقدير اذا حصل المطلوب من فهم المقصود

المجرم بكسر الراء مقطع نخل والجمع المجارم مس سره

انما جمعهما لأن حاصلهما واحد

جملة قصد الاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها
ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير
متصل راجع اليه نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظننتهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل الخ
وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على
ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسر المفعول
اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر وهو الغالب المشهود
حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهود فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته
نفسه لان المشهود تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو المصدر المفعول الثاني مضافا
الى الاول كما يجيء في بابه نحو زيد ظننته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج
الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول
ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقول في الفاعل
زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمر نحو ايا
ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على
قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هي المفسر ولذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت
زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه
المفعول المقدم للفاعل نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف
فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيد الا ترى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما
ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما
اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يمنعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر
فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة
موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها الا نهاد لا يدل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذ
اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء
في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زايدة لكن موقعها موقع السببية صورة فصورتها اليل على لزوم ما بعدها لما قبلها
لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية
وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول
والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة او الصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدمة
اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل ما عمل نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث على ما يجيء في حروف الشرط وشغل
اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه ومعنى
اما هذا فليذوقوه ومعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون
من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيدا ضربته او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما
قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبله ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه
فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لو يصلح هو او مناسبه
للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدرا او مفسرا بالظاهر
ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول
لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح
للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا

يجوز

ولا يجوز رفعه على ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في أزيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل
اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو أزيد قام ان يرتفع زيد بفعل
مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا فبقي خبر
المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سبق في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام
والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل
وقال الاخفش في أانت زيد ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما
حذف الفعل انفصل ضمير الفاصل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة و
يلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد
حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا
ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المص لم يتعرض لها في الشرح ولتحوله
لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هيهنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلط
ضربت على زيدا في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن
يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه
او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير
ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه
والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك
الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرو اضربه فسيبويه ينصب عمروا باضرب المقدر
بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي ازيد يضرب عمروا اضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد لكونه فاعلا لاضرب المقدر قبل زيد وعمروا مفعوله اي اضرب زيد عمروا
ضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمروا اضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمروا اضربته والمنصوب محلا
ابالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس
عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمروا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين واكثر نحو ازيدا اخاه ضربته
اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده
التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر والاعلى معنى المفسر واللفظ غير اللفظ
كما في مررت به وضربت غلامه وجلست عليه هذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان نقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الله
خاص بل مع اي معمول كان فهو الاول نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به او في بغلامك
او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه
ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فاهنت المقدر هيهنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع
غلامه واخاه وصديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا
ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول له كان وان لم يكن هذا
الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر وضعا كان لفظا
انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدر بلا واسطة حرف الجر قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في
الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد غضب عليه وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل
عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لوبس الخوان او ان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد فلك ان تفصل بان تقول
ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اي ان جوز زيد وان جاوزت زيدا
والا ففعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه وفي الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي فيما
عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت
بغلامه ولك ان تفصل فتضمر العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا
ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق
المقدر وكذا في نحو ان زيدا لقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمروا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد
قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد

فانك تضمر لابس وفاعله ما اسند اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم

اي سواء كان بمعنى ذلك الفعل الذي عمل في الضمير بواسطة حرف جر او لا وحاصله ان التفصيل الذي اشار اليه بقوله ولك ان تفصل يعني تفصيل يعني

مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد حر بغلامه وان زيدا حررت بغلامه التقدير ان جووز متعلق زيد حر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد حررت بغلامه
وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه
هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته وبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الاحوال لان العامل
المقدر يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرو اضربه
اي ان ضرب زيد عمرا اضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو يضربه ولا اضرب مثل الملابسة كما في ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان قوله
ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدث وبعد واربعة اقسام اما ان يختار
رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور
به تحقق فاعلية الفاعل بان يكون لازما الفعل نحو السوط ضرب بزيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم
المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا يلي ما بعد اذا المفاجاة
واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم انه لما ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار
الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن انه رفعه بفعل كما ان ناصبه اذا نصب بفعل قوله عند عدم قرينة
خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع هيهنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون
الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار عند عدم قرائن النصب الموجبة له او القرائن التي يختار معها النصب ولذكرها
مع الاحوال على ما يجيء شرحها ولا نريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل نريد قرائن النصب التي سنذكرها
على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك لتقديره لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي
عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقع حذف فاضمره وعلى ما اخترناه في رفع المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند
وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما
ذكروا اما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قرائن للنصب هي مع احدها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف
الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جواب الجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا اولهما واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة
المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما رجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلهما بغير اما انما كان
لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين
نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمته فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب
ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها الضد
ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة الى ما كان يستحق الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة
ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها
منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا يقع في اول الكلام كاما
فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف نحو هو وهلا في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع
الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيد فاكرمه واما بكرا فلا
تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان
امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن
جعلها فعلية بتغيير الاعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضاربه وزيد هل ضربته وعمرو الا تضربه واما قولهم انه قلة نحو زيدا اضربه
ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب بهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتاويل بعيد يخرج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها
كقولك في زيدا اضربه زيد اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ان زيدا
منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا
اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع
كما بينا بقي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير فترجح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير الاعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى وهذا لانه لا يقع
في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف يعني ان الرفع
اذا اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها
وبين اذا الشرطية من اول الامر فيتعين هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا

خالف

خالفت اصلها فى هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفى غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد فى الدار واذا عمرو يضربه واما مع السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفى وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفى الامر والنهى وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر هذه قرائن يختار معها النصب فى الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين وكذا فى مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها العطف على مشابه الفعل واما فى نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفى هى لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفى مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها فى العمل فلا تقول لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما تقول ان زيدا تضربه اضربه لقوة ان بجزمها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعدها واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد يضربه وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها من العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجئ فى باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى معمول واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفى قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما فى قوله فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام على او لوليه بالفعل كهلا ولو ليه حرف النفى به قال سيبويه ليس جواز الرفع فى الهمزة كجوازه فى نحو قام زيد وعمرو كلمته يعنى ان الرفع فى الثانى احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية فى اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا يصير مع حروف النفى طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهى تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التى خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التى اصلها ان تكون بمعنى قد اللازم للفعل كما يجئ فى قسم الحروف فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهته الهمزة واما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئى الجملة التى يليها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد جرى الخلاف بين سيبويه والاخفش فى ان الرفع اولى او النصب فى نحو ءانت زيد ضربته والوفاق فى اختيار النصب اذا فصل بظرف نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع فى متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا فى هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ تحفظ لزوم المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما فى زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذا فى وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اى اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده ما قبل ذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفى والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى على ما يجئ فى الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز فى جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر انه يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافى يجوز هلا زيد تقتله بتقدير هلا تقتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تجزعى ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى اى ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يتقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة اذا ابن ابى موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر فى الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهى فى ساير الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى واينما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقى وقال صعدة نابتة فى حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطررت الى الفصل نحو متى زيدا تره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفى الامر والنهى قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا باشتراك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقوله بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته

اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية س سره

العمدة فى هذه الافعال الظهر لانها تكرار للمقدر س سره

البزاء خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامراة بزواء س

انكب ... العرب ... الخصم ... س سره

يكسع ان تضرب بيدك او بصدر قدمك س سره

الصعدة القناة المستوية تنبت كذلك لا تحتاج الى تثقيف ... س سره

من المماليك فهو بعشرين فرضه اذن متطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من
اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك والنصب اذن اولى
لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله تعم كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت
في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لانه مراده تعم بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة
مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعم خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعم لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على
كل واحد منها اسم شيء وكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعم والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا
ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد
اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار
النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رأيته وانما كان النصب اولى
لتطابق السؤال والجواب في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب لزيد انا احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب لزيد انا احدا فهو مقدر بالفعلية
واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ
فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار
الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع
ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عوض بكون الكلام المعطوف فيه اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا
المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه ولعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب
في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرو الم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها
لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية
العجز معطوف عليها او على العجز منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا
على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع الا يرى الى قولهم رب شاة وسخلتها وقد ربان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته
وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم وجواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في
المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه
مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف من الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب
وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمروا وبكرا
اكرمته يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلاماه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل
والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره قوله
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان
كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب
الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب في تقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذما عند سيبويه ويقبح
الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا
والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحروف
التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله
تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا
فسيف واطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص
الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها
استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام
عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في
ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه
وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا هذا اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره

فتعلقه

لقائل ان يقول اذ جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق متصف بانه مخلوق فالكائن بقدر وعلى هذا لا يتبع النظر الا بجزه المعنى ان يكون هناك مخلوق فانه غير متصف بالصفة فلا يتبع كل شيء فلا مجال لورود ذلك الصفة جزاء او نصبا كل من تعم المعنى المقصود الاحتمال نظرا الى نفس المعنى ان فقطعا ولا الكلام فقد اختلف المعنى كل مخلوق متصف بكل يجيء بنفعا ان كل مخلوق انا نقيم من خارج الصفة في الواقع لان المقصود ذكر المعنى الكلام ولا يشك ان الاحتمال جيد فالمثال المطابق اذا الذي لا وقوف النظر فيه سس سره

والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه بالوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبارين ولهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من النحو سس سره

النيب جمع الناب والناب الناقة المسنة والضيطر والضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها بالدرع والبيضة والمقنع لابس البيضة الذي عليه بيضة سس سره

مبحث الاشتغال

او متعلقه اى بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره نحو قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور
بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافى فى مثل هذا الفعل المبنى للمفعول
اسناده الى مصدر مقدر اى ازيدا ذهب الذهاب به فيكون المجرور فى محل النصب فنصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم
الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا
متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر للمتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ازيد ضربته لازم الفعل الطالب للمفعول
اى اضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه فى الرفع والنصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل
الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوى فى ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتنوى فى ان زيدا ضربته او حق عليه
الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شئ فعلوه فى الزبر اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن
نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا
ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحايف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى
فعلوا كل شئ مثبت فى صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا الفاء
بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب جميع الشرائط فيه حاصلة فى بادى النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو وربك
فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرء بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على
غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما فى قوله تعالى اذا جاء نصر الله
الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما فى وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زايدة وكانت واقعة
فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لان الالف واللام فى الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته
كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال
سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا هو الذى وعدوا به حكم الزانية
فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قلنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير ان
المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قراينه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير
سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المصنف اعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو
ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر
موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من استحاك المقدر مقام الضمير من استحاك المفسر وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر
موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى
ينتقض نفى الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا فقام زيد
فى مثالنا يوافق المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون فى المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان
او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك الا هو
ايا فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا ان زيدا لم يعطك زيدا اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك اياه الا هو فان رفعته اعتبارا
بهو قدرته هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هيهنا على الاسم المذكور
محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل فيجب ان كان مرفوعا اضمار الرافع وان كان منصوبا اضمار الناصب
فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه
التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت التفصيل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول
مفسر للفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقديم المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا
اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب لا يجوز ان
والثانى اى الذى المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اى لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد
والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب وجاء الحجر كعدمته
وفقدتنى والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا
وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل
الذى هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا فى غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط

زيدا

زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد
جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز انه هو علمه قائما اى ان علم
علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه
وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب فى ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا المتعلق الضمير
لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز لما قدمنا وعلى ما قدمنا قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى
متعلق زيد فيكون المفعول فى الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير ذيل المفعول مفسرا للفاعل ولا يجوز ان مع تقديم المفعول نحو زيدا
ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تاخيره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير فى
المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو وتقدير الرفع فى المسئلة الاولى
ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان
زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير
الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم
يلابس زيدا يضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه
الا هو واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اباه وذلك فى الاسم المذكور الرفع والنصب
فتقدير الرفع ان ضرب زيد متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا ابى اى ابا زيد
ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان زيدا لابس ضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام الباب والله اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق سمى اللفظ المحذر من نحو اياك والاسد وبحو
الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف
وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقول لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لما بعده مقدرا نحو الاسد
الاسد واما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لما بعده مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل المصدر اعنى التقدير اى بان يقدر اتق
تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يتوقى
اتقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فيجب عطفه على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذو معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لا نه فى تقسيم
المنصوبات الاترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله
وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كما فى نحو جائنى زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة
بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشى يعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات الثانى كما يجئ فى حروف
العطف قال سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال ولا تطع كفورا الانقلب المعنى لانها اذا اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن
النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر وضابط هذا الباب ان
نقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر
منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وما زاد امك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ الا
مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من
الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس معطوفا ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه
يقدر نحو اياى والشر نحو لاحذر ونحوه وقال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياى اى اتقى منك واستجابك كانه يقول احذر نفسى ولحفظ
وغير سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول
عمر لتجاعة اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اى لا ابعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
اى بعدوه عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك و
اياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد
واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الآخرون وهو الاولى لعدم
سماع ذكر العامل مع تكرر المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون
تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر
واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتق نفسك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول
لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع

الضميرين

يعنى فى مسئلة كون الضمير المخالف للمتعلق مرفوعا وقد بين الحال فى صورة الانفصال اعنى قولك ان زيد ضرب غلامه ونعلم منه حال ان زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه على تقدير ان جاوز زيدا اى متعلق زيد والضمير لزيد على التقديرين وفى مسئلة كون الضمير المخالف للمتعلق فى الاعراب منصوبا كما فى قولك ان زيدا ضربه وان زيدا مر به غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة او تعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابس زيد ضربه غلامه والضمير المتصل لزيد لانه يلزم كون الفاعل مفسرا للمفعول المتصل وقس ما فى الاصل على ما فصل والنظم ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دابه فى امثال هذه المقامات التوضيح فى المطالب دون حوالة بعضها على بعض

بهمه نحو دنى كه نحو دور كردن خود بهمه دنى از زمان بهمه ساله

مبحث التحذير

الضميرين ذا لحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمر فصار منفصلا واري ان هذا الذي
ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد ونحوه باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد
لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير
المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل
حكمه في كلامهم حكم الظاهر كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من
كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي
واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف الفاعل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد
نفسك من الاسد ونحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك يا
تباعد عنه وكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد المحذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف قلت
انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا
وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد وقوله وتقول اياك من الاسد وثنان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد
لامتناع تقدير من اذ جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من
قد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق الفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك
من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا مع انها
في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها
في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو
الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب وبقاء الجر اي تجي له وقال الاخفش الصغير ويجوز حذف حرف الجر
قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه
ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله نعم ولا
على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الش فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فامال الضرورة الشعر واما الان اياك اياك من
الاسد الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما الان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما
تقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في التحذير بمعنى مع وقد ترك المص بابا اخر مما
يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا
له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير
والخلاف في وجوب حذفه في المكرر هنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز هنا
ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا
الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته
امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر
ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط
نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه
تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما
لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من
الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة
وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو
خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف
في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط و
ازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه
بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار ولا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها
وفي جوفه وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى امر خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف
ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناه ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ

مبحث المفعول فيه

والبريد فلاجرم يقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي وتكلف المص لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم
ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي
هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد
وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين
وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايض نحو جانب في ما بمعناه وكذا نحو
البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء
خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا تقول قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان
تقول اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان ولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص
من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايض على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق
منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسند والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده ونصبه
ايض كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست
منزل فلان وقعدت حركته قال نعم واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا تقول كتبت الكتاب
مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقلته مكان القراءة وشتمك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست
وما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المص ثم قال حمل نحو عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب نصابها لمشابهتها للجهات
في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله تحذف في منه
تخفيفا ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا تقول كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول
هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بموضع دون موضع بل تحول
ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلول
فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان
نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعيها
المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا المصدر معناه الاستقرار في ظرف مضمونه
مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلاجرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار
واما قول المص في الشرح لما كان الظرف الزماني المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل
يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل للمكان يدل على المكان
المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية
ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ كذا مكان
لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب
على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت المكان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة
فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايض وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول
فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايض بعد
نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعم وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا فيرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان
ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلأبغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد حتى يكاد
يلحق بالقياسي نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول
ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا
قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن التغر في
الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع اياما والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان
المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان
ويوما فيه قدم زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة
الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له

اي رميت الشيء من يدي اي القيته فارتمى ورميت بالسهم رميا ورماية س سره

الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب س سره

كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له كيوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم
الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر
والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار واى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او
عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل
والنهار والابد اي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها
السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى انتهى هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث
المعنى فقوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا اليس يتعين العدد مع اختصاص الزمان بما يمنع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا وذكر
حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد تجر منه بالى
حتى ايم ويجران بالى ايم مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو
جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في وانجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ
واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله
نعم بعد اذ ازلت ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء
وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة
خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجيء في الظروف المبنية
ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق تقع ذلك اذا كان الرجل ممسكا
عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اي بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع
ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة
يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة
يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجيء حكمها فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا الة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما للظرفية ولعله اعني الظرفية تنبيها على مخالفته
لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم
لا بالالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف
فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها
لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد
سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بلى وجدنا سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى
تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو مبني عنده كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين
فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري
ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الا منونتين فكل ما اثبت ترك تنوينه من هذه المعينة
فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما
التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده
لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر والمقصود مما تقدم ان عدم تصرف
هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا الة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة
وغداة وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو سير
عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام والاضافة تقول اتيته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف
وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة
وبكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول ويوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول رايت اسامة وان كنت
لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا
تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب
في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام
الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذا غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا
في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان لدن

محمول على تبرّع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مرّ وحكى ابو على عن ابى زيد لقيته قينة بعد قينة والقينة
بعد القينة اى الحين بعد الحين فهى علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته فى الندرى اى فى الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في
عشية كما فى غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علم جنس وتنده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافى في حكاية سيبويه لا يرد وسحر غير منصرف لا
لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرّف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا كلمة
وحال وحوالى وحول وحولى ولحوال والتثنية للتكرير كما فى قوله تعم ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخوانه وبك ومكان بمعناه ولفظتا يمين و
شمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرّف وكذا الفظ بين اذا لم يركّب واما حيث ووسط ساكن السين
فقدام فادنة التصرف قال الفرزدق صلاةٌ ودين وسطها قد تقلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون الذى بمعنى قدام معنيان
وهى فى احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فوصل الى المخاطب قبل الوصول الى
زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعاء تخلق من دونه الهة كان
المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذى خلقهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه وما يلزم الظرفية عند سيبويه
صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اى زمانا حديثا وجوّز فى لفظى مليا وقريبا خاصة
التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها
وانما اختير نصبها او وجب ليكون دالا على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف ساير ما ذكرته من الظروف فسماعى واعلم انه يكثر جعل
المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظر في خفوق النجم وسير عليه ترويحتين اى مثل زمان خفوق النجم ومثل زمان ترويحتين قال تعم وادبار النجوم
اى وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف في ذلك لما بينهما من التجانس بكونهما
مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان
ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعم وذكرهم بايام الله اى بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت
غلوة سهم ورميته نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث اقطع النبى صم زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضاف
الذى هو مصدر قائم مقام مضاف الذى هو حين نحو لا اتيك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اى وقت صياح
هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فح يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة
فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعم بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار
وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين فلا تقول
يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوّزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلثة فلم يجوزه
الا الاخفش قالوا لانه لا يخرج الى غير اصل اذ ليس لنا متعد اكثر من ثلثة وجوزوا فى الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد بقائما هذا ما قالوا والذى
ارى ان جميع الظروف يتوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر
ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا فى الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى
اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا مع انّ وأنّ وليس بقياس فى غير المواضع الثلثة
فلا تقول ذهبت زيد وقمت الى عمرو ومررت زيدا وقمت عمروا وانما كان قياسا فى باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة
دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص
فى نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا
ههنا ظرف اتفاقا مع انه لا صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب فى المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون
الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصّلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به لا تم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا
فى سارق الليلة فقولنا اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به يكون غير محضة بالشرايط المذكورة فى باب الاضافة وقد يكون بمعنى
اللام كما لك يوم الدين كما يجى واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهى محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منتصبا
بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اى حاجتى اليها فهو فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشئ بغيره بادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء وقيل الظف وليس بمعنى فى كما ذهب اليه المص على ما يجى فى باب الاضافة قوله وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان
انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما فى المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت
اى سرت يوم الجمعة وقد يجى بلا قرينة ظاهرة كقولهم ح الان اى كان ذلك ح واسمع الان والثانى كما فى المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا
فى المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد يوم
الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه اولا تسر فيه ومثال لبس المفسّر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى
فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله

الصلاة بالعز دون بمعنى وكذلك الصلاة بالعز قال امرؤ القيس ... وصلاية حنظل فاضاف الى الحنظل لانه تعلق بها اذا بسر والعز ... الكف ... سره

... ل منها حين ... والضمير للنجم ... ان لا يتوقى عليه ... نفسه يتعدى ولا يتعدى ... سره

فعل

مبحث المفعول له

فعل مذكور ومثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في
المفعول فيه قوله مذكور احترز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
عاملا فيه فالحق ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض
الحدان بقولك ضربت وقد اعجبنى التاديب سرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له
كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر
عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي
متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس معلولا له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربت
تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله مطردا لان التاديب علة حاملة على
الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه
ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا
فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان تقول الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت
ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول وهو لا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول فان القعود ليس بيانا للجبن ولا تقول قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك
اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجى ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله تقيد في مثله قعود جبن ومجى اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقوله للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه
وفي الرد نظر وذلك ان ضربت تاديبا ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واى منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب
الا يرى ان معنى جئت وكاجئت وقت دكوب والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول انما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا اكثر
تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد ذلك في نحو قوله وزعل المحبور والهول من تهول الهبور الا ان
يجعلهما مصدرين لحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجى في باب الحال
ومذهب البصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان
صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجى لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول به الا المنصوب الجامع للشرائط فحمل الصحيح على اصطلاحهم
ما ذكره المالكي هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى يشاركهما في الفاعل ان يقوما بشى واحد كقيام الضرب والتاديب
في ضربته تاديبا بالمتكلم ويشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر
زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا
للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هيهنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته
بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة هيهنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشى لا يكون علة
لنفسه بل هى اثره اى ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل له
هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه
العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذى يقوى في ظنى وان كان الاكثر على
هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي ع في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة
ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال
الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور
ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب
صدقهم انه معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل
الفعل الناصب وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا
لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل والشرط كونه بتقدير اللام وجوابه وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه
من افعال القلب قال لان الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشى متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تبلى شى ولا تبقى حتى تكون حاملة على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا
او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة صلاح
وارادة تاديب قلنا فجوز ايضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبسا فظهر ان المفعول له

هو الظ لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم
على الفعل تصورًا اى يكون غرضًا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال المص وانما اشترط بجواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان علة الافعال كثيرًا لما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة
للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم و
اغفر عوراء الكريم ادخاره ولعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تع حذر الموت وقال الجزولي اذا جر باللام وجب تعريفه فلا يتوجهك الاكرام لك
ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظ جواز دخول
الاشياء الى قوله تع فبظلم من الذين هادوا وحرمنا فالبا للسببية هيهنا كاللام قال المالكى اذا حصل الشرائط فجر المقرن بلام التعريف اكثر من نصبه
والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة
معمول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو صنعته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ومعنى با
لمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدًا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى
قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه
فاعلا كما فى سرت وزيدًا نظرا الى ان عمروا فى قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف
مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمروا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعدها عن
العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر
والنص بعض فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل الظ قوله فان
كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف
تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول
معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذى فيه معنى
الجمع كما يجيء فى بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فى مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل
على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب متمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خلال لست عنها بمرعوى والاولى المنع رعاية
لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل على
العامل اللفظى ما لم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة وكذا الى غيره
والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصبت
فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب
اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل
رجل وضيعته قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر فى نحو ما قام زيد وعمروا انه لا يجوز فيه الا العطف
ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان هيهنا داعيا هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا
مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغى ان يكون العطف فى جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك لان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل فى الاغلب لاجل
العطف وهل يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند
الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو فى العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت
اسير والنيل ولا تقرب الاسد والماء ولا تأمن الاسد ولا تبقى ساره المآبل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعادة السير لجرى النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تع ولله يسجد من فى
السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال وقريب منه قوله تع فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين او على خلف جرى
فى المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها قيل لا يجوز العطف فى استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى هيهنا ليس بمعنى استقام بل
بمعنى ارتفع كما فى قوله تع ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف فى هذا المثال ايضا ويقول استوى هيهنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى
تساوى الماء والخشبة فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ادون من الماء والخشبة هيهنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
ولا يجوز النصب فى قولك انت اعلم وما لك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب فى العلم بماله والتقدير الاصلى فيه انت اعلم بحالك وما لك فانت
وما لك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثانى
من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر فى ثالث عشر ثلثة عشر على ما يأتى فى باب العدد وقولنا فانت وما لك
مثل كل رجل وضيعته اى فانت وما لك مقترنان والمعنى فانا لا ادخل بينك وبين ما لك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه
ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل فى التهديد اى انت اعلم بربك فلعل جزائك عليه لما علمت من تركه كما فاته للمجرمين تع عنه فانت
وربك اى انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ فما يكون فى باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر

مبحث المفعول معه

فيعد حينئذ بسير بمعنى يجرى الآن يجى بسير على المعنى الحقيقى والمجازى معا وكذا الحال فى الآيتين

مبحث المفعول معه

انت اعلم وربك مجازا منك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه مناك وكذا قول العبكى ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما
وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب
وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجئ في باب العطف قوله
وان كان معنى اى ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى ولا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل او بما
فيه معناه وما شأنك لان قولك ما شأنك بمعنى ما فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر والذى فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك و
نحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفى المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرء ونفسه وشأنك والحج ان جعلنا الواو
بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان
زيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وهو ليس بشئ لان النص على المصاحبة قد يكون الداعى الى النصب ضرورة
وان سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثانى نحو مالك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون فى السعة العطف على
الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا الا ضعيفا
فقال المص ههنا يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف فى العطف وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى
لوروده فى القرآن كقوله تع تساءلون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة وفى النصب فى مثل هذا اعنى ما شانك وما لك وزيدا وما شان زيد وعمرو ان
اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اى ما يصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر
وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع فى الاختيار هذا لك واباك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك
شان وملابستك زيدا وما لك وملابستك عمروا وما شان زيد وملابسته عمروا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافى هذا تقدير معنوى لا يخرج به
عن معنى ما صنعت وما تصنع يعنى هذا الملابسة يعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع
معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجئ فى باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لا
لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسى بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدهما
نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسى يجوز ان يكون النصب بكان
مقدرة كما فى انت وزيدا اى ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافى وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دالة
على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين
الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما فى هذا الى مذهب عبد القاهر فى الجميع والقسم الثانى اعنى الذى لا يكون فى لفظه مشعر بالعامل قوى نحو
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما انت والجدى والمتغور فههنا العطف اولى بلا اختلاف وان قصد المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال
عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها فى غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما
الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق ورد المبرد تقدير
سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضى وكيف بالمستقبل قال السيرافى لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل
ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعى ازمان قومى والجماعة كالذى منع الرحالة ان تميل مميلا اى ازمان كان قومى والجماعة وقول بعضهم انا واياه فى لحاف
اى كنت واياه فى لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب فى ذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان
بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل فى قوله واياه قوله فى لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما كل رجل وضيعته وانت
ورأيك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمرى نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار
الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم
المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمروا لقيت فنقول العامل فى الجماعة واياه كان
وفى لحاف وانما امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال عما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا
قائما وسرت وزيدا راكبا فالحكم فى مطابقته ما قبله حكم ما لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فى نحو كنت وزيدا منطلقين وسرت
وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسيا خلاف فذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسا
وقال بعضهم هو سماعى لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تع فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا لا يجوز ان يكون
الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى اجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما قال المص لا يدخل فيه النعت نحو جاءنى رجل عالم الا ان المراد
فى الحد ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة فى لفظ عالم على انه بيان
لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها فى قولك زيد رجل عالم مع انه مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم فى جاءنى رجل عالم بيانا

لهيئة الفاعل من تقدم قولك جائني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جائني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل
او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يخرج لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ماذكر في حده بل
يكفي ان يكون فيه ماذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق في الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جائني زيد راكبا انه راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حالة المجيئ فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية عن ضمير
ذي حال نحو قوله يقول وقد ترّ الوظيف وساقها الست تری ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل
ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله ودابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن تختضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب
واما قوله تعالى النار مثويكم اى موضع مثواكم اى ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل
او المفعول فلا يرد اعتراضا له ولمن ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه و
قيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم جاز فكانه حال عن المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكأن الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل
عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي
هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه
مدبرا اى تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال عن الفاعل او عن المفعول به وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان نوع الحال على
ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او با
المفعول وبما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا لحصول مضمونه
المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد
بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق قولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على
ما يجيئ والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وفي قوله
وقد اغتدى والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيئ مقررا لمضمون جملة كما يجيئ شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا
ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان
هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لان التنافي اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول فان كانا متفقين
فالاولى ان يجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيته راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا و
المصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخر الحالين وقدمت حال المفعول على الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين
بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف
تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيئ لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا
او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت ولا قياسا على الزمان
والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها بعضهم مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل الواحد في زمانين
او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز للدلالة على تكرار الفعل نحو جلست
خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان والزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين
كما في قوله مذؤما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان
تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكريرا اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيئ في اسم لا التبرئة نحو جائني
زيد لا راكبا ولا ماشيا وبدونه افرادها نحو جائني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل
والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اى انبه على بعلي او اشير
اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا نفسره
بما يشبه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه قال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما
حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد يخرج راكبا ولا كلام في كونه راكبا حالا عن الفاعل اللفظي
وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه ومعناه يعني بشبه الفعل

مايعمل

مبحث الحال

مايعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا ذا زيد قائماً عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكباً وحرف النداء
نحو يا ربنا منعماً واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائماً في الدار ولعلك جالساً عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال
بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجئ لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجاً البيت وزيد كعمرو راكباً وكذا معنى التشبيه
من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلاً والمنسوب نحو انا قرشي مفتخراً واسم الفعل نحو عليك زيداً راكباً واما نحو ما شأنك واقفاً فلان الشأن بمعنى المصدر
كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا يشبه الفعل لفظاً نحو لعل وكان وينتقض ما قاله باسم الاشارة
وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان يشبهانه لفظاً ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة
ذلك على استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول انما كان شرطها ان
تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعاً وانما
كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزه ويخصصه من بين امثاله اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني
حالها لان الاولى ان يبين الشئ اولاً ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اقلت المعرفة حالاً لان التعريف عبث ضائع ولم
تؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالباً يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها
العراك هذا مثال تعريف الحال في النظم ونقول الحال معرفة ظاهراً اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف با
الاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده الى بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهداً
ومطيقاً ومنفرداً وعائداً والطاقة بمعنى الوسع وكذا الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد يقي وحد يحد وحداً ووحدة كوعد يعد
وعداً وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء وهو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده
او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء اجعل بمعنى المفعول اي عائداً على ما ابتدائه ويجوز ان يكون عوده مفعولاً مطلقاً لرجع اي رجع على بدئه
عوده المعهود كانه عهد منه انه لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعم وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب
وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهداً جهدك ومطيقاً طاقتك ومنفرداً
وحدك اي انفرادك ورجع عائداً عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا احذف العامل وجوباً كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر فان قامت
مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب باعراب ما قام مقامها
وقوله فارسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك وتمامه ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال يصف الحمار والاتن
والدخال في الورود ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب فيقال شرب دخالاً و
يونقص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نقص الدخال عدم تمام الشرب اي وردها حرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها لما بالمزاحمة واما قولهم
جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام
والاجتماع كاسراً ومكسوراً والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدء وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم انمحى من الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه
الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في مشافهاً ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك وكذا ينبغي ان يقول في بعت
يداً بيد اي ذو يد بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير
من امرأة اي كل رجل كقوله علمت نفس ما قدمت واخرت اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب ههنا الجزء الاول لقبولها الاعراب قال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة
ودرهم ثم الزم ما كان منها متأول التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد
وقد جاء فاً لفم قال المتنبي وقبلتني على خوف فماً بفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميماً لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطراداً فلنعد
الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعاً لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم
بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا
في الحال وعلى البدل اي جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين على ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى ضد معاً في قولك
جاؤا معاً وكان في معا خلافاً فاهل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد وكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي
منفرداً او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجروراً في مواضع معدودة قريع وحده وتسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله
مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير وتيق فلان جحيش وحده وعيير وحده وجحيل وحده في المعجب برأيه وتوقاعة وحده اي على انفراده وعلى معنى
مع فوحده لازم للافراد والتذكير والاضافة الى المضمر لازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهراً من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت
بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير نحو امرأة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرفق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساتر من كثرتهم وجه الارض

الجحش ولد الحمار وتبق للرجل اذا استبد بجحيش وحده وعيير وحده وهما ذم س

حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله قريب وهو صفة الجما اى الجماعة الكثيرة الثائرة واللام فيه وفى الاسماء
زايدة كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى وبقاية مررت بهم جما غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال الع يذهب
الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام زايدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
نحو جاءنى الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها
موقع النكرة اى مجتمعين فى المجىء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم
وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجىء فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فى قال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه
الى فى وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه الى فى ولا يقاس على قولهم فاه الى فى فلا يقال ماشيته يده بيدى ونحوه خلافا لهشام واما
قول بعض اصحاب امير المؤمنين ع فى صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء
النجف ويجوز ان يأول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جهداك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه
يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث سابق رسول الله ص بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول عرفت رجلا ظريفا قائما او بالاضافة
نحو نظرت الى جارية رجل مختالة او سبقه نفى او شبهه نحو قوله فما حل سعدى غريبا ببلدة وقوله لا يأتنى رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه
يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتدأ او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد
راكبين او تقدم الحال نحو جاءنى راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءنى رجل
راكبا فقد يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع دفعا حرجا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر
بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد فى نحو فى الدار
زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها جوز كون لمية عاملا فى الحال
وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل يرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال
ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا به واعلم
انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربته مجردا زيد اى ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور فى
الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف
فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف والفراء والاخفش يشترط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد فى الظ فى نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز
قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه
وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدأ اما فى نحو زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملى الحال وصاحبه فالحال
متأخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان الضمير فى الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل فى الحال وصاحبه فالحال متأخر عما
نائبه اى زيدا ما نحو زيد فى الدار قائما وفى الدار قائما زيد وفى الدار زيد قائما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح
ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم فى الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان لدينا
ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف فى انه لا يتقدم
الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه فى التنبيه والمنسوب نحو مثلك
وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لمشابهة الفعل لعدم تصرفها الى فى التركيب فى ذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما فى فعل
التعجب فلا تقول راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله
فى المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة فى العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظ مثلها بل يحتاج الى شروط كما
يجىء فى بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما احسن منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا امثله قائما فسيجىء الكلام عليه عن قريب ولم يجز
الزجاجى ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك فى الخبر او من درهم عبد الله والا
المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف قلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان
يكون حالا من ضمير درهمك فى خبر المبتدأ والاولى المنع مع اظهار الكاف ايض وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو ولا يتقدم على عامله فلا يقال
والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايض على عامله اذا كان العامل مصدرا مقدرا بان الموصولة وفى حكم
الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال الذى على هذه الموصولات لا يجوز
وتقدمه على صلاتها ما تأخر عن الموصولات ايضا غير جايز لما يجىء فى الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى ولام الموصول وبين صلتيهما
فلا تقول اعجبنى مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما فى ساير الموصولات نحو الذى ركبا جاء زيد
فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل صلة لام الابتدا او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تجره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا

ولمجى

وو الله لو ركبا اسير كقوله تع لالى الله تحشرون وتقديم على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت
من الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف
من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو
زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تع كل يوم هو في شأن وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مط ويتقدم عند الاخفش
بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه
لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغيرهما اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا عما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ او انتصابه على الحالية كقوله تعا واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار
خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحال
راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني يتعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول
والتأكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي
ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا
على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك
قوله ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا
تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخر عن العامل
فيجوز نحو جاء راكبا زيد فلا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت قد جرد
ايم واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا او قدمت الحال عليه
ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران اثيركان في عودهما على مفسرهما واما جواز تلك
الصورة الواحدة يعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية
فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا
في تقدم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعا اتبع ملة ابرهيم حنيفا او لا نحو جائني مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها
عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعا وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر
والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فان قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
قال الش لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انه لحبيب وقال الاخر اذا المرء اعيته المروة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة
حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في
ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة
بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم
لما كان لا يضاف ما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزءه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابرهيم حنيفا
كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف وكون حال
المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا
ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جائني راكبا الا زيد وانما
جائني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر بانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو جائني
شاتم زيد لعمرو قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال واذا
كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا
متبسرا اطيب منه مترطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين
للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المط من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما
يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو في الحقيقة بمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعا انا انزلناه قرآنا
عربيا وقولك جائني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين في بعض ايام الصفين فما بالنا امس اسد العرين وما
بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا ففي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله

وبعضهم يجعل كافة صفة لمصدر
اي ارسالة كافة وهو ايضا تكلف
س

لهذا النخل صار ما عليه بسرا اطيب
لهذا صار رطبا من سره

الخوط الغصن الناعم ... ضرب من الشجر واحدها بانة ومنه دهن البان ...

اى امثال اسد العرين ومثل قرن والثالث ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك و
ذلك لانهم يجعلون الشئ المشتهر فى معنى من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال فى نحو
بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتى بعده بذلك الجزء اما
مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما فى درهم اى
جعلت فى مقابلة كل درهم منه درهما منى او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا الذى كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء
اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال فى نحو بوبته بابا بابا وجاؤنى رجلا رجلا واحدا واحدا او رجلين رجلين ورجالا رجالا اى مفصلا
هذا التفصيل المعين وضابطه ان يأتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان يأتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء
او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبنى الخاتم فضة والثوب
خزا او فرع له نحو يعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبنى الحلى خاتما والعلم نحوا ومنها الحال فى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او من غيره
رطبا وضابطه ان يفضل الشئ على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا
او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا فى عامل الحال الاولى فى مثله فقال ابو على واتباعه العامل فيه معنى الفعل فى هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل
والة التشبيه لضعفهما فى العمل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليهم ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا
من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا والاشربستى بسرا اطيب منه رطبا والعامل فى مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف
ولا يصلح اسم الاشارة فى هذا بسرا للعمل لان العامل فى الحال معتبر فيه قيد فلو كان هذا عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرة فوجب ان لا يتوهذا الكلام
الا فى حال البسرة كما ان الاشارة فى هذا بعلى شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته والمجئ فى جائنى زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة
انه يصح ان تقول هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حال البسرة واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة فى اول الحالين فان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد
الخبر بالحال الاخرى فان اسم الاشارة لما تقيد بالحال فى هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا
فلا يتقيد المبتدا بحال وهذا الدليل فى غاية من الضعف لا يوصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال فى مثال معين امتناع
تقييدهما فى جميع الامثلة فلعل فى ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما ليس فى غيره واما ثانيا فلان المدعى فى المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا
مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين فى نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقييدهما بحال واحدة فلو سلم اطراد استحالة تقييد المبتدا والخبر
فى كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل فى الحال الاولى ايضا افعل التفضيل والة التشبيه
مع ضعفهما فى العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منها للعمل على ضربين احدهما
ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر
او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احدهما من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما
نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد فى الدار وعمرو فى الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما الا ان الغرض وقوع
الحدثين معا ويتميز مستثنياهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائى فى كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما
بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه فى وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخر وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما
وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد وقال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اقرب من
عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندى وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه يدل على حدثين فيجوز
اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين متميزين
اعنى حدثى الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا يدل بصيغته
على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها حالتاهما تماثلتا واما ان تلك الحالة ما هى
فغير مصرح به فى اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله فى السبت اى زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان
بمعنى الحالة والذات اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا يرى الى تعلق الجار والظرف فى قوله كدابك من ام الحويرث
قبلها بدابك لما كان بمعنى عادتك فكذا ولم يصرح وقد تقوم مع الة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار فى بيت
امرء القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله انت منى بمنزلة هرون من موسى اى قريب منى قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره
منى بمنزلة المحب المكرم وتقول ما مولى منى بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد منى بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من
الاخر فى افعل التفضيل والة التشبيه وبابى فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه لزم ان يكون منصوب كل
حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل بفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ومن نحو زيد فى الدار عمرو فى السوق وكذا فى افعل
التفضيل والة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه
او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبيهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان

وجارتها ام الرباب بمأسل
اى اعدت البكاء من عبرة كعادتك من هاتين المرأتين واصابك من التعب منهما ما اصابك منهما قبل كذا فى الشرح والبيت لامرء القيس على هذا المعنى قدس سره

فلهذا

فلهذا يتقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي اداة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى بأسا بان يقع وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجارود والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمروا قاعدا العدم الالتباس وبان يقع على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حالا من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجأة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطوا ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف فانه ليس بقياس فلا يقع جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهبهما في نحو ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقع ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ وجاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين وصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال لكما يجيء في الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحدها او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود من تقييد المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاء زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل الامر دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله والاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو ولان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى في ثلاثتها بالضمير بلى قد يصدر الصفة والخبر بالواو واذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جاءتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي اذا كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاء زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعف مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته قال جار الله بناء على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرؤا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه فان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وصفا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا راكبا لفظ ركب حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في

تق قتل فلان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرا اى جبسته س سره

يعني معنى المصدر الذي يدل عليه بجوهره فان ذلك هو مضمونها الاصلي واما الطلب فهو مدلول العارضة وهو في حكم الايقاع من ان ليس الانشائية فافهم سره

نصفت الشيء بلغت نصفه تقول

قال في الصحاح الصرة الضجة والصيحة والصرة الجماعة والصرة الشدة من كرب وغيره وقول امرئ القيس فالحقه البيت يحتمل هذه الوجوه الثلثة س

سملق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم س

فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اى المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع انه حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضى من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع فى الظاهر لفظ الماضى والحالية فقالوا جاءنى زيد العام الاول وقد ركب فالمجئ بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان تجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع كذلك قوله وما سواهما اى ماسوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يجوز فى كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءنى زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءنى زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءنى زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسى المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد للتحقيق الحصول ولم للنفى واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغى ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كما ثبت لان معنى جاءنى زيد لا يركب غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرنى لا ازورك وفلا ازورك كما جاز ان تزرنى ازورك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال الكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال فى الحقيقة فى نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو يركب لان الحال فى الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفى المضارع حالا الا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة وقد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى والاول قريب قيل ان الماضى فى نحو قولهم اضربه قام او قعد حال لا يجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لا حال اى ان قام او قعد كما يجئ فى حروف العطف لو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما فى غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى لان الواو مع الا تدخل فى خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دجل الاوله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمنى وفى غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضى المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايض نحو قوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد ح اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءنى زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله يقول وقد ترى الوظيف وساقها الستعرى ان قد اتيت بعبئد ولا يجئ جاءنى زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو ولا جاءنى زيد خرج عمرو واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد فى الماضى المنفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايض لكون قد للتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله و

يجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب فى المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايض فى مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا او تقدم ذكره اما فى استفهام كقولك قائما فى جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التى يحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول فى الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى اخذ فى الازدياد وبعت هذا فى ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقى باكثر وتقول فى غير الثمن قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذهبت القراءة زائدة اى كانت كل يوم فى الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربى زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما ينبغى من التقلب فى الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايض كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افى السلم اعيارا جفاء وغلظة وفى الحرب اشباه النساء العوارك اى اتحولون تميميا واتنقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افى الولائم اولادا لواحدة وفى العيادة اولادا لعلات وتقول فى غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذى ذكرنا مذهب السيرافى والزمخشرى اعنى كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المص لانه ليس المراد انك تتحول فى حال كونك تميميا وانكم تتنقلون فى حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافى صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغى فى الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافى حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشرى فالصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ويجوز فى هذين القسمين على انهما خبران لمبتدأ فتقول التميمى مرة وقائم قد علم الله اى انت تميمى وهو قائم قد علم الله والعلة فى وجوب حذف العامل فى جميع ما ذكرناه ما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب فى المؤكدة اى يجب حذف العامل فى المؤكدة على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجئ الا بعد الاسمية والظاهر انها تجئ بعد الفعلية ايض كقوله تع ولا تعثوا فى الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال تع والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب فى الاربعة وقال كالتى نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا فتخالف العامل والحال اذ كثر من توافقهما والاولى ان تركب ان هذه

واما المترونة لذكرك الفقه

الخجا بالمد خلاف الجرع كثيرة حاضت شهره

مبحث التمييز

الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدًا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقييد بها عاملها كالمتنقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورًا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادًا وانا عمرو شجاعًا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنًا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملًا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلًا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحومًا او تهديد نحو انا الحجاج سفاكًا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفًا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفًا وهو الحق بيّنًا وهو الحق مصدقًا فقولك آكلًا ومرحومًا ومصدقًا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورًا بها نسبي وقولك كاملًا وسفاكًا للدماء وآية ومعروفًا وبيّنًا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفًا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدًا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقًا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة لان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي هي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفًا اي حققت الامر اي تحققته وعرفته اي تحققه واثبته عطوفًا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفًا الا ان اراد ان المعنى اعلمه عطوفًا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولًا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضًا لا تطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقًا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علمًا وقال ابن خروف العامل المبتدأ المتضمن معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعًا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد و زيد ابوك حالا لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفًا ويرحم مرحومًا و حق ذلك مصدقًا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودًا محضًا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا يرى ان معنى انا زيدًا انا كائن زيدًا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدًا راكبًا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدًا قائمًا واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبًا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة نحو جاءني رجل طويل وظريف يدخل فيه لان رجلًا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وطويل اذن يرفع الابهام المستقر اي الثابت وضعًا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلًا وربه رجلًا سواء ويدخل فيه ايضًا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو ماءة رجل وثلثة رجال ولا ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا انما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة فرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينًا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يضع الواضع انما يكون بان وضع الواضع لفظ المعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ المعين لآخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت وذو عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضع كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين المميز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبًا اما في عدد نحو عشرون درهمًا وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتًا ومنوان سمنًا وقفيزان برًا وعلى التمرة مثلها زبدًا فيفرد ان كان جنسًا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غيره مقدار نحو خاتم حديدًا والخفض اكثر قوله فالاول اي التمييز الرافع للابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثل هذا يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما تقول فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي امرك سبب لفعلي فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسًا لانه لولا انك استندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسًا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب

الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاءني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة سره

نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له با
المفعول الذى يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يكون عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله
عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك ا
المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة
موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن
كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل وغير ذلك وما يعرف به قدر المزروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك
او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا او سواك رجلا
محمول على مثل بالضدية وقولك بطولك رجلا او بعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها
التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد
وبذراع المزروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا فى غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض فى هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج
الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل فى التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار
مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة وان لم تغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب التابع
على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد من الثلثة الى العشرة وفى المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال
العدد واثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما والتزموا ترك الجر فى العدد المركب نحو احد عشر لان
المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلثة اسماء
كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فلمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر غالبا فى العدد الذى فى اخره نون الجمع
كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف فى
الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء
نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وستوك قد كربت تكمل اجراء له مجرى احد عشرك قوله واما فى غيره
اى فى غير العدد ليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء
اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما
فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل ا
الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زبد لا احتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اى قدر ما يملا به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملء
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف
ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم اقامت
مقام الفاعل الذى به تم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينتصب التمييز عنه فلا تقول عندى الراقود خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا لشيء اخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك
فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا
وويلها ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا ويحه رجلا القيه وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عملا وساء مثلا ومن هذا الباب
اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا القيه اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب ان
التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى يا له فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن
المفرد ايضا كقوله عم فى نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول
ذى الرمة ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك
جاءنى زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قولك لزيد يا لك من شجاع
ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف
اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا قال لله در
انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال لله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا ومن
شاع التمييز فى جميع هذا ظاهره ومضمره كما فى قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعنى ان التمييز عن النسبة والتمييز
نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اى ويلم معيشة هى ايام الشباب كما ان

فمعنى

معنى كفى زيد رجلاً كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علماً ودارًا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد
يجئ لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعم ماذا اراد الله بهذا مثلاً فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلاً
والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله ولا تظن ان الناصب في نعم رجلاً وبئس رجلاً وساء
مثلاً وحبذا رجلاً هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلاً قوله فيفرد ان كان جنساً الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقول
ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنساً اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا التقديرين
يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضرباً او تمرًا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان
عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد الاحر اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربًا
بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا تثنى مميزها المنصوب لا يجمع كما يجئ في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلاً
او درهمًا والذي عن غير العدد ان كان جنساً وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرًا او تمرين او تمورا
وان كان جنساً ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرًا وان لم يكن جنساً طابقت به ما تقصد مفردًا كان او مثنى او مجموعًا كقولك مثله رجلاً
او رجلين او رجالاً فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس هيهنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس نحو
رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت الاضافة ايثارًا للتخفيف في ذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان
عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهي في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز
كما يجئ في بابيهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما
قولهم في حسنون وجهاً حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملآن ماء
وانا اكثرهما لا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء ونحو ذلك
عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف
وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلاً مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل
رجل وكذا لو قلت في عندي ملأه عسلاً ملأ عسل لان الملأ هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا
انه كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفساً وزيد طيب اباً وابوة ودارًا وعلماً او في اضافة نحو يعجبني
طيبه اباً وابوة ودارًا وعلماً ولله دره فارساً يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة
او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحماً والبيت مشتعل نارًا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونًا
او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالاً وحيز مستقرًا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلاً وويلم زيد رجلاً ويا لزيد فارساً قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه
نفساً وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارساً فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوماً او كان
دره مضافاً الى ظاهر واما ان كان دره مضافاً الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارساً وويلم لذات الشباب
معيشة عن نسبة في جملة ايضاً لان فيه معنى الفعل اي عجباً من زيد فارساً وعجباً من لذات الشباب معيشة قوله اباً وابوة ودارًا وعلماً تفصيل
للتمييز الكائن عن النسبة وذلك انه قد يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلاً ولله در زيد رجلاً فرجل هو زيد لا غير ونعني بما
انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفساً فان الاصل طاب نفس
زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيوناً فان اصله فجرنا عيون الارض فكذا كفى زيد رجلاً كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح
ان يكون نفسه وان يكون متعلقه كاباً نحو طاب زيد اباً يجوز ان تريد باباً نفس زيد وان تريد به اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل صفة نفسه
لا غير نحو طاب زيد علماً واما ان لا يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة
ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقاً له لا غير نحو طاب زيد دارًا والقسمة الحاصرة هيهنا ان يقول اما ان يصلح ان
يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضاً كطاب زيد اباً اولا يصلح نحو كفى زيد رجلاً والثاني اما ان يصلح ان يكون
صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضاً كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علماً والثاني نحو طاب زيد دارًا واذا قصدنا
ان نصرح بالذات المقدرة هيهنا قلنا في كفى زيد رجلاً كفى شيء زيد رجلاً وفي طاب زيد نفساً طاب شيء زيد نفساً او علماً او دارًا فالذات المقدرة
هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلاً بدلاً منه وفي طاب زيد نفساً مضافاً اليه شيء ورجلاً تمييز لشيء المقدر
وكذا نفساً ودارًا وعلماً فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوباً اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب
عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز او عطف بيان له فتقول كفى رجل زيد وطاب
زيد وان كان التمييز متعلقاً لما انتصب عنه اي وصفاً له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار
زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو

لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة
اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح اما ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه
كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون
ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة
ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة
لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد
الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته
لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا و
جمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين
لان المقصود مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب
الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم
يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو
لمتعلقه والا لطابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان والزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به ما تقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قال المص والاولى
ان تقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا
ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد
طيب ابا وانت تريد ابا وابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين ودورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين
اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صم
فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مراده بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة
سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان والزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة
وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما يقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا
قوله وان كان صفة قسيم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط
فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى بزيد
شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه
مطلقا بالفروسية واذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه
في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وقصد بعضهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز كذا
قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس لما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز
من قائل وقاتله الله من شاعر وحسبك برجل هذا من رجل وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في
هذا الموضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه وما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل
ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه
لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب
فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا
وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للهجر حولا مكملا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهة للفعل مشابهة
ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله واما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بالافعال نحو لله در زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويحه زيد رجلا ولا يتقدم التمييز على عامله لضعف
الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل
غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل
الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في
الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك
الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما
يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه

بشرت الرجل ابشره بشرا وبشرت كذا ابشره اي استبشرت سر به
[illegible]

عند المص ان العامل هو التعجب او المدح نفسه فكانه قال على سبيل الانشاء تعجبت منه فارسا فان جعل تمييزا كان المعنى تعجب من فروسيته وان جعل حالا كان المعنى تعجب منه في حال فروسيته فيفيد انشاء التعجب زمان الفروسية وليس بمقصود الشرح زاد عمار معنى الحسن وجعله عاملا في التمييز والحال فصار مآل المعنى على التوجيهين واحدا

الرجع

لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فانه يمتنع ان يكون للفاعل انه اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز
ان يكون موصوفا بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندك خل راقود ودجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب
زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد
الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير
لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود دفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا ولجاز الكوفيون كونه معرفة نحو
سَفِهَ نَفْسَهُ وغَبِنَ رَأْيَهُ وبَطِرَ عِيشَتَهُ والِمَ بَطْنَهُ ووَفِقَ أَمْرَهُ ورَشِدَ أَمْرَهُ وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها او سفه في
نفسه والم بطنه يتضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه فالحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب
الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب
ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد
افره منك عبدا زيد مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا يرى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو
اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو
اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تع فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من
حافظ فهو والمجرور سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرح
اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اي ابرح جار هو
انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية يفيد التفخيم كما في قوله تع القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت
فالمنصوب في عبارات النحاة نحو قوله شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه
مبتدأ او كائن معناه مبتدأ فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع
المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان فلا يمكن جمعهما
مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يستويان في جميع اجزائهما
حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج عن متعدد والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي
الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فنقول المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما
مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول لكون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع
داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا المخالفة الحمار للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل
للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها
ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين
ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا
انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم
يصح في نحوله علي دينار الا دانقا للعلم بان دانقا خرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا خراج زيد منهم
بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من
الاستثناء شيء كثير كقوله تع فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله
عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم تخيا دانه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد
وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج
الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله علي عشرة الا واحدا لان ولما داخل في عشرة بقصد ثم اخرج والا
لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة
اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا
بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والا مفيد للاستثناء وواحد هو المخرج وتسعة
لا يدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله
تع ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس يعم المستطيعين وغيرهم فكانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير
مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحدهم وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها مما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في

هو فيه بالكسر نهر وبطر فهو فره
وفره بالضم فهو فاره اي حاذق
وقياسه فرهه مرسه

المستثنى

المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض يجيء في نحو جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه تجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فرتبة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة وفي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد عدا وخلا في الاكثر او ما عدا وما خلا وليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو خارج عما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي لكونها نائبة عن استثني كما ان حروف النداء نائبة عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذ انتصب بان مقدرة بعد الا المحذوف الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها فلا تكون عنده كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي ادعاه غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو ولنت تقول ما جاءني القوم الا زيد ولان فيما قال عزل لا عن نحرة ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها تارة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا في موضع لان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نقول ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدره نحو بعد انت والاسد ونحوه قال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة اسم معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما باعتبار علة من المفرد الذي تم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهو وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسم وخبرها في الاغلب محذوف نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان نصفه وانه بمعنى لكن لا استدراك والمراد بالاستدراك فيها دفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء والا بدال لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المعتمد في حكم الساقط

تكن قيل يحتاج الى قيد اخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرف لا على الاستثناء وفيه بحث لان الكلام في كونه منصوبا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا

فوي

مبحث المستثنى

فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على مستثنى منه يعني اذا كان بعد الا ويقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه اذا كان في
الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء
على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل عن مثله
ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل
من من كانك قلت اي احد لي الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ
محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على
المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم و
قوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه
وبها انسي الظاهر تفسير له واذا قام المستثنى مع الا الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله ولا
يجوز الا زيدا لم اضرب في زيد الا راكبا لم يأتني وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضرب بني القوم وكذا جوزوا
تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايض وذلك لان المستثنى لخروجه
من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايض لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني
القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله
تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم
انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتدأ الا
الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مط لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب
وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرا ففيهما
يجوز البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا اذ يصح ان يجعل
الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في دار برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثله وجهان
اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان ينفى ما فيها الا حمار اي ما فيها
شيء الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب مستبعد خلوها
من الادمي فقلت لا احد فيها تأكيدا لنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد بقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل
وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل مستثنى المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على
غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تع وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف و
نحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه
اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عشية لا تغني الرماح مكانها ولا
النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تع وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تع
لا المرحوم فيكون ايض متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تع واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما
ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما
زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر فما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن برهان يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن الضرر امره ومذهب سيبويه
انما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما
يبقي من المال باقيا فظاهره فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك انه قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب
واحد يحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لما له بحيث لا يبقي منه شيئا فظاهره اذن شائبة من النقص وان كان
في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب فهو في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه ففي عين الكمال عن معاليه حوله او كان بعد خلا وعدا في
الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما لفظا وقال ابي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز
الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى
بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم اي جاوزك والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء فيكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما فاعل مع كونهما في محل النصب على الحال لهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما
عدا فمتعد في غير الاستثناء ايض وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن
معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل والاولى ان يضمر فيهما ضمير راجع الى مصدر الفعل

الطور الجبل والطوري الوحشي من الطير والناس يق حمام طوري وطوراني وما بها طوري اي احد قال العجاج بلده البيت س ره

الزهوة والزهو المكان المرتفع والمنخفض ايضا يجتمع فيه الماء وهو من الاضداد وبرهوة في شعر ابي ذويب عقبة بمكان معروف ذكرا لهوم والصدى ايض ما يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها س ره

جحم الرجل فتح عينه كالتجحص المرح شدة الفرح ونشاط ... المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اي صلب س ره

المتقدم اى جائنى القوم خلا مجيئهم زيدًا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن بعدًا
مغفرة وقال بعضهم ما ماوّل بالا ولم يثبت قوله وماخلا وماعدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في
قسم الحروف وفى الاسمية قليلًا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ماخلا مجيئهم
زيدًا اى وقت خلو مجيئهم زيدًا وذلك ان الحين كثيرًا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ماذر شارق ونحوه وجوز الجرمى الجر بعد ماخلا وماعدا ولم يثبت
على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضًا فى محل النصب على الحال اذ ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ماكان ولم يكن
ونحو ذلك وفاعلها واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافًا الى الضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدًا وذلك لمثل ما قلنا فى وجوب اضمار
فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما فى قوله تعالى انا انزلناه فى ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف
بليس ولا يكون منكرًا او معرف باللام الجنسية نحو جائنى الرجال ليسوا ولا يكونون زيدًا وسمع من العرب ما اتتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة
فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالًا لا يكونون زيدًا وليسوا زيدًا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا
وعدا ولم يستعمل هذه الافعال فى الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنع الذى قد تركته ولا الغيظ منى ليس جلدًا واعظمًا اى الا جلدًا
ولا يستعمل هذه الكلم الا فى الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها يستعمل فى المنقطع ايضًا كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ... اذا عرضت ولى الطرائد ابسل

الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو ما يسرق من الابل سح

ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان لاختيار البدل فى المستثنى شروطا
احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى ونفى صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان
لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يكون معمولا
للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدًا يجوز ذلك الابدال من ها ضربته لان المعنى ما ضربت احدًا الا زيدًا فقد اشتمل النفى على هذا الضمير
من حيث المعنى وكذا اذا كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم الا زيدًا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدًا يقول ذلك الا زيد بالرفع
بدلًا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد فى ظنى الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه فى غير
الموجب فلو لم يرجع الضمير الى المبتدأ فى الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا يقول ما ضربت احدًا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير
يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدًا يقول ذلك الا زيدًا وأيت بمعنى نظرت وجب نصب المستثنى لانه
ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى بأسا فى غير نواسخ الابتداء ايضًا فى الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفى عامل
ذلك الضمير نحو ما كلمت احدًا ينصفنى الا زيد لان المعنى ما انصفنى احد كلمته الا زيد ومنه قول عدى بن زيد فى ليلة لا نرى بها احدًا يحكى علينا الا
كواكبها فرءى من رؤية العين وفى جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه خلاف الظاهر معنى البيت فالانتفاء والحكاية منفيان معنى
بلى لو قلت لا اوذى احدًا يوحد الله الا زيدًا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف و
المضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جائنى اخو احد الا زيد وفى حكمه ما فى وصف معمول غير الموجب ونحو ما انا ذى غلام لاحد
الا زيد فقولنا او مؤول به يدخل فيه نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفى قل رجل
وقلما رجل واقل رجل معنى النفى قال ابو على قلما يكون بمعنى النفى الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء فى
نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشئ القليل كقوله قلما عرس حتى هيجته بالتباشير من الصبح الاول والا غلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفى
لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثمّ كان وصف المضاف اليه اقل فى الاشهر فعلًا او ظرفًا لان اصل النفى دخوله على الفعل فقولك
اقل رجل ذى جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو على ووصفه بنحو صالح ايضًا لا يجوز فى القياس قال ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه
اجاز حكايته نحو لبيبه وعاقلة اذا سمى بها كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو على اقل مبتدأ
حذف خبره وجوبًا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود
كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لانه فى معنى الفعل كما فى اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك فى اقل
رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا فى اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون
قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء فى بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثنى
او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثانى قول ابى على لانك تقول
اقل من يقول ذلك الا زيد واقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف فاقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة
كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه نحو اقل من رجل لان اقل يكون اذن فى التقدير مضافا الى ذلك البدل الذى هو مثبت
وهو لا يضاف الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ايضًا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته فى التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فى المرفوع
بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كانت او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اى ما
يقول ذلك الا زيد وقد يجرى لفظة ابى وما يتصرف منه مجرى النفى قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجئ
فى الموجب الا نادرًا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتوا الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر

قيد المراد ببعض المطلق فيتضمن وقيد الضمير للجائى سح

تاج الشئ يهيج هيجا اى ثار وهاج غيره يتعدى ولا يتعدى سح

[illegible]

كما

كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز ما قام الناس الا زيدا اي لم يعش الناس الا زيد ولا يجوز في الاخر والشرط الابد ٩٩
والتفريع نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعم فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس
لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعم فلولا كان من القرون
من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم الا
زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احترازا عن
نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه
مع تراخي بينهما لا يتعين لذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته يجوز خلف المتبوع وهو ههنا جايز وقال الكسائي
والفراء الاحرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاداة انه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد
المستثنى من حيث المعنى والمستثنى منه في كلام اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال
معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح
الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال تغلب كيف يكون بدلا والاول
مخالف الثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي
مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا
لم يكن معنى الكلام مع خلف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى
منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب
فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء
وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير موجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول
المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال
اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير
الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعم ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب
نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل
ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهذا ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعم ولا
يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعم
فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن
قال في بيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها الا ان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى
بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها
اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امشي ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى
بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى عن يونس
النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة
الاستغناء عنه والغاؤه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاهتمام بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي تسميه
النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره
هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم
ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد اذ ما يكون من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجويز حذف
المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز
الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه
عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل
الا زيد والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر
دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه
لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس
ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان نسبة الى جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها

ومخالفة واحدا اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب اما اشتراكها فى وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحدا اياها فى ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك
الفك الاسفل فى الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم او حدوث ذاته ولستطيع تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط
قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم فى بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل
لك ما لقيت صناع البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ فى الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب
اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة الاستثنا وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزء اول صار المستثنى متعينا
لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفى فى نحو
ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس بتمام المسند اليه فى الحقيقة فى نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم
الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجئ فى جميع معمولات الفعل ففى المبتدأ والخبر واما
الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وما ظن الا ظنا
وما رأيته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تأديبا واما المفعول معه فلا يجئ بعد الا لا تقول لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه
منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا يؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين
بالفصل وهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا تقول ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وعلا
راكب فلعل ذلك هو دعمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا والتميز نحو ما
امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحبها عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو
لتحصل الفصل بين الموصوف والصفة التى هى جملة بالا فحصل للصفة انفصال عن الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجئ بالواو رابطة ونحو ذلك قوله
فى خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا فى قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذا المفعول الثانى فى باب علمت
نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو فى خبر كان بغير الا كقول على عليه السلم قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ فى
المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولو اعلم انهما الا زيد
قريبا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان زيدا قائما او زيد الا راكبا لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم فى المفرغ على الحكم وفى غير المفرغ لا يتقدم على الحكم
والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اى الحكم واين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك كذا
تقول من الا زيدا ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيد عندك احد ولا هل الا زيدا
عندك احد لتقدم الا الاستثناء عليهما وفى المفعول المطلق اذا كان للتأكيد ويقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ
يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن
محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد
والشروع فى مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءنى زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجرى مجراه فتقول جاءنى
زيد زيد لرفع هذا الوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره
من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اى ان نحن
الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء فى التوابع ففى البدل نحو ما جاءنى احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا فى المفرغ
ولا منع من كون ساير انواع البدل مفرغا نحو ما سلب زيد الا ثوبه فى بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا رأسه فى بدل البعض اى ما سلب زيد شيئا منه الا ثوبه
وما ضرب زيد عضوا منه الا رأسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى
من متعدد مقدر وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة
شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يعده منها ويخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو ما جاءنى احد الا ظريف وما
لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفى خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفى الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءنى احد
متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءنى احد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه
لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا فى الخبر والحال فذكر المص فى حله وجهين احدهما ان القصد
بالحصر المبالغة فى ثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت اذ
معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكى فى الصفة انها صفة لبدل محذوف اى ما جاءنى احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله فى الحال
وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءنى احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء
يجيز النصب على الاستثناء فى المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله يطالبنى عمى ثمانين ناقة وما لى يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية
جمال فرخم فى غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر فى الاعراب لا سيما فى الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم
مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا قوله وهو فى غير الموجب ليفيد يعنى بغير الموجب النهى والاستفهام والنفى الصريح او المأول كما ذكرنا قوله ليفيد

فرفع

فيما زيد الا قائم تقدير ما زيد الا رجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيدا ليس منحصرا فى رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخر فكذا الكلام فى الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكى فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى حسن سره

قد تقدم أنك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الا غالب
فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا
يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين والغالب ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم
اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في
الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون
مثله عليها كما في الايناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل فيما زيد الا عالم في الصفات المنفية اذا حمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حمل هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المص ووجه النحو ههنا في منع ما زال زيد الا عالما فقد ذلك
ان ما زال للاثبات جزء والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون جزء مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما زال للاثبات جزء ان لم يعرض ما يغلبه الى النفي
لا مط كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني
من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من زائدة لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا
للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز
ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد
غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما
الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور
كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا للمباشر بها نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب مع بطلان عدم
الايجاب كيف يشمل افرادا ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور
بها سواء كان المجرور بها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاتية بعدها
مبطلة لعدم الايجاب مع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا
قبل والا يبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل فلا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة واذ
كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز
زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي
التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو القى بيده اعني في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا في ما زيد بشيء وقد اجاز الكوفيون
اعمال من والباء المذكورتين اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير
واما اذا كان منكرا معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا لكن من الاستغراقية لما لزمت النكرة وضعا والباء المذكورة اصلها
ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في حيز الايجاب وبهذا ذلك عدم
مباشرة الحرفين المجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان
يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز حمل البدل فيما جاءني الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من
الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا
رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان عملهما
فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا في النفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس
ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما
بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان قيل فقد ثبت لها معنيان احدهما
يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول بالا وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل
ما كان ومنه انما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال بها نحو ليت ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها
مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون مضمون الخبر وهو معنى ليس نفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون
معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ اخر كذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة ورب شيئين معناهما الوضعي مختلفان
ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد
الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب
ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون المنفي في غيرها
وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى ونعم وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب
فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به فما وجه الرفع قلت المبتدا او الخبر يتراءيان

كامر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديراً اذا كان العامل حرفاً لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفاً لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيداً قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يتوطريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل بطل بتقدم الخبر وتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه وجه لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا تقول ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بالا يجوز من البدل من اللفظ لا رجل فيها الا زيدا ولا يلتبس بالبدل في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قوله لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيد ابو من هو بمعنى زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا بأس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا بمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف وفي اخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها الا المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى منه على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا تقول ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا واعلم ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل تقول ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية نحو له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه والابعد ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئ زيد لم يدل على انه جاءك غيره وقد يجائني القوم الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائدا على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر ولا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل المفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيا نفسه الا عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا فان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن ومن ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا ذكرت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون

اي كما انه اذا انتقض النفي في خبر ما
بالا وجب العود ضرورة الى الرفع
الذي هو اعراب الاصل له كذلك
ان انتقض النفي في المبدل عنه او
فيما عطف عليه وجب اعتبار
الرفع في ذلك الخبر لتصحيح اعراب
الرفع منه

جائني

من عدم جواز اعمال ما قبل الا
فيما بعدها الا في احد امور ثلثة
فيلزم خلو الفعل الاول عن الفاعل
ههنا الا ان يتعسف بتقدير
الضمير منه

بدلا وهو بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب وفي غير الموجب القياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مثلنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مثلنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى نفا في موجب غير العدد تقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة فسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليها سبعة يصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليها خمسة يصير سبعة ويسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة يسقط منها اثنان يبقى اربعة يضم اليها واحد يصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني الا زيدا او زيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على ما عنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال ساير شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل بها الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقدير منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء هي من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزم احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي يلي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه ولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيد او الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخر جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا واحد الا بكرا او بكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال اذ لم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال هيهنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم لا عمرو وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات هيهنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجر في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب في المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم تذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب

١

على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئاً الا الخبز الا زيداً وان كان الكلام موجباً فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم
جميع الطعام الا الخبز الا زيداً والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب وفي ثانيهما والقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن موجب بسبب
نقض الا لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيداً وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب وفي سائرها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو
اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً الآية فما يقتضيه مذهب محققي البصرية وهو ان الجملة بكمالها
عاملة في المستثنى على ما عرفت في الدرهم فان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعداً في معمول واحد
ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا لا يجوز نحو حملاً للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة
مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلاناً قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر
قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافاً اليه وفي سوى اربع لغات كما في حجر الـ
القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر الترم سيبويه حرفية حاشا
لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلاً لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرداً كخلا وعدا ويمنع فعليته على انه روى الاخفش
قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشاً فانا نحن افضلهم فعالاً وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح
الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال
وهو بعيد لان تكلف بمخذوفين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلاً وتارة حرفاً جـ
واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منوناً كقراءة ابي السمال حاشاً لله فقول انه مصدر
بمعنى تنزيهاً لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحاناً قال سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يكون
كون حاشا في جميع المواضع مصدراً بمعنى براءة وتنزيهاً واما حذف التنوين في حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة
وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافاً كما يجيء في
باب سوى ويجوز ان يقول ان حاشا الجارة حرف وهو في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظاً ومعنى لحاشا الحرفية واستدل المبرد على فعليته
تصرفهم نحو حاشيت زيداً احاشيه قال النابغة وما احاشى من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقاً من لفظ حاشا حرفاً او اسماً
كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لالا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق لذي هذا حاله بمعنى
قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيداً قلت
حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف في نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل
وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر فيه او في غيره
فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبدؤن بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرؤن من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه
على ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل احلا وما عدا لا قبل
غيرها فيكون تكريراً معنوياً لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشا الجار قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت هي عليها
في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان
اصل غير الصفة المغايرة مجرورها للموصوف بها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به
والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في
حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفياً واثباتاً فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغاير لما قبلهما حملت ام ادوات الاستثناء
اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايراً لما قبلها ذاتاً او
صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفياً واثباتاً كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايراً لما قبلها نفياً واثباتاً كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له
ذاتاً او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع في جميع مواقع الا في المفرغ
وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخراً عن المستثنى منه ومقدماً عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة
اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي نذكرها فاذا دخل الا على غير والا حرف لا يحتمل الاعراب وهي اصلها فجعل اعرابها الذي كان يستحقها
لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسماً جواز تحمل الاعراب ما بعد الذي صار مستثنى تطفل غير على
الا المشغول بالجر لكونه مضافاً اليه في الاصل فجعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير
لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما دل اي انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب
بلا واسطة حرف لمشابهته الى الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية
فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو
بالرفع عطفاً على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقاً سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف

بعض

يعني الّا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى أنّ فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب عنها غير أن نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون قوله غير أنّ في قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى أنّ كما في قوله تعم مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقوله بيد مثل غير ولا يجئ الا في المنقطع مضافا الى أنّ وصلتها قال صلعم انا افصح العرب بيد انّي من قريش ويجوز ان تقول ببنائه لاضافته الى أنّ وان تقول منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كما حملت عليها في الصفة اى حملت الّا على غير في الصفة قوله لجميع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط قال شرط هذا الشرط ليوقع حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك انه لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا يقول في الصفة نحو جائني الّا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الّا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون ظاهرا في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جائني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء ولاحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الّا فالسامع يحمل الّا على اصلها من الاستثناء واختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الّا فيه فيضطر السامع على حمل الّا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الّا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الّا زيدا جائني وله على عشرة الّا درهما وربما كان المنكر محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فمنه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جائني رجلان الا زيد وما جائني رجال الا عمرو فان معنى ما جائني رجلان ما جائني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جائني رجال ما جائني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس لمثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان الاستثناء واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشرائط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لابد لالّا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او معرف باللام الجنسية قال أُنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الّا بُغامها ويجوز في البيت ان يكون الاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الّا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الّا زيد ان يكون الّا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكلّ أخ مفارقه أخوه لعمر ابيك الّا الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الّا العالمون والعالمون كلهم هالكون الّا العاملون والعاملون كلهم هالكون الّا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قال الكسائي تقدير البيت الّا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الّا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المص في ابياته وذلك انه وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وقال وهذا الوصف ضرورة للشعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الّا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله لو كان فيهما آلهة الّا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هيهنا الّا الوصف لانك لو قلت فيهما الّا الله لفسدتا لم يجز معنى البدل لا يجوز الّا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صريحا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الّا في قلّما واقلّ رجل واخواته ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الّا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء فيهما لان الله تعالى غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم ولجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الّا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غير صفة يعني جعل الّا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكلّ اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المص ولا ضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جائني القوم سوى زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جائني القوم سوى رجل منهم طويل وهو لحن في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب لنصبه على كونه ظرفا في الاصل والّا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جائني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دنّاهم كما دانوا وقال تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الّا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكراها

لرفعه فيقولون جائني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعم ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم
وتقول لي فوق الناس دون الناس واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول
جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير جزء ليس اي ليس الجائي غيره وقال
الاخفش يجوز ان يكون اسمه قد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف
خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد تقول ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد
ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا
كما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان تقول من حذف جزء ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء
والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب
على التفسيرين المذكورين قال ويقول حتى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده
منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فبالاضافة وسي اليه وما
زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية
وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما قياسيا
لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها فقال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار
فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه يؤذن بجواز نصبه قياسا
على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته
قاعدا ما ههنا زائدة عوض عن المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما
يوما بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق الية اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم
ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤني اي هو كان احض بي واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وقد تصرف في هذه اللفظة
تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما جرى في باب الاختصاص من نقل ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص الجامع بينهما معنوي
خاص في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع تبقية ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ووصفه بالرجل كذلك لا سيما ههنا
يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما
راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما
وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل
بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبة راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش في قوله
ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم
مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب في الذوق لاستواء مقام لا سيما اعلم ان اصل الا ان
يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول
او عن التوصل بها الى العمل على قول الاخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم
واما الماضي فيجوز ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما
تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا
قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبل الا وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان
جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق
وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اي لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما
بعد الا وما قبلها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب
في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه
متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل
حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع
هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز

مبحث خبر كان

ان يستظهر مطردًا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظًا بحرف الربط اى الواو فتستمر مطردًا نحو ما ازوره الا ويكرمني ونحو قمت واصك عينه كما
مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو وقد ايضًا نحو ما زرته الا وقد اكرمني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا تقول ما زرته الا قد اكرمني لانك ان نظرت
الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدًا به غدًا اى عازمًا على
الصيد وكذا معنى الخبر اى ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازمًا على اتيانهم من قبلهن جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل
وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت
كاتبك سوطًا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك بالله من قولهم نشدته كذا فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدي
الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اى نشدتك لك
كقوله تعالى يبغونكم الفتنة اى يبغون لكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي
تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر
مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم اثبت
تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاثبات
لا يجيء الا بعد النفي ظاهرًا او مقدرًا كما رأيت ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان
زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ او يتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها
وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان فقوله على نحو خبر المبتدأ اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردًا
وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان
جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه ههنا وبعضه في الافعال
الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا تقع كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان
على المضي فيقع المضي في جزئه لغوا فينبغي ان تقع كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم بمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير
مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح
وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع نحو يصبح زيد يقول وكذا التوهم كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا نقدرها في قوله تعالى ولقد
كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا
اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من
ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في زمن الماضي الى الحالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة
ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصحت منها ثلاثا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فالماضي الا ان يمنع
قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني ومضروب او الفعل المضارع نحو زيد يتكلم في الحروب ويسخو بجوده
اى هذه عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على الحال لا ازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك
اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار
ان يقع اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها
ماضيا لان ما المصدرية الدالة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فعلى هذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد
يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض
للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله
ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين وتساويين
لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا ولا قرينة ان يجوز التقديم
نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت قوله عامله اى عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف
كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى
ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اى ان كان حقا ويقول لك تحمل ان فارسا وان راجلا
ولو فارسا او راجلا اى ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ادخل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان
يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان
المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه ونحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان تقدر ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع

ايم

ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان
ما قتل به سيفا لا انه لا عمل له الا وفي تلك الاعمال خير ولا انه في يده او في صحبته وقت القتل سيف فهذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ
فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بلا حذف مع اسمه الذي هو
كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقد مر في المرفوعات ان كان تامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف وليكون
الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب
وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي
ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور برجل صالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح
ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتعين بما ذكرنا ان النصب في الاول مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه
اولى لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو
فيجزى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء
الفاء في الفعلية مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا
من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا اضربته فاذا ثبت ان رفع الثاني ونصب الاول فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما او نصبهما
متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان فعلا معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان
قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر كما هو جائز على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا
يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي
الضمير المرفوع المتصل بلا عامل متصل فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة
الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا
عوض من الفعل المحذوف ولا ادري قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد
فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة
على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا الجزم بان
المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فاخذنا الا ذا ما ولما كان معنى الشرط هيهنا ظاهرا قال سيبويه دخل
في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو
بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه
في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو و
ربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر بكبرت وفخرت وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جوابا لاما اقمت و
العامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلأك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقال ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فان حذف شرطها جوازا لم يتغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان تبقيتها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن
مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في اللفظ
حرف الشرط ولا بد اذن من ما لتكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او
تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فيجيء بها لما تغير صورة حرف السببية
اعني ان وليسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي
ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط
وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من
دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان مع اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال
ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن عضة ما ينبتن شكيرها النون كما جازت مع اللام في نحو ليفعلن
كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن ولو اتى نحو واتيتك لدن قائما اي لدن
كنت قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد
دخولها ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها
به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع و
التكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لاء

المكرة

مبحث لا التي لنفي الجنس

المذكورة ليس منصوبًا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد التمييز احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبًا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه
نكرة وكونه مضافًا او مشبهًا به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الحد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته
هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها او نكرة ومضافًا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك
مضاف وقوله لا عشرين درهمًا لك مضارع وقد بيّنا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردًا اي فان كان اسم لا مفردًا ولم يجر ذكر اسم
لا تصريحًا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردًا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في
باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافًا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال
ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله
تنصبه بغير تنوين بانها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب
لكنه مع كونه معربًا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد
انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا
لا مع النكرة كما ان من ركب معها تطبيقًا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه
لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضًا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا ومعمولها
في موضع مبتدأ فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما تعمل فيه مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب
من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كانّ واخواتها نحو لعل ومعمولها
سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل لاخواته والحق ان يقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك
لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصًا بل هو الظاهر
كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان تقول لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل
في الدار بالفتح بل رجلان ولا نحو ما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوها النكرة معنى من فبنوها
وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضارع مبنيًا في الافادة نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه لدلالة
على كونه مركبًا مع لا قال لم يتركب المضاف والمضارع له لانه لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني
النون كالتنوين خلافًا للمبرد فانه قال به لان التنوين الذي هو دليل الاعراب مفقود نحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين
لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب في نقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف والمعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول ان قصده عطف النسق الذي يكون
التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو يا ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق ولكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون
وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات مثنى في الجزء الثاني ومجموعًا والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا مركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا
فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المبني واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم
يبنيه على الكسر مع التنوين قياسًا على الاسماء نظرًا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو مفقود نحو يا مسلمات مجردًا عن التنوين
اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهو مشبه لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله مبني على ما ينصب به
والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله أودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذّ ولا لذّات للشيب حذرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا
التبرئة مما كان معربًا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردًا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي
بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضًا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان
كما يجيء وبتوسطها يبطل التشبه لان انّ لا تليها لما لها من التصدر وربما فتح نظرًا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرًا
الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لما [illegible]
التام عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا
كان مضارعًا للمضاف فانتصب كما في لا خيرًا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم
ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان زمانًا اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق
بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل
مصدر تبعك بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرًا عن ذلك المصدر مثبتًا كان او منفيًا كما تقول لا اشكال عليك واليك المصير وفيك الخوف

وبك الاستعانة وفاعليك المعوّل وليس بك الا التجاؤ منه لا تثريب عليكم فذلك لان الخبر المقدّر ههنا اعنى ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتداء
لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك مارّ على ان بك خبر عن مارّ فلذا قدرنا مدلول لا عاصم عاملا لقوله من امر الله
وتقول لا مصليًا فى الجامع اذا نفيت فى الوجود من يوقع صلوته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلى فى الجامع يجوز ان يكون مستقرا فى الجامع
من يصلى فى غيره واذا قلت لا مصلّى فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصلٍّ سواء صلى فى الجامع او فى غيره هذا وحكى ابو على عن البغداديين انهم يجيزون
كون الظرف والجار فى نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفى المبنى وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك
الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنما نزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا
التبرئة انما يعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة فى النفى لانها لنفى الجنس
فلما توغلنا فى الطرفين اعنى فى النفى والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التى هى ان انما عمل
لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى ان النظر الى ان ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول
انما لم يعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لا يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها
وكذا لم يعمل فى المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل فى البعيد عنها وكما لم يجز العمل فى المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان المنفى
للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد لم يلها ضعف امر التضمن ومن قال ان فتحة لا اعرابية قال انما حذفت التنوين بعد
التركيب دلالة على التركيب قد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما مزجا بعد البناء من لا الى المنفى بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب
انتفى بعد البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفى نكرة غير مفصول ويجب فى المواضع الثلثة اى التى الغيت فيها لا اما
وجوبا كما فى المعرفة والمفصول واما جوازا كما فى النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على
كونها لنفى الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف فى هذا الغرض اذ لا يكون ذلك الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفى
الجنس فى النكرات لان نفى الجنس هو تكرير النفى فى الحقيقة واما فى المعارف فالتكرير جبر لما فاتها من نفى الجنس الذى لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز
ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا فى المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد فى الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها
رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل فى الدار قال وانت امرؤ منا خلقت
لغيرنا حيوتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتنى حين لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس
او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغى لك ان تفعله فهى فى المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول
مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اى لا ينبغى لك ان تأخذه وتتناوله وانشد فى قوله ان لا الينا
رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان فى لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا
عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب فى الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين احدهما
ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدّر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا او لا رحبت موضعك رحبا ولا اهلا اى لا
اتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى ولا انعمت عليك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام
عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه فى الاصل امر ونهى فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه فى باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت
على قولك لا نولك ان تفعل كذا اى لا ينبغى كما مرّ وانما لم يكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل
ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدّق ولا صلّى على ما يجيء فى قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان يدخل على لفظة
شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب
نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان يجر ما بعد لا بنا الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر ان لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف
الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى ان لا زائدة كما فى قوله
فى بئر لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب اى انه لم تشب قبل اوانه وقد يكون فى اثنائه وقت الشيب الى وقت الاول من
الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثانى لاشتماله عليه وقال ابو على لا غير زائدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما
قول الشاعر حنت قلوص حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول انت زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو وقالوا
لانهم دعوا اصورة لا غير جعلوه بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصدا فهو فى حكم المنكر
ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها
نحو لا الرجل فى الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعض خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوّز عدم تكريرها نحو انت غير
الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ظل
ذى ثلث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وظننت زيدا لا راكبا ولا ماشيا واما قول العرب انا لا راكب ولا ان

الفرق بين النوق انه وهى
بمنزلة الجارية من الناس

٤٠

مبحث لا التي لنفي الجنس

111 اعلم ان اللاحق فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمالها مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعدلا عن اصلها في
كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعدها لتعذر دخول الجر على حرف الجر ولذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونحن نكون لا بمعنى غير كونها للنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها
لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري
وكذا الاصمعي في الصعو او ما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان
على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ادى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد وللتأويل بالمنكر وجهان اما ان
يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي
لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه
بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية
ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلعم اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل
وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء
المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف فيكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع نكرة عقيب كل منهما بلا فصل
نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما وهو ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه
ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع ولا قوة
مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ الاخير فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد
منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما
عملت في الاسم المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد فذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما
متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا
واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حياله والثاني فتح الاول ونصب الثاني
على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما
يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان لا الناصبة لاسمها عاملة عنده
في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه
عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل
كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر
مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها
نكرة غير مفصول لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا
حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة
وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في
كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة
ملغاة لم تكرر للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء
ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا
الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى
للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب
اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المص في قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فلا ضعف في
هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة الغيت فلم يتوفيها النصوصية
على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني
قال الاندلسي لا خلاف ان الحكم باق يقول للجاني الف الاستفهام اذا النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او العرض
وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا
طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط التنانير وفي المثل الا مقام بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص وقد رد ذلك الاندلسي وقال هذا غلط لانها اذا كانت عرضا

جنيب هو جبل وجنيب عبد الله ابن الزبير وكان عبد الله يكنى بابا خبيب

كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها
الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا تنفقه والا ماء خمر
اشربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ذا التمني يغنيها
عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام بمعنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما
ما يلي الا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا
جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسنذكر في قسم الحروف والفعل
محذوف اي هلا ترونني رجلا او ودي الا لغا في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله ونعت المبني الاول
مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت
مبتدأ والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا لا او كان مفردا وانما جاز
بناء النعت المذكور مع انتفاء العلة التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى
هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل
فكان لا دخلت عليه وكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان الندا متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب
البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فطبنا النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون
النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف
وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا
وانما بعد منها ولم يبن نعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث من الثلثة المذكورة ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت
ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان يجريان مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني
انه ركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان ان لا
تفصيا من هذا الاشكال في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا
خمسة عشر لنا منه وجه على ما ذكر فاعتذر بارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفي ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا
ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله
قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز
في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى
بناء فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بناء
على قول واعراب ضعيف على قول والرفع اعرابي فكان حمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة اعرابية جائزا وذهب
ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا
التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر للمبتدأ
مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع وصف
اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بالضعف عمل لا اي انه يبطل بالفصل وبدخولها
على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير وعند ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف بعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهته ضعيفة فلا يمتنع ان يجوز
اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المنفي او مفردا
ومضافا كان الوصف او مفردا هذا واعراب النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع
متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها
مع عروض لا فرد لها الرفع اليها وكانه عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف فيجوز ان يقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب
لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني دفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة
وان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك ولا العباس وكذا في ساير توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه
لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة
فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في الندا يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه وكان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد
يقال لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقيل قوله من جعل العامل في خبر المبتدأ نفس لا لا الابتدا ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد
الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم في البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك البدل ان كان

المحصلة المرأة تبين تحصيل المعدن
اي تبيت تفعل كذا والمضمن من
البيت ما لا يتم معناه الا بالذي
يليه من سره

نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب فيهما وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل للبدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي
يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يرجح عليه من حيث كونه هو المقصود فيجب بناؤه ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف كالموصوف في تركيب
لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة
على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان
فهو البدل كما يجيء في بابه فنذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وفي باب النداء كما تقول لا مثله
احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو احد قال امرؤ القيس ويلمها في هذا الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا
على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف اذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا او لا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك
لي مثله رجلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا او مزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا صار لا كه
هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان
المنكر لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب
كما ذكرنا هناك وان كرر بغير لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا
وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله انا انزلناه قرآنا عربيا
فالاعراب في المكرر الموصوف ولم ينظر الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا

ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة
اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فتقول لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له ولا اخا له فيكون
معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام المقحمة ههنا مقدرة وهذه الظاهرة
تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في نحو يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل
فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم
قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تحقيقا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف
بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه عند تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة
فلا يقولون لا ابا لرجل خاله كذا ولا غلامي لشخص بعينه كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله
يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه
في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى
اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا يوافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا
اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند
اي خبر لا في لا اباك محذوف اي لا اب لك موجود واما في اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا
كان لك اب فمحتوى الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا
للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع
المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وانه فان اباك واب لك عند شيء واحد
من حيث المعنى ولك في لا اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا
غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف قلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته اي لمشاركته نحو لا ابا لك لا اباك المضاف في اصل معناه
اي في اصل معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام وحيث
صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل
معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى
على قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرناه من تقديره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل ظريف ونحوه تشبيها بالمضاف
فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف
واما على مذهب المص فلا يفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي
بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات

ولم يختص هذا الحكم بالمعر

مبحث ما ولا المشبهتين بليس

النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كأن اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا بأس عليك اي يحذف
اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافاً وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماً جاز
ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبراً اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفاً فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر
ما ولا المشبهتان بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطفت عليه بموجب
فالرفع قوله هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لانهما يجتمعان معاً والاعتراض عليه كما في خبر ان قوله وهي حجازية
اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن حجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة
الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا وعمل ليس كثير وقد يجيء وغير الحجازيين وهو بنو تميم لا يعملونها مكم قوله واذا زيدت ان مع هذه شروط عملها
عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل فيما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل
ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها واما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم
الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان نفيهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال ولحوقهما المطلق
النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان تقييد اعمالها ضعيفاً انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما غلبتها لانها وان كانت زائدة لكنها
تشابه ان النافية لفظاً فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار انكالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق
ويجوز ان يقول انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني
غدانة ما ان انتم ذهباً ولا صريفاً ولكن انتم الخزف وان العاذلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما
والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولاً بينهما كما في ان زيداً لقائم واما الجمع
بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وكذا في الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلانه قد ليثوبها معنيان آخران وهما التقريب
والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضاً وانشد الفراء الا اوادي ما ان لا ابينها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لا يا
ما ابينها وثانيها بشرطها انتقاض العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس وكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس
تجويز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنوناً باهله وما طالب الحاجات الا معذباً واجيب بان المضاف محذوف من
الاول اي دوران منجنون وكذا معذباً مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيراً على ما مضى في المفعول المطلق
ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفاً كان او غيره نحو ما قائم زيد ولا ما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع
كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه لعمل لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفاً او جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه كما يعمل ان واخواتها قال
ابو علي زعموا ان قوماً جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفاً كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل
ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر فمثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم
من الرفعة ويروى وما مثلهم بشر ما مشيئاً من عتب فالواو نحو قوله لو انك يا حسين خلقت حراً وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب
اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الحق
لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقاً نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المتقدم خلافاً للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمتنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد
النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج
وقليلاً في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وقد تزاد في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الآتية بعد
باب ابيته منفياً كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان
فليت بانه في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيداً عمرو ضارباً بخلاف ما اذا كان
ظرفاً كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعدها مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء
لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه
كما في استغفر الله ذنباً وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً اذ لا يمكن
لفظاً بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله في المقدر هذا مع ان نصب المفعول بعد ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما
استغناء بموجب نحو ما قائماً الا زيد اي ما احد قائماً الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المستثنى المقدر فيكون قد
عملها على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائماً لتقدم المستثنى
المفرغ على الحكم وايضاً لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطفت عليه اي على خبرها سواء كان منصوباً
او مجروراً بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف قوله

غداة ينتمى من يربوع بن حنظلة ...

الآري محبس الدابة وقد يسمى الاحبار آرياً وهو حبل يشد به الدابة في محبسها

العكم العدل وهما عكمان

حذف الجار ونحوه

فالرفع

مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس

فالرفع اى الرفع واجب في ذلك لزوال علة العمل وهى النفى وقد ذكر ما وجه الرفع فيه فى باب الاستثناء فلا نعيده وقال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف
اى ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اى من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على
الخبر وحده اذ يلزمه النصب لا يجوز عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجئ فى باب العطف وقال ابن جنى هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها
مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر فى نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما
ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا فى سعة الكلام واذا عطفت على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز فى المعطوف
الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوى اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على
الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوبين مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعدا او
توهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما فى قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما فى غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر
لانه لا يكثر الباء فى مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة فى المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا او بكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا رافعا بعد كما هو من سببي اسمها نحو ما زيد
قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك فى ذلك الوصف وجوه وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية مقدمة الخبر على الجملة التى هى ما زيد قائما الا على زيد
قائما فيكون عطف جملة اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك فى نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفى الماضى ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال ولما
في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذى بعد حرف العطف او نصبته لانهما وليس للنفى المطلق وظاهرهما الحال وتقول على هذا
ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان فى الماضى واذا رفعت فالقيام منتف فى الماضى والقعود فى الحال واما
فى ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا فى المواضع الثلثة اعنى ما كان وليس
وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وما زيد قائما ويجوز فى ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد
ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر فى المعطوف بطل عملها ولا يجوز ذلك فى ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا فى ليس
اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز فى نصب قاعدا فى ليس زيد قائما ولا قاعدا
ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه فى ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز
على هذا الوجه فى ما ويجوز فى هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الخبر فى المعطوف عليه فيكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على
الاسم والخبر جاز فى ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخفش وجاز فيما على تقدير جواز دخول الباء على خبرها
المتقدم وكذا ان اظهرت الباء فى هذه المسئلة فى قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعدا ابوه جاز لك فى قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور
سوا ولو جعلت مكان السبب المذكور اعنى ابوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان
ومع النصب جملة واحدة وتكرير الاسم فى الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون فى
موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما فى الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت فى
موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله فى اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم فى نحو ما زيد
ضارب زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا واذا قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها
مع المرفوع بعدها من العايد الى الاسم اى ابو زينب فان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان
عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب وقد وجب فى المعطوف عليه ان يكون فيه او فى معموله ضمير
يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب فى المعطوف الذى هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا فى معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف
الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على مذهب الى تعى هذا فى ما واما فى ليس
فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من
تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط فى المعطوف عليهما ما يشترطه المص من كون الاول مجرورا والثانى منصوبا او مرفوعا كما يجئ فى باب
العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا فى ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز
ولا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل فى المعطوف عنده هو العامل فى المعطوف عليه لا المقدر
كما يجئ فى باب التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع
النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذى تكرر ذكره قال الاندلسى ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة فى اعمال
ما بل هى فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون فى كتبهم لها شرطا الا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى
اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة
اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها واخذ ولات ساعة مندم والتاء فى لات للتأنيث كما فى ربت وثمت قالوا اما

لتانيث الكلمة اى لا او لمبالغة النفى كما فى علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص
وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسع التاء واذ يصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان تبقى باضمار اسمها كما يجيء فى نحو عبد الله ليس منطلقا لان
الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوف احد الجزئين
هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف
الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كونه لا هى لا التبرئة ويقويه لزوم تنكيرها
اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لا حين حين مناص كما فى لا عليك ونقل عن
ابى عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعكس شهرة تحين فى اللغات وشهرة
لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقولون تاوان وتهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر الشيخ
عنهم وليس بشيء اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص لات ببعض المجرورات نادر ولم يسمع فى حين مناص الجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان
لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند الشيخ والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين
بقاء اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف كما فى يومئذ فكسر النون لثلثة سواكن كما كسر ذال اذ فى
قولك حينئذ فحذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا
كان جملة فلا تبدل فى نحو من قبل ومن بعد وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا تكون ولات حين مناص على القراءة
الشاذة كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما لات هنا فهنا فى الاصل المكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى
كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال افى اثر الاظعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح اى ليس هنا
تلمح ونزع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك وذلك لحملهم ليس على ما قال ابو على فى ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لوروده
فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك فى الدنيا
ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسند اذن ولم يبحث قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه تبين شرحه بما مضى فى حد
المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا
بنى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه
اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة لفظ اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة اما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا فى مررت
بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد فى مررت بزيد قوله او تقديرا كما فى غلام زيد وخاتم فضة والظرف
ان انتصب لفظا او تقديرا على الحال ونحوها لكان حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى بواسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا
او مقدرا قوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا قال احترز به عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد
ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد فى معنى
له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كانك
قلت المضاف اليه كل صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما ان
اذ كون اسم المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما يحتمل ليعرف
فيرفع ثم جعلت فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية
خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضاربا و
ان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه الا فى حال الاضافة ولا
قبلها الى حرف جر بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان عن فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا
من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما عرفت فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف
المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول
والحال لان كل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا
الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده
عن التنوين والنون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل
ما يتقوم به هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو
الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا اجليا فى الاغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه
لاجلها قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل المعنوى عن اللفظى بقوله بعد فالمعنوى ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه وموجد الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج فى التقدير وانما

قال

مثل لولاى بالضمير المتصل كقوله لولاك على قول وهذا احسن من تشبيه بالتاء الشمية كما لا يخفى

الاظعان جمع ظعينة وهى الهودج كانت فيها امرأة او لا

وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اى التنوين وما قام مقامه من نونى التثنية ١١٧
والجمع وكذا ما ليس فيه والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما فى كم من رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين ع
التنوين والنون لانهما دليل تمام ما هى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعم واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم
ابو عذرها ولا يقاس على ذلك قالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى
اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
يفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التى هى كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافا الى معمولها
نحو مصارع مصر الله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى فى قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف
ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا
يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقع بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم فضة واربعة دراهم وشرط
من التبيينية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما فى قوله تعم فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت فيه بالمقدار
عن المقدر كما يجيء فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار ذى
اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا
كذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التأويل لان الثانى بمعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى المعرفة هو المسجد لا
غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقيل كربلاء بمعنى اللام كما قاله ابن الحاجب ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى
فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى تولها اضافة
لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف
فهو بتقدير من ولا ثالث لهما قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية فانما افادت تعريفا مع المعرفة
لان وضعها ليفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد
ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب
بالجملة بحيث يرجع الاطلاق واللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقع جاءنى غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك
على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين
ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك
غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان
يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضى الشفرتين يمانى ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات
والمبهمات لتعذر تنكيرها وعند الكوفى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم
الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق ويجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها
ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل بالمعرفة فيكون تحصيلا
للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فى التنكير بحيث
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم تتعرف لان مغايرة
المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يختص ذاتا بل نحو مثلك لفظ من
غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السرى اذا اضيف غير
الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذا كان قوله تعم غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم
اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شىء من الاشياء
كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشىء الفلانى والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شىء خلص لك
بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعم نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصلاح

لأن عملهم كان فسادًا ويقول اللئيم ان قلت خيرًا قال شرًّا غيره والجواب انه على البدل لا على الصفة وحمل غير على الأكثر مع كونه صفة لأن الاغلب فيه
عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدًا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول
انا زيدًا مثل ضارب وانما جاز هذا لحمل غير على لا فكأنك قلت انا زيدًا لا ضارب فما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة
من حمل لا على غير والدليل على انهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه
يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايّاه رجل واي رجل لعدم
السماع وان لم يمنعه القياس والواو لفظ شبيه يتعرف بالاضافة لاختصاص الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم
وسمع فعند حرف بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل في
الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال والاستقبال والا فلا
كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك وهيك ونهاك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك
ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك
واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء انّ فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاء في هذا الموضع الا موقعا
يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله شرعك وحسبك
منصوبين ولم تتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهته قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل
وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة لجرأة في عدم التصرف مجرى قطك وقدك وقد استعمل هدك
على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك وبامرأة ناهيك وكما يتصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين
وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا
متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان تثني في حسبك وهدك ونهيك
ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم أماويّ اني رب واحد امه
اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم انه واحد مضاف الى ام وام مضاف الى الضمير واحد فلو تعرف بضمير لكان كتعرف
الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى
رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان
ذلك الضمير المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون
قولك صك بلده وبئس قبيلته وابن امه وفادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني
غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن
الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه نحو سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان تقول سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت
سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان تقول تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت
في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ تقول السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قول الشاعر فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا
فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قلم وجه قوله
وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدراهم والالف الرجل
وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن
قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه المضاف هو المقصود بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه
لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين
ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعد الثلاثة اي تلك
الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب هذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظر له
الى المعنوية ولا الى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما
اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على
الكمية نصًّا لم يؤت بالعدد وايضا الاغلب في صفة المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم
فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك
قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة

الماوي المرأة كانها منسوبة الى الماء وماوية امراة حاتم [illegible]

مبحث المجرورات

المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص
ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح فهذا لمنه عجيب فى ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المص فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا
فيه من حيث المعنى فيكون معمولا اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فا
فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو نعت معمول
الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين تقديره
اللام كمصارع مصر فلهذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف للاطلاق قوله قبل وبمعنى فى نحو ظرفه والوجه فى تعريف مالك يوم الدين
حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا او انه بمعنى الماضى كانه قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا
على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة وجرت على الله على وجه
البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجى واسم المفعول المضاف الى مفعوله ما لم يسم
فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على ما يجى فى بابها انشاء الله تعالى والمختلف
فيه هل هو لفظى او معنوى ثلثة اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى الموصوف فيها واضافة
افعل التفضيل بمعنى من ويجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة
لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين
المحذوف فى اللفظ مقدر منوى فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم
مفعول او افعل التفضيل اما افعل التفضيل فسيجى حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهى ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل
والمفعول فعملهما فى مرفوعهما هو سببى جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال والاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق و
المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه وهو مسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص
المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا الا يرى الى عمل الظرف فى المكنى فى نحو زيد فى الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت برجل مصر جاده وكذا
برجل حزن صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببى هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف فى الحقيقة
نعت المضاف اليه الا يرى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف او المخصص له
لا المتعين منه او المتخصص فلم يمكن تعيين هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف نحو خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف فى
الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع فى غير السببى بمعنى الاطلاق فكانا او بمعنى
احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضاف الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة
وارتفاعه بها فيبقى الصفة بلا مرفوع فى الظ ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما يجى وكذا يعملان فى الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس فى الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغى ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه
ليس باجنبى واما عمل اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى
ووزنا وتحصيل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما يشابهان لفظ المضارع الصالح لهذه المعانى
الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد
للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه للاطلاق
كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى
الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت
نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا ايضا فان من مطلوباتهما الاولى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جا بعض الاسما مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد قيد الاوابد هيكل
اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما
محضة لانهما لا يعملان فى الما فلم يعملا عمله الا عند الكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضى محضة
قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا احمل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة
المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان تخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر
بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم
الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمراره لا كسبه المضاف
للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان معنى الاستمرار الذى فى الفاعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول عبد الله
ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول مررت برجل شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل

جمع عبر سفار وجمال عبر سفار وناقة عبر سفار اى لا تزال تسافر عليها س

الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقديره كانه جامد قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم غافر الذنب وقابل التوب مثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى
الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان شبهه
للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فايدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي
مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر
او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما
كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة
المصدر الى معموله محضة فيخص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت
فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة
فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان لكونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر
طلب ما هو فاعله ومفعوله من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما اونى مشابهة للفعل
واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل بشروط حتى يعملا عمل الفعل
فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر
المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة
قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام
حسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب
التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي
الاجرة وضاربا عمرو ومكسو الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون
في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه وان قلت كيف ادعيتم انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام
رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا للضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص
بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها انما لم تفد تعريفا بل افادت
تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلها
بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين
له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا لا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين
بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل
وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت
الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فوطئة الجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه
بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه ولا
بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله تحاني تجاف الصيف والبرد برده والاولى انه عوض مقامه فيما لم يشترط فيه
الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما
قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان
اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو
الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما
يجيء لم يجوزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين
من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير

وامتناعه

مبحث المجرورات

واستناده ثم تقول شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل
التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب ليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه فذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية
مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لم يجز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب
الى المعرفة من العلم وغيره الا المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشبيها بالحسن الوجه انتهى من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلف
التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وبنى
ان تأويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية
في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على
تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك
لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء عليه مندفع من اصله
الثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة
ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما التزم
ضاربك الاضافة لان في نحوه اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون
الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا اذا تم كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في
وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام
في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب
واحد هذا وينبغي ان نعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى ما هو سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد
منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي
المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد
وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب
الرجل لمشابهته الحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب رأس غلام اخي الرجل قال ابن مالك ومضافا الى ضمير
المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة
اذا عاد الضمير على ذي اللام وقد ذهب الى ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقرون باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا من المظهر لم يجز
اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم
جواز ضاربنك وضاربني وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بالفعل وان كان شاذا انتهى وقيل الرواية حاملي
لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق
والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الآمرونه ومحتضرونه
للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها بهاء الضمير لما بلغه عنهما ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند
الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير
المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربك
لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون
مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد
ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فيجوز
يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل
على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد وعالما
زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير حملا على
محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة
المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها اي عبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس
فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر في التابع

الأيرى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او معوضة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام او بدونها او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابى غلام ومضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الأخ جميل غلمه وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب في مثل هذا جاز مطرد عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للأعالى لان المعنى كميتا الاعلين فيكون مثل حسن وجه الأخ جميل غلمه وقد جاء في باب الصفة المشبهة على استقباحهم مثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولى المجردة مضمر بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائى على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز فيه النصب تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الأخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببى مرفوع بها فان اضفتها اليه جاز ان يكون ذلك الاسم به مجردا وذا لام نحو الحسن وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الأخ والجميل وجهه وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف فانه يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التى فيها نون المثنى والمجموع الى اى ضمير كان او الى المضاف الى المضمر لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسن غلامهما والجميليه وكذا بالرجال الحسنى الغلام والجميلى وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة هذه الوجوه مع مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببى نحو قولك مررت برجل الحسن في داره نومك لئلا يلزم الصفة بغير مرفوع بها في اللفظ كما ذكرنا في اسمى الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان لماة الناعم والهجان البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اى العبد الكثير عاها وتمام البيت عوذا تزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهى الحديثة النتاج وتزجى اى تسوق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل ولا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظى الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الأحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا تقول مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسى من غيره الابهام والذى يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى ما هو المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قال هى حى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جائنى قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جائنى زيد والمراد المدلول وكتبت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاء سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التأويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يلمح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور وذلك ان معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاصهما بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليسا من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئتنا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى آل النبى تطلعت نوازع من قلبى ظماء والبب اى اصحاب هذا الاسم وحكى ذو سيبويه نحو صاحب هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل طس في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان

مبحث المجرورات

الموسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى قولهم هذا حى زيد فتاويله شخصه الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص فمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حى زيد اى هو هو بعينه حيا قائما لا دينه ثم صار يستعمل فى التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الاقيح الا لهى بنى زياد وحى ابيهم قبح الحمار وقال يا قرانا بالله حى خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوتا الماء اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادى به فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكناية تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعد الذئب فقد بعد مكانه الذى هو فيه والمختلفين فى اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب قالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى اللفظ بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدت ذا فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع للطيب مع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شىء واحد فهو اضافة الشىء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشىء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجىء من مذهب الفراء وقال المص لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس بشىء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع ع البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف وهذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجد للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شىء جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندك ان يكون مثله اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كنحط النوى وليث اسد فالفراء يجوز اضافة لاحدهما للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشىء الى نفسه واذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجو عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لتنفح الرجا منهم شفقات وجلهم وقوله وسكائك الهواء ورخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما الا يراد به ذلك وقد يجىء ذكر احكامه فى بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب بانه مفعول افعل كما هو الظاهر من ان الجار فى قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور وبعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية فى نحو افضل من القوم انه ابتدأ زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له فى اصل الفضل الا انه لنقصان درجته فى مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجىء فى بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تاتى فى بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا تقول احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا فى محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى ينصبه الجوامد نحو كما فى عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها الما الدير كفا وقوله ولو ادقوما مثلنا هم قومهم اقل بيوتا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاى فيدخل فيه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل

قبحه الله اى نحاه عن الخير تقول قبحه وقبحه الله [illegible]

البصرة حجارة رخوة مائلة الى البياض وبها سميت البصرة والسلمة واحد السلام وهى الحجارة

النجا مقصور من قولك نجوت جلد البعير عنه ونجيته اذا سلخته وقال النحاة بصفين طرقا فقلت ابتغ فقال الفراء اضاف النجاء الى الجلد لان العرب يضيف الشىء الى نفسه اذا اختلف اللفظان

في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما يقع بعض من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرف
على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم الزايد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم
تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم
قلتهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم
فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم واذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة
بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعم فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع وفي
قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوع مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال
المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص
كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه
الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك
الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فقول زيد افضل الرجلين
اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد
المثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فتطابق صاحب افضل في المضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا
ويجوز افراد الصفة[٢] وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تعم ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفته ٢ المضاف
اما الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفته الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان
ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا
جزء من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بغال وقولنا معينة ليخرج
نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي
رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه
ونحو اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا
بتقدير المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض
من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشتمل زيدا وغيره بخلاف
قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير وجاز افضل الرجلين لكون المضاف فيها بعضا من الجملة
المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اريد بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة
معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات
الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من
اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام
هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل
رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل
سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين
لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال
لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على
مجموع اقسام المضاف اليه فنقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل
رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال هذان وهؤلاء لان الرجال
كما قلنا يجوز تجزيتها افرادا ومثنيات ومجموعا فان قيل وكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل
وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد
واحد على البدل الا ان يعني الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان
الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزيته بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بعطف
فيهما فلاجل تكرر المسئول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهند واما قولهم ايي وايك
فالمراد باينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية

لحق

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى
كما فى قولك بينى وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا فى ضرورة الشعر قال فانى ماواياك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجا مثله فى الضرورة الى او
اظلم واى معرب مع نفيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف
المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق
التاء كما يجئ فى الموصول قال تعالى بأى ارض تموت قوله ولا نصا اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم اى لا يؤتى نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم
قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثانى معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا متعينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والا
فالشيء اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايم فى الشعر مع اللبس قال
فهل لكم فيما الى فاننى طبيب بما اعيى النطاسى حذيما اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف كقوله تعالى واسئل القرية
وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقع فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء
قال ولو لم يقيد ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضاف
وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف
ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وبقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقول ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول
ولو لم يقدر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما انسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز ما جاءنى غلام زيد ولا عمرو وعمرو
اذ المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المص عن الاستدلالين كليهما بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم نحو مثلك لا تفعل هذا
اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون المعنى مثلك لا تفعله
وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك
فلا يجئ الفساد المذكور قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة
لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثل لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون انهن اداء لفظ المفرد مع
المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقهما على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد عن علامة التانيث مجرى المؤنث كثير
فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام لذلك عنه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث
فكما مر من قوله كما شرقت صدر القناة من الدم وقوله مر الليالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله فما حب الديار شغفن قلبى ولكن
اما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فعن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك يقولان
وفى التانيث كقوله عليه السلم ما رأيت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى
يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه فى التانيث ايضا نحو قطعت اليد فانها قطعت اى قطعت يده
وفى العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة صنف
اليهما مثل نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل اخى زيد واستضعفه سيبويه وقال او جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا
واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فيجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى لا التبرية وقد يحذف
مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف
اليه فان كان المضاف ظرفا وفيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى المكان او مشابهة فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف عليه ذلك
المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجئ فى الظروف المبنية جميع
احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها
كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يسكن المضاف اليه تنوين ولم يبن
المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة
الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض
من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه
ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل
بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم تعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك
فى كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين
وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه
بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالجار والمجرور غير عزيز

حزيمة بالحاء المهملة المفتوحة و
الزاى المكسورة اوله فادرك
ابقاء العراوة ظلعها وقد جعلتنى
من حزيمة اصبعا وبعد اعركم
احرى بمنعرج اللوى ولا اعرى
الا صنيعا اذ المرء لم يغش الكريهة
او شكت حبال الهوينا بالفتى
ان تقطعا الهوينا

كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كأن اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما غير جائز نحو قوله
تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا
بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة ورود في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له
كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد
الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما
مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم
تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى يا المتكلم كسر الاخر والياء مفتوحة او ساكنة فان
كان اخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين الاسم الصحيح في
اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعني بالملحق به ما اخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآي ومعنى
الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملهما لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا
سكن هو نفسه قوله كسر اخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسب ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كانت الالف
اخف من الياء فقالوا واقفي ولهذا قالوا في الافصح في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة بالصحيح والملحق به واما
الياء اللاحقة بغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى
ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة
المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا
ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثم ناب عن الحركة في كلامهم
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء كالسكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف
واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل
فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في حالة مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء نحوها
كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في
مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع
الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا
وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان ياء اي ان كان اخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا
وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجيء في التصريف
اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغام اوليهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين
فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول ويقلب الواو ياء سواء كان اولا
كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي
في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخر الذي
هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل
وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع الوي اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين اذا كان قبل يا الضمير
الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز مع الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي
ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو
عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما
انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا فيّ قوله واما الاسماء الستة فابي واخي واجاز المبرد ابي واخي ويقول حمي
هني وفي في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى يا المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة
ولا يتصل الى مضمر وهو ذو وضرب فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم في المضاف الى يا المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويتصل الى الضمير
وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية
اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحاله ثلث قطع الاضافة واضافته الى يا المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب
ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة ولا يدور
على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤدي امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون

بعنى مقصورا مصدر عصى يا تنف
اذ ضرب به سر
بالكم سنى
دعن ... وعنى
...

مبحث الاسماء الستة

العين اما فتح الفا فلان فم بفتح الفا اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف
لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف
والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى
خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما في
كفى بالنائي من اسما كاف وقال والخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما الاضافة الى يا
المتكلم فهو فيها على العينين اشهرهما في فى الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كعدى فاي تحركت الواو وانفتح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما
اعرب بالحركات اذا اضيف الى اليا ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب فكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة
والالف كالفتحة الزمت اليا في الاحوال الثلث قبل يا المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب لانه
عند المصنف او الكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو ولا
في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجئ بدلها باليا فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صار
اليا التي هي عين في فى مشبهة بالاعرابية وما قبل اليا الاعرابية في الاسماء الستة مكسو فكسرت الفا في فى وقد تبقى في فم وفم زيد في جميع
خالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شئ يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع
من الاضافة وهي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر
بين الميم والواو فقال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال
الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير يا المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما تقدم واما الاربعة
الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد تعتبت في بعضها كما يجئ في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة
الى غير يا المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجئ في لغاتها وثالثها الاضافة الى يا المتكلم قال
الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير يا المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى يا المتكلم فلا معنى
لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير يا المتكلم رد اللام فاو بعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك في اخ واب فقط كما نقل عنه
جار الله والمص ولما ردها الزم اليا لما قلنا في في على الافصح وشبهته قول الشاعر واني مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون في جمعا لاب مضافا
الى اليا اذ يقال في اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا قوله فاذا قطعت
قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاحم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا وجاهن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا تقطع
اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان
واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها
حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتداؤها بالافصح
فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اي في
الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا وفي
هن فقيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل
انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة في قوله رحت وفي رجليك ما فيهما
وقد بدا هنك من المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا وفتح الفاء مع خفة الميم
حال القطع وابدال الواو يا عند الاضافة الى اليا والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا منسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث
الفاء بناء على ان الواو التي ابدلتها الميم تقلب في حال الاضافة الفا ويا فيكون الفا في الحالات الثلث اذن مثلثا لا للاعراب فيجوز تثليثها في الاحوال
لغير الاعرابية والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر
فيكون قوله فموهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما اخرجت من فمه قال ابن جني هو
للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والحجة فما للعاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما
ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حال الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فا امرء ابنم حرف اعرابه فيقع امرؤ وامرء وامرئ وعين ابنم
وامرء تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو اشهر كيد قوله وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع لانه لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جائني رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمر والاعلام مما لا يقع صفة
كما يجئ لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي نحو الضرب والقتل
فانها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف في الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم

الرجام جمع رجمة وهي الحجارة الضخمة ش سره

العصمة بضم العين القلادة والجمع عصم الحفظ ش سره

قوله ص

لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذ ان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما ذو زبين وذو كلاع وذوي آل النبي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم اصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا وكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب لم يكن فيها مقصور حملوها في ترك القصر مفردة على حال الاضافة واما كونها فتح مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان فعلا صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصله ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فخففت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية وقال الخليل اذ ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوالا في ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاوة واما هن فانه لم يسمع فيه اهنات حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا الا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوتا واذوا وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة ولحوت واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال ليخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتين في الكلام بما انفرد في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو هو الغفور الودود الاية وكذا المسند في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا لا يتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان اعرب باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالثاني الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهي كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني زيد العالم وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا مقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل فهو غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا ومتعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل

لانه علي تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمول كما بين في نحو قولك جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمرو منهما معا واما ثم نقول الاخبار المتعددة الى اخره فجوابه ان ليس شيء مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان مستحق سابقه مقدما عليه رتبة لكونه ثانيا لا استحقاقا لكونه تابعا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فلا ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمد والفضلات فان كون التابع عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا اليه وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

مبحث التوابع

واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو والقول الاول لا دليل منه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد الحارث فاعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان نقدر حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظ الواحد على ان المراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا الاحتجاج بقولهم في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز يا زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقديرها وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مط قال في شرح المفصل الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ لا نزاع انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب فقال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ عليها فكأنه يسئل نفسه قال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب انما احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها دون المعنى فلا نم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذاتا فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا يفيد لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعها فلا شك فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعها الا ان معنى ضارب في ضربه ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم يدل على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس الذات وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يصنع منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مط قال يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو برجل قائم ابوه فيه ثم نقول ما اخرج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فقد دخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما والجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حده مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله نفخة واحدة واله اثنين نعتا قوله مط قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مط بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بل عمه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء في ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع وجراد فانه وجاءني القوم ثلثهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وضعا اي جميعها او جميعهم وقولنا وضعا يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو وقعت صفات في بعض المواضع نحو رجل مشغب فليس ذلك من حيث الوضع كما في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان يتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد العالم والعالم زيد

١٢٩ يوحي اليه كلامه في اواخر المفصل كما قاله شيخنا البهائي وقال الشيخ كلامه في بحث البدل من المفصل بمذهب الاخفش صرح به قدس سره

لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد ما دل على ذات ما اي مبهمة لا يعتبر فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم انه اسم الاصلي ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس كذلك نحو المقتل فانه اعتبر فيه تعين الذات الا انه مكان فيه يقتل الا انه فيه القتل قدس سره

[illegible]

فانها صفات وان لم يتبع شيئاً لكنه يصح تبعها وضعاً ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات في متبوعه او متعلقه مطلقاً ومعنى
الشمول فيهما فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اى رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج المبدل في نحو اعجبني
زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جائني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت
الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاماً كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد
يكون لمجرد الثناء لفظة التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم والتوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا
كان الموصوف معلوماً عند المخاطب او كان مما لا اشراك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذ عرف المخاطب زيد الآتي قبل وصفه وان كان له
شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان
المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى
الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يكون
لمجرد الترحم نحو اتاني زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقاً او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل تميمي وذي مال او خصوصاً
مثل مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون دالاً على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتاً ولا فرق بين ان يكون مشتقاً وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد صفة ولم يستضعف زيداً اسداً حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك
فيهما معاً والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه مشتقاً كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله
اذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً اى وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس لانهما موضوعان
في جميع المواضع ما ظاهراً او مقدراً فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموماً الوصف العام وقد حققناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه
الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصاً يعني بان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض
استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكر
في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس فيه موضوعاً للمعنى في متبوعه لان
استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعياً فان قيل لم لم
يجز ان يوصف اسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها في نحو مررت بشخص رجل
وبسبع اسد كما في نحو بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصاً وسبعاً مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما
كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم
فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضاً وقد يحذف الموصوف في الاعلم مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربّاء شماء لا يأوى لقلتها الا السحاب
والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة في جعل الموصوف
حاضراً معيناً وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصاً على ما قال المص اى
واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فاى انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفاً للعلم والمضاف
الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي هو يقوى عندي ان اى رجل لا
بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند
جهالة المسؤول عنه فاستعير لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه
يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيداً ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقعة صفة ان يكون صفة
للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو
بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جائت بعد المعرفة نصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجب
المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظاً اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اى جارية اى امة واى امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموماً كان كالمنسوب وذو
والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصاً كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واما اسم الاشارة فانما يقع وصفاً للعلم والمضاف
الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلهذا عد من المواضع الدالة على المعنى
خصوصاً واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد يجيء من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد
وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظاً ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على

ربّاء فعال من ربأت بجبهته
وشماء صفة هضبة والاوب
المطر لانهم يزعمون ان السحاب
يأخذ الماء من الارض فهو يأوب
اليها والسبل المطر بين السماء
والارض ومن المعلوم ان بعض
هذه الصفة لا تكون الا هضبة
سس سره

ضعف

ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا تقع انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد
اللفظي فهذا لو جيز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل وقد يوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل
وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اي من سواك
باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقع ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا
على نكرة نحو قولك جائني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة
اي هو الذي شئته او شيء شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للابهام وان كان
لاولي العلم القولة نعم وما رب العالمين وقوله اني نذرت لك ما في بطني محررا وما بحر فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي
رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك او نهاك او كفيك من رجال ورجل هدك من رجل وهدك من رجل كما ذكر في باب
الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا وصفوا رجلا رجلا ورجلين ورجالا رجالا
كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد من رجل
وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم
قولهم همك من رجل اي همومك اي مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك وصفه محاسنه كقولهم هدك اي يثقل عليك علمه مناقبه من هذه المصيبة
اي اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندك رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق
في هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقولون ثوب
صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المعص
كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف و
القروف اي عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر
السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندك رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته
صفة للاول كما مر في باب البترية في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ولا
ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندك رجال ثلثة قال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
واحدة وتقول عندك بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو
ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل
رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان تقول اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة
تجسمامنه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد وهو بتقدير مثل
اي مثل اسد وتقوي تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك
الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد تقع برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة
بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار فيقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة
كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا
تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد يتاول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جري وبرجل حمار
اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا
منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فتكرر اللفظ بمعنى
الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا
خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وجبة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة
طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها وارت حقيقة هذه الاشياء لم يحز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها
وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر ولا يجوز ان ينعت بها قال وان ردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما
ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل مصنوع
من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج وحررت تقوم عرب اجمعون اي كائنين عرب اجمعون وان اريد
التشبيه كان معنى بسرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها
فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة ولخ لك واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان
الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير
ان لا يشار بها الى الخارج في حال الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فمحض قولهم النعت يوافق المنعوت

شرعك اي حسبك و نهيك ... ما بلغك المحلا يضرب في ابتليغ ... قدس سره

يقرطف الفطيفة و يقرف جلد ... ينبغ بالقرفة دهي قشر ... ... فيه ... قدس سره

فالتعريف

فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه كائن ابوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ او الحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشىء على شىء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشىء لان معنى التنكير ليس كون الشىء مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعنى كونه لذات غير مشار بها الى الخارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشىء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءنى زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجىء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت واعتقت او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض فى كثير ... المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر فى بابه وبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينها كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى لان تعريفه لفظى على ما يجىء فى باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام فى الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل فى النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جرأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف فى الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز فى العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك فى كل جملة بل فى الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا مار بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام فى الوصف مقدر ليطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام فى الاسم نحو مثلك وخير منك او فى المضارع للاسم نحو يقول ويعود ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير فى الصفة والصلة ليحصل به ربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص فاذا قلت قام عمرو فى داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو فى داره وقد يحذف الضمير كما مر فى خبر المبتدأ وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت فى الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اى مقولا فى حقه هذا القول ومفعولا ثانيا فى باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال المتعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثانى يتبعه فى الخمسة الاول والباقى كالفعل قوله بحال الموصوف كحال الجار والمجرور فى محل الرفع فاعل يوصف اى يجعل حال الموصوف اى هيئته وصفا له وهو الكثير كما فى رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشىء وصفا لذلك الشىء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مضروب حماره فى حصول الفائدة بذلك وهذا السببى ان كان منونا فهو يجرى على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضى وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضى اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لان اضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضى المتعدى الى الفاعل لانك اذا اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببى وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول من غير ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببى ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما فى المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيدا الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغى ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه فى نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لانه كانه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا فى المضاف بقول الضمير فى محل النصب على انه مفعول كما مر فى الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه فى جواز النصب فى الاول

وان جاز الاجراء على الحال ان لم يكن تعريف ... النصب على الحال ان لم يكن وجه ما لفظى

والرفع فى الثانى ومخالفه فى وجهها استشهد بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل
ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر فى باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حمين العراقيب العصا وتركنه
به نفس عال مخالطه بهر برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان عملا جاوجب رفعه على الابتداء حالا كان او
مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه يا زعم ايضا فى الوجوب لا الجواز
والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون مجيبا كان او غيره يجوز
جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغى ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب فى الاضافة عارض لايجاب الرفع
والنصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع
على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلته ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا
فعلى هذا نقول فى المثنى والمجموع ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصرى حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم
وسواء ابوه وامه اى مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقبح كونه انذرتهم ام لم تنذرهم فى محل الرفع بانه فاعل سواء
فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء
درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو يقتضى شيئين فصاعدا او من السماعى القبيح قولك مررت برجل حسبك
فضله وبرجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته
وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه
كلها من الجوامد التى يقع بها صفة لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى عشرة اشياء من جملة
العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع فاما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة
امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء
كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال الجمع قلة فحكمه حكم الواحد قال
تعالى نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم وثياب اخلاق وثانيها واحد من التعريف والتنكير
واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح وذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت
مقطوع رفعا او نصبا كما يجئ فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة الآخران يقومان مقامهما
والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر
وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى قوله ويتبعه فى الخمسة الاولى اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول
اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل
مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث ويذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث وحقيقيا مفصولا
كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله كالثانى كالفعل لان فاعله هو
الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث
ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه
وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن القعود
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجئ فى آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف
يقعدون غلمانه اكل لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف الالف
والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب لو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب
والجر نحو رايت قاعدين ومررت بقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام
رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان
فى الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت
برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا

لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منها اعرف المعارف والاصل في المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل
واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب
لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب وما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف
به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساو ولا اخص من المضمر ولا مساو له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة
لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى ال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه
كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون
مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو
له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي
ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات
اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات
قديم او واجب الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها
بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل لا نذ فيه وان كان اخص من الاول
من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلوليها الوضعيين متساويان ونعني قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان يشار به الى كل حاضر ولكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يخص قولهم الموصوف
اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى واخص من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات
معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرنه
بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا
ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب معا اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة
نحو قوله تعالى الله اكله الذئب كما يجيء في باب النكرة والمعرفة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف
المضمر ولا يوصف المضمر فنحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين — المضاف الى المضمر
ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله
وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص
الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه والقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجد الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل
عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب
معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم
والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى يمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر وكريم
اذا سميت بهما ولا يقع من الموصول وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي والذين وبابها المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة احرف
فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصولة فلم يقع وصفا لان الاغلب فيها الشرط والاستفهام ووقوعها موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما
يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهتها لذو الموضوع للتوصل
باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم يعرف له مثال قطعيا بل قال الزجاج ان الموفون صفة لمن امن كما يجيء والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر
لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجيء وكان القياس ان يوصف
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على

ما بيّنا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو
بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهم وذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد
من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام
واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل واحد من المبهمين وذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام
وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بها هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف
المعارف بعضها ببعض على ما قومذاهبهم وان تحمل على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين بما ذكرنا معنى قوله ومن
ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله بهذا المرء خذ حاجباعيا قوله فانما التزم وصف باب هذا بذي اللام
للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا او
بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية
او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما
وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من غيره
ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا الذي والطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع
اليه وذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة
الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم
مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف
مع تفرق الموصوف اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز
افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما بوصف واحد نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا
وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا
في خبر المبتدأ والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف
واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت
او تجمعهما في نعت مقطوع نحو رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا الا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد
بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا وان كان العامل واحدا
ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى
ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول
بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند
البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرو واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما
يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى
وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا اولا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان
وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا ناصبين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدأين او خبرين وكان احدهما
معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف
اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين ونحو
زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق
العاملان معنى مع الشرط المذكور نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة
قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعل الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص ولم يتفقا
تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابني لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابني معا بل تقول كراما على
القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان
المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا
وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة
معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف وجاز

بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معًا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند
تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لانه بكيا دعمرا اهانا زعمًا وكما علم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على
القطع لانك لا تثني الا على ما اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات
اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات واما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر
مبتداء محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول عرفت ثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم
بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع ولى ان لم يكن هناك
للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع
على البدل ويجوز القطع الى الرفع في جميع نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب وآخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب منهما
آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقولهم مزعفا اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني
اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض محتجا بقوله
كأن حوطهم لما استقلت ثلثة اكلب يتطاردان واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع
ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط
بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة
دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيدي نحو جاءني القوم اكتعون اجمعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم
لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليتبين ويتميز ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف
يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز
القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والامر رد عليهم فنقول
ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته
وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون بالنعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى نعت لتخصيصها لم يجز
القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فلا كد القطع بحرف
هو نص في القطع اعني الواو قال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي
الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مجيء
النعت المقطوع تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض
بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق
وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم
اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو
لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع
قصد المعاني المذكورة او لا سواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم
بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من آمن
الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما
اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا واعلم انه يحذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا
ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول
في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح
وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف وكذا الظرف والجار بعض ما قبله من المجرور بمن وفي قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا
الا له مقام معلوم اي ما منا ملك الا له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي فمنهما
تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وقال فظلوا بها شتين كالمامنهما واخرى على لوح اخر من الحجر وقال لو قلت ما في
قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم تقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفي كان من ارمى البشر وقال كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه
بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه
جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى
وغرابيب سود لان حق غربيب ان يكون اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانئ وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التأخير

شديد تطرد سرنعفه
زعفه اي قتله مكانه وكذا ازعف
اذ قتله سريعا سره
بالضم على البناء الاول مجهول
مبنى على الياء التوحيد كامن ضيفنا
الثانى اولا ومعنى الاتصال بالنصوا مجهولة
بالفتح والياء وفى الاصل الى مجرور نرم

كما سيأتي على مقتضاه لكن
بجمل مرجوع ش
بنى فيقعقع كبير

كما تقول في انّ رجلاً ضربك في الدار ان ضربك رجلاً واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة قدّم المفرد واخّر احد الباقيين في الاغلب كقوله تعم وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافاً لبعضهم والدليل عليه قوله تعم وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل يقاسيه يطيع الكواكب وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربّة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا ولي النعت لا او امّا وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال الله تعم لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلاً اما عالماً واما جاهلاً وقد يوصف المضاف اليه لفظاً والنعت للمضاف اذا لم يلبس وتوجه الجرّ بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعتاً للثاني لفظاً وذلك كما يضاف لفظاً المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضبّ وهذا حبّ رمان اذا والذي هو لك الحجر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجرّ بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً فلا يجيز الا هذا جحرا ضبٍّ خربان ولا يجيز جحر ضبين خلافاً لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله واياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسيّ بجرّ هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضبّ خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعاً فعلاً مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز نابه حية ثم حذف المضاف اي حية فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وسيأتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بها المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بيّنت شيئاً بشيء فالمقصود هو المبيّن والبيان فرعه وكذا انما تجيء بالتاكيد اما للبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه واما للبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلاً كان او مفعولاً او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافاً قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام وامّا واو لان المقصود منها بالنسبة احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه ليس من تمام الحدّ بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حدّه قال ولم استغن في الحدّ بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب ويجوز ان يعترض على حدّه بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدّعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكّد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكّد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في المنصوب والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما عطف على بعض حروف الكلمة فاكّد اولاً بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضاً تاكيداً للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضربا انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا المّت برحلي او خيالتها الكذوب او بعدها كقوله تعم ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعم فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلباً للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظ يعوض بالنصب فكيف لا يغني عما هو ليس بواجب بل هو اولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح الا انهم حظروه اصلاً بحيث لا يجوز الا بركبا ما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما لزم ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميراً او ظاهراً فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف المضمر على المجرور الا باعادة الجار الا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك ولم يجئ للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمر حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسماً نحو المال بيني وبين زيد او حرفاً نحو مررت بك وبزيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بيناً بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مرّ فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو

مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية فيه معنى اذ يمكن ان يكون استوى معنى الجارّ والمجرور ولم يمكن ذلك في من الثانية الا انا لما
عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب من الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة من
فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره لا بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث
المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد انه جرّ بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحال جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة
نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجارّ في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف فيها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو
الآم ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار في نحو الله لافعلن ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قطع السؤال لانه قبله واتقوا الله
الذي تساءلون به وقطع السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات
السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجارّ بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا
على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل
كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجارّ ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي
الثاني الا مع اعادة الجارّ قلت الجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعيهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب اما
كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعيهما بحرف كما في عطف النسق
فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق
فمنفصل عما قبله عن متبوعه لفظا بالحرف الفاصل ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي
من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعها
كما قلت ولم افرد النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لان النفس والعين كثيرا ما
يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة
بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل
واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قلت كلكم ولا مررت بكلكم
بل قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور واولان مرتبته التأخر عن خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل
المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تاكيد في لفظ
كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم
لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني
وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كالمجرور
بربّ والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول ربّ شاة وسخلتها لان المعطوف نكرة كما يجيء في باب
المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه اجتماع
اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله
للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف
لم يجب فيه ما وجب للمعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة
كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندك لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر
الى لا وحدها فقوله يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط
اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لابد له من ضمير فيه او معموله فالمقصود
ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب وفي
لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان

قلت فيجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندك فيتعين عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر وحده لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه ولا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المص والذي يقوى عندك ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصلة والصفة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا للمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول في خبر عن زيد نحو جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول في خبر عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للخروج وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واباه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم و تعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارتا كاحد جزئيها فاكتفى بالضمير في احديهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي تزول الجبال ولا يزول اباه والذي تقوم القيمة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال فاذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا و اباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع لا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا انه جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيدا اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمول عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطلقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فاجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا اجوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مر الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اوليت حرف العطف فان الاخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع والمنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف العامل المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد عمرا وبكر وجائني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا

> خلافا لسيبويه
>
> لعله يجوز على مذهب الاخفش وغيره من قائل سره
>
> وان لم يكن هذا من باب العطف على عاملين لكن شبيه به قدس سره

من الغام يغشاه ومن عالم قلا قطائ وتارات خريق كانها مضلة بوفي دعيل فجلا وانكان الفاصل ايض معطوفا على مثله لم يختلف في
جوازه في المرفوع والمنصوب في عكسه جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمروا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد
وامس عمرو وكما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالظرف ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب
عن العامل فلا يتسع عنه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة يجوز الفصل بين الجار
والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك فيما بين الجار والمجرور مع معموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم
والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا
على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمروا وبالظن نحو خرج محمد
والظن عمرو ويشترط ان لا يكون العاطف الفا والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها
مثل ما يلي همزة الاستفهام في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين
الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما
اى سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله
والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعم واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات او آيات على
القراءتين بان آيات اعيدت تاكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا
الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقدم المجرور الى
جانب العاطف قال لانه ليس مستوليا على الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز
لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا
اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويليه المنصوب
او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لانه
الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين مختلفين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس
غيره عليه اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما الزم الاعلم
من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين
مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه
الاحالة نظر كما مر قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اى لا
يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر لبقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما
اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اى اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا انى الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال
ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل
اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال
ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى
فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن
زيدا اى نعم ما قام بكر لكن زيدا اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في
حروف العطف وتقول لمن قال ما تا الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم
ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي
سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى امن هو قانت آناء الليل اى الكافر خير
ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمروا او فعمروا او ثم عمروا او او عمروا
او لا عمروا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة
العاطف فهو كالآلة للعمل ورتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل في المتبوع
فمن ثم لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا تقول والاسد اياك لانه يكون اذن مقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال
عامله به فلا تقول وزيد ضربتانت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان
وعمروا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمان لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذي وابوه
زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء والخبر على المذهبين فاذا تقدم

فنى النصب بكون العامل ان وفي الرفع العامل هو الابتداء العامل في محل الآيات وحمل العوض بين الآية من صور العطف على عاملين بذلك يظهر بطلان ما ذكر من ان احدهما يكون مجرورا الى آخره والا لكان المعمولان لعامل واحد قدس سره

النظر ان لفظة بلى وقعت موقع نعم سهوا من القلم لما يجيء من ان استعمال بلى في الايجاب شاذ نادر

الخبر نحو قائما زيد وعمرو وكيف زيد وعمرو وجاز اضطرارا التأخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى فلا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان رضا احدهما رضا الآخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول او عمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقع قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان محتملان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقان واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصد احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاء ولا تقول جاءت اذ المعنى احدهما جاء والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجب المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيد او عمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى اذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا تستنكر عود الضمير الى شيئين الى المعطوف باو ومع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل وكثر في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله فكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول زيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل وتعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الا يرى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثاني فقولك جئتك خائفا وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو مررت برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني في ذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو وكذلك لقيت زيدا وعمرو اي عمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق منه الا المسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف ويكون مجلف مصدرا عطفا على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد مؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك

سرحت الماشية سرحا والسرح المال السائم تتعدى ولا تتعدى وخير سرح وناقة سرح اي سريعة قدس سره

في قراءة الجمهور اذ فيه بالرفع

اي وعض زمان

ينفع

وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع ولدفع ظنه بك الغلط وذلك ما في الحروف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه تقرير امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضر ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول زيد قتل وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ان يكرر اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب ضرب زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين وما تصرف منهما لا غير والثالث ان يظن السامع تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها الا ان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله وجميع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فقوله امر المتبوع اي ما تعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا ومعنى تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما انسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر والمراد به صفة المتبوع وشانه كما يقول شانك في العلو اعظم من ان يوصف اي امرك في العلو ظاهر اي هو في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله نعم انما هو اله واحد فان واحدا وان قرر وحقق امر المتبوع وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله نعم نفخة واحدة لفظ واحدة لم يقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة يقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جائني الرجال اجمعون تقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جائني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا ومع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جائني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فهو في التاكيد فهو المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت ان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي مدلوله الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انه اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم تضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جائني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة واربعة وخمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجيء الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جائني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا وهو معنى اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو يا الزيدين اثنيهما واجمعون وما تصرف منه واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعة مضافة في التقدير على رأي الخليل وقد انتصب جمعا وجمع حالين كجائني القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بالباء الزائدة نحو جائني القوم باجمعهم ولا تقول جائني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان يأتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس معنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جائني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة الى ما فوقها كما مر في باب الحال نحو جائني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم لا يؤكد بثلثة واخواتها الا ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جائني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا للمعين العدد ويقول في التاكيد والحال للمعين واحد هيهنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ الى نسبة الفعل الى متبوعها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا

في النسبة

الفصل الى

فيها فنكاحها باطل باطل باطل

اطلق النسبة لتناول كونه منسوبا وكونه منسوبا اليه فتأمل

في النسبة والشمول قول انه كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه
بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه في ذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من يسمى بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان
شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري
في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما
وضميرهما تقول نفسه نفسها نفسهما انفسهم انفسهن والثاني كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهن والصيغ في
البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان تكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع
وثلثهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو بتكرير لفظ الاول وبتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس
والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما
مستقل وغير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي
معنى الجملة ويحذف معه الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه
ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرور بعده او بآخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر
وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصالهما بمجرور وبل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول عمولا ظاهرا فالمختار
عمل الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا
قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمل الاول في معمول ظاهر اختير عمل الثاني في ضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا
ليته قائم ويجوز عمله بظاهره ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في المرفوع
ضربت انت ومن باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا
يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل
فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فتقول رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا
تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوة اصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه لاكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع
المنفصل كما يجيء في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب
المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد
وهو تكرير الاول بمعناه فيجوز ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل واحد منهما وقال
الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى
ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما
اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول كلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد
لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد
زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا
وعهودا او مع فصل كقوله تركاها من ابل تركاها قال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين واوليته الذيل فيكرر
المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن بالتاء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة
من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد
او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريء او لا
يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وقسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث
مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال او من بضع اي روي او من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان هذه الالفاظ
تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكخبيث نبيث وفي باب الاتباع
بعضه مبنية كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله
حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه
لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا تقول جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين

اخرج لمحض الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله
بغير حد المتبوع اما البدل و
العطف فظاهر خروجها واما
الصفة فلأن وضعها للدلالة
على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع
ثبت بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير
امر متبوعه وتحققه لكن للنسبة ١٢
والشمول هذا حاصل ما ذكره
قدس سره

بن وقوله حيص بيص اي في فتنة
يموج اهلها متأخرين ومتقدمين
تركوا البلاد حيث بيث اي متفرقين
منه عليه السلام

الاخر

لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه جاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم والترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فلا يعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع ولو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد فان المعنى مطر اماكننا كلها ومطر اموالنا كلها ومطر اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد لجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرنا وقائم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وسميت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا تقول ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف والمفعول الثاني او البدل وكذا يقول مطرنا السهل والجبل بنصب على الظرف شاذا قال الخليل نحو ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابها على انه ظرف او مفعول ثان ويقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما ونفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى ويقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع واكتع وابصع الى ابتع لغير المثنى اي المفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالذكور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء بالتاويل لهاكلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى الجمع المؤنث نحو بالقصور او الذكور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة او بالزينبات كلهن جمع وكتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير اقبلن من ثهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه توهم نحو الخوارج جمع خارجة اي قوم خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوايف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز اذن تاكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يتوهم اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمله المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلنا اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال الافتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا لان الاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اريد رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد وانما تكرير المنكر في قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كقولهم صمت شهرا كله

دينا

مبحث التوابع

ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التابع
والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال وددناهم مما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفية بجواز
ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما
جميعا ومعروف الم ومنكر فيحمل كليهما على البدل عند البصريين ولي لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجيء كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله
نعم ما يلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة ايما بيلغن
هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جائني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة
نحو جائني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة
اولى من الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا
وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد
وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد وارادت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا
اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته لا تجمع لا تتقدم
وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين
اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع
فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع
الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه دل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا
يلزم ان يكون الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته
فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع
واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف في جواز
تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في
الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جائني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع
وجمع بصع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان
اذا قلت جائني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله
وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة
واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جائني القوم اجمعون معناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت
واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كررا ترادف لفظين بمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال وقوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك
التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جائني زيد بل عمرو فان المقصود
هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل ما ارى عطف البيان
الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم
عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا مي ان تفقدي قوما ولدتهم او تخليهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد
مناف والذي عهدت ببطن عرعر ابي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه
هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر
كما يذكر في كل واحد من الثلثة صونا للكلام الفصيح عن اللغو ولا سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه
في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء اما الاستقراء واما
كون الاول اشهر نحو بالعالم زيد مررت برجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان
للابهام ولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة

الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا ولكا صدق مثل قولك جائني اخوك زيدان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت منه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني اسناد وصح يكون التوضيح اي صدقه مقصودا تبعا والمقصود

التعريف لكن الغرض ما ذكرناه ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم تسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني
موضحا للاول وذلك بان يكون لشيء اسمان وهو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان
بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جار
وهو بعض افراد الاول سوا كان اشهر من الاول لو افرد ولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخ
فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة من يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد
من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة فان كل واحد
منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون السبكجامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الضمير فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد
العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وكذا
التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في احتياجه الى المتبوع
كما احتاج الوصف لم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية
الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد بمبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا ما
لنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة
بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف الندا والمعطوف صالح لمباشرته
والفائدة في البدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز
والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فقصر بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا الاشتمال فان الاول غير مراد
يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه
على حذف المضاف لا يجوز ان تقول ضربت زيدا وتقصد غلامه وقال سيبويه في قوله رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت
رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب لانه بالتفسير بعد
الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما
لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه
تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال و
بدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح انه لو قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على
اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزؤه
اي بدل البعض جزء الاول نحو كسر زيد ايده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا
الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه وحماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال
قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال
لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى
لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك
عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما اتصل
به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير
وكلامه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول
غير مجمل اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال لتم ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو
مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول ولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني بعض الاول ولا والاول بدل البعض والثاني اما ان
يكون فيه الفعل المسند او المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي سمي
بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة
والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد
في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت
الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود

الا ان يكون التنكير في رجل للتعظيم كانه قيل كامل في الرجولية واذا كان رجل اسمه هند فقلت مررت بهند رجل ينبغي ان يجوز لافادته من حيث ان الظاهر من هند المراة فتامل قدس سره

همهم الفرس وتحمحم اذا صوت لطلب العلف والصهيل صوت الفرس بدله المتبوع حتى من

يعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب للمقام المبالغة في الاسناد وتكرير الحكم مع قصد تكرير العامل وان كان المناسب مجرد التوضيح حمل على عدم قصده قدس سره

ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عنه الى
المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته
للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير و
فروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال
الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس فالاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل زيد اخوك برجل
اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له
برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب
وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل في الكل وان رويت نكرة بالنصب في المعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة
وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى
اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول
ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ايضا اما بعد التفسير
نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو
ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار والاولى
كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو قولك لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظا
الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون واخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد
لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو وكذا هذا والمضمر من
المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك
رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير تاكيد لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت
زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله
نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين لترتفع التكلف فان كان من اجله والمظهر
من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من
المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو
كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما
سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده في التسمية ببدل البعض ولا
بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما لم يحتج اليه في بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير
اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملأوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز ان يسد
اللام مسد الضمير نحو قولنا مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله الحافي الخاف الضيف والبرد يد قال
ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر
من مضمر اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم
رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حلمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لم يجز
نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده الاول المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة
بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا
فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان للبدل نقص في التعريف من المبدل منه فيكون نقص في الافادة منه
اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا
لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف من الاول الا ترى الى جواز
مررت بزيد رجل عاقل وبرب بكره افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة استدل الاخفش بقوله تعالى
ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع ومنصوبه ولا يلزم ان يكون كل
مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير الا
الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في خطاب وفي فعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهذا الفعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جمالك اي
تعجبني تعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا للابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام دخل ما قوله تعالى عم
يتساءلون عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان

بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوايد البدل والمبدل منه تبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح مطلقا الا في بدل الغلط ولا كلام ان
المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو زيد ضربت
الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كما في نحو ضربت الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما
حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر
هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعم ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقوله
انت ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصرني انصرك ولا يوصف
له شاهد او الذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع نصبا كقوله تعم قد كان لكم اية في فئتين
التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فيه وقال الش وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رجل رجل معا وجرا وان لم يف
تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب البواقي في غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا
اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان
يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه
في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية
او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شموله
النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة
وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما
حد به المص مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن
راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان
الفرق يقع في غير هذا الباب نحو قولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لتعذر جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب
الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد غلاماتهم مع الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد
انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي
وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه التصيير
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه نحو قولهم اعجبني من زيد
علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل
اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد
يدا اي كسرت عضوا من زيد يده فحذف المعطوف عليه واقيم المعطوف
مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه
في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات
من الاسما والحمد لله رب العالمين
والصلوة على نبيه
محمد واله
اجمعين

مبحث المضمر

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي والامر وهي التي سماها مبني الاصل او كونه اسم فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف آخره كساير النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيه فيؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات في حد ذاتها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم حال الرفع ولا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال في جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا كقولهم في نحو رأيت الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا كقولهم في السموات واحمد في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور وفي تيسير المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا في لا رجلين انه مفتوح كذا وكذا في لا مسلمات عند من يكسره وفي يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات والظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة والاخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات لما اشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما مجراها طردا للباب واما اشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يتم به معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك لان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب لانه يتبين لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم ليخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى الاصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يكون سياق الكلام على المفسر لتنزيله منزلة المتضمن كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثمة مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسيمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال انه كأنه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به والمقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل ان هو قولك في ضرب غلامه زيد لا بد من تقدم مرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا

سواء كان من حيث المعنى ايضًا متقدمًا نحو ضرب زيدًا غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرًا كقوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدًا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اى ضربت بكرًا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحًا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد وكمعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد وكمعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدًا وكذا ضربت في داره زيدًا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقران يدرسه او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اى الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزامًا اما قريبًا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فان ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدًا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله فان كانت واحدة اى كانت الوراثة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرًا لفظًا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدمًا على الضمير لا لفظًا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرًا الى وضع ضمير الغائب فانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر ولم يتقدمه مفسره بقي مبهمًا منكرًا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فالشيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئًا مبهمًا حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضًا يكون ذلك المفسر مذكورًا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيًا فيكون اوكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي الذي ادى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا فقبل الوصول الى تفسيره فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعد بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه ما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم التمييز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يكمنه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم تات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم تفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهمًا فهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدًا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تاخير المفسر لفظًا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلثة في ضمير التنازع مفقودة اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف فمن ثم حذفه الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورًا ايضًا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدًا اعني اتصال الضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول لاشتراكهما في العامل واحد اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المصنف ربما تقدم الحكمي لانك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل

المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت قائمًا عند الحجازيين وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه فصله عن عامله نحو ما اليوم انت قائمًا فليس كالجزء مما قبله وان لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وفي ضربت واضرب لجزاء واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى الزيدون ضاربون فيها كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد يضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد يضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي بخلاف ذلك المستتر قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربنا الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحصول الاختصار فيكون كالظاهر مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزًا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظرف قبيح

ح

فلم يلتفت اليه الواضع وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون ثمانية عشر معنا لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم ومخاطب وغايب وكل واحد
من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار متكلم ستة والمخاطب
ستة وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة المثنى
الالتباس في المتكلم وانما ادخل المثنى المتكلم وجمعه صيغة هي نا وكذا قولك نحن ولم يميزوا المثنى الفا والجمع واوا كما فعله في مثنى المخاطب
والغايب وجمعه لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه
حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد ولما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل
قلت انا وزيد او انا وانت وانا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب اسم المثنى بصيغة الجمع نحو
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن عدّ النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت
وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك
نحو ضرب وضربت وضربا وضربنا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدر في
ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب اغني
خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم
على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة الحركة للفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع
المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها
للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى ولانه هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا
قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف
بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو ومقوم
ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع سكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما
ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان
واللذون وفتح الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن
من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع من اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف واما
ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وحتى الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز
يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا القي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها وقد يكسر كما يجيء
وزيد للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف
الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمائر الغيبة
اخصر من ضميرهما فابتدأوا في المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي
هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغني بالضم عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا
الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون ولحن في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو
زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه من نوعه
مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المقصود
غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب ضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك
لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف و
الواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في اخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث وبعض التسليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع
والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاستغنائه في المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون
بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لهم
المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي
والضمير لازم الاستتار وانه استكره الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا
فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر
اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون
وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اعني النون

واما

ولمّا الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له
لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وانيض الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان
والزيدون حروف بتة علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامد
لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان توصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع
الفان وواوان فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا مضمرين انقلابهما بالعوامل
نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا
استكن النون في ضاربات وضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفردهما
اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا يبرز الفاعل ضميرا ابدا في الصفات الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل
ليس بفاعل بل هو تاكيد له كما يجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم
المذكر والمونث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلته وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة
والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدي
انه قال انكتا ذي يصلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة
كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذرّيت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون
المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من
نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة
وقالوا نحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كما يجيء كالعلة وحركته للساكنين وضمه اما لكونه
ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخا
والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان ينبئوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا له العلامة له علامة وبنوا المخاطبين
بتاء حرفية بعد ان كان اسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء
المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته
وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها في اللفظ لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي اللواحق وايا عماد لها وما
ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة
وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاولى هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك
وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا
كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب
البصريين هوما وهيا وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث
على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليس كالمرفوعة المتصلة
فانه لا اشتراك بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا وما ضاربهما وتسكين
هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجيء في التصريف وقد تسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا
كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا ويسكنهما قيس واسد ويشددهما همدان
قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلة
بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد فوضعوا للمتكلم
يا اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في المتصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في المرفوع نحو ك
كما كم كِ كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها ضمير الغائب الفا وبكاف المونث يا حكى سيبويه اعطيكاه واعطيكيه تشبيها للكاف
بالتاء نحو اعطيتها واعطيتيه قال ابو علي وقد يلحق اليا تاء المونث مع الهاء قال رميتيه فاصميت وما اخطأت الرمية وربما كسرت الكاف في
التثنية والجمعين بعد يا ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكمو
واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغائب عن هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة
الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصارتا ها ها الا ان ضمير المذكر اذا ولي الكسرة قلب واوه ياء نحو بهي لما نذكره فخافوا التباس المونث بالمذكر
وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها يا او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها
وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او اليا فقلبت يا وكسرت الهاء لاجل اليا بعدها وع

شهد وشُهد العسل والشهد
خمسة والعلقم شجر مرّ
للحنظل وكل شيء مر علقم
قدس سره

كان

مبحث المضمرات

كان الساكن غير اليا فضم الها متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وايل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم
ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول لننظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها
نحو بهي وهو وضربهو وغلامه فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذفه في الوصل اي الواو واليا بعد المتحرك
اختيارا مع بقاء ضمة الها وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الها ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان
وغيرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها الضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت ها المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار
اختلاس الحركة اي تركها الوصل لان الها حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجيء في ها
المذكر التي بعد الكسرة او اليا باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اشهر واكثر الاولى كسر الها من غير وصل بيا وهو بعد
اليا اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بيا نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد اليا
ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الها مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة
وهي اشمام كسر الها شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه ولغزه جاز
اشباع حركة الها اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الها اجراء
للوصل مجرى الوقف وقد قرى بها كلها في الكتاب العزيز واما الها في المثنى والجمعين فان كان قبلها ضمة او فتحة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم
وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما منهم واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه
وان كان قبلها كسرة او يا ساكنة فرق في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الها نحو غلاميهما وغلاميهم
وغلاميهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في الجمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم وقيل ذلك لكون اليا فيها
بدلا من الالف فاعطي اليا حكم اصلها وقد جا علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرئ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث
عليه عليهما عليهن ولم يقرئ ولعل ذلك للاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الها في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة
الها واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها اولا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذا ميم جمع الضمائر
تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتهما وبهما وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان
كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو منه وبهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم
الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو
كقراءة ابن كثير واشباع الكسر في مثله اقيس للاتباع فصار الميم بعد الها المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم والكسر كلاهما مع اختلاس اي ترك
الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الها المضمومة نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو غلامهم
وهم وقفاهم على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاكثر
والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر
الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة او يا كسر الميم ووصلها بيا نحو عليهمي وبهمي وكسر الميم لمجانسة اليا او الكسرة قبل
الها وقلب الواو يا لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاؤا بايا متلوا
بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما
يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب كما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت
وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسما اضيف ايا اليها لقولهم فاياه واي الشواب وهو ضعيف
لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمر كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما
بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسما الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر
هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها ليصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل
الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور
متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة تستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع
للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان
والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير لا سيما
المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على الملقى على ما مضى في الترخيم وعلة
استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل
مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسما الافعال والظروف في خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل
مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع ومما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل

المرفوع

انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي تفعل وفعلت ويفعل وتفعل الغائبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر المنفصل نحو ضرب زيد
وما ضرب الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو
افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هو قوله ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا
اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان الضمير
المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا تقول ضرب
انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر
مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كجزء
كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة من حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا تخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء
الاخير منه اما سائر روافع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة
واما مبتدأ وخبر كما اخترنا في اول الكتاب في المبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم اذ ليس كل اسم رافعا
والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على
الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها
لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر
لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضماير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو
ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل
او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه
لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول
يجب اتصاله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربت
وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه انما لزم الانفصال في الموضعين
لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف والموضع الثالث اذا فصل عن عامله لغرض مما لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون
تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جائني
زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربت الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جائني اما انت
او زيد ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير اللبس
بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو
ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا والذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال
في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم
لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فلوطئة لانه لا يترك اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس
بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم
وذلك للتوطية المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل مما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع
غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الحجازية واما اذا
ارتفع باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف والجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا
في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم ابوه وانت وما ضارب الا هو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله
الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها الا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا
نحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربهما هما وقد عرفت ضعف نحو جائني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في حاجية
بل تقول ضاربهم نحن وضاربها هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع
جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام وحرف النفي نحو ما قائم انتما واقائم هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما
مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كاينا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم
الفعل فان الضمير المرفوع فيه احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم يفصل

مبحث المضمرات

الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكونها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم الفعل والظرف واخواته سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل
بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما
جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يتقدر بالفعل الا مع ضميمة ان
تقول عجبت من ضرب انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل
واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان للعامل ضميمة وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا
بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك
فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول
ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في
القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك
اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف في تلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين
للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب
اياك ان لم تضف والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف التنوين
في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو
اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول فنحو
اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر
من مشابهة المصدر له ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطي
اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما
ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضربت زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل لان
لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول
قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول
على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا
اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض
فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز
هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا
نحو مررت بهند رجل ضاربته هي او حالا نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربته انتما او صلة نحو الضاربته انت زيدا او خبرا نحو زيد هند ضاربها
هو فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس
سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند
وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان
بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الغيبة
والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن يضربانا او ضربانا وهند انا ضربتني او تضربني الا
في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما
تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو
انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقول المونث ضاربته انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه
الصورة اطرد الاتيان به عند البصريين في صور صفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير المنفصل واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما
الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرؤا اسرى اليك ودونه من الارض موماة
وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا
كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البس او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها انتما الهندان
تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه
ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس في نحو قولك انا ضاربه بالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى
الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربه فلم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس

قال تعالى الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه في الكشاف قرأ ابن ابي عبلة انه قرئ غير ناظرين مجرورا صفة لطعام وليس بالوجه لانه جرى على غير ما هو له فمن حق ضمير ما هو له ان يبرز الى اللفظ فيقال غير ناظرين انتم اناه كقولك هند زيد ضاربته هي مدرسه

يعني انعام التخصيص ... فكان خليق ...

وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى بالمجرد دفع اللبس بضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار فى الثانى نحو اعطيتك وضربتك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولى ضميران
عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة فان كان الثانى تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصال الثانى نحو اسكن انت وراتيك اياك لان
التابع ليس من مطلوب الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب
لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل فى الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا
سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتنى او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال الثانى
لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولى الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيد
او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص منه فى التعريف او اعرف او مساويا مرتبته
فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتك اياه واعطيتكه
وكذا خلتكه وخلتك اياه وجاز اتصاله لان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثانى بتعلقه بما هو اشرف منه و
صيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال فى باب خلتك اولى منه
فى باب اعطيت لان المفعول الاول فى باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى فى باب ما لم يسم فاعله فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى
خلتك بعد المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال وجاء اتصال الاول لما القرب من الفعل فالاولى فى الثانى الانفصال رعاية للاصل والثانى
اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شىء قاسوه
ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها وتبعا للمبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ فى الثانى الاتصال ههنا سماعا لان الثانى اذا اشرف من الاول
لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والكوفيون ذلك قياسا لا سماعا نظرا الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المساوى
للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربى لكنه ليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثر
انفصال الثانى وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثانى ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز
اعطاهوك واعطاهانى ان يجوزوا منحتنينى اى منحتنى نفسى وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى
لانه يأنف الثانى من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك فى الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الاخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجئ فى التابع نحو ضربهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدى للمفعول
ضرورى من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان نحو به للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله فى الضميرين بعد الفعل
واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثانى وانفصاله
ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثانى منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعنى ينظر الى الثانى هل هو
انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول فى الانقص ضربكها وضربك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشىء يستطاع وكذا اسم الفاعل
نحو معطيكها ويجوز معطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولى الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولى الضمير
المنصوب لان الفعل اعرق فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته لمشابهته ولذا يشتد الاتصال فى الثانى
فيهما اذا كانا ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال الشاعر وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير
المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او انقص لان المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو
ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر فى باب الاضافة فى نحو ضاربك فحكم الضمير الذى
يليه عندهما حكم الضمير الذى يلى المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثانى كما تقدم سواء كان الاول اعرف
او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما وجب ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثانى نحو اعطاك اياك وضربنى
اياى قوله وقدمته اى قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يقدم وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثانى نحو اعطاه اياك فاذا
اجتمعت الشروط الثلثة وهى ان لا يكون احدهما مرفوعا وان لم يكن احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار فى الثانى وعلى جميع ذلك
مفهوم مما قدمنا قوله والا فهو منفصل اى ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياى واعطاه اياى
فالثانى منفصل كما رأيت قوله والمختار فى خبر كان واخواتها الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها وجاء اولاك وعساك الى آخرهما
انما كان المختار فى خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها فى الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل فى الحقيقة مضمون الجملة لان الكاف
فى قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجئ فى الافعال الناقصة قال عمرو بن ابى ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه غريبا ليس اياى واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسنى وكاننى قال عددت قومى كعديد
الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسى وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه ليسنى وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه
بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول مكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعنى الاولى ان يجئ بعد لولا غير

اى ضغم شدة وضغمه لشدة وقوله لضغمة من الثانى اى عضه للشدة وقوله لضغمهماها من الاولى اى عضهما للشدة ومعنى البيت ان نفسى طابت لما اصابته من الشدة لاصابة من قصدنى وهو هو ركد حرزه شيلها قوله يقرع صفة لضغمة فصل منهما للضرورة
رجلاس

التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ ويجب على الاوجه الثلثة الانفصال
وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا
العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة
قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدأ بعدها
نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء وفي قوله نظر وذلك لان الجار
اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور في لولاك في موضع
الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق
لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه
بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغيير اثني عشر ضميرا ارجح مذهب الاخفش بان
تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا
اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسيتن لانه
فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى
لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا فحمله على لعل في اسمه فتنصب به وتبقى خبره مقرونا بان كما كان في الاصل لان اصل
خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان
هو خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يؤتى ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل
لا يناسب خبر لعل وقد يؤتى عساك تفعل بغير ان واستعماله اكثر من استعمال قولهم عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا
في طرح ان مجرى خبره لكن لم يخرج بالكلية عن اصله فلا يؤتى عساك خارج كما يؤتى لعلك خارج وقد يجيء خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى في الخبر
محله كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه وحمل على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة
اي لان تلم ملمة وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضمائر جارية على القياس تبعا
لتغير عسى كما قال في لولاك فحمل عسى على لعل في نصب الاسم وذهب الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير ولا نقول
عسى زيد ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني
لان هذه النون لم يلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها فالضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع
اسما لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا
علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه
احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل
الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على
حسب مدلول الكلام كما تقول عساك تظفر بالمراد اي عسى الواصل اياك ظافرا ويكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل
بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في
اياك لانه خبر المبتدأ والثاني من الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في
قولك يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك
ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصحيح فيكون
ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل
عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا الا ان احدهما جثة والاخر
حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع
اليا لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون في لدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقط وقد
وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر
وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح واليا فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار
من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على الالف واليا لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون
الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو ليضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضمائر
المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر للساكنين في نحو قل ادعوا الله واضرب ابنك لان الكسرة العارضة لليا الزم من العارضة
للساكنين اذ اليا لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثاني الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي

قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم العدو فقتلوهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شيء وقال ابن الكلبي الغوير ماء لكلب معروف وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمي بالاحمال سيره

وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذى فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواكان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا التاكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين فى الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين كما يجىء فى قسم الافعال فكلاهما امر لفظى بخلاف نون الضمير ونونى التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولى لان الثقل جا منها الا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة عدم حذف نون الضمير ونونى التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جا حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فلينى ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب فى نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب فى نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجونى على الثلثة قوله ولدن تحذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت ارجح وليس الحذف للضرورة لثبوته فى السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المص اما مع ماضيا ومع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولى فانه قال فى لدن انت مخير والقرائن حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية فى لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يأتوا بها فى على والى ولدى وان كانت اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما الا منهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل يا المتكلم اذا كان الفا او يا او واوا حركت اليا بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونها كما تبين فى باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية فى نحو فتاى ورحاى وعصاى وقاضى فى قاضى ومسلمى فى مسلمين وعشرى ومسلمى فى عشرون ومسلمون وعشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا فى نحو يدعونى ويرضونى واضربونى وتدعينى وضربانى واضربانى واضربينى وان يقولوا تدعى ويضربى ويدعاى واضرباى واضربى قلت ذلك لجرا و كتاب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالى من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن يدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعنى باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجىء حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان ولخواتها المشابهتها الفعل على ما يجىء فى الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للتشابه لا بالاصالة ولاجتماع الامثال فان وان ولكن وكان ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار فى ليت المشهور فى ليت ان تلحق نون الوقاية فيه ولا يجوز الا لضرورة الشعر الا فى السعة كذا قال سيبويه وغيره وقال كمنية جابر اذ قال ليتى اصادفه وافقد بعض مالى قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولى ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف فى هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا فى الشعر قال ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى وقال قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون فى هذه الكلم لما قلنا فى لدن اعنى المحافظ على السكون وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه فى لدنى ولو اضفت الكاف الجارة لليا لقلت ما انت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن فيتباعدان من الاسما المتمكنة فلزوم السكون يحفظهما فاجرى مجرى الفعل فى الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها فى المخرج وليس بين الاولى والاخيرة الا حرف واحد اعنى العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف فى بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قط وقد لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعنى ان الاثبات معها اولى كما قال عليه جلا ليسنى وجاء ليسى كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى حملا على غيرى وجاء عسانى حملا على لعل والاكثر عسانى ويجوز الحاقها فى اسما الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز تركها لانها ليست افعالا فى الاصل حكى يونس عليكنى وحكى الفراء مكانكنى وقوله وليس حاملنى الا ابن حمال شاذ سوا جعلت النون للوقاية او نون كما ذكرنا فى باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربنى منك وما احسنى وما اجملنى قال السيرافى لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فى ما افعل زيدا لانه اسم عندهم فى الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق قوله او بعدها اى بعد دخول عوامل المبتدا والخبر وهى باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجىء هل هو ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف فى انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اى فى الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انى انا الله وانه هو الغفور الرحيم وانك انت العزيز وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال وكاين بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا اى يرى مصابى هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا فى اصطلاح البصريين قال المتاخرون وانما سمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفته فينتظر الخبر فجىء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا نعتا قال سيبويه والخليل يسمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان متقاربان الا ان تقريرهما احسن من

تقرير هيس

الثغام بالفتح نبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يشبه به الشيب ويقال له بالفارسية درمنه سفيد

جنيب اسم رجل وهو خبيب بن عبد الله وكان عبد الله يكنى بابى خبيب والخبيب بن عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو وجوه مصعب ومن روى فى البيت صيغة الجمع اراد نسبهم قال ابن السكيت اراد ابا خبيب ومن كان على رايه

من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادًا لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجىء الا بعد المبتدأ الخالى عن النواسخ او الداخل عليه فعل القلب بشرط كونه معرفة وكونه غير ضمير فيكون جزءه ذا لام وانما قلنا القياس مجيئه بعد المبتدأ الخالى من النواسخ او الداخل عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ تميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان وان واخواتهما وما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا بما سبق استثنائه فى باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدًا لانه يجىء بعد الظاهر والضمير لا يؤكد الظاهر ولا يؤكد مررت بزيد هو نفسه وايضًا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت الحليم ولا يقع ان زيدًا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فى ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون ولا يقع عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظًا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلًا والثانى تاكيدًا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه ان كان ضميرًا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وانما شرطنا كون الخبر ذا لام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفًا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله صلعم الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن فى المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدأ لو كان اللام فى الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رأيت الكريم فانت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولًا نحو انت القائم او زائدًا داخلًا فى الموصول نحو انت الذى قال كذا وانما جئ بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون فى صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بسببه ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدًا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعنى دفع التباس الخبر الذى بعده بوصف ما قبله وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفًا وانخلع منه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عليه التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعنى كونه مفردًا ومثنى ومجموعًا ومذكرًا ومؤنثًا ومتكلمًا ومخاطبًا وغائبًا لعدم عراقته فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبًا به واحدًا او مثنى او مجموعًا مذكرًا او مؤنثًا فانه صار حرفًا لكن بقى فيه التصرف المذكور فان قلت فلنا اسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط معنى الحرفية مدلولها ضمنًا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم فى حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب فى ذلك فان معنى الحرفية اى كون ما بعده خبرًا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدًا او غيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلذلك حكم بحرفيتهما وهذا الذى ذكرناه هو الغرض من الفصل فى الاصل ثم اتسع فى الفصل فادخل حيث لا التباس بدونه ايضًا كما تقول الدين هو النصيحة وهذا هو النصر وان لم يكن فى الثانى معنى الصفة وكذا تقول كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم ولا لبس فى هذين الموضعين لمخالفة الاعرابين وادخل ايضًا مع كون الاول ضميرًا نحو انى انا الغفور وان لم يلتبس الثانى بالوصف لان المضمر لا يوصف وادخل ايضًا مع كون الخبر مشابهًا لذى اللام وهو افعل التفضيل ووجه مشابهته له ان مخصصه حرف يقتضيه افعل التفضيل معنى اعنى من فهى ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذى اللام حرف متحدة معه اعنى اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا وكون من التفضيلية كلام التعريف معنى لا يجتمعان كما يجىء فى بابه فلا تقول الافضل من زيد واجاز اهل المدينة مجىء الفصل بعد النكرة فى نحو ما اظن احدًا هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم جعلهم هو فصلا فى المعرفة تصييرهم اياه لغوًا يعنى اذا كان ذلك مستبعدًا فى المعرفة فما ظنك فى النكرة واجاز الجزولى وقوعه بين افعل تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف به شاهدًا قاطعًا نحو رأيت خيرًا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدًا هو مثلك وهو غيرك وكذا اجوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه لا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان تقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او معرفة ونكرة هى افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك واظنك انت زيدًا لصح قولهم واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لكونه مشابهًا للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسماء حتى يقع فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه

ومما استدل به من نحو قوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بقاطع لجواز ان يكون مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال باطل
لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم با
لنصب وكذا روى عن سعد بن جبير رض قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز بعض
الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول ولا اعرف
به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف
وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم
ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو فبما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين
انه حرف فاستنكار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من ظهور معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب
ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب
والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير
لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض
النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولهذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف
من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه
لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان
كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدأ ان كان ما بعده مرفوعا
نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان
وباب علمت وعلى ذلك قراءة الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل بالرفع وقوله صلعم كل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان في يكون ضمير المولود والجملة الاسمية
وهي ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان
واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على
حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غائب انما
لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير
الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه
لسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان
هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه
ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما ذكرته والقصد بهذا
الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير
وقد يجيء عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى على ضر باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأنى الحزائق
قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تأنى مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في
الصعوبة حتى لا تتأنى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان
او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا او الزيدان او الزيدون وكذا
ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان
على ان يكون بقائمين خبرا مقدما واسم ليس اخواك او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الاسمية المقدم الخبر خبرها وذكر السيرافي في تجويز مسئلة
الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان
مفسرا بالجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي والا على المبتدأ بعدها فخبر ما في
نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان
تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبرها وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير
الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون
يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى ان يستغنى جزؤها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح
باحد جزئيها نحو انه ضرب وانه قام اذ ليس لهم به شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا
الى ان يفسر الضمير ولا يعود ضمير من خبره اليه مع كونه جملة لما مر في باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول

الابهام

الابهام المقصود منه ويختار ان يكون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة
لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضى والشرط ان
لا يكون المؤنث فى الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة انهم فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب
نصب الفضلة وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلة وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياسا
لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا
كما فى قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول ما هو قائم زيد قوله يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ او اسم ما ويكون متصلا منصوبا
فى باب ان وظن متصلا مرفوعا مستترا فى باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر
مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه فيجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب فى
صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظبا وقوله ان من لام فى بنى بنت حسان
المه واعصه فى الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا يدخل على كلم المجازاة كما مر فى باب المبتدأ قوله الا مع ان اذا خففت المفتوحة
جاز اعمالها فى الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولى قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها فى الظاهر اكثر وقال المصنف كما يجى فى باب الحروف اعمالها
فى الظاهر شاذ كقوله فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى ومع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها تعمل فى ضمير شأن مقدر بخلاف الغاء المكسورة فانها
اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم يعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا فى ضمير شأن مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التى بعدها
ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التى هى خبر
اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظى بينها لان ارتباط بينها معنوى تام فذلك انها حرف موصول وهى مع جملتها فى تقدير المفرد وهو
المصدر اذ هى حرف مصدرية فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو
المشهور من مذهب القوم اعنى اعمال المفتوحة تقديرا فى حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء فى المكسورة
اعنى ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فتكون كان المصدرية وهى مع جملتها فى تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك
وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان على المضمرات اختصها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص فى الاجتماع نحو انا وانت او هو
قلنا وانت وهو قلتما قوله واسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهى خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وذى وته وذه وذى
ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهى خمسة فى خمسة فيكون خمسة وعشرين وهى
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقى ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولاك
مثل ذلك واما ثم وهنا وهناك فللمكان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى
من المعانى كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لان عادتهم جارية فى الاغلب فى كل معنى يدخل الكلام والكلم بعد ثبوتها
ان يوضع لها حرف يدل عليه كالاستفهام فى اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفى فى ما ضرب عمرو والتمنى والترجى والابتداء والانتهاء والتنبيه
والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف الجار او يوضع لها ما يجرى مجرى الحرف فى الاحتياج الى غيره كالاعراب
الدال على المعانى المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحده فى نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما فى التصغير وبعض
جموع التكسير وقولنا فى الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معانى المصادر المشتق منها الافعال والاسماء
لان تلك المعانى لا تدخل الكلم بعد حصولها ثم نقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس فى قولك هذا الرجل وهذا الفرس
ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذى وتى وضع
الحرف وحملت البواقى نحو اولاء واولى عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف
نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة فى هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود
والمظهر وان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه
اشارة حسية لا عقلية اعنى اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج فى الحد الى ان
يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى الاشارة الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة
الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى المحسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذا ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه
ومشاهدته نحو ذلكم الله وذلكما مما علمنى ربى قال المصنف ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم
فى مثل قوله العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يوضع له فى اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية
لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية امر ضرورى لا يحتاج الى اكتسابه ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اى اسماء الاشارة الاصطلاحية
كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذى هو العلم حتى يلزم الدور فيها كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة فى قوله اسماء
الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التى بها يكون الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوى وانما المورد للسؤال لان الاشارة جزء المحدود

بهذا انظر لما فى الصحيفة السجادية فى دعائه للنفقة اهل ولاية فى قوله ان من تقرب سلم ومن تهيه يعلم ومن تقرب الكبير تغيير على سبيل الكثر هامة

والاولى ان لى الى محسوس شاهد فيخرج بالمحسوس المعقول وبالمشاهد وهو ما ادرك بالبصر او ما يدرك بسائر الحواس وما نشاء ان يدرك بالبصر ...

ولا

ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود عليهما ايضا اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك
الحد قوله وهي ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء
اصله ذيّ بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف
اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو حيّ وطيّ فان قيل فلعله ساكن العين والعين هي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام
المتحركة قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لان التغيير الى الاخر اسرع وحذفها اكثر ففي موضع الاحتمال يحمل الكلام على الاغلب وقيل اصله
ذويّ لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان تقول لحذف العين وقلبت
اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان ترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت
وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والحمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام
الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء المتمكنة وبه يدفع قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف
في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس بان تقول هو ثنائي
كما وذلك انك اذا سميت بها قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث
في الوضع اذا كان ثانيها حرف لين اذا سمي بها ولو كان اصله ثلاثة لقلت ذاي ردا الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا
قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدة والا لقيل ذيان فذان صيغة
للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحد منهما صيغة مستانفة
خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث
ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين
وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلثة وعليه حمل قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي بقلب الف ذا تاء حتى صار تا وقلب
الفه ياء حتى صار ذي وذلك لان الياء والتاء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فابدل من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي من هو وتي بالجمع
بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء هيهنا علامة التانيث بل نقول لتخصيص ابدالها بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع
علامة التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء تكون
عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء ويكسر الهاء
باختلاس واشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بها الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهائين ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء
ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذاة ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور في ذين وذان ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه مع ان اولاء معرفة فيكون فائدتها
البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون اولاء كاولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الالف مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف
ثقيلين للكلمة وهما الضمة في اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الالف نحو القرى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا تبني بعض
العرب بعض ضمة الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ونحو وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقول هلا وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء
وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هولاء على وزن توراب قال تجلد لا يقل هولاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا
فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحقها حرف التنبيه يعني ها وهي كما يجيء في الحروف تلحق الجمل في نحوها
انا عمرو على خلاف فيه واما هل هي مقصورة من اسماء الاشارة اولا كما يجيء وتلحق من المفردات اسماء الاشارة فقط كثيرا وانما كثر دخولها فيها لان
تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن بها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوائلها بحروف ينبه بها
المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر
والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر
الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه
العاقل احدا ليرى ما ليس في مراى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل النحاة عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف
حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها
ولنذكر هيهنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار
اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متضمنا بالوضع
للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب شيئان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
وانما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار
ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك

قوله

قلت كذا فالكاف يجوز ان يكون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال لك كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما
اورد الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة فهذا
هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا
كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما
يجيء باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل
وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الآن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز لك في المعنى الحاضر
اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى وكذلك يضرب الله للناس امثالهم
مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله تعالى ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز
ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول
وهذا قسم عظيم وكذا يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة
بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي
لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه والمشير وقوله فقلت له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا انني انا
ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت ونحو ذلك فنقول لما
الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص البعيد او المعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة
العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذن اعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل
او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلا وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا
رويد والنجاء وحيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله ويقع ذا للقريب لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي للقريب من اسماء الاشارة في موضع ذي
البعد منها وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالف النحاة في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذه مذهبا ولم يقطع به بل احال
على غيره فقال ويقع ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول ما ادري بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة
ذلك وغيره فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن
اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فهي الواو ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم
يقول الذي للمؤنث تي وتا وته وذه بسكون الهاء فيهن وبكسرها اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك
وهي دونها واما ذانيك فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك
ثلثها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد حذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا
في تيلك لان الياء بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء
بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تالك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال
المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتالك
واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره
بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذالنك فتقلب اللام
نونا وتدغم في الثاني كما هو القياس وهو اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام
كما يجيء في التصريف انشاء الله وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان
واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هذالك
وقال الاندلسي لا فرق عند النحويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد في المتوسط
عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واولى ثم اولئك واولاك ثم اولالك واولالك بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين
كاللام في افادة البعد وعلى راي الجزولي اولا ثم اولاك ثم اولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقنعوا للبعيد
والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله تعالى ذلك ادنى الا تعولوا وكما قد يشار
بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله كل ذلك كان سيئه بتأويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في
ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه
وذلك بانا واخواتها كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليلا وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله
ذا قسما وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم يكن نفعت ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا
فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان

لو طرت القوس آطرها اطرا اذا حنيتها واطر الرمح ثنى
سرسر

جمع ... فان صاحبها ... في البلد عام وقوله فاقلبه بذر ... وانظر ابن تسلك
الكل

الذى للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذى للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط
الباقى بلك والنقلاب بها وثلثى ذانك وتانك وحدها تصاغرها اولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة
يعنى ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم للظرفية او منصوبا
او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء
فكلك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم وقولهم ثمة خطأ وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال ثم هنالك الولاية
لله اى ح قال حنت نوار ولات هنا حنت اى لات حين حنت فهى ظرف زمان لا تضافها الى الجملة كما يجىء فى باب الظروف المبنية ان شاء الله قوله
الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا تحصر لها على ما تبين فى بابها فمعنى يتم جزءا يصير
جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المص ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام
به العلم اى من باب تعريف الشىء بنفسه وذلك لان المجهول فى قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين
العلم فى الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يحتاج الى صلة وانما الاشكال فى ماهية الصلة
اى شىء هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشىء بما لا يشكل من ذلك الشىء الا هو فقال المص انما قلنا انه ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد
بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه
انه ان الموصول فى الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة فى الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شىء واحد ثم قال وفسرت الصلة
بعد بقولى وصلته جملة خبرية لير تفع الاشكال فقد اقر بان فى نفس الحد اشكالا ازيل بالتفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال
هذا لحق وقوله تيم جزءا اى يصير جزء الجملة ونعنى بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة
لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد قوله وعائد اى ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يحتاج من الاسماء
الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا فى الاصطلاح وحد الموصول الحرفى ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجىء فى حروف
المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرته بان قم وبعضهم يقول القول فيه حتى يصير خبرية اى امرته
بان قلت لك قم ويجىء البحث فيه فى نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لانها اما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم
حملت البواقى عليها طردا للباب او لاحتياجها فى تمامها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره فى الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد
ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما
مستمرا نحو يا الله الذى يبقى ويفنى كل شىء او الذى هو باق او فى احد الازمنة نحو الذى ضربنى او اضربه او الذى هو ضارب او يكون متعلقه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا او فى احد الازمنة نحو الله الذى يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذى ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شىء دائما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو او الذى اخوك غلامه او الذى ضربك هو
او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند
المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهى جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها
فى نحو جاءنى رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغى ان لا يكون فى قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا
نقول لما ثبت ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت
من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت
انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان
لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص
المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شىء اخر مع
انها لا يسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رأيت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك لذى عبد الله خالق
السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نم تنكير الجمل كما مر فى باب الوصف ولو سلمنا
فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان فى كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع
مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها
الذى هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا
انه لولا الضمير لم يكن الصفة مخصصة للموصول لانها لم تكن لها اذن تعلق بوجه نحو بالذى ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغى ان يكون
معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذى تضمنته الصلة ينبغى ان يعتقد المتكلم فى المخاطب انه يعلم حصوله
للموصول فلا تقول انا الذى دوخ البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان
مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشىء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب

التحقيق ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما فى العلم او بغيره كما فى غيره وقد نقلنا هذا المعنى فى بعض حواشينا المختصر فارجع اليها فانه يسقط اكثر ما تكلف فى هذا المقام س سره

داخ البلاد يدوخها قهرها واستولى على اهلها ودوخ البلاد س سره

٢

مبحث الموصول

في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره وأما ثانياً فلأن المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصاً بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثها
ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لأن الحكم على شيء شيء من مضمونات الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء
الموصول للحكم وضعياً اصلياً لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه للحكم اصلاً لا بالشبه وهو الجملة وتغني عنها ظرف او جار ومجرور
منوي معه فعل وفاعل هو العائد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع
للمخاطب قبل حال الخطاب والجملة الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها واما قول الشاعر وانّ
لرلج نظرة قبل التي لعلي وان شطّت نواها ازورها فقيل قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد تقع القسمية
صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ادري منه مانعاً وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون
اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وساير المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة
من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر
نائب الموصول في الصلة لتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبياً
عنه لأن الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابطة الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو جاءني زيد الذي ضربني بزيد قوله وصلة الألف واللام
اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكأنه قال لكن صلة الألف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم
اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في ساير الأسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول
وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواتها وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة في
بكون احد جزئيها جملة فخففوا الموصولات بحذف بعض حروفها فقالوا في الذي اللذ واللذ ثم اللذ فيسكنون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وقد يحذف
بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظو عورة العشيرة كما يجيء والأولى ان نقول اللام الموصول غير لام الذي لأن لام الذي زائدة
بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد واجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف
المقدر فمعنى الضاربه غلامه زيد الرجل الضاربه غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسم الفاعل والمفعول غير معتمد ين ظاهراً
على احد الأمور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف الاستفهام وحرف النفي وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين
ومذهبه هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى
فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم
كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كأنك من جمال بني اقيش البيت وايضاً الجار والمجرور يكفيه
رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضارباً غلامه ويا حسناً وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام
من يستدل بقوله ولذا نوى في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين كما لا فرق جاءني حسن وجهه في
الاختيار بل قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو جاز عمل اسم الفاعل والمفعول ذوي اللام لاعتمادهما
على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الأولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص
الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضاً لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياساً في نحو الحافظو عورة كما لا يحذف
مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكره هو دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً
ومعنى على صورة الفعل اما لفظاً واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة
الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى ضارب ذو ضرب او ذو يضرب
ومضروب ذو ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلاً في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل كالمجرد
عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا التي
بمعنى غير على ما مر في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة
اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلة بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء
لحق الألف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا
انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دل على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول
اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل اللام بالصفة
المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لم يقل بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو معها
بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة قيل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضاً وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء
قال ان رجلاً اقبل فقال الرجل ها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله وقد يخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع يقول الخنا وابغض العجم ناطقاً الى ربنا صوت الحمار اليجدع وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم

شطت لتعد والنوى لوطه الذي يتويه المسافر وهي مؤنثة لا غير ولان القصة هي جواب القسم وهو جملة خبرية [illegible] نفس القسم هو جملة انشائية [illegible]

قوله لسود متعلق بعجبت في الشعر اي عجبت لقفعذ لك بسبب لسود نواصيها اي اسود شعره الذوائب وحمر اكفها للخضاب وصفر تراقيها جمع ترقوة من حلي الذهب او من الطيب وبيض خدود للنعمة كذا قال شارح ابيات الرضي الاسترابادي وهو كان مقدماً ع المرزوقي والله اعلم

المرز

المعرف باللام موصولًا فالوافي قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كساير الاسما الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود وقصد والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفا الموصول في القاعدين وظهوره في الذى قعدا فكانك قلت مررت برجل ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اى الموصول نحو جائني ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها اياه كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا يقع صفات للمعارف كما مر في باب الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في اربعة مواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل والاسم والفعل على قوله كل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي الذى والتى واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللاذي واللائي واللواتي وما ومن واى واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصريين على وزن عم وشج زادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بلا لام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى الوصف باسماء الاجناس وقال الكوفيون اصل الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولد الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التى تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد يشدد ياؤهما نحو الذى والتى فاذا شدد فما يعرب الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما في اى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد يوجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذى ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللصفي وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد تحذف الياء في الذى والتى مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اشم مشمخرا وقال الجزولي في التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسي الوجوه الثلثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما ساكنا ما قبلهما او مكسورا يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات اذ المخفف تشدد للضرورة وكذا يكتفي بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها في حال السعة لا في الشعر فسمعا اذن وطاعة وتثنية الذى والتى اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النونين بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذى مر في ذان وتان وجا اللذين واللتين في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلتما فلما غير عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نحو المثنيات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وهما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذى في ذوى العلم الذين في الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوى قول الجزولي ان الذى مشدد الياء معرب فكان اصل اللذيون فحذفت احدى الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شددها في الجمع بلا حذف شيء منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال فتى اللذ وبعكاظ طيروا شررا من رايش قومك ضربا بالمثاقيل ومن الذين بعم قال وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصفة مقدرة مفرد اللفظ مجموع المعنى اى وان الجمع الذى وان الجيش الذى كقوله تعالى كمثل الذى استوقد نارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذى استوقد نارا ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من اللذين لم يجز افراد الضمير العائد اليه كذا قوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثير اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جائني الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيبقى اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قرء الاخفش واللائي يؤلون من نسائهم ويبقى اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التى اللاتي على وزن فاعل من التى وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في التى دون جمع الذى واللواتى واللوائى كانهما جمعا الجمع وقد يحذف الياء من الاربعة فيبقى اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل همزة اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قرائة ورش اللائى يئسن وقد يبقى اللاى بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقرائة ابى عمرو والبزى قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف

وقد

فان لم يقصد العهد وقصد الجنس كان الاول والثاني وان قصد في كالاصل واصله الضمير

هذه النسخة تبع النسخة المكتوبة قبلها في المتن حتى قوله بخلاف ما ومن الى قوله لما مر ينبغي ان يكتب معا اما على الحاشية كما في النسخة المنقول منها او في المتن ولم يغير دفع سهوا من شرح

الزبية الموضع الذى لا يعلوه الماء وفي المثل بلغ السيل الزبى والزبية حفرة تحفر للاسد سميت بذلك لانهم كانوا يحفرونها في موضع عال اسد سره

مبحث الموصولات

وقد يوغ اللوابحذف التاء واليا معا وقد يوقي اللا تكاللاتى مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمين والأولى جمع التي لا من لفظه فالذي والتي ١٦٧
يشتركان في الاولى والذي الا ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللاتى بالعكس ومعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى
لتكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة كلقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد نوقش
فيه فلم يكن له مستند الا انه قال لكذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل اسمعت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن
بابشاذ بان قال اي موضوع على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري امقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران
فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر
وعند الكوفيين يلزم ايهم تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء
به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس
وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخواك وايوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوز هما تصرفها
في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا تتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا
وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال فولا هذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض
يقال ذي جا وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما ذكرنا من عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال الثلث والرابعة
حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصول على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا
بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى
ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك
اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن زائدة ففي نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة اي ما وبمعنى
الذي وقولك ماذا الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون عن
المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج
النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي
رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار ويجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعائد المفعول
يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني
ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير
اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره
فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضاربه زيد اي انا ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف هيهنا مجرورا
في محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي
بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قائم واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي
ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي
ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره
وقال فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه وتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه
بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت
متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان لم
مررت معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير
منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له هيهنا استطالة الصلة
ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما معا المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ او غير ذلك لما ناخبره وكون الضمير خبر المبتدأ
اقل قليل فلا يكون اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما
فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها فلم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاعلى الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في
الاصل خبر المبتدأ واما اما الحجازية ولا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون جزء جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون
قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط الطول نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول
بسبب الاضافة وان لم يطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب فتصرف في صلتها ايضا بحذف

شرط ابن قاسم لهما ان يتفقا لفظا ... انهم قال لو اختلفا لفظا ... نحو حللت في الذي حللت فيه ... لو حذف الباء ...

بعضها

بعضها ان لم يكن فصلة اى لم يخف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها
واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا فى صلة اى كان او فى غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ فى الشواذ على الذى احسن
بالرفع ويروى ما انا بالذى قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر
لان المظهر كلها غيب نحو انا الذى قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال على عليه السلام انا الذى سمتنى امى حيدره قال المازنى لو لا انه سمعه
لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذى قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله
اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذى وهب المائين اى مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك فى غير التشبيه حمل احدهما
على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذى قال كذا وضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه
بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت انت اذ لا فائدة اذن فى الاخبار لانك اذا قلت الذى ضربت فقد علم
المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت ليس بوجه والوجه ان يقال
القائل انت انا قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا واذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت
الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم

فى الاخبار بالذى

امتنع فى ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيره والاسم المشتمل عليه هذا باب تسمية النحاة باب
الاخبار بالذى وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه فى بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها
كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان
مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن ا الذى فى ضمن الجملة
الفلانية بب الموصول اى صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر فى الثانية بآ عن ذات متصفة بما اتصف به ا فى الاولى معبرا عن تلك الذات
بب الموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا قدر ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان يجعل فى الثانية ب مبتدأ مصدرا لان المسئول منك
ان تخبر عن تلك الذات عن ب والمخبر عنه فى الجملة الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر ولا بد ان يجعل مكان آ ضميرا راجعا الى ب لان المسؤل
ان تصف ب بالوصف الذى كان لآ بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان آ لتصدير ب مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه هو الضمير
العائد اليه مكان آ ولا بد ان يؤخر آ فى الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان تخبر عن ب بآ ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا
لم يخبر عن آ بب الموصول بل اخبرت عن ب الموصول بآ الا انك لما اخبرت عن ب بآ والمبتدأ فى المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت
عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور فى الجملة الاولى التى هى المصوغة
المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فالمشهور قبل صوغ الثانية واما قولك فى السؤال بب الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه
للاستعانة كما فى قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب المبتدأ موصولا ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه ويجربه
اخبر عن زيد فى قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدأ خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شيء منها
الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذى وتؤخر زيدا خبرا عن الذى فتقول الذى ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت
ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا مضروبا لك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى
ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثانى اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف
انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص فى المحتمل الثانى للجملة الاولى قوله صدرتها اى جعلت الذى فى الصدر مبتدأ
قوله واخرته خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا قوله وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا
عن اسم فى الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك
من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب
او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فُعِل ويُفعَل نحو زيد مضروب اى ضُرب او يُضرب وليس شيء
من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما اسميتان فى نحو الضارب الزيدان
وما مضروب البكران لكن فى اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما يجيء بعيد ويجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف واللام
متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون
فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها اى امر
من الامور الثلثة وهى تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول تعذر
الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا يكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى
جملة مصدرة بالذى لانهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا
فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كانه قال من النفر اللاء اللاء فان تغاير النحو الذى من فعل

كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول يجئ فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذى الذى
فى داره عمرو زيد وقولك فى داره صلة للذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره صلة الذى
الاول وعائد الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وتقول الذى التى اللذان ابواهما قاعدان اليها
كريمان عزيز عنده حسن تبتدى بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما فى حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبل اليه
لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور فى ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته وخبره
صلة التى والعائد الى التى من صلته الضمير المجرور فى اليها فالتى مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيز عنده خبره والجملة التى مع صلته وخبره صلة الذى
والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور فى عنده والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حدّ وانّ حذف
الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف
اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة بعينها الا يستفاد
من المعارف كالتفخيم فى انما رجل والاستغراق فى كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفى نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج
ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كما على حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرنا فى باب الحال
لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يحتاج فى
العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الا
واما الاخبار عن قائم فى زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازنى يجوز الاخبار
عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازنى على قبح
الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور
بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المذكور المجرور فان المحققين منعوا
الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا فى تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوز نحو الذى هذا مائته الدرهم وكالمقادير المبهمة
المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف دون الصفة
وكالصفة بدونه وكالموصول دون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما
وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه ولانه يخلو الصلة من العائد فى نحو جاءنى زيد ابوه اذا
اخبرت عن المبدل عند من يجعل البدل فى حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول فى مررت برجل زيد مخبرا عنهما
الذى مررت به رجل زيد والثانى تقول مخبرا عن المبدل منه الذى مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار لان
المجرور لا منفصل له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا فى بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش
اذ الضمير نفس ما بعده ومنعه الزيادى اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكخبر عسى واخواتها وكالفاظ التاكيد
فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف عليه وكالمضاف اليه من
الكنى والاعلام للاناسى وغيرها كابى القاسم وامرئ القيس وابن داود وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه
فى مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح فى قوس قزح وككل جزء من جزئى المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذا
ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شئ مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم
الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل
نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا يجئ الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير فى زيد ضربته
وفى زيد ضرب وفى زيد قائم اذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذى زيد ضربته هو فان بقى الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز
لانا قلنا يجب ان يقوم المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك فى الاخير ليس فى الصلة بل هو خبر
الموصول وان جعلناه عائدا الى الذى بقى خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ وقولك هو فى الاخير ليس فى حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل
عليه اى الاسم الذى احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه فى زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء
الذى استحقه المبتدأ قوله عليه اى على الضمير المستحق لغيره وقيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير الخبر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما
فى نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما وقال الاندلسى لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم
الفايدة فى الخبر لم يفدها المبتدأ لان فى قولك الذى زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو راجع الى زيد لانه ضميره قد اخر وزيد مذكور فى الصلة فلا
يكون فى ذكر ضميره فايدة وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد فى الصلة لا يجعل المبتدأ اعنى الموصول نصا فى زيد حتى يمتنع الاخبار بزيد عنه من الفايدة
بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذى ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخى زيد فيجوز
ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذن فى الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهى ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت

الذى

عن

عن هاء اخوه كان المعنى الذى ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة التى يجب ان يكون معلوما للمخاطب انه ههنا شخصا اخوه زيد ضاربه فيستفيد من الخبر
ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على تحقق الموصول وهما ويتوقف
المبتدا على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشئ اذ لا يلزم تقدم عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة
الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين
اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير فى جملة ثانية بعد ذكر المفسر
فى جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن ها ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه
خبرا يخرج كل ما يصح تاخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض فى الاتيان به كما عرفت وكذا كل مبهم مفسر بما بعده
للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء
ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر
اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت بفى مع ضميره كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة فى قولك سرت يوم الجمعة
فتقول الذى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه فى
باب المفعول فيه ولا يمتنع على قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذى ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه
مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدين
فى ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فيما جاءنى الا زيد ولا ينفصل ايضا المرفوع المتصل الذى كان فى الجملة قبل الاخبار
اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هى له كما اذا اخبرت عن زيد فى ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة
وقد تقدم فى باب المضمر ان المنفصل فى مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة فى باب المضمر اعنى المستتر
والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد فيما ضربت الا زيدا كما عرفت
من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدا ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير
المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميرى ضربتك ولا يجوز الحمل على
المعنى كما فى انا الذى سمتنى امى حيدره لعدم الفايدة فلا تقول فى الاخبار عن تاء ضربتك الذى ضربتك انا ولا فى الاخبار عن الكاف الذى
ضربتك انت فليس اذا قوله لقائلى انت انا بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذى دون من وما واى وساير الموصولات لانه
ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروا ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول
وابراز الضمير كما فى نحو الضاربه انا زيد فى ضربت زيدا اعنى يحصل التدرب فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار فى باب التنازع فان فيه بعض الاشكال
فنقول الاولى فى باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر فى بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة
المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثانى نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذى عن المتنازع فيه الذى
ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر فى اكرم والضمير فى ضرب ايضا يرجع الى الذى وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين
فى الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان فى المخبر عنه لما ذكرنا فى باب التنازع انه لا تنازع فى الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرمانى وابن السراج
وجماعة من المتاخرين الضاربه واكرمه زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن فى صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يجيز
اللام فى مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه فى الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضاربه والمكرمه زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه فى الاصل
من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وعزاه المصنف الى
المازنى وليس فى كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فى الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول فى مسئلتنا عند المازنى
الضاربه هو والمكرمه زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثانى اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
فى الفرع مكان الفعليتين فى الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق فى الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن
فله ان يقول الجملتان فى الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه كجزء كل واحدة منهما وهو الرابط بينهما وان اعملت الاول فى مسئلتنا
قلت ايضا فى الاخبار بالذى الذى ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر فى ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا الاخبار بالالف واللام نحو الضارب
واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وعلى قياس قول المازنى الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئى
المعطوف عليها كما كان الفعلية فى الاصل معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثانى نحو ضربت واكرمت زيدا
قلت مخبرا عن التاء الاول بالذى الذى ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضميرا غائبا لان المخبر عنه هو التاء فى الجملة الاولى فقط
لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير يرجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز
حمل الضمير على المعنى فلا بد من الذى ذهبنا فالعلة فى الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز اسناد ضربت زيدا بنصب وقولك اكرم وان فصل
بين بعض الصلة وبعض لانه ليس باجنبى كما يجئ فى هذا الباب تقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضاربه والمكرم زيدا انا

والتنازع

والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضاربه لانه لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقيل في قول المازني في الضاربه انا والمكرمه زيد انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد وابرزت ضمير المفعول في الضاربه ان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام نظرا في الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدأ او خبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعملت الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابرازها في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع تخبر عن التاء الاول بالذي الذي ضربت اكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضاربه واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضاربه زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضاربه زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندكلهم واما الاخبار عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد اتصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعكس ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الضمير انا في الضاربه هو القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربته زيدا عند اعمال الثاني تخبر عن الياء او التاء بالذي الذي ضربه وضربني زيد انا ولا تقول ضربني ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضربني زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق على حاله وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضاربي زيدا انا والاولى ان يقع الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقابل في جميع المواضع عند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضاربي زيدا انا والاولى ان يقع الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربي هو مبتدأ او خبر والضاربي زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا وان اعملت الاولى والمختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن التاء او الياء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي الضاربها انا هند وتقول تخبر عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضربت ضربته هند انا ولا يجوز وضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضاربه وضربته هند انا وعند الاخفش الضاربه والضاربته هند انا ويقول المازني تخبر عن التاء الضاربه الضاربتي هند انا والضاربه مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضاربه مراعاة للاصل وعن الياء الضاربه انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصول لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا على انه مبتدأ او خبر والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت تخبر بالذي عن التاء والياء الذي ضربت وضربته هنا انا وبالالف واللام الضاربه وضربته هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضاربه هندا والضاربته هي انا بتقديم هندا الى جنب عامله لما مر ويقول المازني تخبر عن التاء الضاربه هندا والضاربته هي انا وانا خبر الضاربه وعن الياء الضاربه هندا انا والضاربته هي انا وتقول تخبر عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وبالالف واللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما تخبر عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا وقيل اللام المعطي درهما انا والمعطيه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين تكون اما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام معمولية الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المعطي الى واحد اعني تحليل الكلام جملتين نحو المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يحذفه على ما تقدم لمطابقة الاصل وبابراز انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة اذ المعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني تقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وكثير اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات في نحو ضربي اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا

الضمير

[illegible]

المعطى

المفعول قبل الذكر في باب التنازع وهو لا يجري في باب التنازع كما مرّ وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير
اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيدًا درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى انا بحذف الضمير والمعطيه والمعطى اياه
زيد درهم كضربيك وضربي اياك والمازني يرى الحذف في نحو المعطيه انا زيدًا والمعطيه او المعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظننى زيدًا اخاك
مخبرًا عن التاء والياء بالذي الذي اظن وظننه زيدًا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيدًا اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند
الاخفش الظان والظانه زيدًا اخاك انا والمازني لو جعله جملتين وورد المحقق قال الظان زيدًا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل
ضمير اخاك وهو ضمير زيدًا برزت لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننته وظننى اخاك زيد والظانه انا اخاك وظننى
اياه وظننيه زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمر اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاةً
للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجتنب في الاغلب ذكر احد مفعوليها ذكرًا للآخر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند
الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظنيه زيدًا وظنى اياه اخوك والظان انا زيدًا
اياه وظنيه او ظنى اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدًا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضماير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله
عند اللبس باو ظهما وعند الاخفش الظان انا زيدًا اياه والظان هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مرّ في خلتكه وضربيك وابرزت الضمير في
الظانيه هو والظاني هو اياه لكون الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير بين يعود زيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ
في هذا الباب تقول في اعلمت واعلمني زيد عمرًا منطلقًا مخبرًا عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرًا منطلقًا انا وباللام المعلم واعلمه
زيد عمرًا منطلقًا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرًا منطلقًا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرًا منطلقًا زيد وباللام
المعلمه انا واعلمني عمرًا منطلقًا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا عمرًا منطلقًا واعلمنيه اياه زيد وعند
الاخفش المعلمه انا والمعلي عمرًا منطلقًا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرًا منطلقًا والمعلي اياه اياه زيد فاياه الاول
لعمرو والثاني لمنطلقًا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربي اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقًا عمرو وباللام
المعلم انا زيدًا اياه منطلقًا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام لا يحذف على الاصح
وجعلته منفصلًا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مرّ في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقًا
لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل وجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدًا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت
في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني
والثالث بلا عكس ان نوى وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس بالمفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدًا اياه منطلقًا
والمعلي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقًا بالذي قلت الذي
اعلمت واعلمني زيد عمرًا اياه منطلق والمعلم انا زيدًا عمرًا اياه واعلمنيه اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها ووصلت الضمير العائد
الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول فذكرت الثاني اعني عمرًا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول فعلى ما
فيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدًا عمرًا اياه والمعلي هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو وانما ابرزت هو
لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وموصوفة وشرطية وتامة
بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابًا برأسه بل بيّن في ضمن الموصولات كما بيّن ما وافق اسم الفعل في
اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية
لكان القياس يقتضي ان يجعل بوابًا برأسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضًا وهي ح على اقسام نبيّن ولما كان هو في قسم الاسماء
تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت وما صنعت ويجيء بمعنى
التحقير كقوله ما انت وما ابيك والفخر ومعنى التعظيم كقوله يا سيدًا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكريها اي لا
تذكرها على احد التاويلين وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جرّ او مضاف في ذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهامًا
ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدّم عليها وركبت معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف
الالف دليل التركيب ولم يحذف الجزم وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحًا ولا لجراى لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتًا
قال على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادتها
ولا كونه موصولًا الا مع ما صار ماذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف
الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
لك واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما ههنا كافة كما في قوله تع ربما يود الذين قال المص الا
ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة
هذا قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئًا فكذا ههنا معناه نكرة من الامر شيئًا

وقوله

وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تستمرّ وتنقبض وتغنى بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما
التعجبية عند سيبويه ونعمّا هى اى نعم شيئا هى عند ابى على والزمخشرى ويكون ايضا معرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشئ
قال فنعمّا هى اى نعم الشئ هى وكذا فى دققته دقا نعمّا اى نعم الشئ ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرمانى
والمبرد كما مرّ قيل واما الذى المصدرية فلا خلاف فى اسميتها اللام فيها وذلك نحو قول على فى النهج نزلت انفسهم منهم فى البلاء كالذى نزلت فى الرخاء
نزولا كالنزول الذى نزلته فى الرخاء قوله وصفة اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا ما
اى شئ وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبدادها بالجزئية وهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل
لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وانه ايضا تثبت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس اولى فائدة ما هذه
اما التحقير نحو هل عطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسودا والتنويع نحو اضربه ضربا ما اى نوعا من انواع
اىّ نوع كان ويجمع هذه المعانى كلها فى الابهام وتاكيد التنكير اى عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول لا يعرف لعظمه وضربا مجهولا غير معيّن
قوله ومن كذلك الا فى التمام والصفة اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت
والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع
ولا يجئ تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابى على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجئ عند الكوفيين زائدة وانشدوا ال الزبير
سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهى عند البصريين موصوفة اى الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من قنص لمن
حلت له حرمت على وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بنا ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان
فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعمّا فى وجوههما وما التامة ومن فى وجوههما الذى للعالم
يفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن لستم له برازقين وتقول اشتر من فى الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه
قوله تعالى ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فغلب العلماء
ذا الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخّرك
لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته
كريم او لئيم عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما ما كانت او غيره فى المجهول ماهيته وحقيقته وهذا نوع لحقيقة الشئ ماهيته وهى منسوبة الى ما هو ماهية
مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتى تقول ما هذا افرس ام ثور ام انسان فاذا
عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولذا قال موسى
رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات
وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما يسبح الرعد بحمده ويجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما فى اللفظ مفردان مذكران
يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان عنى بهما احد هذه الاشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة اكثر واغلب فى ما كان كل لانه
اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا فى غيرهما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى
خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجئ فى باب العدد وان تقدم على
المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى فيختار مراعاة المعنى فى ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم
لفظة هن فلذا لم يختلف القراء فى تذكير من يقنت ومن تأت بخلاف قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال نؤتها اجرها
وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى
فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر هى المحمول على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته
للمبتدأ تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هى محسن نظرا الى انه مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف
هى التى هى صدر الصلة كما فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث
والاصل الحمل على اللفظ كما مرّ فتقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر
من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجرى من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى وهذا ايضا
ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه تعالى بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا تقول
الضاربة جاء لخفاء موصوليتها ثم انك اذا اتيت لما بعدها من الموصول والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضاربة غلامهما وهم المؤدب خدامهم لم يجز فيما يعبر به عنها
من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها
وكونها كلام التعريف فى نحوهما الحسن غلامهما فكان الضمير راجعا الى صاحبها الا اليها وان لم يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحى فى الظاعن
المولى اى فى الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اى فى الجمع الظاعن قوله واىّ واية كمن وهى معربة وحدها

الا

الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكمها اى فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باى معجب لك قيل جاء الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى يقع صفة ايضا لا باتفاق
لا كما فان فيها خلافا كما مر فلا ادرى لم لم يذكره المص ههنا بل جعلها كمن التى لا يقع صفة ولعله رأى ان الصفة فى الاصل استفهامية لان معنى
برجل اى رجل برجل عظيم يسئل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتورت عليها اعراب الموصوف
واى معربة من بين اخواتها الموصولة على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط
وانما ذلك لا تزاحمها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف معربا الا ترى الى عدا وابى خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزوم
الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجيء فى الظروف المبنية وانما لزومها الاضافة
لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر فى باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما فى النداء وان كان مقدرا بقى
على اعرابه كما فى قوله تع اياما تدعوا الاية كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمثبت على ما يجيء فى الكنايات قوله الا اذا
حذف صدر صلتها صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا يبنى اى معها والاسمية قد يحذف صدرها اعنى المبتدأ بشرط
ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما يحذف فيها كثيرا مع اى دون ساير الموصولات
لكونه مستقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئى الفعلية لان اتصال الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان ضمير
الموصول لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من ساير الموصولات وذلك ان شيئا
اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فباذنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه
لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين المضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم
عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء فى الشواذ ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة
بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد يجيء ما هو معتمد الفائدة اى الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول فى نحو
ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل وكلام العرب الاعراب وجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم
اى افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب ايهم افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجيء من مذهبهما قال سيبويه
لا يرتفع نحو اضرب ايهم افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا
ولو قالوا القلنا اى لو رفعوا او ضموا قال الجرمي ولو اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه
يرجح جانب الحرفية كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم فى مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء ما بعدها خبرها وهى
استفهامية لا موصولة قالوا وهى فى الاية مبتدأ خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال المص او تيت من كل شيء
فيكون من للتبعيض والكلام محكى اعنى ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رأيت
الذئب قط قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اى اضرب الذى يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا
حرج ولا محروم اى ابيت مقولا فى لا حرج ولا محروم اى هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث
اى الذى يقال له الفاسق الخبيث الى مثل ذلك يجيء فى ضرورة الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يونس فى مثله ان الفعل الذى قبل اى معلق عن
العمل ويجيز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا نحو اقتل واضرب ايهم افضل كما يجيء فى باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب كونه فى صدر
جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفى او لام الابتداء واى بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا
على حق الحكاية كما قال الخليل بل هى موصولة بعد وقال الاخفش فى الاية من فيها زايدة كما هو مذهبه من زيادة من فى الموجب وكل شيعة مفعول
لننزعن وايهم اشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اى لننزعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واى بمعنى الذى
وعند ابى عمرو اية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتأنيث فزاد على مذهبه فى التعريف المانع
من الصرف تعريف الموصولات وعند باء التأنيث بلا علمية وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفيما ذا صنعت وجهان احدهما ما الذى وجوابه رفع
والاخر اى شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة
ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى اى ما الذى هو على حذف المبتدأ نحو ما انا بالذى قائل لك وما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير
ويحتمل فى من ذا الذى يقرض الله وماذا الذى ان يكون زايدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تع امن هذا الذى هو جند لكم وها التنبيه يدخل على
اسم الاشارة وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة قال دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئينى ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولا مطلقا ويحكم
فى نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب فى نحو قوله تع يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل فى قوله الا تسألان المرء ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر ما والذى حملهم على ادعاء
كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى فى الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا

اى لننزعن بعض كل شيعة التى منهم ايهم اشد

مبحث الم...

لم يجز دعوى عدم التطابق بين السؤال والجواب منه فوجب ان يكون ماذا يحاولون جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية واما ما ذكر من حذف الضمير من
المبتدأ فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا وليست خبرا لما لان حذف الضمير
من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدأ وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين
الموصولات للزوم ما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولا الا وقبلها احدهما فكان لتثاقل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف
بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في التعدد دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان
الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية فما مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره
وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة
فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين
والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستأنف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مع
ما منصوب المحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي في
ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار
لان النصب تصريح بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ
كما في قوله تعالى العفو وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فيكون ما مبتدأ اولى وان
ذا زائدة ايضا لان الرفع في نحو زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة
وكونها زائدة واما في نحو ماذا قيل وما ذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا وماذا احل لهم مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل
عنه بضميره او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر وماذا
عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم
في خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيدا اضربه قبل الصلة ايضا جاءت لعل مع خبرها كقوله
واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر
المبتدأ ولا يجوز ان يكون ماذا مفعولا ان يتحدثوا لكون ذا موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول
واحكام من وما اللتين في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة
مبنية له فيجب للصلة التأخير فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول ذو
جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدرة ببل ولكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك
مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم ذو جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول
كالوصف والبدل والعطفين والتأكيد ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر وصف
معطوف على الخبر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوف مدلول بالظاهرة عليها كما يجيء بعد من جواز حذف
الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو
الذي اياه ضربت لان الفعل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا تقول ان زيدا ضربت لان الحرف الموصول حرف مصدرية
فهي والجملة التي بعدها بتأويل المصدر فيطلب فيهما من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول
كما عرفت فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة
كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضرب وضربني غلمانه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني
الذي قائم ابوه والذي ضربني زيدا لخبره ما ذلا مانع منه فان قيل اليس كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم فبعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان
ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين
يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول
من قال ان جزء ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن
لا ادع الذين وقد الترم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد
من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامهما بغير صلة مبنية ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية
تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم
اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل
ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا كشية وثبة وليس الموصول بالزق منهما
ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة

عنها

منع من تقديم جزء الصلة على الموصول

ومنع الفصل بين بعض الصلة وبعض بأجنبي الا بالعطف

عنها واما احكام من وما واى فى الاستفهام فتقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه فى لفظ من تقول منو اذا قيل جاءنى رجل ومنا اذا قيل رأيت رجلا ومنى اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءنى رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءنى مسلمون او رجال او قوم وفى النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتنى ضاربة او طالق وكذا فى النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتنى ضاربتان او طالقان وفى النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتنى مسلمات او ضوارب وكذا فى النصب والجر لا يختلفان اما اشتراط الاستفهام عن المذكور فى الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكى مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم فى الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط فى الحاق العلامات المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعينها فى الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجئ لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما فعل فى النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد فى الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هى المذكورة اولا تقول من الرجل لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبتت العلامات فى لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلذا كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية فى من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة لانك اذا لم تحك فى لفظ من فربما توهم السامع ان المستفهم عنه يورد بعدها واما اشتراط العقل فى هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك فى اى بل تقول فيها اىٌّ يا فتى واياً يا فتى واىٍّ يا فتى كما يجئ فلان من هذه مبنية يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا لحكاية الاعراب عليها فى حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر فى الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين التمكن وهى حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والنصب والجر والتنوين واما اى فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا فى المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هى لكانت الكلمة فى حالة الوقف متحركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها لتكون وجاء قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافى بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما فى اى ثم لما كان الحال حال الوقف ولم الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولد الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب فى منه ومنتان لان التأنيث لا يكون فى الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب كان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات فى ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهند فى الوقف فانه لا يثبت فيه شئ من حركاته بخلاف منو ومنى ومنا فانه بمنزلة نحو زيد او رجل ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعنى الفتح نحو زيدا فلم يستنكر فى من الجارى مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمد بعدها واسكان النون فى منتان ومنتين تنبيه على ان تاء التأنيث ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هى بها بل هى لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم يلزموا فيما قبلها الحركة التى يلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء فى بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون فى المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث يكون تاء التأنيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء فى الوقف ادل على كونها للتأنيث واما نحو قوله بل جوزتيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقليل لانه ربما جاء نحو منتان بحركة النون التى قبل التاء هذا ولك فى من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا فى الوجه الاول فى المفرد والمذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول لمن قال جاءنى رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما الافراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا العلامات اخرى كما فى حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث فى لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات فى الوصل نحو اىٌّ يا فتى واياً يا فتى واىٍّ يا فتى وفى الوقف تسكن يائه فى الرفع والجر وتقلب التنوين الفا فى حال النصب كما فى الوقف على ساير المعربات لان اياً معرب فسقط فى جواز الحكاية فى لفظ اى شرطان كانا فى الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اى ان يستعمل فى العقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر فى من وانما اشترط فى حكايتها كون المحكى مذكورا منكورا لما مر فى من وللنحاة فى حكاية الجر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اى مفردة فتقول اىٌّ واياً واىٍّ فى المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا وفى الحركات اللاحقة لاى حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ محذوف الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجروره مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اى وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان نقول كما فى من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية وجعلهما ذهب على الابتداء والتقدير من هو واى هو اى رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اى فقال منٌ يا فتى ومنا يا فتى ومنى يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشئ لانه لم يتقيد بجمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن

وقس عليه حال التثنية والجمع والتأنيث

حكاية

ويعرف من ذلك حال الوقف عليها لانها كساير المعربات كما مر مرة

الصبر

الضارب المضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام 177
واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض
اللغات اعرابها الا على وجه الحكاية الاترى الى قوله منون انتم وليس يحكى كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا
في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت منا ومنه واذا قيل رأيت اعرابيا ورجلا قلت منا ومنا وفي جائني رجل
وامرأتان منو ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايين فيمن قال رأيت
رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد
حرفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك
سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجيء وثالثها انه تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك
لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه نوى ذهبت معهم فيق مع منين وتوى قد رأيته فيقال منا ومنا
الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية
بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف ساير المعارف فان كل واحد منها لاي معين كان كما يأتي في باب المعارف
والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا
عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بارشاد اعادة
التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد
بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا
كساير الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية
فيه فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رأيت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف
النسق بلا تكرير من فهو كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية
اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا او من زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخا عمرو
والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني منه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة
متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل ضربت اخاك وزيدا لم يجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته
فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا ومن زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم
وذلك لانقطاع الاول عن الثاني صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف
على من نحو ومن زيدا وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره
ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في مثنى العلم ومجموعه فالمجوز حكايته
نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان
ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية
فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب في المضاف الى ياء المتكلم وقيل انما بعد
من في الاحوال الثلث معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة
الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى ولما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فابوا حكايته
على كل حال بل الابتداء جرا على القياس فاما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت اي
زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيد ومن زيدا هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون
سؤال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا
قال ليس بقرشيا على حكاية قول من قال فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او باي من غير العلم ايضا كما حكي عن يونس كما مر فاذا سالت بمن عن عاقل
ينتسب اليه علم سواء كان لعلم المنسوب علم عاقل او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما في لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري
او القرشي مثلا فاتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام وتلحق ياء النسب اخر من كما كان في اخر المسؤول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة
الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد والتسهيل كما يجيء في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شاء الله وانما ادخلها لانه كان في المسؤول عنه
لو صرح به نحو البكري او القرشي وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية ومن الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام لمعاملتها معاملة المعرب الذي لا يتضمن
معنى الحرف في ذلك بادخال اللام عليها والحاق ياء النسب باخرها وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام فيقول المني مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام
ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المنسوب عن نسبه سواء كان الساىل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اي فتقول لمن قال المني بالمني في وكذا المنيين والمني
وكذا المنيان والمنيين والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات ويأتي المسؤول بالجواب على وفق اعراب المني فيقول رأيت بدل

حكايته

فقول الذي فيقول القرشي على انه وصف لزيد المذكور اولاً في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدأ اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف
بتوسط الاستفهام قال عبد القاهر ثالث المبرد اذا قيل لك رجل رايت زيداً واردت ان تسأل عن صفته قال القول المني كأني قلت الظريفي او العالمي او البزازي
قال السيرافي هذا تفريع منه وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة
الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز الذي انفا قاقال المبرد القياس الماذي او الماوي قال السيرافي هذا تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش
الاستفهام باي على وفق المني فيما سأله قال اتى الاذي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياءات والله اعلم
قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيداً اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها فعل
الماضي والامر ولا نقول انه صه اسم للاتتكلم ومه اسم للاتفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول ان اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كسائر الاسماء بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها
اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والكل كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً واما تعيين اصولها وانها
عن اي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيداً وبله زيداً بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر و
امامك زيداً وعليك زيداً اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وبعضها يشبه
ان يكون مصدراً في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدراً كوشكان وسرعان وبطان وشتان فانها كلبيان في المصادر وكهيهات فانها
كقوقاة وزلزال فانه كفعلال وهيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل
واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزناً ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتاً نقلت
الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو اهاً في التلهف
ودويهاً في الاغراء وواهاً في التعجب والاستطابة ولعاً ودعاً في الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويه ويجوز على ما مر في باب المفعول
المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اي انتعش وبس اي رفق وهيا وهلا وحي وايه وهيت وهيك
وهيت وسيجيء معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب
الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وتخ اذ لم يستعمل استعمال
المصادر وهو ان ينصب نحو افا او تبين بالحرف كافٍ لك فالاولى ان تبقى سبقاؤها على ما كانت عليه اعني اسماء اصوات وانها لم تصر مصادر ولا
اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم اولك من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمراً وحذارك
عمراً والنجاءك ان تبقى انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدماً او لك فرطك اي
تقدامك وبعدك اي ابعد بعداً وحذرك وحذارك عمراً اي احذر عمراً حذراً وحذاراً والنجاءك اي الج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا
تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتاً او عن الظروف وعن الجار وا
المجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضاً بالدليل اذ
دعت اصله حرف وعارض لازم واما آمين فعيل سرياني وليس لا من اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى افعل على ما فسره النبي حين سئل ابن
عباس وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربياً مصدراً في الاصل كالنذير
والبشير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه
ورويدا انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسماً الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلاً غير مطرد كما مر
في نحو دحاك الله ولم يصر فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل
على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اذ وقيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه
لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك وتسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلاً لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كالفعل
وكالفصل عند من قال انه حرف فكان لكل منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا
اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضاً محل من الاعراب كما ذكرنا
في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة
مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك
اسمي فعل انهما حرفا جر مع مجرور وهما متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صارا ككلمة وكذا الجار مع المجرور في الثاني فصار اسم الصدر
والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفعل مبنية على ذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله
وتأبط شراً علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلاً اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى

وقيل

بمعنى لا تتكلم

قال النابغة الذبياني مهلاً فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد قال شارح ابيات الموشح فداء يروى بنصب الفاء والمد والتنوين وفيه ثلث روايات بالنصب والرفع والكسر اما وجه النصب فعلى انه مصدر تقديره يفديك الاقوام فداء واما وجه الرفع فهو انه خبر مقدم على المبتداء وهو الاقوام والتقدير الاقوام كلهم فداء لك واما وجه الكسر فعلى انه اسم فعل مبني والاستشهاد على الكسر

الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاسكت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السرى ان مضر تنصب به واليمن ترفع ومعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغرى بتجنبه ويأخذ المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغرى عليك فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدق منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسل قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فتنصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزم ولا يتأتى له هذا في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما اصوات جامدة في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوى دونكا انى رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى دلوى قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امرا كان او غيره ابلغ واكثر من معانى الافعال التي توهم ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيدا كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان الاصل عليك زيد وجب عليك اخذ زيد واليك عنى اى ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عنى ووراءك اى تأخر وراءك فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما اسرعه وبطان اى ما ابطأه والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها هلم وها على ما يجيء وليس الها وكاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظرنا اما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك اولا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدك الجمل فيجوز ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلا يمكن دعوى ذلك في حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمى فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغى له ان يقول ان في نحو رويد وها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائى الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق ببعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست تنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر ولا ينتقل عنه الى اسم الفعل ثانيا كما مر فمعنى صه سكوتا واى سكوت زيادة فيكون المجرد من التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه الى المسكوت عنه اى افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اى كف عن هذا الشيء وايه اى هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اى لحم واى لحم فمعنى صه اسكت سكوتا اى افعل مطلق سكوت واحترز على كل سكوت يفرض عن اى حديث كان وليس التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهرى ونحوهما اذا دخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون الثانى قالا وقول ذى الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه مجردا عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا

المائح هو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها

١٨٠ في الكلام عليها مفصلاً

هو الكلام على هذه الاسماء اجمالاً واما الكلام عليها تفصيلاً فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى
ها بالالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها
نحو هاكَ هاكِ هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاءَ هاءِ هاؤما هاؤم هاؤن الرابعة
ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة ها بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف
دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له ها فقال الام أهاءُ وإهاءُ بفتح همزة التكلم وكسرها الثامنة ان تلحق
الالف همزة وتصرفها تصريف نادِ والثلث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء الافعال قال الجوهري هاءِ
بكسر الهمزة بمعنى هاتِ وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاءَ بالفتح قلت ما آهاءُ اي ما آخذ وما أُهاءُ على ما لم يسم فاعله اي ما أعطى وهذا الكلام
قال المبني على السابعة نحو ما اخاف وما اُخاف ومنها هاتِ بمعنى اعط وتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هاتِ
هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري
لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو
اسم فعل قال لحوق الضمير به لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشيت من حاشى وبسملت من
بسم الله ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فتقول بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي
عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان
بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا ما لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن ابن هريرة من حمل على القلب وذكر الاخفش
في باب الاستثناء في قولهم اعطيهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا اي
امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فحمل ما قال لكانه جعل
لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر وقال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة يا كما حكى سيبويه بيئس
الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون
تصغير رُود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال المعدى بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين
نحو رويد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب في رويد زيد كضربا زيدا والثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيرا رويدا
اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف في قوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال
والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما
فتح رعاية للاصل الحركة الاعرابية وفي قولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يراد بما
على رويدا اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف و
ايه اي زد في الحديث وفي العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا
وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديثا كان عن ام سالم فتركه للضرورة
ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه وقد يستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا نحو ايها عنا
ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا او حيهلا وويها وجوز ابن
السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداءِ بالكسر مع التنوين قال مهلا فداءٍ
لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه
اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كما في الكما ان فيجوز اعرابه اعراب المصادر نحو فالك
وهيت ولحب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يتبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في
المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يدعي صيرورتها اسماء الافعال يجوز فيها ان يقع ببقائها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها
حين كان صوتا وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان نقول انما هو في حق
المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا اي انتعش
ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال الاخيلية
ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا تحجلا اي اسرع ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد تخفف
هيك فيقال هَيكَ والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف
الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني فخفف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاك نحو ابجلني اي
كفاني الا ان الضمير قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لا اكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح
الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي الآن من العيش بجل ولم يصر حسب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ

وما

في الحديث القدسي اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتهم عليه

ع رود اي مهل حسن سره

هلا زجر للخيل وللناقة ويسكن بها المؤنث عند دنو بعض منها قال الجعدي الا حيا ليلى البيت فبرها بليلى الاخيلية فاجابته بقولها وعيرتني بالكبر مثله واي جواد لا يقال له هلا حسن سره

فعل
مبحث اسماء الا

وهلا كما مر فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد وقط دون بجل فى الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر فى باب المضمرات ومنها حى اى اقبل
يعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وعن ابى الخطاب ان بعض العرب يقول حى هل الصلوة وقد جاء حى متعديا بمعنى ايت قال انشاق سأله
ما بال رهنته حى الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع انيض فيعدى اما بالى نحو
حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فتعدى بعلى نحو حيهل على زيدا وبمعنى ائت فيتعدى
بنفسه نحو حيهل الثريد وفى المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل كما قيل
خمسة عشر وقد يلحقها التنوين حركتين نحو حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف
فيهما فى الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب الشعرى
لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه عند ابى على حالهما مع التركيب احتمال الضمير كحالهما نحو حلو حامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب
وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل وائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس فى كل منهما ضمير
لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحى من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا
ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا تزجون كل مطية امام المطايا
سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجئ فى باب العلم وقد تقع حيهلك
ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهدائكم وهى عند الخليل ها التنبيه
ركبت معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى اجمع نفسك الينا فى اللازم واجمع غيرك فى المتعدى فلما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل
او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم
كما هو القياس عندهم فى اردد وامدد ولم يقولوا اهلم وهلم كما يجوز ذلك فى مثل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهدائكم ولم يقل هلموا
وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل التخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو قد
افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو على فى كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان تركب منه هلم
وقال الزمخشرى يجئ هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضم ام عند الكوفيين بمعنى اسرع او اقبل ويعدى بالى فى اللازم فقيل هلم الى واما فى المتعدى نحو
هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع اقصد زيدا فاحضر وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلم هلما هلموا هلمى هلممن وعن
الفراء ان الصواب ان تقول هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغمة فى الضمير ليبقى السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون
المزيد ويبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيد النون فى منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى فى بعض اللغات من زيادة
الالف فى رد اوذلك ان من العرب من يدغم فى ردت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن
بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد تقع هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن فى الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء
الافعال التى تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذى هو المصدر نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون اى بعدا وحكى الاصمعى انه يقع هلم الى كذا فيقول المخاطب لا
اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقع هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه معك بنفسه كانك قلت لا ألم والهاء المفتوحة زائدة اولا او هى على المذهب
الاخر فلم تغير فى الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذى ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفى تائها الحركات الثلث
وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد تنون فى هذه اللغات الست وقد تسكن التاء فى الوصل لاجرائه فيه مجراه فى الوقف وقد
قد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون بضم نحو ايها وقد يقع ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال
صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات
فى جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى والمضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان يقع التاء والالف فيها زائدتان مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها فى جميع الاحوال مفردة
مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا فكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما
الضم فللتنبيه لقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية فى الاحوال
الثلث ان لا يوقف عليه الا بالهاء ولكنه يوقف عليه بالتاء فى الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت وهذا
الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب بين وليس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اى
ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقع فى غير الاكثر الافصح شتان ما بين
زيد وعمرو وقال ربيعة الرقى شتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعى وقال الشعر لمولد وذلك بناء على
مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده ويوهم شيئان احدهما اللغة فى شتان وهى كسر النون والثانى ان المرفوع
نعلى لا يكون الا شيئا وما هو بمعنى الشيئ ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افرق الجماعة فوقع الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة وهى فتح النون بتطل

هو لابن جحر يعنى انشاد السيل علا
كيف اخذ اركب الحمولة الابل
نحو واما الحمول بالضم بلا هاء
فهى الابل التى عليها الهوادج

اى هذه القبيلة يسوقون بلفظ
حيهلا كل مطية سيرها المتابع
امام المطايا
مسرعة

الوجه الاول هو ان يجعل التاء
والالف زائدتين كما مر وقوله
من جعل وجه اخر لم يذكره سابقا
وقوله لان تعليل للحكمين
اوله
فهم لهفى الازدى تلاف ماله
وهم لهفى لفتى جمع الدرهم

مذهبه وايضاً لو كان خبراً لجاز تأخره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخراً وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور
ايضاً وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يبقى بين زيد وعمرو حالتان نحو البخل
والجود مثلاً على ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما تقول في الاعيان بينى وبينك ظهران مع ان يكون احد الظهرين بجنب احدهما او
الاخر بجنب الاخر بل لا تقول في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى
نشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين الزيدين وهما البخل والجود كان كل واحدة من الخصلتين مشتركاً
فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعداً وما كناية عن البون او المسافة
اى بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من حدة بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكاراً لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك
وقولهم لي فوق الخاصة ودون الشكل وقال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورد ليّان بكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثي
الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اى بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها افّ
وفيها احدى عشرة لغة مضموم الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه وافّ بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافّى كبشرى ممالاً وافّ مخففة الفاء
منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفّ فتقول افّاً وتفّاً وقد يدغم افّ كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفاً
واوّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوّ بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة
ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوّتاه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال آوّه كآمين فآمين وليست على وزن
فاعلة اذ لو كان بابها لانقلبت اللام ياء كما في قاوية من قويت ويقال في اوّه آوّتاه وفي اوّه اوّاه بزيادة الالف حالها كما في الندبة فيكون الهاء
ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اويه بتحقير اوّه تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقرب
قال ويجوز ان يكون تصغير اوّه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها بالجار ضمير مخاطب كثير او ضمير غائب شاذاً قليلاً نحو قوله عليه السلام
شحصاً الى شيء وقوله عليه السلام من استطاع منكم الباءة فعليه بالصوم فانه له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا
لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله
والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفاً كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء الافعال ولا محل لها كما للمصادر
لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اى تأخر وامامك اى تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز ان تبقيهما باقيين على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولاً
كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك وتقول عليك زيداً اى خذه كان الاصل عليك اخذه وتقول
اليك عني والاصل ضم علقك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى اتنحى فهو خبر شاذ مخالف للقياس لان
اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا تقول على و دوني قياساً عليك ما على بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه الجر اذ هو امر لكن الضمير المجرور
به في معنى المفعول نحو علي زيداً اى قربنيه والقياس ان يكون المجرور مخاطباً وسمع الاخفش علي عبد الله زيداً اى قربه اياه وهو اشد من علي
لجره المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياساً وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور بالبارز
في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها
باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال المصدر امعرفة كفجار و
مثل يا فساق مبني لمشابهته له عدلاً وزنة وعلماً للاعيان مؤنثاً كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب في تميم الا ما اخره راء نحو حضار وفعال المبني على
اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظراً الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مذهبه ان فعال امراً اسم فعل
لم يكن بعيداً لانه جرى من الفعل على صيغة واحدة فحكم بان صيغة افعل قال ولكنه لم ينقله احد منهم لما رأوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة
لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال ولما رأوا من دخول الكسرة فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسرة
في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذراً منه وهذا عذر قريب في فتح فعال في الامر لغة اسدية والقول لو كان فعال فعلاً لا اتصل به الضمائر كما
في سائر الافعال وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا تقول قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس
لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا
يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتأول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما
في الرباعي فالاكثرون على انه لم يأت منه الا حرفان قرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهي
لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلاً وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان
كما تقول غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا
قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امراً من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة

الدّفار ... دفاع ... (marginal note, partly illegible)

التي

التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الفعل التا التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف فى لقيا فى جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار التكثير ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كانزلى ايضا انهم جعلوا الالف التى هى دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والتاء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر هذا كلامه وما الذى ادى الى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه فالاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا الوجه الذى ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال الفعل الامر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجئ فى باب العلم وكذا لا يتجه قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعا الثلث من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى كزوبر وسبحان على ما يجئ فى باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجئ وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته وهى برة وهذا الدليل كالاول فى الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمول معرفة ومؤنثا شئ بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان لنا ان نقول يجوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما يجئ فى القسم الثالث ولو سلمنا فاى شئ الدليل على كل ما هو من هذا القسم على ان قوله فى الظباء اذا وردت الماء فلا عباب اى فلا عبء اذا لم ترد فلا اباب اى لا اباء اى لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهرة فى التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عنده ان يصرفها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ فى المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف فى ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اى يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا حباق وكلاهما بمعنى الضارطة ويا خذاق من الخذق وهو الذرق ولا يجئ هذه اللازمة للنداء علما للجنس اى لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجئ فى الاعلام واما غير لازمة للنداء وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كلتنا وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما يحلق ويجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشى والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها فى البدن من الشعر والسبط وكذا كثر كواد للخرزة التى توخذ بها المرأة زوجها سميت كرار لانه تكر الزوج اى ترده بزعمهم تقول يا كرار كريه ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وحياد وصمام للداهية لانها تفش اى تخرج ريح الكبر وتحيد اى تميل سميت بها تفولا وتصم اى تشتد نحو فشاش فشيه من استه الى فيه اى اخرجى ريح الكبر منه من استه مع فيه ونحو حيدى حياد اى ادهى يا راجعة ونحو صمى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك كالتاويلين فى قوله تع اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حلاد حلديه اى يا داهية الحادة اى المانعة وفجاج للغادة يقولون فجى فجاح اى اتسعى يا متسعة على ما قيل صمى صمام وكويته وقاع وهى علم الكية على الجاعرتين وانتصابها على المصدر من كويته اى كية واقعة اى لازمة ونحو طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ونحو للضبع قثام وجعار وفشاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح هو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حماد الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها فى نحو فشاش فشيه وحلاد حلديه وحيكى حياد كما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كما قال الطلك فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبيته مسبة تكونن لزام اى لازمة ولا تبل فلانا عندى بلال اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا نصله منى صلة قال والخيل تبدو فى الصعيد بداد اى متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمرة بتذكير الضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالموضع ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بنى تميم وخصاف فجل وفى المثل اجرء من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وجذام ونهان وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب خطاف لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعراد لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد منها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال السبب يسلب الاسم التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله نظر لانه لم يتم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض باذربيجان ونحو عمر اذا سمى به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وعدم تقدم

دعوته اوعه دعواه الاهم بالضم قدس سره

قال فى شرح ابيات الهادى لبيت للنابغة الذبيانى نحوا ذرعة بن عمرو وكان بينهما حلف وسعادة وقبله اهلت يوم عكاظ حين لقيتنى تحت العجاج فاتقنت غبارى انا اقتسمنا خطتينا بيننا ... الخطة الامر العظيم والقصة ... يقول اعلمت يوم التقينا حملت من امرين العظيمين الذين بيننا البر والتقع عليهم الخير ... انت ما يقع عليه ...

العبوس ... الازم ... القطع ...

الجاعرتان موضع ... بذنبه على ... حرفا الوركين المشرفان على الفخذين ...

بن الخزع ... بصفاد وذكر ... شرته والحية ...

تلها التأنيث في المصادر هو منقوض بنحو هند ودار ونادر حالا يحصى قال المص لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات
فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف
لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا من الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطراره وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظن من كلامه
فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان نقول
بني هذه المصادر والصفات المشابهة لها فعال الأمري وزنا ومبالغة بخلاف نحو بنات وكلام ومضاف فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية
فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها كما يسمى بابن شخص على ما يجيء في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام
الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام فبنو تميم جروا فيها
على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعروها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث وبناء اهل الحجاز لها
مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم لما راوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما
مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول
اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء الجامع للعلمية وقال المص هي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وننقض
ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فساق وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها
هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مضى هذا هو مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف
الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الاعلام الشخصية مستقيمان لكن قد يترجح
احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء
لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر وذات كسر انما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا
مستقيما لو منع الصرف واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء وقال المص في القسم الاخير اي العلم الشخصي ان
فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا ليحصل مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب
بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند
فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التأنيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة
بالتأنيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيما ليس فيه الراء العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل
في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذي الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم
فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات
كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا
يحسن الافصاح بالحروف واحسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من
تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا يحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر
كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية اي كونها كالمحكي ثم اعربوا الواقع في كلامهم
كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره
لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شيء مستكره يحصل منه صوت شبيه تف وكآه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها
اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها
لغات مختلفة كما مر من لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوت بها للحيوان اما عند طلب شيء منها كالا ما يجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما
واما للذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما لامر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم او نوابها
اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان
اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء
وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضرب او تاديب واما
بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب
او البر الى ان يكفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب وضده فيمتثل عقيب
الصوت عادة ويدرك مقتضاه فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل ذلك الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يضعوا
بسائط الصوت لان الصوت من حيث هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات
مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب
وغير ذلك هذا وانا لا ادري منعا من ان يكون صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء

وقوس دعاء للكلب وقيل زجر له وهذا الأخير هو المذكور في هذا الشرح قال وقس دعاء له فعلى هذا المناسب ان نقول وقس بدل وقوس

فعال
مبحث اسماء الاصوات

كما ذهب اليه

لبعضهم فيكون وامر ونهى لان الله جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب بكلم بما يفهمه كالعقلاء ١٨٥
ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا اصواتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات
والجمادات واصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة
ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل لها اصوات ثم جعلت الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم في استعمالها اصوات
في اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اى بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات تصرفوا فيها
تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصد اللفظ الصوت
لا معناه كقوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقوله امرته بان ضرب اى بهذا اللفظ وجعلوا في معنى بعضها معانى المصادر فجرى اما ان يجر نوها
اعراب المصادر نحو واها لك ولا نحو اف لكما فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست
موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين
غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في تنوين نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان
صوتا في الاصل ونستريح اذن من التكلف الذى تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست
في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما مثل واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها فالجهم بن العباس رد بجهل وعاج
فانما من العاج والجهل حين جوبها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصواديا على الحكاية
مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لوا وان ليتا عناء لا يحيد الله بان وبان علو
ما يجيء في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل بالجر وباسم الشيب لكونه علامة الاسم الذى اصله الاعراب وهذا كما
يحكى عن بعض البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابى الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون
الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا يوجب الاعراب بدليل الان والذى والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فقصد
بها الفاظها كقوله بجهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان دخلها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهى مبنية لانها تنوين
الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التى هى حكاية عن اصوات الانسان او البهائم او الجمادات
اخ بالخاء المعجمة وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب و
شيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية
اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات
التى يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اى توسعى في الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمى به بغل وفي قوله عدس ما لعباد عليك
امارة نجوت وهذا تحملين طليق زجر وليس باسم البغل والا لم يسكن آخره الا ان نوى اجرى الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها
وكسر الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له
هيد ولا هاد اى لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه وكذا اتاهم فما قالوا له هيد ما لك اى لم يسألوه عن حاله وسع فجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا
جه وحوب بتثليث الباء بتنوين وبدونه زجر للابل ايضا وكذا حاى وعاى بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة
بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران ويقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحى وعاعى كما تقول لبيت
لمن اكثر من قول لا لا وحى وجى بفتح الباء دعاء الابل الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم وسكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا
وغير منون وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا انفرت وده
بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد يخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هخ
وايخ بكسر وتهما ويجوز في الخائين الكسر والسكون وبس لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا
هج بفتح الهاء وسكون الجيم وبس ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذا هجا وهج وفاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء
لها بضم الباء وسكون الشين وقيل السين مفتوحة مشددة وث بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجح وعدو وعيز بكسر
العين والزاى ودى بفتح العين زجر للضان وسا وتشؤ للحمار المورد وهوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس
ودج صياح بالدجاج ودده بفتح الدال وسكون الهاء وتشديدها ساكنة زجر وطم بمعنى اضرب واصله فارسى وقد جعلت بمعنى المصدر اعنى اصلها
في البناء في قوله الادة فلاده اى ان لا تكن ضربا الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وهى للندم
او التعجب فقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وى وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وى لك اى عجبا لك ثم كثر استعماله حتى
ركب معه فصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويلا وويحا وويسا وويبا كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال
لها واما ويلمه بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يكون الاصل ويل امه وهو مبتدأ محذوف الخبر اى هلاك حاصل لامه اى اهلكها الله وهذا كما

انتفخت ثنتي فانبلمت نبيتي

الجيرة حجارة رخوة الى البياض
والهلام الضم الحجارة واحدها
سلمة بكسر

وتفصيل اسماء الاصوات

حاحيت وعاعيت فهو على وزن
ضعضعت فهو غير لفعلت لا
فاعلت ويدل على ذلك الحيحاء
والعيعاء بالفتح كالزلزال بكسر

الربع بضم ففتح
ما نتج في الربيع وهو اول
النتاج

بق

يو في التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال الش رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغر من انيابها بالقوادح
وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا كما صار ويلمه ككلمة واحدة معناه لمعنى عجبا واما ان يو اصله ويى لامرى عجبا
ها انه ولد ولدته فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله ويى لام فحذفت
الهمزة مع ضمها او فتحها ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله وى
كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر ففي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكان الله
يبسط الرزق وويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب وقال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس
ويك عنتر اقدم اى ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا
منك فسئل لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر ان اعرابية سألت
زوجها اين ابنك فقال ويك انه وراء البيت اى الم تر انه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع
بل لزمت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء
وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما مضة كالجمرة والخرة ومنه بخ وهي كلمة تقع عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للمبالغة فنقول
بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الش وقد بعجمها روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم
واذا بني باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وجا مشددة مكسورة وكذا
كخ بكاف مكسورة وقد جعله الش في قوله وصار وصل الغانيات اخا فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها
ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اى التصويت بانفراج احديهما عن الاخرى
عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا يائسا بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الحاصل
عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله شبهه كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء سائر الحكايات
عن الاصوات قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن
قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود والمتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس
من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من
فانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل
العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية
بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما
من عوارض الكلمة لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المص في باب الكنايات انها مبنية الاصل واما بعد العلمية
فهي محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها معربة في الظ او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او سكون
الذي كان كك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما
وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما لم يكن معربا قبل العلمية بل ركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب
على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب
للبناء اولا فان كان الاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ابهم على قلة اضافة صدر
المركب الى الاخير تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاء في معدى كرب كما يجئ فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع كما يجئ ولا يستنكر
اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو ما يقتضيه القياس على ما قيل وان لم يسمع
في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل
او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاويه
او حرف نحو من ويه واما فعل خال عن الضمير والاول اسم نحو اماضربا وفعل نحو حبخ ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو اين من او
فعل نحو اضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدى كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف
لان المضاف والمضاف اليه ايضا كك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيثبت الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدى كرب فان عرف العلة يبقى في الاحوال
ساكنا وللعجز ح ما للمفرد من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى كما اعتد برى
اسكان يا معدى كرب ما هو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف
الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا
حقيقة لانتصب الياء نحو معدى كرب في النصب والثاني اى الذي كان معربا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية

في بيان المركبات

معربا

معربًا مستحقًا للاعراب معين لفظيًا او تقديريًا اولا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين
ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربًا او من الاعراب لفظًا ان كان كذلك قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف
اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدًا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازًا عن الخصوص الاعراب في عمومه وان لم
منه دون ان الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيًا كما في الفعلية اذا كان
الفعل مبنيًا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ان زيد وهل زيد على ان الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة وان الم
قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم
معمول للجرف نحو ان زيدًا وما زيد ومن زيد الاحرف الجر ففيه تفصيل وذلك انه لا يخ ان يكون احاديًا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه
الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي قال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغمًا
احديهما في الاخرى وتعرب اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفًا لان الحرفين
انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين
فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفًا من جنسه كما تقول في المسمى
بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيده في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لامن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة وجاز
الزجاج الحكاية في الثنائي ايضًا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابًا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا اتفاقًا منهم نحو ان
ولزيد وانما انخفض حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيًا كما لا يكون المفرد محكيًا كذا قال سيبويه
هذا وقد جاء اصل الجملة المسمى بها مضافًا الى عجزها اذا لم يكن فيه ضمير لتشبيهها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضًا اضافة
الضمير لخروجه عن معناه لو ثبتت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقًا لاعراب معين
لكنه كان مع ذلك مبنيًا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية لجري الحركة الشبيهة
مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقًا لخصوص الاعراب فلا يخ من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا
فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف
والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في التصرف وتركه ايضًا فيصرف عاقلة ظريفة سواء سمي به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدًا من الاثنين
بل هو المجموع وليس المجموع اسمًا مؤنثًا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية لجعلها الصفة مجرى
الموصوف فكانك سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارًا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ
هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان ردفت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفًا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى
المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى
اعراب خاص لجري بوجوه الاعراب بتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعًا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو
معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما او نقل القيام موقعه
في كليهما اما في الاول فلاحتياج الى الثاني ولما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضًا
كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل تضمن الثاني فيه حرفًا ولم يكن عاطفًا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة لعدم العلمية
وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنًا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينة فالحكاية
لا غير نحو المسمى بقام وقد قام وكلما وانما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفًا بنيا
كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثنى عشر والا لعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة فحذفت الواو وقصدًا
لمزج الاسمين وتركيبهما وانما خرج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب ابنا الان الاسمين معًا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف
لا اب وابنا وانما خرجا اليف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته وماة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد والتي الفاظها
متعددة وبني الاول لكونه محتاجًا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لها
عراقة في الاعراب وعلى الفتح بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيهًا بالمضاف والمضاف اليه حقيقة
كما مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر بل الخمسة عشر وذلك لان اصل
خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني فيما فوق العشرة مركبًا كان او معطوفًا
اذا قصد المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه
في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلًا ثلاثة رجال وعشرون رجلًا وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلًا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال
وليس معنى ثالث عشر واحدًا من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرين فما معنى
هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وعشرين

في المركب التضمني

اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العددين على مفرد من المتعدد لكانا اسما فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود فتبين
ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كقولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرين ولو
كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة
واحدة فنقول لو ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء فاعل اسم
زيد ص منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء
الآخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر وثالثر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يبنى من مجموعهما على احدهما لفظا
ويكون المراد من حيث المعنى كونها عن المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني لئلا يوهم من اول الامر
ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطفوا الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو
عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا وتسوي
فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في ثالث وعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائني ثالث عشر جائني واحد من ثلثة عشر فعشر
معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة ثم عطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه
فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر
قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف
الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او ما فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه
ايضا كما تقول الحسين ع ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرفت نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه
لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة
لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط
الجزء الأخير الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني نحو
ثلثة عشر زيد فمن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثنا عشر جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر لما مر والاختلاف فيه كما
في الزيدان والمسلمات ونحلوا لاعرابه علة كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقالوا
كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر في اثنا عشر لانه
عرض بعد ثبوت علة البناء في هذا الصدر وهي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب جعلها كالمعدوم وذلك انهم
لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون
لاجل البناء بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون
بعد الالف في الواو في مسلمان ومسلمون لا تجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب
قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف
اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك فيجوز ان تقول صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان
نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب لا الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه
لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب فبقيت العلامة اعرابا فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا
مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا ثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح
قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات احديها هذه
وهي سكون يائي الاول والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادي بدئ فالاول فاعل من بدا الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول
منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو
الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين
ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا او فعلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه
لانمحاء معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افادتهما لمعناه اي العدد المعين كافادة عشرة
معناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي
كرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا فائدة المفرد ولذلك اعرب وتهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه
كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما عن صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني معدي كرب
لقصدهم التخفيف هيهنا اكثر لاداء الى التخفيف هم في بادي بدي على غير القياس كما يجيء فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده
عن التنوين والاعراب فلم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان نحي عن الجزئين معنياهما الافرادي

ومن المركبات بادي بدي

كما

كما انجحي في باب بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية من معنى الى معنى اخر من غير لمح الاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير الصانع ١٨٩
من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه
الاصلي مقصود مما نقل اليه لان المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب
جعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الاخر كما قال جار الله لوجب دخال التنوين
في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب و
ليس اسم قبيلة كما اول في قوله نعم لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قال فلا اصل لها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب
ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلد فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي بادي
بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلبت يا وحذف الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيها بادي بدا اولى كلمته هذه كالاولى كلمته
اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بداء كبناء لان بدا على وزن طلب ثانية من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى
المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء او بدي او بداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين
ساكنة اليا والثانية اما على وزن سمح او كريم او حيان والبدء والبداء المصدر بمعنى المفعول وليس الجزان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف
والمضاف لكن الزم يا بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بادئ ذي بدء وبادئ ذي بداء وبدأة ذي
بدأة على فعلة اي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما
بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادئ بدء او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدئ به
فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء
والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون
على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدي سبا وامره في بناء الاول والثاني كما مر في بادي بدي فلذا الزم يا ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلب الفا
وقد يقال ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكنه يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية
الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة
الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في نحو خمسة عشر دون هذه
المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما
وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء يؤدي معنى هذا العموم كما في قوله انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة
اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين
ولبيك ونحوه وكذا اصباح ومساء حين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه كان كل منهما كان يكف صاحبه
عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيني وبينه اي مجتمعا غير مفترقين كما تقول لكل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال
في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناهما ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته
صحرة بحرة اي كاشفا للخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقاء ولقاء ذا صحرة ولذا لم نقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم
وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا تبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته فاكفه مع كفه او بعد كفه كما روي عن رؤبة
كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نحرة اليهما اعربوا
الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في حيث بيث اذ يتعذر تركيب ثلث كلمات والنحر انيه بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه قولهم
قتلته نحرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة
بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير حرف العطف واما ان يكون لتشبيهها بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في نحو
خمسة عشر اذ لعل علمائنا ما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال
فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء وتقول ايتني في كل يوم يوم فاتيك في صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم تكن فيها
ظاهرة كما مر لكنه حسن تقديره ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر ذلك واعلم
كخمسة عشر وجوبا احوال لانه للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر وبغر فالكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين واخول اخول كلها
بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين الثاني زايدة كقولهم المال بيني وبينك اذ
بين يقتضي شيئين ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها الى حرف العطف كما في الاولى فشغر
من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هاج بالمطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذر
وهو الانتشار والميم بدل من الباء وقيل شذر بدل بالباء على الاصل ومن مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان
مذاع اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وحيث بيث قد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع

(left margin, beside the lines beginning «فهو مصدر مضاف…» and «والاسرة…»:)
العرم المسناة لا واحد لها من لفظها وقيل واحدتها عرمة

(left margin, beside the line beginning «عن التولي…»:)
ملتصقا

(left margin, beside the lines beginning «كخمسة عشر…» to «وهو الانتشار…»:)
في نظائره شهورا خوال اخول اي متفرقا وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد بحار اذا ضرب وذهب القوم اخول اخول اذا تفرقوا شتى ... وحدا ... صح

التون

التنوين وعند بعضهم حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى تقول استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين وحاث
باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب وفي نونهما فلكون الثاني اتباعا
كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وندر مثل هذا المركب في غير
الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة
غليظة بفتح الصادين والفائين مفتوحتان او مكسورتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الواو ياء وقد ينون الجزءان مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان
معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفائين مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وقد جاء حاص باص كحاث
باث بفتحهما واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كانه قيل الخازي البازي فركبا وجعلا اسما
واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بفتح الزايين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازي
والبازي على عطف احد النعتين على الآخر وخاز باز كبعلبك على ان يبنى اولهما على الفتح والكسر وانما جاز كسر الاول ههنا لا في نحو بعلبك
نظرا الى اصل الراء وانما امتنع التصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز
باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخاز باء ككاصعاء وخز باز كقرطاس وليس الاخير بمركب
من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في
الخمسة عشر قال وحق الخاز باز الجنون وهو الخمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور وحاق
باق للنكاح وقاش ماش للقماش فكل واحد منهما سمي بصوته فبقيا على بنائهما قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان
كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع ولشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكولست وفعلت اي جامعت وكالغائط للحدث وللاختصار
كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى ولغير ذلك من الاغراض والمكني عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد
ذلك اللفظ كقوله كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اي خولة وعرة برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز
والمعميات نحو كفكف كهفهف في جمهه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف فهو عبارة عن كلمة اولها
همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية
لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير
المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو وما ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات
وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما ما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المصرح بها اختصارا
اذ كان يطول عليك مكان اين زيد افي الدار ازيد ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك عن المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبلها كما
هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا نهاية لها كما مر وقول المص ليس من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن
العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح بنفسه
فيه وتقول كنيت عن كذا بكذا او كنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم
جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم
تعد ههنا لان لها بابا آخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع
في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرره استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي
كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال
كيت وكيت داخل في حده وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندك واعلم ان كم الخبرية اشبهها باختها الاستفهامية قال المص الا انه بنى في
لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف كنا لبا ككم الاستفهامية وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي
يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به
ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم وبرب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب
من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت احدا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء
في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال لعلم يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا
استكثارا او لا استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثير
ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذا ما قام زيد لانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا
بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج وبانه تمام القول فيه في افعال المدح والذم انتهى واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة

دخل

خزاه يخزوه خزوا اذا ساسه وقهره س ره

اللهزمتان عظمتان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين وقيل هما مضغتان تحتهما س ره

تقول لغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز والجمع الالغاز س ره

القذور من النساء التي تتنزه عن الاقذار س ره

دخل عليه كاف التشبيه كان ذا اشارة الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما
ذكرنا في فاها لفيك وايدي سبا فصار الكلمتان كلمة واحدة ولذا تقول لزيد كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان لكاف الاسمية
لانها عند سيبويه لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فهي ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان
اما كذا وكأين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكأين مثل كذا في كون المجرور بها مبهما عند السامع الا ان
في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف فلا عن ذا واي كما في مثلك رجلا
لانك تبين في كذا درهما وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يتبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا واي فاي في الاصل كان معربا
لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن
فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها
نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وهذا مذهب المبرد وهو اولى لانهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة
التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما قال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واجتمع ساكنان الالف والهمزة وكسرت الهمزة لالتقاء
الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال الحركة كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة
وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذف التنوين بدليل ان من لغاته كيئ نحو كيع بحذف حركة الهمزة
مع الياء الاولى وجاء كاي نحو كعي اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين
كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في اول الكتاب
فان قيل وكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع
المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض
المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عدم سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما
وضعا ليكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة
عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح لكثرة ثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم
والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان
من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان
الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ما لا واوا اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني
فعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى ما يحذف من العين فلو كان العين واوا
لقلت كوت وذوت فالتاء فيهما لكونهما عبارتين عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما وهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود فا
الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند
المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذ لم يجر ذكر الدينار اي
كم دينارا وكم عندك اي كم دينار قالوا وحق مميز الاستفهامية كثرة لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى
من العدد وهي العشرة في باب العدد وانما حملت على وسط المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة
والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ومجيء مثله في العدد لا اضطرارا كما قال
على انني بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا يرى ان عشرين مع مميزه بمنزلة رجل وحمار ان لو وجد
لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدل الطلاق
احدهما على الاخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت ويجوز في مثله
مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة وتجوز اضمارها
قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم
الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز الشيخ في العدد عشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم
غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل
في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه
عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا

وذلك لان المميز والمميز
في المعنى شيء واحد فكان الجار
الداخل على كم داخلا على مميزه

لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشئ اذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها
جاز جره عند الفراء لانه يجيزه بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب
يونس فانه يجيز الفصل بينهما فى السعة بالظرف وشبهه فيجيز فى الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسى
ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه فالم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم فى باب لا التبرئة
نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم فى بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الفصل
وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم فى بنى سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو
قوله كم نالنى منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس
المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية فى جميع ما ذكرنا
وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان تقول
كم غلمة بالنصب خبرية وانما الخبر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع
فيه ولم يجز فى العدد الصريح لان فى لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس
بصريح فيه فجوز جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله وقد تدخل من فيهما اى فى مميزهما اما فى الخبرية فكثير نحو وكم من ملك فى السموات وكم من قرية وذلك
لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادرى
ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائى
فى التكثير كما ان رب لما تضمنت معنى الانشاء فى التقليل وجب لها صدر الكلام ولما تضمنهما معنى الانشاء لغيرهما رب وكم نظر كما يجئ فى باب التعجب
وانما وجب تصدير متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر فى الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر فى معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنى والتنبيه ونحو
ذلك فمرتبته صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير فى آخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معنا
الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه فكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان
ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله وكلاهما اى كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان وليس
لكل اسم مركب من اعراب فهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر قوله وكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما فى الاعراب يعنى اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل
عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما اشتغل فى نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما اشتغل فى نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم
معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اى على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام
ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه حسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تعين للظرفية ولو قلت
كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب لكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم فى هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره وقد حذف الضمير
فى الجملة مقدرة على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اى فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ولا بد مع حرف انتصابها
الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه
منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا فى المنصوب
على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن مجروره
ممتنع لضعف عمله فيجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن
مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر فى الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم
لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل
ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك وان كان عاملا
فى ضميره او متعلقه اما على جهة الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل فى
المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير
على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان
المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود قوله ان لم يكن يعنى كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل
اولا داخل فى قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر
المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءك واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر فى باب المبتدأ قوله
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان يحمل

بحرف

١٩٢ ... التجمع

قوله نعم

جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية فان قلت كم استفهامية او خبرية قلت يحتمل الامرين ومعنى الاستفهام فيها للتقرير

بمجرور نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذ عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا واما ما ليس بظرف فنحو من وما يقع موقع
كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضربك ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما
مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما
مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر وعلى النظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها
او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأة نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو
من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها
بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب
بعضهم في متى حيثما جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضربت زيدا فاضرب منصوب المحل بكونها مفعولة
الجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوب المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل
بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس
ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان ايضا في اللفظ متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا وفي غيرها
مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجوزوا
عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب
ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلماته اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة
او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام
لان همزة الاستفهام يدخل على الفعل والاسم قوله وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه وقد يحذف في نحو كم مالك وكم ملكت البيت
للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة
الحلب صارت كذا وهذا خلقة لها نسبها الى تشوه الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه حلبت عشاري معنى تثقلت او تسلطت اى كنت كارهها
لحلبها مستنكفا منها فتحلبها على كره منى ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم
يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب ثابتة الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز
اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم
وجرا على الاخبار فيرتفع عمة بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعولا مطلقا لخبر المبتدأ او ظرفا كما تقول
اضربتين زيد يضرب او مرتين ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهامية كانت او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما
الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف
وقع التعريف ضايعا وكم في حاليها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى او مجموع
ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤوك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود اليه ضمير
المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان تقول كم رجلين جاءاك لانك
اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واى رجلين وافضل رجال واى رجال على ما مر في
باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئنك وجاءتك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير
عائدا الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤوك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين و
اما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف فيهما نكرة على ما يتبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا و
نساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعفه في المثنى باب العطف عند قوله و
المعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جائز عطفا على كم ولا يجوز كم امرأة واياها بالعطف على التمييز لان المرأة
الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا
يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما في نحو جر
لا يحذف فجروه ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها المجيء بعد
المنون فكان مميزها كمميز الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين
تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا لما قلنا في كم الخبرية لتضمنها معنى الانشاء
ويعدد كذا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة
فيه على التكثير اتفاقا وكني بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد

مثل [illegible]

شامت الوجه تشوه تشوها اي قبح س ح

تبين

ابو سعيد

عشرين

وعشرين وبابه وقال ابو حنيفة وجمع فطاحلة وابن العلا حتى اجازوا اكدا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد تمييز كذا
مجرورا والشافعي وجمع لا ينظرون في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل
عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهم ولعله اوهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان
الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل قوله
الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن علُ ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال والجز
وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه وينوي المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة
او بداهة سابح وان لم يوجد فلا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع
وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة
الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف اليه محذوف فعلنا ابدل في بعض
وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف
قليلة التصرف وعادمة على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف
لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه قراءة ابي الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ وقوله ابدا بدا ولا فعل هذا الافرق في المعنى بين ما اعرب من
هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو نحو وقال بعضهم بل ما اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا بدا اولا
اي متقدما ومعنى من قبلٍ ومن بعدٍ اي متقدما ومتاخرا لان من زائدة قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر منصوبة ومجرورة
نحو جئتك قبلٌ وقبلًا كما قيل في المنادى المضموم يا مطرٌ ويا مطرًا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه
وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسمي بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول
العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من علِ مخففة اي من عالٍ كقاضٍ ومن عالٍ كترامٍ ومن علو كعصي ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على
على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستثقل الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من على لم يتبين كونها مبنية على الضم كما
واما نحو يا غازي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكن العين وجب فتح فانها وان كان مع الاعراب يجيء ضمة وكسرة
تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو دون سائر الغايات فلثقل الواو المضموم واما الكسر فيه نحو علو فاما التقدير
المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة
الى يا الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات وغيره وببيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من
علو لا عجب منها ولا سخر بضمة دالها وكسرها وفتحها وبنيت الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على
الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله ولم يجر مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات
لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وغير شدة ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة
وليس نحو فعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير وليس وغير الى بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس
المضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب
فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف
الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة لا غير حيث في المكان واذ واذا في الزمان
على ما ذكره في ذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها ام لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا فقد في جواز اضافته الى الاسمية
خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفادا منها احد الازمنة الثلثة اشترط ذلك
ليناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل
اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا
كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان
الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
او يكون مضمونها مشهورا بالوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لآخذنك

مبحث الظروف

ومرفوعة

الاول جاء الكلام وقد يكنى بها عن
الكلمة فيه شرح قال اعشى باهلة
البيت وكان قد اتاه خبر مقتل
اخيه المنتشر بن وهب

حين

مبحث الظروف

حين لا يتي لك قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى اسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ ١٩٥
الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى
جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان ما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون
لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كأن وأن وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد يزيغ ومن بعد ان بلغوه
ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان
ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يحل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى
الفعلية وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما
كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري قال بآية يقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها
مداما وقال الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما وتقول قم ريثما اخرج فاذا جاز نصبا في نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري
على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه ويضاف ذو وانه معرب كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب
بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذو صفة للامر اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم
والباء بمعنى مع وقال السيرافي هو موصوف بالوقت اي اذهب في الوقت ذي سلامتك اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه
كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية لغرابته وهو بعيد كاعرابه في الموصولة انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت
ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا فعلا وذوو افعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن
ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كاعرابه في الموصولة وان يكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعلية شاذا وقال سيبويه اذا كان حيث
الجملة التي تلي حيث واذ فعلا فتقديم ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى نحو حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفيما ذكر
من ذلك في اذ نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في ما حيث فسيأتي بعد قليل شبه غير
ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا فذلك لانهما اشبهتا مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود خاصة
كحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى الجملة مصدرة بحرف
مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على
الهم اذا خف بالثوى النجاء وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان لجواز اضافة الزمان الى الجملة وان كانت الاضافة اليها
في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في تأويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان
وكون الزمان ظرفا للمصدر الجملة المضاف اليها اغنى من الحرف الفاصل بين المتضايفين اي الحرف المصدري وفي الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج
معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها يضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد
فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم تنطقون وغير ان نطقت على ما يأتي واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر
الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف وفي من حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم
قدم زيد يوم قدوم زيد ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد
في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعين في الظرف المضاف الى الجمل فيصح
ان قوي جئتك يوم قمت وكذا بل الحاذ او البادي على ان يكون صفة ليوم قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا
كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم فكأن المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى
الجملة فان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته لانه هو
مفعول به ليعلم مقدرا وقال يا ذات حيث يكون من تدلل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه تعالى لان حيث نصب في
ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكون اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة
كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين
وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله
تعالى بعد اذ انتم مسلمون فمعناه بعد تلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تعالى ميقات
ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الآن لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى
برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه
بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل للدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدل في كل وبعض
واذ لان كلا واخويها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام
فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة

في بيان قسم الظرف المضاف

ولا

ولا وجه لتنوينه الآن بكون عوضا البعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حيا
كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال التنوين منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس
تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل
بان ابدلوا من تلك الظروف بدل كل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة
وغير ذلك متعودا بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين فيها كما في قوله وانت اذ صحيح فجئ به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض
ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدلة منها الآن مبدل الكل مع قيام مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ
الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه لظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه بناء على الضم ولا تنوين عوض لا
لابد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الآن يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما
توصل بإذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد يكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز
استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعم ويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ
جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعم فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال
في حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناه اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور
وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه لظرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعم وانا اذا من الضالين
كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يحتج ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال اتيك يوم
قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم
زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعم يوم تسود وجوه
وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في آخر الباب في الظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها
على الفتح وكذا مثل وغير مع ما وان وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان مباحث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع
اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب
واذ واما اذا ففيها الخلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها او لا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة
البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الى جملة صدرها
الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما اصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها
للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه
الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى
الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعم هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير
اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة والحجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع
ولا في قوله تعم يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله وما ادراك ما يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل
المضاف الى ما صدرهما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعم انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر
ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقيقة مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما
مضافان من حيث المعنى الى مصدرهما وليهما ولان فيهما الابهام مثلهما لفقد الحصر كما مر والمبني هو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه وثبت
ما قال الكوفيون من اضافة الظرف وغيره الى ما صدره ان المشددة او المخففة بجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظرف المتقدم
على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرء قوله تعم من خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع
اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس بنحو
ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وان وان اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى
الجمل وقال المصنف حيث لانه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ انه
بني لانه في صنعة وضع الحرف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح للتخفيف ويكسر
وقد يخلف ياؤها واوا ومثله مثلث الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى المفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ

نجما بضيء كالشهاب ساطعا

ام قشعم المنية والداهية

الذى بعد حيث غير قليل ومنع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والأشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى
المفرد وترك اضافة حيث قط لا الى جملة ولا الى مفرد اشذ وظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا فى قوله اما ترى حيث
سهيل هو مفعول لترى وكذا قوله تع الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكى هى احسن الناس حيث نظر ناظر اى وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد ترد
للحين كما فى قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه قوله ومنها اذا وهى للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون
للمفاجاة ايضا فيلزم المبتدأ بعدها واذ للماضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم علة بنائها وذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير الكلام فى
وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا للماضى كاذ كما فى قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل
كاذا كما فى قوله تع واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما فى قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويمكن ان يكون
من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتيها للاستمرار الزمانى نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا اى هذا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل فى استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضى مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه
استعمال اذا فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت وهذا اكثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه
بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثانى لازم
فهذا المفروض وجوده قد يكون فى الماضى فان كان مع قطع المتكلم بعدمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه
ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى كما يجيء فى حروف الشرط لان مضمون جوابها المعلق لازم لمضمون شرطه
وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقد يكون فى المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط فى اسم الا بتضمن معناه فلو موضوع للشرط مفروض
وجوده فى الماضى مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان كان موضوع للشرط مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم
وقوعه وذلك لعدم القطع فى الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك فى وقوعه فيه كما فى حقنا او لم يشك كان الواقعة فى كلامه تعالى وقد يستعمل
ان الشرطية على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع
بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان
اعطيت جاها لئيم واستعمالها فى الماضى على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه فى الاغلب الا وشرطها كان لما يجيء فى الجوازم وقد يستعمل لو فى المستقبل
بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا فى اذا قال ع لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع
بوجوده فى اعتقاد المتكلم فى المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافى القطع والفرض فى الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا
هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا فى الامور التى نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا
ان كما فى متى وسائر الاسماء الجوازم فنقول القائل اذا جئتنى فانت مكرم شاكا فى مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتنى سواء لكن اذا مع
ان قبل متى وسائر اسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه فى اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم يوضع فى الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع
الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الغرض الذى هو معنى الشرط فى الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به فى اصل
الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا فى الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال
ترفع لى خندف والله يرفع لى نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب من جهة عروض معنى الشرط
فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط فى اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز
استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك فى الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء
وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا لمعنى الشرط فجاز دخول الفاء فى خبره جاز
دخول الفاء فى الخبر وان لم يكن فى الاول معنى الشرط كما فى قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فلهم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما
اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود فى الماضى فلا يكون فيهما معنى الشرط الذى هو الفرض ومنه ايضا قوله وما بكم من نعمة فمن الله والفاء فى
هذا الموضع فى الحقيقة زائدة فى خبر ما ارتبطا اذا والموصول فى الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط جملتى الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط
ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل فى اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل
ما بعده فيما قبله كالفاء فى فسبح وان فى قولك اذا جئتنى فانك مكرم ولام الابتداء فى قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان فى
الذى قبلهما فى نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فانى ضارب للغرض الداعى الى هذا الترتيب كما يجيء فى حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا
العامل فى متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز فى غير الظروف الا ترى انك
لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى فى الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء فى اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول
والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المعمول
عند اهل البصريين كما فى ذا رنى وزدته زيد فكان الاولى اذن ان يقول متى جئتنى فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط

وفيه

في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد اذا واللام او الفاء نحو متى جئتني فانت مكرم وفلانت مكرم فتمّا الاية لان تقديم الاسم لغرض
هو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مرّ اتفاقا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط
كما في متى واخواته والاولى ان نفصل فنقول ان تضمّن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمّن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى
اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط اذ هو مخصص
للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه لا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان
فيه بالضمير كما تقدم في الموصول ولم يات في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها
الا على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلّمنا انها صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بعضها مع بعض وقوعهما معا جزء الكلام يجوز ان يعمل اولهما في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر وكذا ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في
موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل
والمفعول والمبتداء ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط في كلمة
نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبّح زائدة نيّة ليكون الكلام
على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان السببية لا تخرج من معنى التعقيب فاذا جاء ظرف فسبّح
فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا
اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما يحصل التخصيص به لكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل
بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى أئذا ما مت
لسوف اخرج حيّا فان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعمول
مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى أئذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى أئذا متنا وكنا عظاما ورفاتا
أئنا لفي خلق جديد واستدلّ ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني
اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعكرمة اذا في الشرطية
ومسوّغه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم
ينتصرون ولا منع من كون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعكرمة فيها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن
الفعل بعدها في قوله اذا لحضم ابري مائل الرأس انكب قيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعدها او ما دل
عليه ما قبله وليس بعدها ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو
كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل متعلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل
وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاي شيء ناصبه قلت قال المص ناصبه حال من الليل
اي والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء ههنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في
حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صائما في حال صيامه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج
في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مرّ وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم ظرف
الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به فخرج اذا عن الظرفية اي ووقت غشيان الليل وفيه نظر من
وجهين احدهما من حيث ان خروج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان تقول هو ظرف لما دل
عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحالة العظمة فمتعلقه بالمصدر المقدّر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة
الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب
اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا
من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين
منتصب بالجزاء كما مرّ وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها
الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع وتقول سرت حتى يكلّ الناس قال بعضهم يجوز ان يجرد بعد حتى
عن الشرطية ويجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائده شلّا كما تطرد الجمّالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز
ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها قال المبرد اذا فيه زائدة ولنا عن ذلك بزيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر
غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور لا تقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض

مبحث اذا المفاجاة

١٩٩ في الفعل المجزوم
اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها
وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا عامل لها وهي التي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجر
والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف
مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له فجأة فالتقدير خرجت
فوجدت عمرا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد
لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها فقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الا تبتدأ بعدها قال الزجاجي مشنعا
على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي فقالت انا طاير قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كساير الظروف فلم جوزتم رفع ما بعدها
اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اي فبالمكان عمرو
قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا
كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فنحن ولو كانت خراسان دونها رآها مكان السوق او هي اقربا اي اياها هي قربت
قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين والبصريين قال واظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل البصريين لا يكون الا فضلة يجوز
اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا
باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضماير وقوله او هي اقربا او هي في مكان قريب منها ونصب على الظرف وقد يقع — بمعنى ص
اذ واذا في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن
فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب
بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل ان المكثور غير فصيح بل يدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين صلوات الله عليه
وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة و
الاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف ليكون
الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا
بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كففتها بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم
انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم
اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف
اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف
الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك
زيد بين الخوف والرجاء استعير لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى الجملة مقدرة
بحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافتها الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجيء ما الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن
تقدير زمان مضاف الى الجمل وكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما
من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا
وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان فكل ماض
وقع بعد حيث احتمل المضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلما الشرط ففيه وفي كلما رايحة الشرط فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا لكن — واما حيثما م
ما ومتى فالعامل في كلما وحيثما ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا الا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه
نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وكلما اصبحت فسبح الله وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما احسنتني اعطيتك وحيث
لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكان ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا
وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولنا ان نركب بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيثما الا انها بنيت على
الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب انجلا فحيث فانه لم يشبها حالة الاعراب هي منصوبة فيها حتى تراعي حركتها الاعرابية وانما ترتب بينا وبينما
وكلما مع جملتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من تناسب لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط وهذا دخل اذ واذا المفاجاة
في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية
والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا المفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة
ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد
قائم اذ رأى هندا اي بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما

مضافا

(هامش) السوقة خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر قالت بنت النعمان بن المنذر فبينا نسوس الناس س بره

(هامش) [illegible] مبني على الفتح [illegible] في بينا

مضافان الى الجملة التى بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدأن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هند حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول
بحرفية كلمتى المفاجاة كما هو مذهب ابن برى فالعامل فى بينا وبينما ما بعد كلمتى المفاجات او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة فى جواب بينا
وبينما كما قال الجوهرى وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ فى نحو قوله تعم واذ واعدنا و بزيادة اذا فى قوله حتى اذا اسلكوهم فى قتائدة البيت
والكلام على مثل قوله تعم فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمروا سوآء ويجوز ان يكون اذا فى
جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعم فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التى
يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة فى الظرف المذكور اى وقت الاصابة فى تلك الحال يستبشرون وكذا فى الباقين فالجملة المضاف اذا محذوفة مدلول
عليها بالجملة التى فى موضع الشرط اى اذا اصابهم يستبشرون فاذا كشف فريق منهم بربهم يشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا الان فى قوله تعم وان
تصبهم سيئة الاية اى اذا اصابتهم يقنطون اى فى تلك الحال يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان لا يقدر لها جملة مضافا اليها الان المكان لا
يضاف الى الجملة الاحيث بل المعنى وفى ذلك الموضع يقنطون وكذا فى جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا فى جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال
لانه اذن حرف كالفاء سوآء وقد يجيئ اذ للمفاجات فى غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جائنى عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما
الى المصدر قال بينا معانقة الكرام ودونه يوما اتيح له جرئ سلفع تقديره بين اوقات معانقة والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر
اى تعانقهم حاصل قوله واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرء عليها معنى الشرط كما فى اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان
وان للشرط فى المستقبل واذ موضوعة للماضى فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضى كقوله تعم واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها
الظرفية الان يضاف اليها زمان كقوله تعم بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يجئ مجرورا باسم الا بعد او يقع مفعولا بها
كقولك اتذكر اذ من يأتينا نكرمه وقوله تعم واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل فى نحو قوله تعم واذ واعدنا انها
زائدة كما مضى وقيل هى مفعولة لاذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت لقيام القرينة عوض منها التنوين كما فى قوله وانت اذ صحيح
فيكسر ذالها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر فى نحو يومئذ كما مر ويجيئ اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اى لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتأويلها
بالوقت حتى يجعل فى حد الاسم واعلم انه يفتح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فايلاؤه
الماضى اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو قولهم اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما
على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا ان استقباح استعمال مثل هذا انما هو لمعنى قولك اذ زيد
يقوم فعل له كذا والحق انه ليس قبيح قليل الاستعمال وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية
وفيه نظر لان مثل اذ زيد يقوم فعل له كذا مقصود به القيام الاستقبالى وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت فى كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية
واذا جائت ما بعد اذا فهى باقية على ما كانت عليه لا تصيرها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة بما كما يجيئ فى الجزم ومنهم من
قال اذا ما يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء فانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية متى ما قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين للاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما
على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولانى ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع من فى
الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى اى من اين ولا يتوهم انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز لهما
من لانها تدخل فى اكثر الظروف التى لا تتصرف ويقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل فى وجاز ان يضمر
فى الظروف اضمارها ومنه قوله صريح غواني راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى
تؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين تؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول قوله تعم انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل
واما الشرطية فكقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اى من اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام
والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى فى فيكون على الوجهين حرفا
او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمى اى فى كمى او وسط كمى ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك
فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذى بعده غير ما دمت كما تقدم فى نحو امامك زيد فانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اى متى انت و
بلادك مجتمعان قوله وايان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان تختص بالامور العظام نحو ايان مرسها وايان
يبعثون ولا يجوز ايان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكسب الجمهور ساكته عن كونها للشرط وجوز
ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون
ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان وايان للزمان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى ما
او ان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى اوان فادغم بعد القلب وقيل اصلها اى ان اى اى حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون بأى
وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف اى لا ينفصل الالف عن المفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى
حال والجار والمجرور عندهم كالظرف فهو متعلق باسم فاعل مقدر اى كيف كائن والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند

راغ ثعلب يروغ روغا وروغانا اوغ
المنار ذهب جاعدا ونظرى ابن المقر
س

ناجت الريح نناج نيها تحركت
وارنا نيج اى مر سريع مع صوت
ط

سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ابيوم الجمعة ام يوم السبت ولا انفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل وعند الاخفش بقولنا على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف فعل يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان تقول فى الجواب متكئا على ابن او متمكنا وفى البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن رتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ فتقول فى جوابه صحيح او سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به لمطلوبى ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز ان يقول الفصيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه اهمل الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى قال او راعيان لبعران شردن لنا كى لا يحسان من بعراننا اثرا قال الاندلسى هى لغة فى كيف او هو خلف فاكيف ضرورة قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف عند النحاة ان اصل مذ منذ خفف بحذف النون لسد الادغام بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وفى ذلك ان الحذف تصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم انه مقصور من اذ ومنع منه صاحب المغنى فى الحواشى وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ فى نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل اينما على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج للساكنين رد الى اصله كما فى نحو لم ابن وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بنى تميم وغيرهم وبيشارهم منها اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت مذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بهما معا فى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل الذو لغة السليمية غيرته فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وذو طائية ويبنى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رأيته منذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رأيته منذ يومان من ابتداء يومان اى هذا ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدء فى الوجود اى من وقت ابتدأ اليومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويل المذكور فيهما بل يكون حرفا موافقا اللفظ للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما فى حال الرفع ما بعدهما فلما يجىء من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال الجر فلتضمنهما معنى الحرف فلان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن قال يجر فيهما بمعنى حد المضاف الى الزمان مضمنا معنى من ومعنى مذ شهر نا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من قبل شهر قبل وقتنا على ما يجىء انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين كما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول للجمهور البصريين بانهما مبتدأ ان وما بعدهما خبرهما على ما يجىء تقريره والثانى لابى القسم الزجاجى انهما خبر ما بعدهما فانه قال الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجىء من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان قدرهما ظرفا كما تقول مثلا فى ما رأيته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رأيته مذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان نركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب وهو قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا اللفظ من الذى هو مشهود فى ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على التركيب لكون الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجىء وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركيبها منهما مع مناسبة لفظهما وامور النحو اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال ساكنين وحقّ اذ ان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة فبقى الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات

مبحث منذ

المتمكنة

المتمكنة في الأصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم
يشابه الغايات المعربة الأصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف على ثلثة احرف فما اكثر فبقي منذ كما هو للغة
السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا
فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الأصلي اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع
تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة المقصود به تحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل
اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى الجزء المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومنذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى
وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل الجزء بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا
يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد فيوم الجمعة الأقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا
الأسم ما بعده من الأيام ففي الأول كان اصل منذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ
زيد قائم من اول وقت نوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحده اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ
الى الجملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة والتي احد جزئيها فعل
فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان
المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركبه
من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقريره مذهب جمهور
البصريين والأصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا على ما اخترناه وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدري لتغيره بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث واية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي دخلاها
بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يكون منذ في مثله مضافا الى الجملة محذوف احد جزئيها كما
يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى الجزء المتصل
بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره
بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما رأوه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد وهذان الحدان يجوز ثبوت القراءة فيهما ويجوز
انتفاؤها في جميع اجزائهما فذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحدين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان
المراد بالاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رأيته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب
ومنذ يوم لقائك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصد العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول
الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو قبيح لانه اذا انقطعت في الأول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود
انها انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام
العشر لان اياما اذن كسا عات يوم الجمعة في يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد
الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب احد الجزئين
في الموضع المقيد بما ذكرنا لانه لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتدأ يومان على حذف الفعل
اي من وقت ابتدأ يومين اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص
يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي
اخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم
الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما تقول اذا كان يوم الجمعة فادني مناد واما المصدر
الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتدأ نومه او نومه مبتدأ وفي المعنى الثاني منذ خروجه
اي منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون نحو منذ انت قائم في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انهم جوزوا
اضافة منذ الى هذه الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت وكم سؤال عن
الزمان اي من وقت يومين اي وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الأيام اي وقت ابتدائكم منها وانما جاز
ذلك الخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا ان يراعى اصل منذ من الضمة اذ اضافته الى المفرد عارضة قليلة كما
ابقي ضمة حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما تري في بعض الكتب ان
بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم
هذا الذي ذكر اصل منذ ثم انهم قد يوقتون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه
لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى متى في فعل ما اخر لا بد لمنذ في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية

مبحث الظروف

ولا يكون بمعنى في وحده كما يجيء وهذا الذي ذكرناه وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته ٢٠٣
راجعاً الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب في احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال المذ ومنذ بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتاً كان
او منفياً نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما
ذكرنا ان يكون هذا المحل غير مفرد نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان تعاشرنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصوداً وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته
مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مخصص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتاً او منفياً نحو صحبته منذ يومان اي مدة
صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفرداً او جمعاً معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم
انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخر الجزء المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه
مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زماناً واحداً او غير واحد حتى يكون فيه العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع ولا (معنى ص)
كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومين عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يوم
وقد رأيته امس قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تمّ
لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوماً مجازاً وكذا ان
كان في وسطه فتجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوماً ولا تحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معاً جاز لك ان تقول منذ ثلثة
ايام قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان يوم الاثنين وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول
ما رأيته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء
في جميع مواقعه لا يجوز ذلك قال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال
ولا يقولون مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستنداً الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس
جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل ساعة حتى لو قد يقع الفعل وان قل في زمان مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رأيته مذ سفره (المصدر او ع)
او مذ انه سافر او مذ سافر اي منذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان
زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسمان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم
الجمعة ومعنى ما رأيته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رأيته حتى يكون الجملة مضافاً اليها فحذف
لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه
وقيل حملاً على مذ ومنذ الحرفيين عندهم وقيل لزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية
عندهم جملتان فما رأيته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما
رأيته ومدة ذلك يومان وذلك لان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها لانها تبينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم
لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رأيته متقدماً قالوا وان انجر ما بعدهما فهما جاران فان كان الفعل العامل فيهما
ماضياً فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رأيته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته
من يومين الا ان يفسر من بين اول اليومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالاً نحو ما رأيته منذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي
وهذا تقريب لان مذ يقتضي ابتداء الغاية ولا تقتضيه في وهذا المقام تمام الكلام في تقرير المذاهب فلنرجع الى ذكر الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد
المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جراً او رفعاً وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب
ارتفع ما بعدها وانجر الا ان المعطوف وان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ فمثال
الموافقة في المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصوداً
بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين
لاول المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف
في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد لان معناه او في
على تقدير فعل اي رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدر بعد قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ وروي
عن بعض العرب انه قيل له مذكم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف فيه للتشبيه وكم دخلت عليها الاستفهامية فخففت فيها
وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد لدن مثلث
الضاد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صبح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت
للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديماً ولم اقتر لدن اني غلام

الذكر والذكر ضد اليابس [illegible] الذكرة قال [illegible] البحاني لطيفة [illegible] ومعروف [illegible]

عه

ثمانى لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكأن لدن خففت بحذف الضمة كما فى عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك
الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين لان التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الاول كما فى لم يكن الذين او بتحريك الثانى كما فى يلده
لان زوال الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التى هى اصلها وقد جاء لدن ولد فكأن لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام فان كان
نحو عضد فى عضد تعليلا كما يجيء فى التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التى هى اخرى الجميع
واشهر اللغات ولكنه يخالفها الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من عند
واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل فى الحاضر القريب وفيما هو فى حوزتك وان كان بعيدا الا
لدى فانه لا يستعمل فى البعيد واعراب لدن المشهور لغة قيسية قال المص الوجه فى بناء لدن ولغاته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية
عليها لتشبهها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذى ارى انه جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف
اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على انه يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى على ما ذكرنا فى صدر الكتاب فى حد الاعراب
فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه فى بناء لدن انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه مع عدم
تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحروف ونهاية ما فى الذى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندى
غنى وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا جرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز دخلها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه
ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك اللفظ غدوة فجاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما
النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم
وتكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار
لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصبها لتشبيهها بالتمييز فى راقود خلا او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا فصار لدن ضاربا وبعد لدن لا يكون الا منونة وان
كانت معرفة ايضا اما تشبيهها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما الاخر فالوحدة التنوين لم يكن الا منصوب هى ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئى الجملة
اى لدن كان غدوة كما قلنا فى مذ يوم الجمعة والف لدى يعامل معاملة الف على والى فتسلم مع الظاهر ويقلب ياء مع المضمر غالبا وقد حكى سيبويه عن
الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلب الف هذه الكلم الثلث
مع المضمر تشبيها بالف رحى اذا اتصل بالضمير المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة
الواحدة كالرافع مع ضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب
نحو عصاك وقفاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بالتى الحق بخلاف الف على والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل
فى الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذى لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع
وانما هو قياس منه قوله وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى معنى قط الوقت الماضى عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان
بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل مجرد الزمان لا بمعنى ابدا قال فلولا نبل عوض
فى حضنى وا وصبار وتبى اصلا ذلك من ذى عوض كما يقرر ذى انف اى فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من لفظ وهو القطع
كما يقال لا افعله البتة الا ان قط مبنى لما سنذكره بخلاف البتة وقد يرد قط بدون النفى لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل بدونه
لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبنى للمضى ومع الاثبات ايضا قال ولولا دواعى عن عفاق ومشهدى هو تبعقا
عوض عنقاء مغرب وهو منفى معنى لكونه فى جواب لولا وبنا عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه
نحو عوض العائضين وعهد الداهرين والداهر والعائض الذى يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقى من الدهر داهر وبنى قط لان بعض لغاته على
وضع الحروف كما يجيء والاولى ان يقال بنى لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضى واما ابدا فليس للاستغراق لانه لمعناه الا ترى الى قولهم
طال الابد على لبد وبنى قط على الضم حملا على حيث وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء فى هذه وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ وقد يقال قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء فى عوض فتح الضاد وكسرها ايضا وكثر
ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعى لبان ثدى ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه
لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يومك فهو امس فكان فى الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد ولم يبن
صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر فيها مرد ونقرينة ظهوره فى امس لانك اذا قلت
كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين قولك لقيته امس وقيل انما بنى امس لانه مشكل سواء قلنا ببنائه او ترك صرفه
لانه خالف اخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هى معربة منصرفة وهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد
يوم التكلم كما بنى امس قصدا لان التعريف الداخل فى الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجود ذهنى فكذا التعريف بخلاف
امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال التكلم فتعريفه يكون قويا مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة
واما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف فى حال الرفع وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر كالحجازيين قال سيبويه وبعض بنى تميم

[illegible]

احقب حبل يشد به الرحل الى بطن البعير مما يلى ثيله كى لا يجذبه التصدير منه

وقط
مخففة بتشديد الميم غلط الذى ... استعمل

عفاق بسهم رجل الكلمة بالهاء خطط اصابها ... فى ... ذى ... فيما يستقبل من الزمان

تخالفا

ومسح
ابتال بالكسر كالرضاع
يقى هو اخوه بلبان امه
قال ابن السكيت لا يقال بلبن امه
انما اللبن هو الذى يشرب

بحث الظروف

يفتحون امس بعد مذ قال السيرافي انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا
بعدها من يجر فكان مشبها بنفسه قال لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه
ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني يسمى به شخصا فالوجه فيه الاعراب مع الصرف كما
يجيء في باب الاعلام وان سميته به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لابد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته
في الحالين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار علمية المقدرة
كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب
واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدءوا باعتبار
الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير طبق الاعراب اشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر
والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما فصارا كالمبني
تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤها اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا هي ما بني عليه الكلمة بعد
الكسر فايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم
مطلقا اي في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول
بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس
اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وقد يبنى المقارن للام
ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام الاصلية قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثني وجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى
واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني او جمع فالاعراب لم يبق ذلك الواحد المعين ولهذا اظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا
الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاجي مغترا بقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى
الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبهه بالحرف
بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال على ما هو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر بعد التعريف
ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست
اذ شرط اللام المعرفة ان يدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين دخل عليه اللام بمعنى الذي اي آن
آن حان وحل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء فتركا على البناء الذي كانا
عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات ولا يتعين يحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه
من امسى يمسي وقد يبنى لا ان على ان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلام سيبويه محتمل فانه قال لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انه حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط
لما كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التأويل
والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال الوضع وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا او معنى
او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا
بالفاء وقد يكون مضارعا ومن قريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جاد وجرود وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام
الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام
الى موضع العين وسكن الها لوقوعه موقع الالف الساكن وردت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من
لاه يليه اي تستر وفتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقول له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبن في لاه لالتباسه بالجر الذي هو
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية التي في نحو لله لا افعل
بالنصب وقامع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لان النصب في ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل عن معي لاي شيء نصبتها فقال
لم لم يبن على السكون هذه اللفظة فقال انها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها الحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبا
والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كانا معا والجر في نحو خرجت من معاي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحرف
لان الحق انه محذوف اللام كما يجي مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحرف مسبوق بالنظر الى الواضح لمشابهته في الاستعمال الحرف فلا يكون
سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون معْ زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه
اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه لو كان اسما كذا وكان وضعه كذلك موجبا للبناء
لبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يؤت بما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكانا معا اي في مكان
وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وبين فعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا

بحث الآن

بحث لما

بحث لاه ابوك

بحث مع

او لا

اولا والالف معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام لنفي الأصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف في بل من اللام استثقالا
لاعراب الموضوع على حرفين فيخ عندهما عكس حوك برد لامها في غير الاضافة وقد يحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظروف
المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذا مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء
بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد بان الوضع
قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل
معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع
لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان تركيبا كما مر في حد الاسم لان المركبات ايضا موضوعة
بالتاويل الذي ذكرناه هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا
الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض
على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال
وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يخصص المنكر المعود اليه بحكم اولا
والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية
وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرات المعود اليها او المعهودة مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى الخارج المخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود
اليه بشيء قبل نحو رجل قائم ابوه والجي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وياتها قصة ورب
رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم
لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مخصصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد او علي اذ يشار بكل واحد منها الى المخصوص عند
الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا
الاستعمال بالصفة وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه
جميع المعارف وقولنا مختص اسم الاشارة يكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما
سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة
الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المص
في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه
الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما يجيء في الاعلام فهو
اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير
الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع
اللام كما مر في اول الكتاب فنظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشراء الدالة
على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي
والاسم المحلى بها استغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك
العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها اذ لا واسطة
بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المتشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة
بازائها لا الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وهي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل نوم
اذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من
المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل في هذا
الحجر الا الزيدين معا ولا الا ثلاثة منكم معا بل يجيء ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين في هذا
هذا الحجر الا اخويك اي الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان في هذا الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد
والمثنى منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين او الا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد في
غيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال الحجرمي الا ملكا
اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الا املاحا اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى فاما
الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة مفرد منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهم اي ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين
ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا او الا الزيدين او الا الزيدين فهو له تعالى لا تدركه الابصار

مبحث المعرفة والنكرة

المعهود

في بيان ان الالف واللام في الجمع المحلى بهما

اي شيء

مبحث المعرف والنكرة

ای شیء من الانصباء لا جمیع الانصباء کما توهم بعضهم فحال الجمع فی الموجب وغیره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء کلامهم واما
النکرة المستغرقة نحو ما لقیت رجلا او رجلین او رجالا فلا یستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقیت رجلا الا الزیدین
ای الا کل واحد منهم ولا یجوز ان تقول لا یرفع هذا الحجر رجل الا الزیدین معا وتقول ما لقیت اخوین متصافیین الا الزیدین ویجوز الا بنی فلان
ای الا اثنین منهم ولا یجوز الا زیدا وتقول ما لقیت رجالا الا الزیدین ولا یجوز الا اخویك ولا الا زیدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقیت
جماعة من الرجال وان کان هناك قرینة دالة على انه لیس المراد الاستغراق فان کان هناك عهد فاللام عهدیة على ما یجیء فی بابه وان لم یکن فان
کان فیه علامة الوحدة او التثنیة نحو ما اعطیتك الا التمرة او التمرتین فلا فرق اذن بین المعرف والمنکر معنى فکانك قلت فما اعطیتك الا
تمرة او تمرتین وان لم یکن فیه علامتاهما نحو اشتریت التمر ولقیت الرجال فالفرق بین ذی اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوین الذی فیه
للتنکیر یفید ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتریت تمرا ولقیت رجالا اشیاء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد
به الماهیة المجردة عن البعضیة لکن البعضیة مستفادة من القرینة کالشری واللقاء فکانك قلت لقیت هذا الجنس واشتریت هذا الجنس فهو
کعام مخصوص بالقرینة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرینة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا
النوع بالمنکر نحو قوله ولقد امر على اللئیم یسبنی وکذا مررت بالرجل مثلك وما یحسن بالرجل خیر منك کما مر فی باب الوصف فعلى هذا کل لام تعریف
لا معنى للتعریف فیها الا التی للمعهود الخارجی قوله وهی المضمرات وقد تقدم ذکرها ویخص باسم المبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذکرهما
وانما سمیت مبهمات وان کانت معارف لان اسم الاشارة من غیر اشارة حسیة الى المشار الیه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتکلم اشیاء یحتمل
ان یکون مشارا الیها وکذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب فلم یقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما یعود الیه متقدم فلا یکون
مبهما عند المخاطب عند النطق به وکذا ذو اللام العهدیة قوله وما عرف باللام هذا مذهب سیبویه اعنی ان حرف التعریف هی اللام وحدها و
الهمزة للوصل فتحت مع ان همزات الوصل الکسر لکثرة استعمال لام التعریف والدلیل على ان اللام هی المعرفة فقط تخطی العامل الضعیف ایاها
نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالکلمة وصیرورتها کالجزء منها ولو کانت على حرفین لکان لها نوع استقلال فلم یتخطها العامل الضعیف
واما نحو ان لا یفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفین لقوته لانه یجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحیح واما نحو بهذا فبما رحمة فان الفصل
بین العامل والمعمول لم یغیر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به کلا فصل وللامتزاج التام بین اللام وما دخلته نحو کان الرجل مغایرا لرجل حتى
جاز توالیهما فی قافیتین ولم یکن ایطاء وهذا انما یکون اذا کان وحدها معرفة ووضعت اللام ساکنة لیتحکم الامتزاج وایضا دلیل التنکیر الذی
هو ضد التعریف على حرف وهو النون فالاولى ان یکون دلیل التعریف مثله وقال الخلیل ال بکمالها للتعریف نحو هل وقطع استدلالا لانفتاح الهمزة
وقد یتوقف عنده وبانها تتوقف علیها فی التذکر نحو قولك الی اذا تذکرت ما فیه اللام کالکتاب وغیره وبفصلها عن الکلمة والوقوف علیها عند
الاضطرار کما لو قف على قد فی نحو قوله ازف الترحل غیر ان رکابنا لما تزل برحالنا وکان قد وکذلك قوله یا خلیلی اربعا واستخبرا المنزل الدارس من
اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع فی التدرج لکثرة الاستعمال وذکر المبرد فی کتاب الشافی ان حرف التعریف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام
الیها لئلا یشتبه التعریف بالاستفهام وفی لغة حمیر ونفر من طی ابدال المیم من لام التعریف کما روی النمر بن تولب عنه ع لیس من امبر امصیام فی امسفر
ولام العهد اللام التی عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذکره ای لقیه وادرکه یقال عهدت فلانا ای ادرکته وعهده اما بجری ذکره مقدما کما فی قوله
فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذکر بلا جری ذکره نحو قولك خرج الامیر والقاضی اذا لم یکن فی البلد الا امیر
واحد مشهور او امیر واحد وقد یزاد اللام فی العلم کقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وعلى ما یجیء فی الحال نحو الجماء الغفیر
وفی التمییز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح کما یأتی فی باب العدد وقد یکون الزائدة لازمة کما فی الذی ومتصرفاته ویکون اللام عند الکوفیین عوضا
من الضمیر فی نحو برجل حسن الوجه ای وجهه وعند البصریین لا یعوض اللام من الضمیر فی کل موضع شرط فیه الضمیر کالصلة والصفة اذا کانت جملة والخبر
والوصف المشتق ویجوز فی غیره کقوله لحافی لحاف الضیف والبرد برده قال الکوفیون قد یکون اللام للتعظیم کما فی الله وفی الاعلام ولا یعرفها البصریون
واللام فی وصف الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ویا ایها الرجل لتعریف الحاضر والاشارة الیه وهی فی غیر الموضعین لتعریف الغائب
نحو ضرب الرجل وبعض لام العهد للغلبة کالصعق والبیت على ما یذکر فی الاعلام قوله والنداء نحو یا رجل ومن لم یعد من النحویین فی المعارف فلکونه
فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع کاف الخطاب کما مر فی باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظیة وانما یتعرف بالاضافة

مبحث العلم

المعنویة ما لیس من الاسماء المتوغلة فی الابهام کغیر ومثل على ما مر فی الاضافة قوله العلم ما وضع لشیء بعینه غیر متناول غیره بوضع واحد قوله
غیر متناول غیره یخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع ای معین کان بخلاف العلم على ما تقدم لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع لیطلق
على ای معین یراد بخلاف العلم فان واضعه لم یضعه الا لمسمى معین ولا نظر له الى تناوله معینا اخر کما کان فی سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق
بمتناول ای لا یتناول غیر ذلك المعین بالوضع الواحد بل ان تناول کما فی الاعلام المشترکة فانما یتناوله بوضع اخر ای بتسمیة اخرى لا بالتسمیة الاولى
کما اذا سمى شخص بزید ثم یسمى به شخص اخر فانه وان کان متناولا بالوضع لمعینین لکن تناوله للمعین الثانی بوضع اخر غیر الوضع الاول بخلاف سائر
المعارف کما تبین وانما ذکر قوله بوضع واحد لئلا یخرج الاعلام المشترکة عن حد العلم ولا یخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذکر المص وذلك
انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقایق الذهنیة المتعقلة کما اشیر باللام فی نحو اللحم الى الحقیقة الذهنیة فکل واحد من هذه الاعلام

الأرطى في شعر ...

القنة بالضم على ...

موضوعة

موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اسم غير متناول لغيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع لحقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج كما تقول الاسد لان المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا بخصوصه لا واحدا للمعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق فلا يقال ان اسامة كذا الا ادا اسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وابن لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على او كبر و اضافة ابن آوى وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى اعلام الاناسي ويجيء عنها الاحوال ويوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا تبا ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعها لغير الاناسي من الطير والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد وبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان وبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها تمام الاسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام الجوامع معنى يناسب المسمى بها كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما فاذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة للاغلب حاله يعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا وانه علم على ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهاة الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة اينما علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشر اي قربه وليس اولى اسم فعل اينما بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والآن خبر اولاة اي الشر الآن واما هاة الآن فالرفع متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرده من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم الجنس فهو كالوسميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا متانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم تقول اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولا اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا يقول اسامة تفرس الانسان الا الدارع منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد يجري النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يخص بالنكرات ككل ورب على ما يجيء فقالوا افعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف ووصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة وممنوع الصرف منها ما اجتمع العلمية فيه سبب آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف المزيدة المقصورة للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل ورب ومن الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم يتغير معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية يا فيهم نحو دطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتبار ان جعلت الفه للتانيث لم تصرف وان جعلته لغيره صرفته للتنكير بدخول كل وذلك لان نحو ارطى وسلمى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عدلنا الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على الآخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة زائدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كالاعلام نحو قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا التوهم المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبر بها عن موزوناتها لم تقع على فرد شائع منها كما تقع النكرات فبعدت عن النكرات لهذا المعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزون كما تقول لعرق ترجب فاعل اي عاقل اجاهل على حسب القرينة القائمة على معنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صار كونه وقاتها

مبحث المعرفة والنكرة

دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير
اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل هٰهنا
ليس بوصف فانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه
ففي افعل هٰهنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى
الاعلام فيصرف افعل هٰهنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين ليقابل
موزونه في التجرد من التنوين ولم يخف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص
انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الآساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة
فكذا يجري الوزن هٰهنا مجرى الجنس الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن
معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في الحالين كاسامة
في حاليه اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى واحد ايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما للماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به
واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا مثلا وليس قياسا فيقاس عليه والاولى
ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه
لمثل هذا مجرى الاعلام لا ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عند من لا ينون
الصرف والقسم الثاني وهو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبي كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر
ولم تخلع ولم تهب فمنع الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو
ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق وفعلاء اي
حمراء ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جارية في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة
كما يجيء واما ان ذكرت الاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك افعل امر
واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له في الصرف وتركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة لانه
كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات او لا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء
حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله كأن فعلة
لم تملأ مواكبها البيت فتجري مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلافا لسيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون
فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان
فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما
فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وثمانية ضعف [illegible] قال المص الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه كانه
لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا
مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها
كذلك نحو رجل خير من امرأة وهو باطل ويلزم ان يمنع الصرف في امرأة في رجل خير من امرأة وفي تمرة وجرادة في قولهم تمرة خير من جرادة والمسموع خلافه وانما
صح الابتداء لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة هٰهنا
لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها او العلم
انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول
غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع واضع معين
بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس مما يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم
الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق
واللام في الاصل لتعريف العهد فقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب قبل الذكر لشهرته فاللام التي في
الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين به من النجوم لكون هذا الاسم أليق به من بين امثاله
وكذا البيت في بيت الله لانه غيره كأنه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام
العهد المشار به الى ما علم المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلا يؤتى غلام زيد الا الأليق غلمانه بهذا الاسم لكونه اعظمهم واخصهم به وبالجملة لأشهرهم
بغلاميته حتى كأن غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر
الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا فالزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا
لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين

مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا النحو التقاسيم بها في باب النداء
فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات
او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله
او الاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم باييض ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب
الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذا لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف
انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي و
قد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت باحضار اداة التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفتين
باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف
الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي ما ذهب اليه المص مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي
فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل لمخالفة القياس
فوجب قلتهما ايض وليس كذلك فان العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما
علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يجيء فيه ما يندفع به ذلك فجبروا
التعريف لئلا يخل بالزام اللام لزوال التعريف العلمي له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان
كان التعريفان متغايرين لكن غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في اسماء لا ينفك تصاحبها كابانين
لجبلين متقابلين فوق لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل
واحد منهما عماية وكذا جماديان لانهما جاريتان مجرى هذه الاسماء من الدلالة لان احد الجبلين مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى
كما يسمى مثلا شخص بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى تقول هما
زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات البلد بالشام فليس من هذا اذ لا يسمى بعض منه
اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجري مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا
يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل مثلا مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا تقول
جاءني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما
كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق فكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية
اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يأت
الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن عمار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو
ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة دفعوا معاوز فقده بفلان ويقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان
وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحي العين وهنت ساكنها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة
ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان
تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك
ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلحق
اواخر هن ما يلحق اواخر المندوب وان لم يكن مندوبا فتقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا
ووقفا مع ان الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا ربتاه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض
البصريين ولما رأى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة
وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدال الهاء من الهمزة كثير كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وان لم يستعمل هناه ح
وانه اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه و
يا هنانيه كما مر في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او يا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة
والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول غالب وهو اما عن اسم عين كثور واسد او معنى كفضل
والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كعامر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت
لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلد اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والسماع
في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل بتغير النقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الكلام
من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يتعهد متأنيا فيه فالمرتجل نحو حنتف

فقعس

مبحث المعرفة والنكرة

وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لأن الحنتف الجرادة والفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غيّر للعلمية بزيادة حرف كغطفان
من غطف العيش اي سعته او نقصان كشمر مع تغيير الحركة كان او لا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غيّر فما هو ثابت في
الجنس نحو ما بقي فيه الادغام كما في محبب اسم رجل قال الفيومي محبب وليس من تركيب محبب كمعد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب
لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وقليل على فوعل من مظب وهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعد يكرب
عند من قال اصله معد كمغزى ومرمى لا معد وتمام تصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكر وحرم لعدم استعمالها
واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياءان كالحاوي والحية اي الياء من
تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعه الهواء سقطه وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحوا قلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم ولكن هذا
التغيير عند النحاة صيره مرتجلا لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذا التغيير ولو قيل بنقلها والتغيير قام مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمر كان
ولا علا على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو ولقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب في الذم
وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية
وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه
يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية
فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين
وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم قدم الاسم اولا ثم اللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية
مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح
او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين او ولهما جاز
اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة فظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو
الاولى لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة
قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز وعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل
هن جدات له وقيل تشبب بثلث كذلك قال قال ابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال لا اجرا ومن طلب الاجر وقارما جزانفه فقير — الثم في
وذا المرء بالسيف يحمس نغامته لما اخترع القوم بعطه تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما مر في باب المركب شرحه ثم نقول
اذا ادت التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون فان اعربت الكلمة
اعرابه قبل التسمية ويجوز ان تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان نحو قرعبلانة غاية عدد حروف
الكلمة فلا تجعل النون في مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف وذلك لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات
ما اخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة فلا يلتبس بالمثنى ولزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف
القياس اي هذا البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر من بحري
اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران لذلك وقد جاء في الجمع الواو قليلا مع الياء قالوا قنسرين
وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون في كلامهم موجود وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل نون الجمع اذا
كان معتقب الاعراب قياسا فانه لا يلتبس حينئذ بسنا الجمع قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس قال في نحو قوله ولها بالماطرون اذا
اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الماطرون بالنون والطاء المكسورة وقد
ينشد في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون النون للتعريف اذن لا من تمام الاسم لانه اعجمي ولا له تنكير في موضع التجرد
ان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه وكان القياس الماطرين بالياء فجعل الواو مكان الياء اشكال وجمون عجيبتان
واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من لامته مبنية
ما لها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت ينصب ويرفع قال ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء فان جعلته
بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان انثته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر
من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما اللفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان
حرف لين نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيها بل تقول جاءني كم ورأيت منا مخففين فيجعل
من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمي كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب يوضع على اقل من ثلثة
احرف وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اي ما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع
فكان جعلها من باب يد اي ما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في لا اول اكثرت من الكم ومن اهل الكم المشددين وذلك لانه لم ينقل

بالكلية اى الجوع عليها لتغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى واذا كان ثانى الثنائى حرف علة وجب تضعيفه
اذ الغرض به سوا جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفى ولا وهو وهى تقول هذا لوّ وفىّ علما وذلك على الالف الخ وجعلته همزة تشبيها بحرف
وكذا وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقط حرف العلة بالتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو لقيتنا
بالكلمة او سميتا به المرأة وجب التضعيف لانا لا نأمن التنكير فيجئ التنوين اذ قد حكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة اليا
همزة بكل حال نحو لوء وفىء ولاء والاول اى التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبى ولاجل بقاء المعرب على حرفين حملا اذا ارادوا اعراب اسماء حروف
المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما فزيد عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها دخولها
بالتنكير نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاى فهو على ثلثة احرف آخرها اليا كالواو فلو عربته او لم تعربه وفيه لغة اخرى زى
نحو كى فاذا ركبتها او اعربتها قلت كتبت زيّا نحو كيا ولا يجوز الحكاية فى اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جاز فى نحو
من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل فى كلام العرب مع البنا فجاز للحكاية تلك الحال فى التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها
لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى
وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمى بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذى كانت بسببه
مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع ان التى معناها التحقيق
تنصب وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد نحو قولك هذه باء عربية ولم يكن فى اصل الوضع قولك فى حال الافراد با تا ثا
بلا مد وما وضع على ثلثة يكون فى حال الافراد ايضا كذلك كلمن عمرو وبكر وسيبويه جعل ابا جاد وهواز وحطيا [illegible] مشددة عربيات فهى اذن
منصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشات عجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابى بكر وجاد من الجود وهو العطش
وهواز من هوز الرجل اى مات وحطى من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميا قال السيرافى لا اشك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط
بالسريانية وقرشات يدخله التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اى هذا اللفظ وهذه
الكلمة واذا سمى بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف
كما هو مذهب سيبويه فى ذو واذا سمى به فانه يقول هذا ذوى كغنى ورايت ذوى ومررت بذوى بنا على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا
ذىّ مثل بقلب الواو فيا لسكون العين على ما مر من مذهبهما فى باب الاضافة واجاز الزجاج فى فو اذا سمى به ان تقول فوه ردا الى الاصل ولا يجوز
حرف العلة كما فى هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبى وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذى مر فى باب غير المنصرف وان سميتها
بهى فهو لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف وبا
الجر وبا الاضافة على قول او لا فان كان متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون الحرفين مجانسين لحركته وانما جعلوه ثلثة
لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول فى المسمى بباء الجر بىّ ولو ثنيت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف فتقول فى المسمى
بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وباء الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة
كما يجئ وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس الكسرة اليا فيقوى وذلك لانه لابد من تحريك هذا الساكن المبتدا به اذا اردنا زيادة
حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما اليا فيفتح لثقل الكسر عليها لانه يفتح فى نحو غلامى اى ثم يضعف مجانس الفتح فيقوى وان كان الحرف
جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشئ من تلك
الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل فى المسمى بجيم جعفر وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فا كملت بالعين
نحو رج فى المسمى برا رجل فان كان عينا يكمل بالفا فتقول رج ايضا فى المسمى بجيم رجل ولا يكمل باللام لان الكلمة المحذوفة الفا اكثر من المحذوفة اللام
والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازنى يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل فى المسمى بلام رجل فيكون كما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله
بالفا نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهذا اولى لان المحذوف الفا لابد له من بدل كما فى عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عسكر فالمبرد يكمله
بما يكمل به المتحرك اى يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فتقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول
هذا اس وقام اس وقال قد اتى بعض الاسما على حرف اذا اتصل بكلام من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة
على حرفين تخفيفا فجعل همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه
ويقطعها هربا مما الزم سيبويه لان همزة الوصل فى الاسما الصرفة قليل وانما يكون فى الفعل والاسم الجارى مجراه اعنى المصدر وفى الحرف فلهذا
اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بوحش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم بقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من
قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا فى الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند
المازنى واما بالفا عند الاخفش وان كان فى الثلاثى ساكن فا قبله همزة وصل فان كان ذلك فى الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان
كان فى الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذى قبله فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد وبردد ادغمت فقلت ارد
وبرد غير منصرفين لان المفكوك قليل فى الاسما كقردد ومهدد وكثير فى الافعال ولان فك الادغام فى الفعل انما كان لعارض زال فى الاسم وهو الجزم

او الوقف

مبحث اسماء العدد

او الوقف لجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بالبب من قولك بنات ألبب ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام والعين جزما او وقفا ٢١٣
كيغز ويرم ويخش واغزوادم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع وتقول جائني يغزو ويرم ويخشى كيخشى واغزو ادم واخشى ويخاف وبقول
ويبيع وقول وبيع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغزو ويرم واغزو وادم كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف واما سل اذا سميت به
فانك لا ترد الهمزة لانها لم يحذف لحق الجزم ولا الوقف فترد اللام مع العين في يك لان اللام حذف تشبيها بحرف العلة في لم يغز ويحذف هاء السكت من
كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ده وقه وبرضه لانها للوقف وقد يرد مع الكلم المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الف
اجنبي كما في لا فرد الاصل اولى فتقول جائني راى وإلا خفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال
حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا يرد مع اللام المحذوف الفاء في ق فتقول جائني وقى اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما
فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف فصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء
ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للتثنية والجمع كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون
عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب
الاعراب كذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد
مر ذلك في المركبات ولو سميت بذوى واولى فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون
معتقب الاعراب ولم تصرف للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به مذكرا والتاء ليست للتأنيث بل بدل من اللام كما
مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتأنيث فهي مثل شبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لان له مرادفا جاريا
على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي والتي
وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت لشيء باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما يحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ
مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون وكيس وكلم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذا الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة
اثنان منها بوزن المفرد كطسم لانه طس بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا تركب
في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه
الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف يحكى ولا يعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها السور وحكى عن يونس انه
يجيز في كهيعص فتح جميعها واعرابها صادا وعلى ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشوا لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور اما او غيرها فالاعراب
والحبس ثم تمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف
وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرناه من حد المعرفة هي ما لم يشر به الى خارج
اشارة وضعية والاحتراز ايفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة
او مثناة او مجموعة على ما ذكرناه في حد المعرفة ويحتمل ان يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جائني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جائني رجلان
هما اخواك وهل جائك رجال هم اخونك ومع الاطلاق فانه يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق ومحتملا للواحد
اما اذا دخل تلك النكرة من ظاهرا نحو جائني من رجل ومقدرة نحو لا رجل اي لا من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما ذكر النحاة
لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدى منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا تنتهي
لكونه غير محدود فكانه قيل ما جائني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جائني احد ومن احد وان وقعت النكرة
لا في سياق الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كان مبتدأ تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة وقليلا في
غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونها في العموم مجازا اي العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق
يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع تلك اللام وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم
وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء صفته المعينة التي يسئل
عنه بكيف فكانه قال اسماء العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائة والالوف وقوله آحاد جمع احد فينبغي
ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان الواحد لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه في كم درهما عندك فتقول واحد فليس ههنا اشياء وكذا اذا
قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك
الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى
وما فوق ذلك فيجوز ان يوهم ما وضع للكمية فحسب في الخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان
العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول
والنزاع فيه يرجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الكمية

مبحث النكرة

قد تبين انه عرف اسماء العدد بانها موضوعة لكمية آحاد الاشياء ويفهم منه ان كل واحد منها يكون موضوعا لكمية وحدة من تلك الكميات فلا اعتراض سره

الكمية

للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة و
ان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة
وعشرين وكاحد ومائة وكالف والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف
على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة
اثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في الحاق التاء للمؤنث
والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد
نحو رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان ككتاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد
وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احد فقيل لان الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت وفي الوسط كسؤول
واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة ولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل
في الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة
وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافا مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى
الا في التنييف ومع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم لعاقل بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى
لستن كاحد من النساء وتعريفه نادر وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو احد لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع
احد في الايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم
ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا فكانه لما لم ير
في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ادعى كون الهمزة اصلا والاولى ان نقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه
وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال الواحد قال الله قل هو الله احد وقد يأتي في المدح ونفي المثل هو واحد الاحدين
وهو احد الاحد جمعوا احدا على احد كسدرة وسدر بمعنى هو واحد الاحد اي داهية هي احدى الاحد قال الحجى استشاد ولد احدى الاحد ويستعمل استعمال
احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار وداري ودوري وطوري وطاري وحادم ودايم وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقدم ونحو
شيئه وقد لا يصحب نفيا ودبي ودبيج وابز وابن بالزاء وتامور وتومور وتؤمري ووبحي واما اثنان فهو لفظ موضوع للواحد من الشيء واثنتان
محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة نحو
ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة واربع نسوة خولف
التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال انما فوق الاثنين من العدد موضوع
على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في
جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق
الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على
ما ذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدود
بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان كان الثاني
ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين
فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان يضاف الى معدودها فان لم يضف كما من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء واضافة ثلثة رجال ومائة
درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه لان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية
فلا منع ان نقول بتجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان
تعريف الثاني هو تعرفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فلما ثبت الوصف
في الفاظ الاعداد وجرت تابعة لالفاظ المعدود كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف تبعا كان موصوفها بعدها
اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز لجريها مجرى الصفات المشتقة في
الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا وذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة
وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة الجمع المذكر
على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة الجمع
فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة فاذا جيء بما كان موصوفها مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت الاعداد تابعة له في التانيث وذلك لان
لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه فالحكم للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك فيما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يتوغل الموصوف في
المؤنث لما يجيء في اصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا الاصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم يوافق الاعداد موصوفها فانها

ما بالدار اريم وما بها ارم بحذف
الياء اي ما بها احد ما بالدار كتيع
اي احد ما بالدار تامور اي احد
غير مهموز وما بالدار تومري
بغير همز اي احد ما بالدار طوري
اي احد ما بالدار دبيج بكسر
التشديد اي ما بها احد ذكر
ابو عبيد في الجيم والحا وسالت
عنه في البادية جماعة من
الاعراب فقالوا ما بالدار دبي
وما زادوا لي على ذلك قدس سره
في الصحاح ابز الظبي يابز اي قفز
في عدوه بمعنى وثب فهو آبز
وابوز رجل تكاة على مثال
همزة كثير الاتكاء والتكأة بضم
ما يتكأ عليه قدس سره

المجموع

المجموع في التأنيث اذ جرت عليها كما ذكرنا الان ولحق عشرون واخواته لزمها الواو والنون ولزم لحو مائة التاء لم يجئ فتبعها الالف في ترك الموافقة
لما استقر بالاولين انفطام عن العادة فلما لم يوافق هذه الاعداد موصوفاتها اذ جرت عليها لم يوافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امرأة
ومائة رجل ومائة امرأة واما بقي الثلثة الى التسعة مع التنييف ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها تمييز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع
محذوف اكتفي بالمميز الاخير عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه يجتزئ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل
مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا وتمييز العشرة لم يكن مع التنييف بخلاف مميزه مع التنييف
انه مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف تمييز العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك
ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصد اجراؤها مجرى الصفات
المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها مع تذكير الموصوف والموصوف مذكر اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث
جمع مذكر كان وجمع مؤنث فلو ثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ونظن ان التاء التي كانت لتانيث
مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة لزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والعنصوة
والحجارة فمن ثم لم يقبلوا الام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على
اللزوم فحملوها على طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات فهي المقصود بها الوحدة فهي غير لازمة فلذلك تقول غزاة واستقاء
فلو ثبت التاء فيها في الجمعين لشابهت نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث
المذكر وانما قلنا ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا
لم يجز في السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وايام ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة
لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة اذ الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل جاءت ثلثة
ونسوة ثلث لان التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد العدد على ما قررنا لا التانيث المعدود هذا كله في الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز العدد عند
سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقول ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا
لا تقول في الجمع المكسر ثلثة ظراف واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا الا ان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان وصفا
الجنس لا التعيين فتمييزه منكر في الاغلب لكونه مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلثة الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب
فلا يقول ثلث كسرات بل تقول ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر
فيميز بالسالم نحو ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبني امر تانيثها وتذكيرها عليه دون جمع السالم فاذا تقرر هذا قلنا
ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا
كثلث غرف وعيون حذفت التاء فيهما كما رأيت وان كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة
بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق
جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف
لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كخيل او جنس كتمر وتستعمل الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد
واجب قال تعالى تسعة رهط وقال ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها
بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي
من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلث من الخيل ذكور فيجوز ان ينظر الى لفظ
المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرني له مثال اثبتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث
وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير
والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فمؤنث نحو خمسة من التمر ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل لانه يذكر ويؤنث
قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظه اشياء ان كان اسم جمع كطرفاء لانه قائم مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع
فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة كما
اعني جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية الباقية على غير القياس في حال التركيب عقيب نيف لعشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة
وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فلم يجر على القياس عند التركيب اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما جرى على القياس لان تمييزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود
مميزه في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا تنييف يخالفه المميز تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير فقد تبين

بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة واثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وبنو تميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب للمؤنث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى فى الجزء فتحة عدلوا من فتح وسطها الى كسره واما الحجازيون فيعدل من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل الجزء وهى الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وقد تسكن عين عشر المركب بتحرك الاجزاء لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة الجزء النيف نحو احد عشر وثلثة عشر نحو الف اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما يعنى فى المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجلا مثلا وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصد التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعنى لفظ العشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صار ككلمة حذف لامها نحو غرة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو غرة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التى فى مرتبة الآحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثمة لا ترى فى الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجئ فى غيرها من الالفاظ ويجئ فى باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومئون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشرات المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجمع ليكون كالموطئة للجمع غير القياسى فى اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير قياسى لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى آخر كما فى قوله تعالى فقد صغت قلوبكما على ما يجئ فى باب المثنى وانما غير لفظ الواحد فى عشرون بكسر العين فيه نحو الفا واخواته فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى الجمع فى ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة فى عشرين بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستأنف فالواو والنون فى عشرون واخواته كالجبر لما حذف كما فى عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون فى الرجال والنساء والطويلون فى الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب فى نحو عشرين رجلا وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مأة والف مأتان والفان فيهما ثم بالعطف على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ما تقدم فى التذكير والتأنيث فالعشرون فيهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس قوله فيهما اى فى المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى يرجع من ابتداء كل مأة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومأة او تعطف على المائة نحو مأة وواحد مأتان واحد الف واثنان فى المعدود وفى غير المعدود مأة رجل والف رجلان مأة وثلثة رجال والاولى اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا لان العشرة المركبة مع النيف معطوف عليه فى التقدير فثلثة عشر فى تقدير ثلثة وعشر وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فتكون بين كل الف الى تمام الف كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف مائة والف مأتان والف ثلثمائة والفان ثم ان جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا فى المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستأنف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستأنف وهكذا الى ما لا نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المأة وللعاشر من المأت اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها ولو كان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مأة الف مأتا الف ثلثمأة الف الى الف الف ثم مأة والفا الف مأتان والف الف ثلثمأة والف الى الف الف والف الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الى الف الف الف هكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مأة بل قالوا الف ولا احد عشر مأة بل مأة والف ولا ثلث عشرة مأة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المأة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمأة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثباتها التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة ولان مميزها المأة والالف لانما اضيف اليه المأة والالف واصل مأة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما فى غرة وثبة ولا جهلها بالماحى الا خفش رأيت مئيا بمعنى مأة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم لئلا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع وثنى حذف الالف قوله وفى ثمانى عشرة فتح اليا وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون لما انفتح فلان اليا يحتمل الفتح لخفته كما فى رأيت القاضى وجاز اسكانها لكثرة الثقل المركب بالتركيب كما اسكن فى معدى كرب وقالى قلا وبادى بدا وجوبا وجاز حذف اليا مع فتحه للاستثقال ايضا وبعد حذف اليا فتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفة وقد يحذف اليا فى ثمانى فى غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يعمل فلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر البا وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا فى ثلثمأة الى تسعمأة وكان قياسها مأت او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد هيهنا داخل فى المحدود اعنى ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة

بها الخفض على ما مر قبل وقد يترك الاضافة في ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان
موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلة واما النصب في احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع
فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد
مميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما
فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافتنا
الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل لقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقالوا ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار
الزمان على عيالي ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان
كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد المعدود قلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وقال الشاعر
بقيل قال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان المئات
المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم
ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات فيضاف اليها العدد لانها جمع التكسير كما في ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجيء بعد
هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة الشعر ثلث مئين وخمس مئين
قال ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت من وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مئون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا
من الضم ولا يبين الضم وذلك هو لا خفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئة كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مائين معتقب الاعراب كسنين على ما يجيء
في باب الجمع وقال الاخفش هو ضلين في الاصل كسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا نوع لمائة ولا عن مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال
بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المئي عند الاخفش في الاصل المئين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس
انه مطروح الهاء كتمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل مأى كمعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبة ظبي وقيل اصله مائي ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون
العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومائي ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد انما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة
عشرك فجاز الاضافة الا في اثنى عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا هو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه
فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو ثلثة عشرك شيء آخر مغاير للاول فلم يكن يجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته
فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى يحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فهلا جوزوا حذفها كما في نحو عمرو وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين واخواتها
ابعد منهما من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما مر في اول الكتاب
ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها النون الجمع وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية
التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول فكالموصوف في الجمعية فيه
مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله
في الجمعية فمهو من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلة لا يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول له عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف
هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان وقد يجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف
وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليها مثلا ثلث والفه كما مر وان لم يضف اليها ثلثة واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل
كما مر قوله مخفوض مفرد اما خفضه فهي الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما اجراهم عليه في المميز المنصوب الذي قبله مع ان اخف
من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشهر من جمعيته في مرتبة الاحاد لان في مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم
جمع القلة عندهم حكم الاحاد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فمشهور كثرتها الاكثر نسبة الاحاد
فاغنت عن تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص وهي
ما قال بعض قرء قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه
فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا
تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة وأقل
السنين ثلثة كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكان ستة وثلثين
على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما مميز لا غير وان لم يكن منصوبا
ولا شك ان قراءة جماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا
كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل

المميز

ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة

كسرة

الابل ما بين الثلث الى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير اذواد

المميز جمعا استعمل على الاصل ومما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما
وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء وما
رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد
في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال وواحد عشر طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف الا ان
كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد
عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما البقاء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام في
نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان اللام كثيرا
ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي
للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامي عند النحاة وبناء
حيث واذ ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو خمسة عشر زيد لجراه
له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه لتشبيههما لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة
عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا
اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو الرجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر
اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم كما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص اي نسا وثلث انفس اي رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس رجال
وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما
مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يمكن الجمع
يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ
العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا
رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ
التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو
واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه احدا كان او اكثر كالعشر
رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم
ومائة الدراهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل على المضاف و
المضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز
دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه كدخول الحرف في وسط الكلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما
وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز
بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة
عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجأرا
اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلذا اذا ابهمت فلم تذكر الايام والليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين
يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للسابق نحو خمسة اعبد واماء وخمس اماء واعبد
اذ الاضافة اليه يبعد فصل الخصاص وكذا في حد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة وجمل وان كان العدد
منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر رجلا وامرأة وخمسة وعشرين
ناقة ورجلا لاجترام التذكير للمقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بقرة وصفة
واربعة وعشرين يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربعة عشر ليلة واربعة عشر يوما لان مع
الليالي اياما بعددها ولا كذلك نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد
وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها
الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا خارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان من يكون
بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك
لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليلة لان
الاستهلال لا يكون في اول الليل فيوقت في اول ليلة من الشهر كتبت لاول ليلة منه او لغرته او مهله او مستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت والكلم

ضغت من الاعرابي شفقة وحدثت
قالت ان نعيه الحمد فطافت ثمنا
البيت جار الرجل لى انه اى تضرع
بالدعاء منه

قوله اهل الهلال وهو ... مالم
يسم فاعله وقيل استهل
هو بمعنى تبين ولا يقال اهل
منه

المفيد للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص هيهنا على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه
بعده نحو لليلة خلت ويختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة
نحو خلت يكون لوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت لوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت ليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر
الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا
وفي الثالث لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى لرجوع النون الذي هو ضمير الجمع
الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى لمراعاة
اللفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو وصفت بعدد القلة
اى من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الوحدة اى المستكن في انكسرت لانك لو وصفت بعدد الكثرة اى
ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في اليوم الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك
لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الحادي
عشر الى الاخير ان بقيت بتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن
والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لآخر يوم من كذا او سلخه
او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثالث والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية
الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين
اى مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اى احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر
فمعرب الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدد وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت
في المعدود كما في رجال ثلثة وثلثة رجال فاذا كان هناك معدد معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد
الذي هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما
ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اى الواحد من الثلثة والثاني
اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان يقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى درجة التي تحت درجته
فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محوة ذاهبة الاسم وجعله المجموع اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث
اثنين اى واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدا منها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة
وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصد اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الواحد عدد يصير واحدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان
تبني من الاثنين نحو ثاني واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد
المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه
اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف ساير اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما
قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم
والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين فصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار
المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا
وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف الحلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذه ايضا على الاصل وقد
جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا انها الا مطلقة بمعنى آخر وهو قولهم ثلثت الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته
الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة فيما
هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا
الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف
فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر ينونه قال المبرد وهذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت
ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واقول انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحايط وكاهل فلا بأس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة ولا
الفاعل لابد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى
كعشرين وثلثين الى التسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع العرب فعلى
ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما

في صيغ اسماء العدد الفواعل

يقال ثلثت القوم اثلثهم بالضم اذا اخذت ثلث اموالهم واثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم وكملتهم ثلثة بنفسك وكذا الى العشرة الا انك تفتح اربعهم واتسعهم فيهما لمكان حرف الحلق صح

زوال التركيب ولا يجوز فيهما حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع
للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تصف قلت الاول والثانى والثالث الى العاشر وانما ابدلت
الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم تقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين قصد الترتيب وهذا المبنى على وزن
الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحايط وهذا يجوز ان تجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر فقلب الواحد
الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثانى عشر فتسكن ياء الحادى والثانى مع انهما مركبان كما مر فى نحو معدى كرب والعشرون فما فوقه
والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العقد فيهما واحد كما مر فى باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول
فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان قصدت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين
فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا تقول
اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس الواحد
بعض حتى يضاف ذلك اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين وقولك عطارد ثالث السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان
ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل
يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على
ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادى عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب
الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثانى بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون
الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب من الجزء الاول وقول سيبويه اولى لانه ليس باسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب
لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف الجزء الثانى من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر استعمالا للخفة ولاستثقال تكرار لفظ عشر فى المضاف
والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف
اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر والذى ذكره سيبويه بعد الحذف فيهما جميعا اما الثانى فلتضمن الواو واما الاول
فلقيام ثانى جزئي المضاف اليه مقام ثانى جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثانى فلا كلام فى بنائه لتضمنه الحرف فى وجه اعراب الاول
على قيام ثانى جزئي المضاف اليه مقام ثانى جزئي المضاف قال السيرافى هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال المص فى الاول
الاول اعنى بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثانى لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر باعتبار
ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من العدد الذى هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقول ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة
لا من ثلثة عشر ولم يحذف منه شيء وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز رابع ثلثة عشر ثالث اثنى عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان
اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم ساير اسماء الفاعلين
فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة وتؤنث الاسمين
فى المركب المؤنث كما تذكرهما للمذكر فى نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه بمعنى الجماعة
وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين وفى الثانى ثالث ثلثة اى ومن اجل اختلاف الاعتبار

بحث المذكر والمؤنث

اعتبار تصيير واعتبار حال الاختلاف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله والى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث
المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة
سواء كان التانيث حقيقيا اولا يسمى مؤنثا فالحقيقى الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقى غرفة وصحراء وبشرى والحقيقى المقدر العلامة
زينب وسعاد وغير الحقيقى نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف
الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير نحو هنيدة وقديرة فى هند وقدر واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير
التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء تاء التانيث فى الاسم اصل
وفى الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اى فاعله واصل العلامة ان يلحق كلمة هى علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات
وبانقلابها هاء فى الوقف هاء فقال الكوفيون لعلها اصل التاء لما راوا مشابهتها الالف وليس بشيء لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل
هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث فى نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كما ليس فى اسم الاشارة
ما هو على حرف واما الياء فى تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر فى باب الضماير وتاء التانيث قد يدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا
كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي ورب رمية من غير رام وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان يراد بالانسان المؤنث وتلحق ثم
ايضا لعطف جملة على جملة لا مفرد على مفرد وتلحق لا لمشابهته ليس كما مر فى بابه وتلحق لعله فى لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا
وثنتان ومنتان فليست لمحض التانيث بل هى بدل من اللام فى حال التانيث ولذا سكن ما قبلها فى منتان كانه بدل من اللام لكون واحد منه
كشفه والالف الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف الزيادة الممدودة للمد لان الالف للزوجه صار كلام الفعل فجاز زيادة

الهمزة

الف المد قبله كما في حمار وكتاب فى جميع الفاف فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما لانه حرف يقبل الحركة دون
الاولى لتبقى على مدها دائما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الثانية ياء لاحتيج الى قلبها
الفا كما قد داء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما فى قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريا
ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحيها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار و بالحاق علامة التانيث بفعله
او شبهه المسند اليها والى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكل من معين يعنى الذى للشاذين ولطيرنا عة وليلها ان اربع ساعة فيعتر
ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال الخاص بالمؤنث كهمزة فى الفعا
كطوالق وحوايض او على مثال الغالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وعذارع وكراع ويعين جمعها على افعل فى المؤنث وقد جاء المذكر على افعل
نحو مكان وامكن وجين واجين وطحال واطحل ويجى التاء لا ربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث واما فى الصفة كضاربة ومنصوبة وحسنة
وبصرية وهو القياس فى هذه الانواع الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنسوب بالياء وقيما
نحو ذنعة وشيعة فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الاصل صفة النصارى نفس ربعة وشيعة واما فى الاسم الجامد وهى اسماء محصورة قليلة كرجلة وحرة
وانسانة وعلامة التانى لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كالنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففى قوله تعالى قالت
نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تا قالت لتاء الوحدة فى نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجى والمصادر نحو ضرب وضربة
والخرج والخرجة والتخريج والتخريجة وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين اعنى المخلوق والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد وقد جائت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد يلحق الجنس
مفارقة الواحد وهو قليل نحو كمئة وفقعة للجنس وكمؤ وفقع للواحد وقال بعضهم ان هذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منهما للجنس والاكثرون على ان
الاول للجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان فى القرآن قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجى ياء النسبة
للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابى واعراب وفارسى وفارس وعربى وعرب ورومى وروم واكثر ما يجى التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما غير منقلبة عن
لانه ولذا قلب اللام همزة فى نحو غزاة وسقاة وبقاء فى نعاية بخلاف نحو شقاوة وخزاية وسقاية وعلاوة وهراوة وقحاوة فان التاء فى هذه الا
للتانيث اللفظى وهى باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجى وان جائت فى بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها على المؤنث اللفظى على الرد
والجواز قلب اللام وتركه فى عباية وعباءة وعظاية وعظاءة وصلاية وصلاءة فلما يجى فى التصريف ثم الثالث ان يجى التاء للدلالة على
الجمع وذلك فى الصفات التى لا يستعمل موصوفاتها وهى على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير
وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية وكما لرجالة
والحمارة والتاء فى هذه كلها فى الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة ليس كما فى كماة وكمأ وذلك لان هذه التاء فى مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة
فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر والتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى
واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما فى الذبيحة والاكولة على ما يجى الرابع ان يجى لتوكيد الصفة التى على فعال او فعال
او مفعال وفعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة فى الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب كما فى احمرى وقد يجى كالتاء
التاء فى هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة لجراء المثنى بواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء فى مثل هذا المثل
على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وستبة ولعنة ولعنة وهزة وهزءة
لانه الخامس ان يدخل على الجمع الاقصى نحو جواربة وموازجة وكيالجة دالا على ان واحدها معرب فيلحق التاء امارة للعجمة وذلك ان العجمى نقل الى العربية
كما ان التانيث نقل عن التذكير وثبت التاء فى هذا القسم على التزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دالة على ان واحدة
منسوب كالاشاعثة والمشاهدة فى جمع اشعثى ومشهدى وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء
النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسبة الى دجال دجالى كما يجى فى باب النسب فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء خصت التاء كالبدل من الياء كما ابدل
من الياء فى نحو فرازنة وجحاجحة كما يجى وانما ابدلت منها التاء لتشابههما فى كونهما للوحدة كتمرة ورومى وللمبالغة كعلامة ودوارى وكونهما
زايدتين لا لمعنى كظلمة وكرسى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكثرته لا وجوبا كما فى جمع التكسير وانما يكون هذا فى اسم مكسر
جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون فى جمع اشعرى واعجمى كذا المقتوون والمقاتوة فى جمع مقتوى ثم قال متكبرا الاوك مقتوينا
والتاء فى مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب وجمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا تقول فى جمع فارسى وعجمى
فرسة وعجمة بل فرس وعجم وكان اختصاص الاقصى بذلك لما يرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجى لمرخر يشرح فى المجموع التابع ان يدخل على
الجمع الاقصى نفسه عوضا من الياء المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة فى جحاجيح واما فرازنة فى زنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة وان يكون علامة
لتعريب الواحد والتاء والياء فى نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لانه مع حذف الياء الثامن ان يجعل لتاكيد تانيث الجمع وذلك
اما واجب الدخول وهو فى بناءين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو فى ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم فى هذا البناء كما فى حجارة وفعالة كما
وفعولة كصقورة وبعولة وحيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة وفى الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها التاكيد وحى ثانيت

خزى بخزى خزاية يستحيى خزاية سقاه وسقاية وعزونه الماء دعوته لغة اذ لهبته والاسم الغراء

الاكوذ بنت بنى تعزل الاكل ويسمن واما الاكيلة فهى لما كونه بنى اكيلة السبع س سره

٢ بل رجل ص

لفقوا احمد منه فقوت اقو فقوا ونعنى ويسمى الخادم مقتويا لانه منسوب الى المصدر س سره

كما فى ناقة ونعجة وراوية وهذه التاء لازمة وقيل هى لتأكيد التأنيث فى الصفة كعجوزة وعجوز فان عجوزا موضوع للمؤنث فالتاء فيه غير لازمة
العاشر دخولها لا لمعنى من المعانى بل هو تأنيث لفظى كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهى لازمة الحادى عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما فى
عدة وزنة او عن لامه كما فى كرة وظبة وهى لازمة الثانى عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو فى يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها
امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة و
الاولى ان التاء فى حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو
امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة فى هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف
التأنيث كما فى جحيرة تصغير جحجبى عند غيره لا يبدلها التاء بل يقول جحيجب كما يجيء فى باب التصغير قال الزمخشرى يجمع هذه الوجوه انها للتأنيث
وشبه التأنيث والاصل فى الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب فى الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم
فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة كحائضة
فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث
اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل عاشق وامرأة عاشق وفى تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول
الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة فى نحو ضامر وعاشق
ويقتضى تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضى تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضى
ايضا ان لا يؤتى الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يؤتى مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤول
بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر غير هذا التأويل وقال الخليل انما جرد عن التاء لانه لو لم يكن امثالها بمعنى النسب
قال المص فى شرح كلامه فامعناه ان اصل التاء فى الاسماء ان يكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت فى افعالها الصفات
فى لحاق التاء بها فرع الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهى قائمة وضربت فهى ضاربة فاذا قصد فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهى حائضة
لان الصفة كالفعل فى معنى الحدوث واذا قصد الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هى بمعنى النسب فهى وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر
فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اى لبنت وتمرت كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اى طلاقية وحيضية قلت غاية
مرجى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن فى المعنى كالفعل الذى مبناه على الحدوث فى احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنثوه تأنيث الفعل
لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا وكانت احق
بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذى مثل تأثير وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له
فعل الامر من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذى على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونابل وحائض
اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة نابلة وكيف صار حكم نابل الذى هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة
فى الامتناع من تاء التأنيث وقوله عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما فى علامة خلاف الظاهر وايضا هب ان
نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وما شبهه منها اتفاقا لان معناهما ذو نبل وذو نشاب ولا فعل لهما حتى يتوهم انهما اسما فاعل منه كيف
يجوز ان يتوهم ان نحو منفطر ومرضع فى قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من باب النسب ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب
المتفق عليها حتى تحملهما عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل والاقرب فى مثله ان يقال ان الاغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء
ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء فى بابهما فالحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء ما هو على وزن الفاعل مما قصد
به الحدوث كالفعل وحرة الاطلاق وقصد الفرق بين المعنيين فاتوا بتاء التأنيث ما قصد فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل كتأنيث الفعل
لمشابهته له معنى بخلاف ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد فى شيء منهما
الحدوث وحرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء فى احدهما دون الآخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء
كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول
لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما فى اسمى الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه
تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى مسكينة
امرأة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا الذكر والمؤنث
كالركوب والقتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتأنيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما
يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى
فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد بمعنى
جد عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جدة اى قطعه وقيل ان قوله ان رحمة الله قريب منه ومن افعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير معتبر
وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليط وربما لم يلحق التاء فى فعيل نحو ناقة رتيض

الركوب والركوبة ما يركب وقيل ما كرر ركوبه ولاحمولة والحلوبة اى ما يركب ويحمل عليه ويحلب

عنت الجارية نعنس ... بالضم عنوسا فهى عانس ... وذلك اذا طال مكثها فى منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا اذا لم تزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ويقال للرجل ايضا عانس

النبل السهام العربية وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنابل ... صاحب النبل وكان قياسه ان يقال نابل والنابل الذى يعمل النبل

القتب بالتحريك رحل صغير على قدر السنام والقتوبة من الابل التى تقتبها بالقتب والجزور من الابل يقع على الذكور والاناث

مبحث المذكر والمؤنث

واما الف التانيث المقصورة فانما يعرف بانه لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزايدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كقبعثرى او للتانيث والتى للتكثير لا يكون الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق عن الف التانيث خاصة بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على افعل ولا فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجئ في التصريف ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلى في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن والسجع وغير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجيئل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصدره فمن الاوزان التى لا يكون الفها الا للتانيث فُعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى بهمى وبهماة وروى بعضهم في رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى وبهما ودؤباة ان صحا فالفهما عند سيبويه للتانيث ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعلل الا كبرقع وذلك كما يجئ في التصريف في باب ذى الزيادة ومنها فعلى لم يات في كلامهم الا اسما قيل لم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى في موضعين واربى للداهية وقال بعضهم خففى في اسم موضع ورواه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهى اما مصدر كالبشكى والجمزى ولما وصف كفرس وثبى وناقة زلجى اى سريعة واما اسم كدقرى وعلى واجلى اسما مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطاير وفوعالا كحولايا للموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعلى كبقرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوتى كرحموتى وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك ويفعلى كيهيرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية في شق وفعللا كبردرايا للموضع وفعلنايا كرذبايا للداهية وفعليا كزكريا والظن انه عجمى وفعلى كرضيى وفعلى كزفقى لنوع من السير وفعلى كحلبلى اسم رجل وجا بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كحبارى وفعلى كهندبا وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وفعيلى كالهجيرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها لا يحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا ارطى فيمن نون وقد يكون للتانيث كالشورى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه فلا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال ثعلب ضيزى وحكى اصلها بضم الفاء وحكى ثعلب عزها مع انه بلا تاء وهو خلاف ما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كذكرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التى لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو حمراء وقد يجئ صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والحرب العرباء ويجئ مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها الا اربعة احرف [illegible] ثاداء اى ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهرى موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله بضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء [illegible] فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعلاء وهو اما مصدر كالبركاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعلاء كبروكاء بمعنى البركاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال او فتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء كهربيثاء ضرب من التمر وفعلاء كرمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بشيء لانه لا ينون وافعلاء اما مفردا كاربعاء واما جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح الباء وفيها ثلث لغات وفعليا ككبرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء كجاذباء نوع من الجراد وفعلاء ككبرناء بمعنى الناس وفعلاء كرضياء

قوله وهو حقيقى ولفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة وناقة واللفظى بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لانه ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائها ذكرا منها وتانيثه غير حقيقى اذ تقول اشترى نخلة انثى وقد يكون الحقيقى مع العلامة كامراة وبدونها كنفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقى ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلى قوله واللفظى بخلافه اى الذى ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظى حيوانا كحاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان تقول غردت حمامة ذكر وعندى ثلاث من البط ذكور ويجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقى اللفظية علامة التانيث كطلحة لا يقول قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليه ولعل السر في اعتبار التانيث في نحو ضرب الاسناد اليه ان التذكير الحقيقى لما طرا عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره وتعدى اليه في ذلك واما منع الصرف فحاله بخصيص لا يغيره واذا كان المؤنث اللفظى حقيقى التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندى من الذكور حمامة وحسن قال طرفة كشاة

جميع

حزوى اسم موضع من مال الدهنا

سهمى نبت

اسم موضع وهو حرف معروف

حمار جمزى اى سريع

ناقة زلجى اى سريعة وقد زلجت اى سرعت

بردة شوكاء اى خشنة المس لكونها جديدة

الثاداء الامة وكان الفراء يقول الثاداء والسحناء لمكان حرف الحلق قال ابو عبيدة لم اسمع احدا يقولها بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك الا حرف واحد وهو الثاداء وقد يسكن يعنى في السحناء واما في البناء فقد جاز فيهما حرفان قرماء وجنفاء وهما موضعان

حسنة

مثله

شاة نجو ملك مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقول صالح دجاجة انثى على انك لقيت تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة
لا للتأنيث لانك وان القيتها بقي التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن
قوله فاذا اسند اليه الفعل اي الفعل او شبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل او شبهه مع التاء للايذان
اول الامر بتأنيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وانما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما
واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع وغيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان
واسم الجمع فيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق
علامة التأنيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد
ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة
لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضماير في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكونه في لفظ
غير متصرف فيه وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءني من امرأة وكفت بهند فليس
انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك
التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل
بالا او نقول المسند اليه هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة
فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما يغتفر لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تمام
الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك
العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما
فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تأويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة مع خفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل
وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث كرجال
ونسوة او مجازيا للتذكير والتأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والحبليات
والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال
الرجال والنساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد
نحو قال النسوة لان المجازي الطارئ ازال حكم الحقيقي كما ازال حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدين
لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه
لما كان يتغير فيه ذلك المفرد ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من
من التكسير فكأن تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل ما التاء مقدرة فيه فلا يظهر التغيير عليه كالزينبات والهندات لان المقدرة عندهم
في حكم الظاهر والدليل على ان تأنيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم
الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع
بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الهاء
والتاء ويساوي التاء في التزوج عدم تاء مضارع الغائبة ونحو التأنيث الحرفية في نحو بصرى البلد الجافة فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر
الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين
او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا وضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو ولا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي
وانما خصوا العاقلين بالواو مع النون لان ما زاد حرفا اللين والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم بغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي فلم يبق لجمع غير العاقلين
من حروف المد شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى المعنى
واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى اللفظ بان تأنيث معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة
اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبيلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها كالواحد
المؤنث الغائب للتأويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبيلات والنساء والزينبات
والدور والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضماير على اختلافها تقول في المرفوع المتصل انتم وانتن
وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن وفي المجرور لكم ولكن ولهم ولهن

وانما

الغبيط اسم واد ومنه صحراء الغبيط دردق الصغار من كل شيء والجمع الدرادق لصغار الابل دردق قال الاصمعي الدردق

اصلحه

والاصل أنتما وضربكما وإياكما ولكما وأما اسم الجنس فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب قال مع الصحيح ركب من لخاصة جحفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتدل على أن معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على الظاهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لأكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالأبيض لإنسان وفرس فإن الجامع في نظره البياض وليس نظره إلى الماهيتين بل إلى صفتهما التي اشتركا فيه أو متفقة كما تقول الأبيضان لإنسانين أو لفرسين والبيض لأفراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل وأكثر كالزيدين والزيدين فإن نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس إلى ماهية ذلك المسمى بل إلى كون ذلك المسمى أي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيدا إنسانا وسمى به فرس فالنظر في الوضعين إلى شيء واحد كما في الأبيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب إليه المص خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وإن اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للحيض والطهر والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله قال الأندلسي نحو العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الأقراء حكمها كذا أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فإنها تعم في مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء ولا يصح أن يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته لكون كل واحد منهما وضعا على معانيه لا بوضع واحد أما عند المص فلأنه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد أو أكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الأعلام كما مر وأما عند غيره فقال المص وسلم أيضا أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته فبينهما فرق وذلك أن المشترك للأجناس يوخذ آحادها فتثنى وتجمع كالقرءين للطهرين والقروء للأطهار فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لأدى إلى اللبس وليس للعلم جنس يؤخذ آحاده فيثنى ويجمع حتى إذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة أدى إلى اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد كتماثل أبي بكر وعمر فقالوا العمران وكذلك القمران والحسنان وينبغي أن يغلب الأخف لفظا كما في القمرين والحسنين لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو أبلغ في الخفة وإن كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر إلى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الألف في المثنى في الأحوال لغة بني الحارث بن كعب قال واجتمعك الانف والعينانا قال إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل إن قوله تعالى إن هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينة لا ينقضي فسوة هنيه شهري ربيع وجمادينه وقرئ في الفعل أيضا في الشواذ أتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل أيضا ترزقانه قيل أصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع إليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو أشر ومحك وقال كأن بين فكها والفك فأرة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف نثرا في الشذوذ وأما إذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان أكرمهم بيتا وأبعدهم عن منزل الذام أو فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير أو بفصل مقدر نحو جاءني رجل فأكرمت الرجل والرجل الذي ضربته أي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجب العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير من غير عطف نحو قوله تعالى صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى أيضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج أن المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما إعرابا عنده بل كل واحد صيغة مستأنفة كما قيل في اللذان وهذان عند غيره وليس بشيء لأنه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني أما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم أنه كان يكون المثنى حرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فإن قال بل المفرد الذي لحقته علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين أو الأشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام وإن الشرطية قلنا بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أن أصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سوى أن كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج إلى علامة المثنى بخلاف نحو رجل فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المجموع جمع السلامة واقعا على أشياء كلفظ كل واحتيج إلى علامة الجمع دفعا للبس فإذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي أجزاء متضمنا الواو العطف وإلا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من ألفاظ العدد نحو كل وجميع ورجال بل نقول قد يوضع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم إليهما أو على الأجزاء المتساوية فيها على وجهين إما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو ومقابله الخمسة عشر وذلك إذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع وإما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين إما أن يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع أو لا يوضع للمجموع أولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من ألفاظ العدد إلى العشرة ويبطل مذهب الزجاج إعراب مثل مسلمين ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما أيضا قوله والمقصور إن كان ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا وإلا فالياء والممدود إن كانت همزته أصلية تثبت وإن كانت للتأنيث قلبت واوا وإلا فالوجهان يعني بالمقصور ما آخره ألف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لأنه ضد الممدود ولأنه محبوس من

جحفل القوم أي [illegible]

فيه اشتباه العارض بالمعروض فإن الموضوع له في كل وضع خصوصية الذات المشخصة لا كونها متميزة بهذا الاسم فإن هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع له كما لا يخفى على من له دربة في إدراك المعاني وتمييز بعضها عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين أشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية سره

الأشر شدة المرح والمحك اللجاج سره

السك نوع من الطيب والذبح الشق أي فتقت

تمت بحث [illegible]

قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون فيهما أيضا

من الحركات والقصر يجبر فان كانت الفه عن يا واى عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية
فعرض لهم لذكر ذلك وهو فى ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف لجزء اعتبارا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله
ولم يحذف لساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل لمثل الواو والياء ولم يقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما
جاز رد الواوى من الثلاثى الى اصله دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثى فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شىء
كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف فى الاسماء العربية لا تكون اصلا او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع فى متمكن له اصل ولم يعرف اصلها فان سمع
فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء فى غير
اولى سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائى ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته
كالربا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو فى الجمع مع الضمة او الكسرة فى الصدر فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة
اصلها واو واوا اشهر وقولهم الا فيا لثاى انه لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او فوقها
فصاعدا واعن و وكالمعزى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرتجى والمرمى والمستقصى او رابعا فما فوقه والالف للتانيث كالحبلى والقصرى
الحلبقى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالالف والياء
كما فى بعرى والقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانه لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة فى المفرد ياء عند التثنية
وههنا لم يثبت الالف قط حتى يقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث
كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء الجيد القراءة فالتى للتانيث يقلب فى الاشهر واوا اما القلب فلكونها
زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فى العود الى الهرب من
اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين فى الثقل وبعضهم يصححها فيقول حمراءان وحكى المبرد عن المازنى
ياء نحو حمرايان والاعرف فى الاصلية بقاؤها فى التثنية همزة وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التى للالحاق والمنقلبة عن الواو
والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين ليست باصلية فشابهت حمزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او
ياء ملحقة بالاصل فشابهتها همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هى عوض من زائد ملحق باصل
فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد يقلب المبدلة من اصل ياء
ولا يقاس عليه خلافا للكسائى وانما صحح اثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما فى كساء ورداء ثم فى التثنية اما ان صحح
الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يسقط الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان والالف والنون ههنا لازمان كما فى مذروان فشابا بان كسقتا
ومما به ثقا حذف زائدتى التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعاء وخنفساء للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف لجزء اعتباطا
فان كان المحذوف يرد فى الاضافة وجب رده فى التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان
وان لم يرد اللام فى التثنية كما لم يرد فى الاضافة وانما ثنى بقلب واو مما كان فى الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم
الاضافة بخلاف فم فواو مختص من الحذف لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء فى الشعر فوان قال
هما نفثا فى من فويهما على النابح العاوى اشد رجام قيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء
كسنهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو ابعد رد لام ذات فى التثنية لا لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل
واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه فى الاضافة فلا يرد ايضا فى التثنية نحو يدان ودمان واما يديان فقال بعضهم يدى ايضا وان شئت قلت على لغة
من قال يدى كرحى وجاء دميان ودموان فلوانا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهرى الاصل دمو وانما قالوا دميان كرضيى رضيى
مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظبى وظباء ودلو ودلى
ولو كان متحرك العين لجمع على ذلك فدميان ودموان عنده مثنى دمى لانه لغة فى دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه
ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنية على دميان قال الابرى ان الشاعر لما اضطر لرجعه على اصله فى قوله فلسنا على الاعقاب تدمى
كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فان قيل قد جاء يديان بالرد مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهى لغة فى يد لا مثنى يد
وسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة فى دم كيدى فى يد والمشهور ان يد فى الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يثبت
الجر فى ان يكون اصل يد فعل متحرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا فاما ما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما
مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كقاض ولا يحذف الياء فى تثنية المنقوص مع ان بعدها ساكنا كما حذفت مع التنوين لان الياء واجب الفتح مع ذلك
الساكن فلا يلتقى ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين فى حال النصب نحو رأيت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت
تاء التانيث فى خصيان والييان انما يحذف النون فى الاضافة لما مر فى اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما
اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما اذ جر فبالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما
يجى فى اسم الفاعل فى محله وحذفت تاء التانيث فى خصيان اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال متى ما يلقنى فردين ترجف روانف

في الضحى
بهما ابحثه لعلها ابحثها

قال الفراء الرعيان السبى الكلو من سر الرجل وقال ابو عبيدة هو جل كثير شعر الوجه اى جبين الجبين دهن زعفران كتس

الرجاه جمع جمعة من الكبير

مبحث المجموع

التيلس وتسطاط وقال بلى ابر الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزارة واما خصيان واليان فقال ابو على الوجه فى ذلك انه لما كان الخصيتان
لا ينفرد احديهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اى لفظ التثنية موضوعا وضعا اوّليا على التثنية كما فى مذروين وكذا اليان
ليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصى والى فى التقدير ومثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان
من ضرورات الشعر فانهم لم يأتيا الا فيه قال يرتج الياه ارتجاج الرطب كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفى غير الضرورة
لا يحذف التاء منهما وقال بعضهم خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا
معنى الجزأين الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد فى المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا والاضافة
معنى كقولك حيا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع منه اولى من الافراد كقوله تع فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم فى الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال
اجتماع مثنيين مع تصالحهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المصاحب فى المضاف اليه مع عدم اللبس ترك التثنية
ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجئ تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد
عينا واما قوله تع فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفى قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة
التثنية فى انه ضم مفرد الى شئ آخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا فى كل واحد منهما
نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديهما استدلالا بقوله تع فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع فى مثله لا يجوز الا مع قرينة
ظاهرة كما فى الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس
زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو
لقيت غلامى الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما
وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو
نفوسكما اعجبتانى واعجبنى وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موضع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين
تقول عينى لا تنام اى عيناى وقريب منه قوله وعيناى فى روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موضع الجمع كقوله تع ويكونون عليهم ضدا وقوله هم
لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة فى الاجتماع والترافد وكقوله ع المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع كقوله كلوا فى بعض بطنكم تعفوا
فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تع القيا فى جهنم اما على تأويل الق الق فانه لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملازمة
التى بينهما وبمثله فسر قوله تع رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى واما لان اكثر الرفقة ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه فى الاغلب فخاطب الواحد
ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقصد تسمية شئ باسم كل فيقع الجمع مقام الواحد او مثناه نحو قولهم جب مذاكيره وبعير اهدب
العثانين وقطع الله حضاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تأويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحى اوبادا ولم
يجدوا عند التفرق فى الهيجا جمالين ولا يجئ فلنا مسائل قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما قوله ما دل على آحاد
يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغير ما اى تقصد تلك
الآحاد بان يدل عليها بان يؤتى بحروف مفرده ذلك الدال عليها مع تغير ما فى تلك الحروف اما بتغير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة
كاسد فى اسد او بهما كرجال والمقدر فى التغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغير اى مع تغير وهو حال من قوله حروف مفردة اى كائنة مع تغيرها
ودخل فى قوله تغير ما جمعا التصحيح لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وخرج ب
قوله مقصودة بحروف مفردة بتغير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت
تغيرا ما بل الآحاد لها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فيجوز ركب فى راكب وطلب فى طالب وجامل وباقر فى جمل وبقر داخلة فيه اذ آحادها
من لفظها كما رأيت اخذ راكب مثلا وغير نحو فصار ركب قلت ليس راكب بمفرد ركب وان تقارنا فى اشتراكهما فى الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك
لانها لو كانت جموعا لهذه الآحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده
كما يجئ فى باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت فى النسب الى آحادها ولم يقل ركبى وجاملى وايضا لو كانت جموعا
لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال لها جامل لا يهدأ الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاظة مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس الذى يكون الفرق
بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمر وتمرة او بالياء نحو روم ورومى وذلك لانها لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية
المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغير حروف مفرده فان قيل اليس آحادها اخذت وغيرت حروفها
بحذف التاء والياء قلت ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة فى اسم الجمع ويزيد عليها ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت
الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد
والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا
لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فنحو ابل عنده مفرد واما اسم الجمع

جمعهما الوبد شدة العيش وسوء الحال وهو مصدر يوصف به ويقال رجل وبد وقوم [illegible] يستوى فيه الوحد والجمع كقولك رجل عدل ثم يجمع فيقال اوباد [illegible] من الكال

الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباب قال لها جامل ما يهدأ الليل البقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها [illegible]

واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو ابل وتراب انما لم يجئ لمثل تراب ونخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح
والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع اسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة
نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف
اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق ونسوة
في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة
فيه ونحو عباديد وعبابيد غير خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنهما اوجبا ان يكون من الجموع فيقدر لهما واحد كعباد وعبد وبدنسا
كغلام وغلمة فكأن له مفرداً غير تغييرا ما وقد يجئ بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد
من لفظها لما لم يكن قياسياً فكأن واحدها مذكور او مذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي في جمع الحديث وليس جمع لاحدوثة المستعملة لانها
للشئ الطريف الرذل بحوشي عن مثله ومما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا ووصفا يعرف بكونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع
او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره منها
بمعنى الابيض كالفلك والدلاص في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفي ذلك كقفل وفي الجمع كرجال
مضر الحركات والحروف المزيد غير حركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى هل اتيك حديث ضيف ابرهيم المكرمين وقال نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار ما له المنتقل اليه فيثنى
ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء التأنيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو
ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقع عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع
ولا اسم جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله
وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان
آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصوراً حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة
كما قال عرفنا جعفرا وبني رياح وانكرنا زعانف اخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم اخرين ولا يجئ المفرد في
جمع المذكر السالم اما ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم
الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو واما المنقوص فيحذف ياؤه في الجمع لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر ثقيلان
على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان
فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو لتعذر
لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي وقت ذلك لعلها الاضافة التي هي على شرف
الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله ليكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى
وياءه والفتحة لا يستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين
والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت ايضا لالتبس في الرفع
اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخوتك فانك تقول فيه اعلو اخوتك وعليهم فلا يلتبس به واما الآن فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو
عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمهما او كسرهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزو وتعو هيت كما ترى في نحو نزوان
وغليان واذا المؤنث ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في غزو وعا الياء المكسورة في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما
كما في سروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه بل يجئ مثله في الوسط نحو فوول وطويل وغيور وبيع
والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم
يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح
ولا بتاء تانيث مثل علامة قوله وشرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام
في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كالقلب الذي يطلق على الشئ وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقع جمع
المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير والتانيث في حدود هذين العددين ثم قال ويظن ان طلحة داخل لمجيئه على الطلحون
وهذا ايضا ليس بشئ لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج
بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة
وحمدة واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن التاء
للتانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون
عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حذف الالف والتاء كما قالوا ضرورة

نفع

عباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه وكذا العبابيد تقول صاروا القوم عباديد وعبابيد والنسبة اليه عباديدي وقال سيبويه لا واحد له والواحد فعليل او فعلول او فعلال في القياس صحاح

الهجان والدلاص الليّن البراق يقال درع دلاص ودروع دلاص
صحاح

زعنفة بالكسر القصير وجمع الزعانف الاطراف الاديم والاكارع
صحاح

بفتح الراء لما كان نحو الالف التاء والذى قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التانيث والتذكير وان حذفت كما عملوه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها الكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز فى الاسم لجاز فى الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا التاء على ذى الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون ياء لتشابههما فى الثقل كما قيل حمراوات والف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا كحذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر ان المازنى كان يجيز فى ورقاوون الهمز فى الواو لاجل الضمة قال السيرافى فى هذا سهو لان انضمامها الواو والجمع بعد عارض كضمة الواو فى لو فى نحو لو اك او للساكنين فى نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضموم ضمة لازمة كما يجئ فى التصريف واذا سمى بسعاد وزينب وهند مذكر عاقل جمعتها ايض بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمى به مؤنث وكذا اذا سمى باحمر مذكر عاقل قلت احمرون واحامر وان سمى به مؤنث قلت احمرات واحامر والثانى من الشرطين العامين ان يكون من اولى العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوى العلم بهم فى الصفات واذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء كقوله تع اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لى ساجدين ومثله فى الفعل وكل فى فلك يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تع فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تع انه عاقل لايهام العقل المنع عن القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة فى الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر فى تعليل تخصيص ضمير العقلاء فى نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع من بين العقلاء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصه بالتصحيح عن جمع التكسير الذى يكثر التصرف فى الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايض فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى فجبر بالتصحيح كما جبر فى نحو قلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مثلها للفعل مؤديا معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كما تبين فى التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذى يجرى الوصف عليه فى الجمع كعلامة الفعل وهى فى الفعل واو نحو الرجال ضربوا ويضربون فجعلت ايض فى الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواو فى نحو قام رجل قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يكن فى غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجوز تصحيحه والوصف الذى يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف سائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها وانما لم يجر لان تجرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل ورجلين فى دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتج الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايض من حيث انه لا يعمل فى الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوف بها معنى والموصوف فى المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل فى الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل فى غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا ما يستوى مذكره ومؤنثه كما ذكرنا فى باب التذكير والتانيث وانما اعتبر فى الصفات قبول التاء لان الغالب فى الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا فى المضارع التاء ان كانت فى الاول نحو تقوم والغالب فى الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب فى الوضعين وقد جاء العكس ايض فى كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى فى الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة فى الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بنى نزار حلائل احمرين واسودينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايض حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل فى الفاعل والمفعول مع ان معناه فى الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذى انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون فى نحو قلون وكرون والرضون كما يجئ واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب فى فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولانه ليس من بين الصفات التى يستوى مذكرها ومؤنثها علامة وحملا على صيغة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز فى مسكين وعلامة مسكينون وعلامون ثم يجوز فى المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه فى ندمانون وشذ من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوى مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسى مستكره كما يجئ فى بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا المقدر بعد الفاء

ولهذا يشارك باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون فى جواز جعل النون معتقب الاعراب

الحجر الانثى من الخيل والحصان بالكسر الذكر منها صح

رجل سيفان طويل ضامر البطن وامراة سيفانة صح

رجل خمصان اى ضامر البطن وامراة خمصانة صح

صوت صهصلق اى شديد والصهصلق العجوز الصخابة صح

منه

ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه
ان يكون علما فيكون على هذا الجواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه فذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء فى جزء المبتدأ مع خلو من معنى
الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش وفيه ما فيه والثانى ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث
ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك ان تصرع اخوك تصرع كما يجىء فى بابه فلا تقول زيد ان لقيته يكرمك ويمكن ان يعتذر بكون
الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصوص مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف فى هذا
العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلا فيكون المعنى
وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشىء فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا
فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما فى المثنى وللتقصير
الصلة كما فى قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين فى نحو قوله وحاتم الطائى وهاب المائى قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثيرة
منها أبينون قال زعمت تماضر اننى اما امت يسدد أبينوها الاصاغر خلتى وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن
افعل كأضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع أبين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل فى جمع دلو
فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجىء افعل فى فعل وهو شاذ كاجبل وازمن فى جبل وزمن وقال الجوهرى شذوذه
لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها الدهيدهون والابيكرون فى قوله قد شربت
الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر مصغر ابكر مقدرا كاضحى جمع بكر
فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون فى غير العقلاء والثانى كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير اكرع جمع
بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون فانها اسم لديوان الخير
على ظاهر ما فسر الله تعالى فى قوله كتاب مرقوم فعلى هذا اليسر فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهى الغرفة والقياس
ان يقال فى المنسوب اليها على كرسى المنسوب الى كرسة وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة
فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا صفة
ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذى يعلم منه ذات
موجدة ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتحمل ذلك لانه فى الاصل بمعنى الانس واما قوله
ولى دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيأل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدلا من اهله
ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون فى مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان
راء ارضون ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا اعلام واما ذو فالوصف ومنها
بنون فى ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما حذف فى الواحد ومنها قولهم بلغت منه البلغين
والاقورين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهى والشدائد وقولهم ليث عفرين يجوز ان يكون شاذا
من هذا الباب وجعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكن له تكسير من الاسم الذى عوض من لامه تاء
التأنيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة فى الحقيقة وقالوا فى المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر
الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولتلك هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون
وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفيين والرئين ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والآبى فى الثبة وربما جاء فى المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة
ولدين وفيما قلبت لامه الفا كالاضاة والقناة لكن لا يحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامها لقيل
الاضون فانه مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكنما يدعى بنا الدنيا
ولو اعتبر اللام لقال الذين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر فى باب الاضافة لكن لما حذف لامه فى المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها
فى الجمع وربما جاء هذا الجمع فى المضعف ايضا كاوزة واوزين وحكى عن يونس احرة واحرون بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء احرة فى الواحد وقيل لم يجىء ذلك
ولكن زيد الهمزة فى الجمع تنبيها على كونه غير قياسى وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الجمع
ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرة واوزة فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وفيما لا حذف
العلة قد يبدل من احد حرفى التضعيف كما فى تظنيت وقد يجعل النون فى بعض هذه الجموع التى جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها
على مخالفته للقياس فكانه مكسر فيجرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذرانى من نجد فان سنينه لعبن بنا
شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الاربعين وقال عرابة الاوس صامتة البرين وقال وانت لنا الباحثين عليا

العلوص من النوق الشابة بمنزلة الجارية من النساء والبكر الفتى من الابل والانثى من الابل البكرة سيد شريف قدس سره

العلية الغرفة والجمع العلالى وهو فعيلة ومنه عليوة وقال بعضهم هى العلية بكسر على فعلة بجعلها من المضاعف

العملس القوى على السير السريع والعملس ايضا الذئب

عفرين مأسدة وقيل لكل ضابط قوى ليث عفرين بكسر العين والراء مشددة قال الاصمعى عفرين اسم بلد

الرقة كالورق بمعنى الدراهم المضروبة

ابُ بَرّ ونحو ابن لبنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمّي بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فيكون النون معتقب
الاعراب سائغ في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب
ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كعلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من
التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا
للمرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجرّيهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك
من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله
ولو استعمل لقلب واوه الفا كما قيل مقتى ويجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحد مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون
والمهالبة انه سمّي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكأن كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مقتوين مثلها في
الاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل
الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك لانهم لم تغيروا عن صورة الجمع بالكلية لما خالف عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب على المؤنث
كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير
مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول
للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون
لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فوضع مستأنفة وان كان
الثاني مبنيا للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما
يقال في الجمل المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوو تأبط شرا اتفاقا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات تمرة وتقول ذوا ما شاب قرناها وذوو ما شاب
قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو
جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة
المسمى الى اسمه كما في ذات تمرة والمبرد يجوّز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما
واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف
وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وآباء الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف و
جمعه فيها ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا فان كانا للعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا او ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا للعاقل
سواء كان لمؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون ولم يكن لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة
جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مرّ
من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا باللفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوّبوا كانه جعله
لابن نعش وانه لم يستعمل قوله المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له
مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حدّه بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسّر وصحيح
لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على الآحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيّر ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حدّ المذكر عن قوله ليدل على ان معه
اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب علامة التأنيث ليكون كزيادة في جمع المذكر وانما اختص لزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث
غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وبكري والجمالة والضاربة قوله وشرطه ان كان صفة الخ ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة
او لا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا اي لا يشترط بشرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كهند ونار وشمس وقدم
وعقرب وبئر ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والسماءات في الواحد
وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه
العلامة كغرفة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند وذو تاء التأنيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات
والتخريجات ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج بتجريد العين من التاء وثلثة اكاريم
وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام وذو الف التأنيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو و
النون كما مرّ وما يصح تأنيثه وتذكيره اذا لم يأت له مكسّر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات علما للياء الى آخرها وذلك لان الادوات الهجي
الا هذا الجمع نعم مطردا وان لم يكن مؤنث علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما
ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما خبر مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي
الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا لجوالق جوالقات
جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصولجانات وبيوتات ولا يقال كلبات لقولهم اكالب

٢ عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب فتقول فلان تلقى ثلث اكرامات وتخريجات صح

قوله ابو بكر عمرو [illegible]

صفة ظلايح من ان يكون فيه علامة التأنيث ولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا
كصلايات وحبليات وبشريات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين
لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما
جاز اتفاقا كقوله ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى سميت عن المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة
ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وساير ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا
لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما تجرد من التاء وبين ذي التاء فان
ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فلحقوا ذا التانيث علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء وما
تجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في الحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوايض وحيض ومطافل وان كان المؤنث المجرد عن
العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختص بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمرأة الصهصلق والمرأة الجحمرش جمع بالالف
والتاء لاستكراه تكسيرها فتقول نسوة صهصلقات وجحمرشات ويطرد نحو هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون
او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا لمصغر ما لا يعقل كجبيلات وحميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر
في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر والحق غير العاقل بالمؤنث
وجمع جمعه قوله وان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له
مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها
كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الوصف ذو التاء الذي ليس له فعل المذكر
والمؤنث كربعة ويفعة وعلامة ومطرابة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل
بنو كما ان بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام
نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات
في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كثبات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف
والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كشاة وشفة واما مكسور الفاء فترك الرد فيه اكثر كمئات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء
فلم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت
لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي
بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا ينفتح في موضع وفيما قال نظر
اذ المعنى في سمعت لغاتهم وانفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استأصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يكون
مفردا والالف للالحاق بدرهم او يكون انه جمع فتح تاءه شاذا والعرقاة كالسعلاة مذكر له جمع مكسر هو العرق وجمع بالالف والتاء مثله ولنذكر
شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان الاليق ذكره في قسم التصريف فنقول لكل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة
كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كدرة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من
هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات وغدات والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل
الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في نحو لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقع شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء
نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا على الاسماء وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل لانها كانت في
الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة ومثله في جمع كهلة كهلات بفتح العين
ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات ولا في القطرب يجوز اسكانها الحق الفتح من عين وهذا للضرورة قال ذو الرمة ابت ذكر عودن احشا
قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في معتل اللام نحو اخوات وعشيات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان تقول نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة
واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوا التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم وابليتهم في
الحمد جهدي ونائلي اي وجماعة مستأهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وقد جاء ايضا بسكون
الهاء اعتدادا بالوصف العارض وفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح متأوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات
وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت الحركة
على منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين فرارا من الثقل وانما لم يقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفا لعروض الحركة في الجمع

ولم يجئ فيه الا ترك الرد

الاتيان لما تي تأ … اي جث اول البيت …

مبحث جمع المكسر

كالم يقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة وان فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فُعَل نحو كجُل فان كانت مضاعفا فالاسكان
لازم مع الالف والتاء كعُدّات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقيل في لغة هذيل جواز فتحها كما في بَيَضات
وتَقَضات لانهم علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دولة ولا ظلمة انه اراد به الضم وان كانت صحيحة
العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوة
او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع
اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه ويفهم من كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظة امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس
والهاء في امهات زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي وعلى هذا فعلة فحذف اللام والكلام
في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف وان فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين
نحو قدّات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة
هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعِلجات وان كانت اسما فان كانت
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية
جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب ابل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر قياسا على خطوات
وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان وعن الفراء انه يمنع ضم العين مطلقا في المضموم الفاء وكسرها في المكسور الفاء صحت العين او لا
الا فيما سمع كخطوات وغرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعُل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا
ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة
اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليه الاثنين صار عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع
السلامة بناء الواحد فعلى هذا قال في حد الجمع بتغير ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامة
التانيث للثلث تتغير فيه ولا يبقى على حالته الا ان التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع لكلم بغير مفرده الا بالحاق
اللفظ علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك واما التغيير في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فيقال حصول
هذه التغييرات بعد كون عيناتها الفرض وان لم يثبت نحو ثمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف
والتاء بعد الحاقها الاجماع التابعين نجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الخ قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة
والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل افعال افعلة فعلة
وزاد الفراء فعلة ككفرة هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم اي يشبعهم راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم والكل الجمع
الحاق فعلة ونقل التبريزي انه منها افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس
بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفناتك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة
مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة
بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر المجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او
جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه وما لا يجمع الا جمعه كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء ثم هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل
له وماخذ لما اشتق منه فيقال في حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا انه ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على الفعل
المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول
والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان احكم اما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه
عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا
حسنا اي قعودا او المصدر بمعنى الفاعل اي صادر عنه الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر كقعدت
قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه
غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وزيد لم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع
العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ويؤخذ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ
كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل
في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر

[هامش: وكذا قلب الهمزة في حمراء واوا وقلب الالف في حبلى ياء في جمعهما لقصد بعدهما عن العلامة سرح]

[هامش: مبحث المصدر]

[هامش: تبتيلا]

ويعربه على الرمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل
احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اعلم ان ابنية مصادر الثلاثي الى
اثنين وثلثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما غير الثلاثي فياتي قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه
على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان تنظر
الى الماضي وتزيد قبل الحرف الاخر الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحركان كسرت اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعّل فعّال وفي فاعل
فيعال وفي فعّل فعّال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعلّ اذ اصله افعلل وافعالّ اذ اصله افعالل
وتفعلل انفعال واستفعال وافتعال وافعلال وافعيلال وتفعلال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية
مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة
ومفاعلة وتفعّل واما فعّال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذ اصله فيعال ولم ياتِ في تفعلل وتفاعل وما الحق بتفعلل
من تفوعل وتفيعل ونحوهما الا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل ويجيء احكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى قوله ويعمل

عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف

الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مفعولا مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به
وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو للمتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما
يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزم من ذلك اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ
الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الا الالفاظ الدالة على محالها فقولوا اذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة
معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي
هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب وبتغييرهما مع الحذف كخرج في الخروج او بتغييرهما مع الزيادة
كيضرب واضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلثة معينا وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها ويسمى تلك الصيغة
فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او تقتضي وجوب ذكر لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء
ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا
للمفعول وذلك اللازم المذكور مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الثلثة معينا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم
ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان ذكره منها اهم بعدها وانما قلت في الاغلب
لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعد ليطرد الباب فاضمر انا بعد
اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد ونضرب نحن وزيد ثم جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني لباقي اللوازم صيغة
مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما
يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر
عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للزعم وجه في تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان
فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل
وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا غير
الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل
به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مع المصدر مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا
على انه مسند الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا
يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا
لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب للعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فرع عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما و
ذلك لان طلب الفعل المرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا
تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقل واذا الحكم لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا
ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان
حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول له اقوى من مشابهة المصدر
لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل ولزما المسند اليه كالفعل وجوز اضماره فيهما كالفعل والاصل في
اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة

اسمي الفاعل والمفعول لفظاً بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل
ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر
فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظاً ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل
والمفعول عقلاً فبادنى مشابهة لطالبهما وضعاً اعني الفعل تحرك ذلك الوجه الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازماً
كما في اسمي الفاعل والمفعول لاذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر وطلب المصدر عقلاً اقوى من طلبهما وقد مر شطر
صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً
وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولاً مطلقاً تقديره بان والفعل انك ليس معنى ضربت ضرباً او ضربة او ضرباً شديداً ضربت ان ضربت واما قولك ضربته
ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضرباً مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر
بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي
لكنهم قد دفعوه بان دون ما وكما في الحال ايضاً نحو ضربك الان زيداً شديداً لكونهما اكثر واشهر استعمالاً منهما ولتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالاً لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل
والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول
قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيداً على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها
لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياماً بمعنى صوموا اياماً قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله
لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ادري منعاً
من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفاً او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما
بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلة عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع
من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل
حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى
بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لا هينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام
وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف عنى
يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضاً الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر
الفعل لقوله تعالى اياماً معدودات وكذا يجوز اعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل
المصنف امتناع الاضمار في المصدر بوجه غريب هو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضاً ولو اضمر فيهما المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى ولولا ذلك لالتبس
ضماير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه
بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او بحذف احديهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما انما يقع عليه اسم
الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل
ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان الزامه كان يؤدي
الى الاضمار فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياساً على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع لقياس لا داعي الى القياس
فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل هو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد
باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضاً طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي به يقوم وعمله ضعيف
لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جايزة في المصدر دون اسم الفاعل ويجيء الكلام فيه في اسم الفاعل وليس
اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك
اشد شبهاً بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولاً اما بمجيء تابع لمنصوب حملاً على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم ويجيء
الفاعل بعده صريحاً كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بالفعل المبني
للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل
كما يجيء للمجرور تابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرواً وقوله
واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر بالمصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول
لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها للمشابهة باسم الفاعل كما يجيء لا للمشابهة بالفعل قيل ولم يأت
في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل ومفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول و
يجوز ان يؤتى الامن ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يؤتى ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون

اي ربعوا اي قاموا في المربع من الارتياد والنجعة ومنه قولهم ليس مربع وانت ان عرفان بحدرك من الريش الى الحاجبين ثم الى العين

الاستثناء منقطعًا او يجوز ان يقع هو متصل والمضاف محذوف اى الاعجم من ظلم و سيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله
ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت
من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستعمال الاسمية فيه وقال في قوله اعدائه اى في اعدائه قالوا ويكون منصوبا
بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعدائه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مظهرًا اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل اتفاقا
كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب
الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل
قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر واما يقع انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل
فكانه بمعنى منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب
المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل ودليل
كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق قال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر
فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حرف
لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف
او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقع العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم
مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل واسم المفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال وكذا
ثم يزيل الوصف لانهما عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا
تعذر الحمل على اللفظ والظ كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل
فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده
وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وانما ما يوهم الحمل على المحل
اضمر له رافعا او ناصبا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق
انما يترك الظ الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظ من حيث كونه لو اتى به والظ حركته بنا كما في يا زيد الظريف فاذا تعذر الحمل على الظ كما مر فقوله طلب
المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اى غلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان نحو احدهما
ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة
الرتاعا اى اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اى غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى
اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ويجوز ان يكون ما محذوف المضاف اى فانه عوض
ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اى مصدر وذلك على
ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب و يضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل
والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول
لما قام حذ ذلك لما ذكرنا ان الجمهور يذكر بلفظة من ولعله قصد التغليب فيخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل
فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان ومتباعد عنه ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب
بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الان او غدا قال تعرضا او تبصرا وهذا مطرد في كل صفة مشبهة
ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعذره انه يقع ان قصد الاستمرار فيها
عارض فوضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صائم النهار وقائم الليل قوله الثلاثي المجرد اى غير المزيد فيه نحو خرج وتدحرج
قال المص ويسمى اى بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل
وفيما قال نظر لانه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل و
المنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقع اسم المفعل بلى لو قالوا اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندرج والجاهل
والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل
الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون جميعه على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف
المضارعة وكسر ما قبل الاخر ان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وتها بكسر ميم مفعل اتباعا للعين او بضم عينه اتباعا للميم
قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واودس فهو وادس وايفع فهو يافع وعنه قوله نعم

لقيام مقام الفعل او العامل
الفعل ولا يشترط في قيام المصدر
مقام الفعل وجوب حذفه كما
هو ظاهر كلام السيرافي والاندلسي

عقب في الامر اذا تردد في طلب مجد
قال لبيد يصف حمارا واتانه
حتى تهجر بالرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم

مبحث اسم الفاعل

[illegible]
[illegible]

وارلنا

مبحث اسم الفاعل

وارسلنا الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والقح اى افلس فهو ملقح قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكون على النسب كلابن وتامر اى ذو لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كلابن بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل فى اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى انه كان وعده مأتيا اى آتيا والاولى انه من باب اتيت الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا

قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائى وان كان معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل كما ذكرنا فى باب الاضافة انه لا يحتاج فى الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مطلقا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما فى اسم الفاعل او واقعا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى حالها كذا لا تقتضى لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل ما تقوى به ما يذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات مبهمة متصفة بالحدث الذى اشتقا منه مذكورة قبلها ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفى الاستفهام وحرف النفى ونعنى بصاحبه المبتدأ اما فى الحال نحو زيد ضارب اخواه او فى الاصل نحو كان زيد ضاربا اخوه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جائنى رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جائنى زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما فى الحال فان مجيء الحال الجامد موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذى يسمى الحال الموطئة قوله الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولى حرف الاستفهام وحرف النفى ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفى غير ظاهر بل مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان ونقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر فى باب المبتدأ قوله وان كان للماضى وجبت الاضافة معنى يعنى يجب ان يضاف الى ما يجئ بعده مما يكون فى المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرتفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائى ان يعمل بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقال تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافى الاجود ههنا ان يقال انما انتصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى فى الاعمال بما فى اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا فى المفعول الاول فى موضع من المواضع مع كثرة دوره فى الكلام وقال ابو على وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قيل وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقوله ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى قال الاندلسى ردا على الفارسى لا يستقيم ذلك فى مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولى ظان وللفارسى ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجئ فى افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوى مذهب ابى على فى انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو فى مذهب السيرافى لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافى فى معطى عمرو درهما ويضعف مذهب السيرافى بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا فى نصب عمرو ولان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائى فى نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريد بذلك ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان تحكيه الآن على ما تلفظ به كما فى قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فآخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان اضافته تكون معنوية تتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه فى باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعنى يعمل اذن بمعنى الماضى او الحال والاستقبال قال ابو على فى كتاب الشعر زعم قوم ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة بل هو فعل فى صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ايضا ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه انما عمل بمعنى الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضى والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم يغشانى طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب

٢٣٧ اسهب الرجل اذا اكثر من الكلام فهو مسهب بالفتح وهو نادر صح احصن الرجل تزوج فهو محصن بفتح الصاد وهو نادر واحصنت المراة عفت واحصنها زوجها فهى محصِنة ومحصَنة قال ثعلب كل امراة عفيفة محصنة ومحصنة وكل امراة متزوجة محصنة بالفتح لا غير صح

ما كان الآن بمعنى ض

غدا

غد ابرحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل غدوا والآصال
لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما ضب في اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قاله
ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام
في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به ان يعدا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك
لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعدى الفعل اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وحق لك ان يد ضربت
واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب التعلق اللازم بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا
عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع
مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة محول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيما
لزام لشجوابي مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعالة ومفعال وفعول من افعل نحو حساس دراك من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور
مخاميص العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل وفعل يعمل ايضا وانشد حتى شآها كليل موهنا عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني البرق وشآها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف ولشآها
لان كليل لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فموهنا مفعول على المجاز
كما في قولك اتعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا
ما تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له
هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل محولا اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة
لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل
بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل
الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها
فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في
الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة
ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه
الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعمل ان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء لصيغة
الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال فمن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل
قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربا
زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل
ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسوير فرسخا
فانما جاز لكون المعمول ظرفا يكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف
المجحر من جواده اذا لم يحام دونا نثى حليلها اي كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تع
قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ
والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل لان الماضي لا يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك
ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ثم يتوجه هنا
الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فقدر اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق
المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
صيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمستخرج ومخرج وامره في العمل والاشتراط
كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله هو ما وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو محتضر وما هو موجود
وعلمته كمحرم وجلته فهو معلوم ويسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به في قولهم فعلت به الضرب اي وقعته عليه ثم
حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم
الفاعل نحو ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادى الى حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير

فغيره

الخور الضعف ورجل خوار وجمع خوار وارض خوارة والجمع خور
القزم بالتحريك الدناءة ورجل قزم الذكر والانثى والواحد والجمع سواء

الطبن بالتحريك الفطانة تقول هو طبن وطابن اي فطن حاذق

هبله الحم اذا كثر عليه وركب بعضه بعضا واهبله تقول رجل مهبل

المجحر اي الملجأ الى ان دخل حجرة

مبحث الصفة المشبهة

فاخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كحركاته
نحو ينصر فهو ناصر ويجلس فهو جالس وحامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه فى موضع الزيادة وفى عين الحركات فغيره بزيادة الواو وفتحوا
الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كعرود وملمول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى
على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم اللاشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى
على وزن اسم الفاعل منه الا فى فتح ما قبل الآخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول وقد شذ اضعفت الشئ فهو
مضعوف اى جعلته مضاعفا وهو كحكمه فى العمل والاشتراط كاسم الفاعل يعنى ان حاله فى عمله عمل فعله اى المضارع المبنى للمفعول كحال
اسم الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبنى للفاعل وحاله فى اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام
والنفى كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد معطى غلامه درهما فلا يحتاج فى عمل الرفع الى شرط زمان كما بين فى باب الاضافة وليس فى
كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى اسم الفاعل
فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر فى باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم
المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبنى للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء
اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سر الى البلد فهو مسير اليه وكذا فى متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو
رميت عن القوس فهى مرمى عنها فالمرمى هو السهم ومنه قولهم اسم المفعول اى المفعول به والمفعول هو المسند كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف
فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول فى ضرب
ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام اولا نحو زيد
معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافة غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافة حقيقية سواء كان
المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو اولا كقولنا الحسين عليه السلام قتيل الطف اخزى الله قاتله قوله الصفة المشبهة ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اى مصدر قوله لازم يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول
اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وعالم
فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب فى خالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل
موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست
موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى
الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف
بالحسن مطلقا لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه فى زمان
كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره
فى الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة
ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجئ فى مقدمة التصريف قد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج
واعور وعلى وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل للمشابهة الفعل
لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هى منه فهى بمعنى ذو فعل اى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان
اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث فى احدهما وضعا والاطلاق فى الآخر كما ذكرنا
وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل الا ان اصل
استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها قياسا كتثنية اسم الفاعل
وجمعه قياسا سواء لانه لا يطرد ذلك فى الالوان والعيوب لانك لا تقول بيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء
على ما بين الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التى ذكرتها انت حاصلة فى افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة نحو طاولته
فطلته طولا فانا طائل اى ذو طول اى ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبنى من باب المغالبة الا فى معنى الحدوث كما ذكرت فى سائر
الصفات المشبهة قلت اقول ما يرد ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثى الذى يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذى وضعه ليس بمعنى افعل
التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعل الى المفعول بنفسه وباللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد وكان ينبغى ان يجوز
انا اطول القوم او انا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل
الى مفعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما فى باب المغالبة
فليس معنى اطول من القوم ذو طول اى ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ فى الزيادة فى الطول من مثل القوم بعد مشاركته اياهم فيه ونحن نفتقر
تعديه لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لم يعمل الا المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

الملمول الميل الذى يكتحل به والعرود ضرب من الكماة

مقول

٢ كما كان فى اسم الفاعل وهو غلبة استعماله فى الحدوث ومن ثم يحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة فى احدهما تحكم فالاصل ان يعود الى ... هى ... العجب

اى طاولنى فلان فطلته اى كنت اطول منه من الطول والطول جميعا

في تقسيم مسائل الصفة المشبهة

انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فايدتها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر في قوله وتعمل عمل فعلها ايضا من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام ومجردة عنها ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذا حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسما الفاعلين والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها الى انواع لان احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في اعرابها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة فصارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في ثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق احديهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا لعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه غلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجئ من الخلاف والثانية من الممتنعتين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام وعن الاضافة كالحسن وجه والحسن وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها في جواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها الا لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شي من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بامتناع الحسن وجهه وهو انه اضافة الشي الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي عن ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى الضمير الراجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسن الى الضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشي لانه لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما فقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما عائد الى الاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله دوا لقا البيك وبيطارا فالالف في مصطلاهما راجع الى دوالف لانه بمعنى دانفين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاسفل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة تحسنهما [illegible] وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليصير في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشي الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشي الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان

وذلك

الدانفة هو طرف الآنية وطرفها الذي يلي الارض من الاناء اذا كان قائما مستويا

الحسن

الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لو يجر حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ليظهر النصب فيما كان فاعلا كسوء اجازة الاضافة اليه ولا غاية التمهيد فيتبين في المجرور انه كان قبله منصوبا قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال لانهما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصببت بدني عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة للاصل في التعريف فهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في النادرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه اولا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح وزيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفته فيستتر ضميره في صفة سببه كما يستتر في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استتار ضمير المسبب فيها فقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا للزيد لا من صفة السبب وانما احسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحرث ما ابا والعقوق كلبا فعليك العبرة بما ذكرت ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجهه لان كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول للاصل في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما الاصل في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار المجرور قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستتر في الصفة قال في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب هذا عند الكذا بالذم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب قال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه بارتفع على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب في قوة الجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه والحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما تمكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على المسبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستتر فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة ليقبح مجيئه في السبب ايضا لان الضمير في السبب انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمر فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتأكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكرنا مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في معمولها

فهو ظاهر البروز نحو وجهه او أبوه منه وان كان في الصفة ضمير للشئ اذا لم ترفع ظاهرا فيؤنث لتأنيث الضمير ويثنى ويجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت
ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام
حكمه اذا كان مضافا الى المعرف بها او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا لو
زدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه وبرجل
حسن وجه ابي غلامه وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطاب الجيب منها وبرجل حسن وجه يضيئو وكذا حكم
المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام
وكذا لو زدت قوله ولسما الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد
فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما او من المتعدي الى ثلثة هو المتعدي
الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا ذكيا تقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشامخ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام
وموؤدب الخدم سواء كانا بمعنى الماضي او المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة
فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل واحد منهما اثنا عشرة مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما
منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة
سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب جملوك الاخ ولا مشروب ما الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين
نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطي اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول
فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول
منصوبا بعد الفاعل فامن التباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره
وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفة المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة
المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل تعمل في السببي فقط وليس اطلاقهم على هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا كان في
معمولها ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون في
لا صاحب لهما هيهنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها
وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها الا ان الضمير الذي
اضيف وجه اليه راجع الى الجارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو محمول على المعنى كقولك مررت برجل
حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما مر لا ان اصله جونتا مصطلاهما
اي مصطلي الاعالي اي مصطلي اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جونتا فصار جونتا وادخل اللام في
اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في معنى الاثنين
فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفته من اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق من
فعل لموصوف بزيادة على غيره فينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب فالاحترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق
منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره
في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
قوله وشرطه ان يبني من الثلاثي المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد نحو
مثل هو اشد منه تحرجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجيء للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر شرط افعل التفضيل ان يبني من ثلاثي
مجرد تام منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا ثلاثي منه فعل احتراز من ايكد او ابل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك
الشاتين اي اكلهما من الحنك وقلما ثان وكذا قولهم ابل من حنيف الخاتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكر
يشكر شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية فلم يستعمل منهما افعل ابتداء وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة لكان
وصار فانه لا يقال اكون منه واصبر كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث
ولحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا تمنع وان لم يسمع ان يقال هو كون منك منطلقا او هو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى
وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما ابس بكلمة فانه لا يقال هو ابس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فقل لا ابس قلت ليس لا ابس لنفي الكلام
الذي هو للتكلم وبئس موضوع لما هو لنفي المفضل في التكلم وقولنا متصرف احترز عن نحو نعم وبئس وليس فلا يقال انعم وابأس واليس وقولنا قابل
معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويقبح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى
وقولنا ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج وقولنا مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زيد نحو اخرج واعلم وانقطع وتخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا
بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج ولم يمكن بناء افعل منه الا ان ادعي بنائه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لانه افعل

العطاء بمعنى الرحيب بمعنى الجيب: اي هو واسع جيب الدرع سرة

مبحث اسم التفضيل

ثلاثي مجرد فيه الهمزة للتفضيل واما ان زدت البناء حتى حرفا او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت مثلا في دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب دحرج
وكذا لو قلت في تركيب اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل
وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي وقوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب
لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر ولو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل
لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يخص
من الالوان والعيوب الظاهرة فان لنا ما لم يبن منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس وغير
والعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء والعجم وعجماء وانوك
ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان نقول لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان
يأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن
بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب الواو فيهما حملا على احول واعور
وما لم يجئ منه فعل ولا افعال كالنجل والقنم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبوق فحمل على
القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني
اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل
التفضيل من الفاظها وهي ذو الزيادة والتي جاء منها الالوان والعيوب الظاهرة بني افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن وكثرة او غير ذلك على
غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها منصوبة على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا
واشد بياضا واكثر دحرجة واسرع انطلاقا ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيد كثرة السماع كقولهم
هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم من فلان وهو كثير وجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل
التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي
المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه
ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من ساير الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من ساير المضروبين
وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما ساير الالفاظ المشتركة فيقع
فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا لجعلها في احدهما اطرد دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل
في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو جنون وبهت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل
الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية
وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهم بشأنه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما
المعرف باللام فلا بد فيه من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم
استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يعرى عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل من الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء
على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما
ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن
ذكر المفضل عليه اصلا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم به فهم المقصود من وضعه فاذا علم المفضول جاز حذفه غالبا اذا
كان افعل خبرا كما تقول انت اسن اي اسن مني وانا مجيب بقولك انا اسن ومنه قوله الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله
سيعلم ابنا الموت ادنى اذا دنى الى الاسل الحران او يجوز ان يكون في مثل هذه المواضع من المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه
ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه ويجوز ان يكون من مع مجروره
محذوفا اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر
من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما واما عدم الجمع من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة
ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فايدة في واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اردت شخصا من قريش افضل من عيسى فقلت

الرعونة الحمق والاسترخاء ورجل ارعن وامرأة رعناء رجل اهوج اي طويل وبه تسرع وحمق والهوجاء الناقة التي كان بها هوجا من سرعتها الاخرق ضد الرفيق ... الخرق بالضم الحمق

الاباضية فرقة من الخوارج اصحاب عبد الله بن اباض التميمي واباض اسم موضع

محمد

محمد الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بنى قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما فى قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا
نعم ذخر الذاخرينا ويجوز فى التبيين على ما قيل ان يقدر افعل اخر غايتا من اللام يتعلق به من اى بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه ولا منع من اجتماع
الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول
شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحبها افعل مفضل على غيره مط فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا
بد فى المجرد من التفضيلية من مشاركة المفضل فى المعنى اما تحقيقا كما فى زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول على لان اصوم يوما من شعبان احب
الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايض ثم فضل
صوم يوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندك ايض اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم لا فى نفس
الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بى شرا منى اى فى اعتقادهم ايض والا فلم يكن فيه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما
اختاروا موجب النار اختاروا النار وقريب فى التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود
بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما فى شىء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه
فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثل التى فى قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى
قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل
تقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى
معنى التفضيل ومنه قول على وطى مما تعلك من زول البلاء بحمك والنقص فى قوتك اصدق وافى من ان تكذبك وتغرك اى هى متجاوزة
من فرط صدقها عن الكذب فيجب ان تلى من التفضيلية افعل التفضيل لانهما من تمام معناه ويلى معموله قال فانا رأينا العرض احوج ساعة
الى الصون من ريط يمانى مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هى احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه فى الشعر كقوله واستنزلوا
الزباء قسرا وهى من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرمت
قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا الاكثر وضع فعل التفضيل الشيء على غيره والاولى
ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه ليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف وذلك
وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشىء على نفسه فقول المص فى دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يترك فى الناس فى قولك زيد افضل الناس بغرض
التفضيل عليه معهم بل الغرض التشريك معهم فى اصل الفضل ليس بشىء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك فى اصل الفضل الى واسطة
لان لفظ افعل يكفى فى هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه فان الزيادة فرع ثبوت اصله
ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فقول لفظ الافضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شىء اخر والاولى فى تعليله ان يدخل
فى جملة المضاف اليه فاعرف فى باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا فى الشرح ان لافعل جهتين الخ الكلام قد مضى الكلام فيه فى باب الحال قوله او
ان يقصد زيادة مطلقة اى يقصد تفضيله على كل من سواه مط لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شىء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو واحد منهم كقولك
نبينا عليه السلام افضل قريش بمعنى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل فى جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سألت عن عدة اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم لانه قد خرج عن جملتهم باضافتهم الى ضميره بل يدخل
لو قلت احسن الاخوة او احسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه
وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو من القسم الاول والمضاف الى الجماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز فى الاول الافراد الخ يعنى اقول يعنى المضاف اعلم ان الاصل
فى افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه موضوع على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفضول بمن الابتدائية
كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل فى باب النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة
فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايض قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم فى الاحوال صيغة المفرد
المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كمال الاسم
فاذا اضفته وانت تقصد تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان افعل المضاف من فى لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله فى كون المفضول مذكورا
بعده مجرورا والايض فان افعل المضاف مضارع للمضاف كما تبين فى باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع
اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضول الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من فى احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف
بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التى بينهما وجاز ايض تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظة من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج
وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله فى ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا
واما الذى لا يصاحب من بعد ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيه تثنية وجمعا وتانيثا فهو مطابقتها لصاحبها وقيل انما لم يتصرف فى الذى بمن لشبهه

لفظا

هذه النساج الثوب اذا ارق نسجه وسمى امرؤ القيس بن ربيعة اخو كليب وائل مهلهلا لانه اول من ارق الشعر

الجو بالضم الهوا بين السماء والارض والجو انضم ما بينهما انتهى من الصحاح

دلخل فيهم

قال الحريرى فى درة الغواص يقولون زيد افضل اخوته فيخطئون فيه لان افعل الذى للتفضيل لا يضاف الا الى ما كان داخلا فيه ومنزلا منه منزلة الجزء وزيد غير داخل فى جملة اخوته الا ترى انك لو قال لك قائل من اخوة زيد لعددتهم دونه فلما خرج من ان يكون داخلا فيهم امتنع ان تقول زيد افضل اخوته كما لا تقول زيد افضل النساء لتميزه من جنسهن وخروجه عن ان يعد فى جملتهن ووجه تصحيح هذا الكلام ان تقول زيد افضل الاخوة او افضل بنى ابيه

واما اذا قصد بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا

لفظاً ومعنى لأن افعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظاً فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل ولهذا بنيا من اصل واحد كما يجيء
في افعل التعجب وفي ماذا واللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها
افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة مع دخولهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول
فجاز التصرف فيه نظراً الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضاً مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد
عن المفضول الذي كان مصاحباً للذي لعلم التفضيل وقد علم انه يجوز استعمال افعل عارياً عن اللام والاضافة ومن مجرداً عن معنى التفضيل مأولاً
باسم الفاعل والصفة المشبهة قياساً عند المبرد سماعاً عند غيره وهو الاصح قال فتجهتم يا آل زيد نفراً الأم قوم اصغراً واكبراً اي صغيراً وكبيراً وقال
الا ان ملوك عظام من ملوك غاظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اي يسير هو
عليه من شيء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة لجريه مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل التفضيل مع من اما اول فقد ذهب
البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال الجمهور على انه من تركيب و ل كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم
اوءل من وال اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله أوءل من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واجل فقلبت الهمزة في الوجهين
واواً قلباً شاذاً وقال الكوفيون هو فوعل من وال انقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب و ول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه
كتصريف افعل التفضيل واستعماله يبين بطلان كونه فوعلاً واما قولهم اولة بوا ولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اولى همزة على
مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري فانه جاز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لا يمتنع القلب كما لزم في نحو اواصل على ما يجيء في التصريف
عند من قال هو افعل من وال اصل أوءل فقلبت الواو همزة كما في اوجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما في اومن وهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة
قالون عاداً لولى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاقل كما سبق معنى وتصريفاً واستعمالاً تقول في تصريفه الاول
الاولان الاولون الاوائل والاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول
مشتقاً من شيء مستعمل على القياس لانما المستعمل منه فعل كاحسن ولانما استعمل منه اسم كاخلق خفي فيه معنى الوصفية فهي انما تظهر باعتبار المشتق
منه والاتصاف بذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحمق اي ذو حمق اشد من حمق غيره وانما يظهر وصفية اول بسبب تأويله بالمتقدم
وهو مشتق فصار مثل مررت برجل اسد اي جريء فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً نحو يوماً اولاً وذكر من التفضيلية بعده
ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسماً صريحاً كافكل وايدع فان خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته
كما مر فلذلك تقول على تم اجمل اولاً اولا بادياً او بيّ ما تركت له اولاً ولا آخراً ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ظرفاً
الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات عدوها وتقول ما لقيته مذ عامٌ اول برفع اول صفة لعام
اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اوله وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفاً كانه قيل مذ عام قبل عامك
فتأويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالي والايام والاوقات ومعنى قبل عامك الزمان
الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل فلذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك
ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعاً ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في
الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجروراً لا منصوباً
وتقول اذا لم تر زيداً يوماً قبل امس ما رأيته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رأيته مذ اول من امس ولا يتجاوز ذلك
اما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجرداً عن اللام او مع اللام
لما لم يكن معنى من مقدراً مع المجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً وافراداً وتثنية وجمعاً وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة
والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال الفرزدق سعي سيا طالما قد مدّ وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوماً سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانهما
غلبتا في الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرأ بالالف والسوى في قوله ولا يجزون
من احسن بسوى ولا يجزون من غلظ بلين فليسا بتأنيث احسن واسوأ بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو
في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفياً نحو ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم
لو رفعوا الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد
احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم وادياً اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله سارياً
اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا الاسم الفاعل ايضاً كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط
كما يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه ورجل خير منه عمه وليس ذلك بالمشهور ويرفع
المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم
ذلك فاضمر دال على الفعل الناصب قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قوله واضرب منا بالسيوف
القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما انه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه واما الا ان نصب في الدنيا الصفة فرفع الرفع كما مر وهو

فتجهتم تعالى اي تعالوا عن الجزاء فقد من المقبوحين س ره

الددن اللهو واللعب س ره

الافكل الرعدة والايدع الزعفران وهما منصرفان فان سبب منعهما في التعريف مع التنكير س ره

اوله يوسانوى النفوس ما اعدّت

السرو سخاء في مروة تقي سري سرو وسري لسري سروا فيهما وسرو لسرو سراوة اي صار سريا وجمعه سراة وهو جمع عزيز ديوان بجمع فعيل على فعلة س ره

تقوية للاضافة الى ما كان حرى بعضا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشرائط التى تجىء وان دفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذى كان للفعل قبل بنائه افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعلقا بالمفعول نحو ضرب لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب لك فى الافعل لضعفه وان كان المفعول به الفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها تتعدى فى مفعولها الثانى نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل بذلك الحرف ايضا نحو انا احرم منك بزيد وادنى منك بالنساء ويتعدى الى اول مفعولى باب كسوت وعلمت باللام ويتعدى ثانيهما فى البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب وانا اعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر معنى لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين بهما او زمانين او مكانين وان لم يكونا من نوع كقولك درست فى البلد فى يوم الجمعة جاز وفى قولك اقمت فى العراق فى بغداد وفى رمضان فى الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو او لفظهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل بنصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثانى مفعولى افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمرو كسوة الثياب وانا اعلم منك لزيد اعلم منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف ولا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغنى لا يجوز نصب احد المفعولين دون الاخر فى باب علمت فالاولى ان تقول هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت لحضر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى واعجب الى وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واخوف وقد عرفت انه غير قياسى تتعدى الى المفضول من اى فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو الحاصل لافعل لصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشىء الخ هذه شروط نصب لافعل الفاعل الظاهر كما فى احسن الكحل فى قولك ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فيعمل الرفع ذاقيا سامستمرا بلا ضعف قوله لشىء هو رجلا فى المثال المذكور قوله لانه صفته قوله وهو اى افعل فى المعنى لسبب اى لمتعلق لذلك الشىء والاشهر فى اصطلاحهم ان يقع فى المتعلق السبب لا المسبب فان احسن فى مثال النحاة بحسب المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن فى الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبرته الاول اى صاحب افعل وهو رجلا فى مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو فى مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مفضل محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول وحاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد فى مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المذكور مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فيكون عاما ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفى جر متفقين لفظا ومعنى فلا تقول مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى متلبسا باعتبار الاول ومقرونا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اى بالنظر اليه تقول اعتبرت الشىء اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان للاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى اذ المعنى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد فعمل افعل لان له فى هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التى اوردها تطرد فى جميع افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن الكحل فى عينه مثل حسنه فى عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما فى قولك مررت برجل احسن منه ابوه فيرتفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبى ولا يجوز ذلك الا فيما قد يجوز ذلك فى العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا والمعنى ههنا بالاجنبى ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذى لا يتعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافعل خبره فلا بد تعلق من هذا الوجه عند الكسائى والفراء ليس الفصل ههنا باجنبى لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا فى اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبى قلت يبقى الضمير فى منه راجعا الى غير مذكور وهو لا يجوز وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونقل عن الرمانى جواز ذلك فى المثبت والسماع لم يثبت الا فى المنفى ولا منع ان يستعمل فى ذلك ما يفيد النفى وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رأيت رجلا احسن قوله ولك تقول يعنى ان لك فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر تدخل على

الاسم

تقوى دعمت كلتيهما عاشر اداة نحيلت
ردعامه [illegible]

[illegible]

المثال
بحرفين متماثلين الى اسمين من
نوع واحد

مراده ان احسن يصير بمعنى حسن
رجوع النفى الى القيد الذى هو الزيادة
فلا تطرد العلة فى المذهب [illegible]

مبحث الفعل

الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول لبحوالك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل
لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي
قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه ويحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضل وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
مجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها افعل ظاهر لو رفعنا افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اي كعين
زيد لا زائد عليها ومعنى ما رأيت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها بحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رأيت كعين زيد
اي رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رأيت احسن من عين زيد اي رأيت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به
للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك
كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدا عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها فهذا
هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع وادي السباع وادي ومعنا منصوب على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع
حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا
كقولك عندي مثله رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد فالتقدير اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف بها ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف لمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع
وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لا خوف وهو بمعنى المفعول كاشهر ولهذا قوله تأتيا
اي تثبتا وتوقفا وهو الفعل من تركيب ابي يحيي تأيّ اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى
فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تأييه ركبا ثوبه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع
كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب
تأتيه من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد
وسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة وتاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن فالجواب عن الاعتراض هنا باب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو
وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع
والافعال الغير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما
اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب للتوقع في الماضي وللتقليل في المضارع واما السين وسوف فهما عند سيبويه حرفي التنفيس معناهما
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال تقول نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال
سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء اي كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف ودلالة بتقليل الحرف على
تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال وانما اختص الجوازم بالافعال لانه لا يجري في الاسماء
وانما لم يدخلها الجر لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فلما ارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها
فنقصوها الحركة التي لا يعطلها وهي الكسرة وهي بعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجدان في الفاعل والمفعول فلما انقصت الجر ولم يبق بعد الرفع و
النصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمى ذلك السكون الجزم لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء الاصالتها في الاعراب بالحركات الثلث ونقصوا
الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عامله وهو الجر فلما نقص الجر لم يجر اولا بشيء بدل الجر فبقي مجزوما اي ساكنا ولولا ذكرناه هو الخروج
من اجماع النحاة لحرنا ان قلنا كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة
اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الآخر ومن ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه مغيرا آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة
اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول على ان نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغزو وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني
وذلك لانك تحذف الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب
فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه
فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا
لآخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لانه نقل آخر المضارع من الرفع الذي هو محل
وقوعه موقع الاسم وتجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما وهو
وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد
على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر زوال عامل الرفع فزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الجزم

الظاهر ان تقدير المثال ولا ارى كعين زيد عينا احسن فيها الكحل فضمير فيها راجع الى العين المحذوف التي هي مفعول رايت وقوله كعين زيد حال عن مفعول قدم عليه لنكارته فالمثال نظير اية الذي ذكر فيه الموصوف هو واديا وسائر الوجوه التي ذكرها رضي عنه خلاف الظاهر فلا يخلو عن تكلف

لتغيير

اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثراً للناصب ايضاً فيلزم ان يكون الناصب جازماً وايضاً فما يمكن تمشية قول النحاة ان نحو ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسمّوا الناصب جازماً الا ان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرّفوه بالعدمي فسمي جازماً الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو ان يضربا وان يضربوا وان تضربي جازماً لأن الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطاً للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعاً له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله ونحو قمت اء فعلت يعني بما اتصل به ضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل الاخر وان حذفت التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم تقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك قول زيد تلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به فيخرج ايضاً نحو خرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس لم يخرج غداً فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب في ذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله ولما امراً نحو قول علي عليه السلام في نهج البلاغة اجزء امرء قرنه اسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضاً بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين ان من حيث ارادة المتكلم الوقوع الفعل قطعاً كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضاً اذا كان منفياً بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت او ان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقراً وينقلب اليه ايضاً بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناه ويدخل ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات تتضمنها معنى ان اي كانت كثيراً او قليلاً وقد يبقى معهما على المضي كقوله وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتفريع كلم يجي في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو رجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضاً لوقوع موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً اذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على الحدث والزمان ويطلبه المرفوع دائماً والمنصوب كثيراً فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع متحركات فيما كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمر لا سيما اذا كان فاعلاً وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هد بد وعلبط هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم اخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين وسوف فالهمزة للمتكلم مفرداً والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع لمشابهته الاسم لانه لو لم يسم مضارعاً الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعاً يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما حلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين والباء ههنا للسببية اذ بزيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته بسبب حصل الجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركاً كما ذكر في الثانية كما في قولك زيد يصرف كعارون في الثرق قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركاً بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركاً اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضاً ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخرين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً لكان التضعيف

كلم المجازان غير لو واذا كانت مع كان فهل يبقى معهما على المضي نحو قوله ان كنت قلته و ينقلب اليه ايضاً بدخول لم

العلبط والعلابط الضخم ونص ابن القطاع من الغنم القطيع لغتين كما...

مبحث الفعل

تثليثا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على ما يجيء الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن اسم زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان زيدا يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يجوز ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان يدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها من جهة المشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب يتبين في ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتبين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا تضرب فرفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب وجزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم وفي الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد ونعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذف الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون المضارعة الا باعتبار معانيها والا فنحو اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم ونحو يامن للغائب والمخاطب ولا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون المتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح الجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين صلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين ايضا والياء للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة للواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي كان حروفه اصلية كدحرج او فيه زائد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فحرف المضارعة في الثلاثي لاوله الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها الكسر وحروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف يكسرونها الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعّل وبقي غير الرباعي على الاصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق وأسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه حرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل بنوني التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولاحظ له في الاعراب فبقي الجزءان مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما يعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله قلنا اما ان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فرجح اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم هذا على مذهب البصريين واما الآن علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا آخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا ذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو شغل ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن التنوين معه ممتزجا قوي الامتزاج الى ان يقولوا في الوقف وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل تضربُن او الياء نحو هل تضربِن لان الضماير البارزة يمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربُن وتضربِن كتخشون وتخشين فالمسند الى هذه الاحرف الثلث معرب بمقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون منها الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة اجتماع النونات وانما لم يرد الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد كما ادخل على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها للتنوين ولا اعراب قبل التنوين لاجلها

اهراق يهريق اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك صح

ولمشابهتها

وجوه اعراب الفعل

ولتشابههما تقلب الفا في نحو لنسفعًا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضًا فالجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه انّ يضربن شابه ضربن يعني انه لما
سكن للجزم وان لم يجتمع فيه اربع متحركات تحملًا على ضربن جاز بناؤه ايضًا حملًا عليه واذا جاز ذلك تشبيهًا للفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البنا
فالاولى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البنا مع ان هناك داعيًا الى بنائه وهو الزامهم محل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البنا مقدر الاعراب كالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفًا من اجتماع النونين قوله وله
رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون
وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرًا والفتحة لفظًا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة
تقديرًا والحذف قوله فالصحيح المجرد تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسما فحمى نحو
تبيينه في الاسما وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسما فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي
لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظًا والسكون جزمًا قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن
المتلبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال
المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون
وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة
والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب
وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب
اليا لم يمكن وقوع الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البنا حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما اختص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرًا المانع مع كونها معربة لكون
الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الفعل يضربان مشابهًا للاسم ضاربان ويضربون مشابهًا لقولنا
ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل اليا في تفعلين على اخويه الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة
رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف واحد لا سيما اذا كانت تلك حروف
المد واللين فالكلمة معها كمنصور وعمار ومسكين وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال
النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجا الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة ذا
الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات
فيكون الاعراب معهما مقدرًا كما في قاضٍ ويكسر النون بعد الالف غالبًا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني ويفتح بعد الواو والياء
حملًا على نون الجمع في الاسم وقد حذفها الا للاداة المذكورة نظمًا ونثرًا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديرًا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة
الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال لجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرًا نصب الواو والياء كقوله ابي الله
ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضًا كثيرًا كقولهم في المثل اعط
القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثمًا من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء
والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا
حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر كانها
كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او بقي ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور
قوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جا نحو لم ياتي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصح
بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفرا في رفع المضارع كان ايما الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفرا لهذا لكي يسلم من الاعتراضات
المذكورة الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سوا وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او
منصوب نحو برجل يضرب ورايت رجلًا يضرب فانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب لان الصلة لا تكون الا جملة وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد ككاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان كل
هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان وبكفينا وقوعه موقع الاسما وان كان
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلًا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لان يقوم وحده والسين كاحد اجزا
الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ائبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال

الفرق بكسر الراء المكان المستوي

الوغل في الشراب كالوارش في الطعام وهو من يدخل القوم في شرابهم فيشرب معهم من غير ان يدعى اليه

الامر فان نحو ... جعفر فلان [illegible]

الحبر العظيم من الابل والانثى جسرة هو الاخره

بما لاقت لبون بني زياد

الياء زائدة وما لاقت فاعل يأتيك

المقاربة قال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع ما الماضي واما المضارع
ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحرف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما لم يجعلها
عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعزلها الطارئ المنفصل ويتعين المضارع للحال بالآن وانفا وما في معناهما من الظروف الدالة
على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان نحو
ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان اطلق النفي فما النفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابهما وسيجي الكلام على ليس في بابه ويتخلص للاستقبال
بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم القيمة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني
والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك والله اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم الثلثة تاكيد
وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن على ضعف في لاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يجب
ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه وقوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم
بما فهو للحال لظهوره في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل جازم او ناصب فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال
اذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة
للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال
سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته للحال وليس ببعيد لقوله تعالى لا اقول لكم عندي خزائن الله ونحوه كثير وينصرف
الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما تدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى
اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد
حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو وأو فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل
علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل
مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر
ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الي قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها
في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول
فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان تقع بعد ارجو واطمع
او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر
لقوله وددت وما تغني الودادة انني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت اني لم اك حاضرا وكذا في تعليل العلم المنع من ذلك
بقوله لو قلت تمنيت انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك ان الاسم اذا ان دال على
ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم
وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا لكان التنافي في لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة
تقاصرت خطاها فلا يقع مجردة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان ستخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والانجلاء والنداء ونحو ذلك وبعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا
تقول عجبني ان ستخرج ولا وددت ان ستخرج ولا رجوت ان ستخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية
اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر واريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه ليكون مؤذنا
من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى ولهذا لم يجي بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل
الظن وما يؤدي معنى العلم فيجي المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا الا ان الاولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على
الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اذ المصدرية يلزم
الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله
تعالى ولم ينبا اي لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى اولم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى
فرق لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك
الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت ان لم يقم
ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شي من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل
المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجي بلى قد تفصل لا بين المصدرية
والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام يدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت
المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة

نواصب المضارع

مصدرية

ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلذا التبس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع و
يسمى النحاة هذه الحروف اعني التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالعلم لان الظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده
المخففة وذلك كثير كما قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلتحق باليقين فيقع بعدهما اعني المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها
جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن فجاز ما افيقوا علمنا ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول
فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت
ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فيقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد
الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى ولم يكن لهم اية ان يعلمه وعجبت ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا ولا بعد
فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام
وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة التي بعد الظن ان كانت بعد غيرها لا من حروف العوض فمخففة
لا غير وكذا ان كانت بعدها الا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها الا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد
العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل
واوحى ونادى فان لم يكن فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل متصرف كناديته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف
من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي ان بورك من في النار اي بورك
او يحيى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما
مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على
ان يكون معنى امرته ان قم امرته بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ها او من ما
في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكم ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل في
ان واذا وليت ما فيه معنى القول وعد وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل
فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان يكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او
للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند من جوز على ما يجيء
فان وليت ما فيه معنى القول وعد وليها فعل متصرف وتصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان ستفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله وناديناه ان
يا ابرهيم لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصريح بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة
او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل او
حي الى اي قوله ان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا
انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة
بمعنى ان النافية المكسورة ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي
بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء عليك جابرا ان تسالي وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل جزيت بالعصا مقدرا او متعلق باجلد مقدرا
وكذا جابرا منصوب بتسالي مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء
اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخرى وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي
وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في لان ولانه جاز تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل
ان يقول لا يمنع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا انما هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل النص في لا يمنع تقديم معمول
ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في خبر حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا
لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت
لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل
المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي
اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا ان ذا معرب وذا مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي
كقوله اذن لقام بنصري وللمستقبل نحو اذن حتى اذا اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك
في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فتح في صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية
وانت اذ صحيح والوجه فيه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعني بقول سيبويه اذن جزاء
وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وغلب لان

كما

قوله ثمر الله ماله اي كثره ونهايل التأصيل قوله مجد مؤثل ومال مؤثل والتأثل اتخاذ اصل المال قوله سد مفاقره اي اغناه وسد وجوه فقره منه سره

كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ جاز
اذ ما وحيثما لم يجزم فلهو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب اذن تضمن معنى الشرط ولم يقل بوجوبه كما اطلق
النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي
المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل فاذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذن لاذقناك اي لو كدت
اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء
في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطا الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد
فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء فلا رفعت ثم قد ليستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط
المذكورين مع فعلي الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن اذن ذلك وكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة
الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تأخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك
اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى
ان يلقها ذئب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن لشرط الجزاء من
الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمتك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها
واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك واذا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون
للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء هنا اذ الشرط والجزاء
اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما
احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان والمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء
في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذن ذاك
على الحالية المانعة من الجزاء فذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب
الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها ليتنفى عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية
ومثله نص انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون بمعنى المصدر
مشعرا بكون الواو بمعنى مع لانه لا يجاء الا على الاسماء فيكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي
الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهارها ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب
بعده الا والمقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا
كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينها وبين الفعل فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا انه اذن لما
كان اسما محلا في الحوانه جاز ان يفصل بينه وبين الحوانه باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو والله اذن اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله
اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا تقول اذن
عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما
في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا الغرض التنصيص على
معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية
العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الاصح بعد اذن ثلثة
اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من
دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه
وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون
ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرء واذن
لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل
او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو
ابرز الجزء لا وهم كون الفعل مبتدأ واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما ركبت دعا ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها
لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولاسيما في قوله تعالى
فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها فقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها
ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها
فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها

لكان كانه اجزء عن الفعل كذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء

غير

غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الجرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل
مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله فانّ بحبّها اخاك مصاب القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة
بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرة وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرة لجاز تقديره في نحو زيد
اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل
ان اصله اذا ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب
مع حصول الشرايط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال
لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها
وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال
لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال
الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذل ولا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وصل وهي الا في الموضع الثاني
ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب
الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل
النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر وكان المخاطب قال لا ازجره
فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا
اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بلى يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن
زيد عمروا ولبئس الرجل اذن زيد ونحوه ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم
والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا
اكرمك قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها
بتقدير ان وقد نظم كما حكى الكوفيون عن العرب كي ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت
لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنّا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها نحو لكيلا تاسوا وتاخره عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني
بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال الشاعر
اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدا لهم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب بعدها ان مضمرة بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب
الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زايدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام
كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم
هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدما
عليه وظاهر ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذا متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون معها كالكلمة الواحدة للاستفهام كما
في لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير
له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير
بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الا الاسم
الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان والاولى
في كي لتقضيني زايدة عندهم او بدل عندهم من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل
المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي تقديم منصوب على كي عليها واما
قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع ينفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي لمضرته ومنفعته وجوز المبرد
والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما لتشبيهها
بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان
ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يتوجه على مذهبه ان المضارع لم يعرب اما نصبه ونصبه لم يعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب
ووقوعه موقعه بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه
فذلك مع ما يسمى جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخرنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فرفع وتجب
السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها
واايهم سار حتى يدخلها ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف يختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين

حتى

اقوله

ارادني اذا ما بت علي الفلا

ومن الحروف التي تنصب الفعل بعدها حتى

حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو وأو حروف عطف فلا ينصب شيء منها عندهم بنفسه لأن الثلاثة الأول حروف جر وهي من عوامل الأسما
والثلاثة الأخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء أن ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك أنها غير عاملة بنفسها وعند
الكوفيين أن حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فلما قامت مقام كي عملت عملها وكذا حتى التعليلية وأما إذا كانت بمعنى إلى
فيعمل عمل أن وفيما قالوا بعد لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل
وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على أصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها ولا سيما قد ثبت تقدير
الناصب في نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى على أن لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى أن وحتى الغاية ليست بمعنى
أن فكيف يحملان في النصب عليهما في الثبت معناه وقال الكسائي من بين الكوفيين أن حتى ليست في كلام العرب حرف جر وأن الجر الذي بعدها في نحو حتى
مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى إلى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال كما يرد على سائر الكوفية بل
يرد عليه بأنها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لأن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطراده بعد حتى وأيضا كيف اطرد حذف الفعل
بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي أن الفاء والواو وأو ناصبة بأنفسها وقال الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف أي أن المعطوف
بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وإنما حصل التخالف فيها بينهما
لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى إلى النهاية والاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أنه نصب على الصرف
بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا أن انتصاب الظروف في نحو زيد عندك على الخلاف لأنه خالف المبتدأ والخبر إذ لا يطلق على زيد أنه عند
كما أطلق في زيد قائم أن زيدا هو القائم كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا كما أن الابتداء عند أكثر النحاة
رافع ولو أوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص الحرف
بأحد القبيلين لأنه يقول أن هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع وأما نحو قوله تعالى فأنتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية
موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف
تي شرق بريقه أي غص بريقه
جر فلا يدخل إلا على اسم ظاهر أو مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما إلا بأن وكي وما ولو ولا يصح تقدير ما ولو لأنهما لا ينصبان ظاهرين فكيف
ينصبان مقدرين مع أن لو لا يجيء مصدرية إلا بعد فعل التمني كما يجيء ولا يصح تقدير كي لأنها لا تستعمل إلا في مقام السببية سواء كانت بمعنى أن نحو كي
أقوم أو بمعنى اللام التي قد جاءت بمعنى أن من غير سببية لكن بعد فعل الإرادة نحو قوله تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد
الضمير في تريدين للمرأة خليلين قال
كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة نحو قوله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وبعد فعل الأمر كقوله تعالى وأمرت
أبو ذؤيب زهير بن كاهل
لأعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم وإذا كانت كي بمعنى السببية لم يصح تقديرها في نحو أسير حتى تغيب الشمس فلم يبق إلا أن وهي أم الباب
ولأنه ثبت تقديرها في غير هذا الباب أيضا كقوله وتقر عيني وأحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت أولى قوله حتى إذا كان مستقبلا بالنظر
إلى ما قبله نحو سرت حتى أدخلها يعني ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى
مستقبلا بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر إلى السير فإن الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت
الإخبار ماضيا أو حالا أو مستقبلا أو لم يكن في أحد الأوجه الثلاثة وذلك بأن يكون زمان السير ماضيا والدخول على أن حتى بمعنى كي أو إلى الدخول بمعنى
على أن حتى بمعنى
إلى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة الثلاثة قوله إذا كان مستقبلا بالنظر إلى ما قبله لا يصلح أن يكون علامة تعين
بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لأن حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان أو منصوبا لا بد إما أن يكون بمعنى كي أو بمعنى إلى فما بعدها أما
وفي كلا الوجهين لا بد أن يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها لأن المسبب لا بد أن يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فالأولى أن يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها
عما قبلها لأنه نهاية المتسبب بعد التسبب أو النهاية بعد البداية فالأولى أن يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره
أن يقال إنك إذا جوزت في نحو سرت حتى أدخلها النصب أن يكون الدخول ماضيا في حال الإخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بأن التي
هي علم الاستقبال فيجاب عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير لا بالنظر إلى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بأن ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع
المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك إلى قصد المتكلم فإن قصد الحكم بحصول مضمون الفعل الذي بعد حتى إما في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه
على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو إن زيدا سار حتى يدخلها أو على الظن والتخمين نحو
أظن عبد الله سار حتى يدخلها وأرى أنه سار حتى يدخلها أو يتعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما أظن وسار حتى يدخلها ملغى بين ظني
ولا أدري وذلك أنك قد تحكم بحصول شيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع أن يكون الفعل الأول وما
بحيث يمكن أن يؤدي لحصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو سرت حتى أدخلها أو لم يتصل به نحو
رأى مني العام الأول شيئا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى أدخلها
بالرفع وأسرت حتى تدخلها لأن السبب منتف في الأول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الأخفش
يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع إلا أن العرب لم يتكلم به فوقع غلطه فيه وجاز أيهم سار حتى يدخلها لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وإنما
الاستفهام عن السائر وإذا قلت قلما سرت حتى أدخلها وأقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز
الرفع ولكن على ضعف في ذلك لإجرائهم قلما نحوا للفظ مجرى النفي المصرح به وإن أردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الأغلب في كلامهم كما ذكرنا

في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت تا اذا احقرت سيرك فيجوز
الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط
فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب فيجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا
قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب
كذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل
المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى
الانتهاء او نحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة
حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي وزعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع
الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا يدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا قال
الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء واول نحو قوله كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته وكلمة حتى يامر لي بشيء اي الى ان يامر وجوز
وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
قوله كانت حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما
بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعنى بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى حتى يقول
الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستأنفة مثل قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا جاء بعدها جملة شرطية مستأنفة كما في قوله تعالى
حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط
السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون نجبر لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا صلح حتى تضبعونا
ونضبعا فعل الصلح سببا للضبع اي مد الايدي بالسيوف قوله ونضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى فاصدق واكن
ورفع قوله وتضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون
المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع سرت حتى تدخلها
لما ذكرناه وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب للدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول سير سائل عن تعيين
السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت بالشرط
مجزوما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لا والله او اذا قلت لك اركبه تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال
الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان تقول نقول وانم حتى متى اكلنا ناكل فالظرف مفصول لا به على قبح اسهل من حرف الشرط نحو
ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من لحق تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها
لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف
واحد قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليطلعهم الظاهر ان تقدر ايضا بعد اللام
الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب واللام لتاكيد النفي يختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا
كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة
اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد في قوله تعالى وما
كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهارها اذ الواجب الاضمار بعدها
وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض
والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة
النصب قال تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة الا عند الاخفش
كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه
بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا
فذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس واسم فعل نحو نزال فاقاتلك
وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال
بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابن عامر فاذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من
حيث مجيئه بعد الامر وليس جوابا له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب بان تضرب يضرب اي يضرب زيد
واما النهي نحو لا تشتمني فتندم والنفي نحو ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا او مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل

ضبعت الرجل مددت ضبعي للضرب
قال ابو عمرو يضبعون للصلح ودا
المصافحة

ومنها ان الخفيفة تنصب الفعل

رجل لان هذه الكلمات يستعمل بمعنى النفي الصرف فيستعمل في اللفظ استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه
كقولك انت غير امير فتضربه وكذا التقليل بقد في المضارع لانه قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي او التقليل
قياسا الا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال واما ان قصد
بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد
الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك
وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود
حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد لما
قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما ما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم
يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه
والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق
ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي ولا
كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا تنزل بنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا
فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب
ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يجيء ما بعد
فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسئل الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع وكذا
لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيهما سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون
معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تنصب في المواضع المذكورة الى النصب تعمدا على الجمهور المعنى والاكثر القصد اليه بعد الاحرف
الثلاثة فانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او
للاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبلها
فقصد الى النصب منبهة في اللفظ على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية
كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا
كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن
منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول
في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها
ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي
ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع
قيامي كما قصد في انفعو معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله
كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف بمعنى الجمعية
قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يحمل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرط في
نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد
الفاء كالجزاء لها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا في مثل هذا الموضع اعني
في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية
في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد
اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء
ومفعوله نحو هل تعطي فياتيك زيدا او يتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف ولم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل
فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورنا وكيف فاستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب
مقامه لانه في اللفظ كالجزاء فما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد
منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون
من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فيكون عطفا
على تطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ان تاتنا تحدثنا انتفى التحديث
لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس في ذلك لان فاء الجزاء فيما سلف يجعل الفعل المقدم الذي هو غير موجب

موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعدها من الفعل جزاؤه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل
ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث اي ان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى
ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا
المعنى ليست للسببية لان قولك ان تأتيني حدثتني يخالف في المعنى لقولك ما تأتيني فلا تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف
اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني
بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع الاتيان المقيد بقيد تعقيبه الحديث اياه
منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه اي من فعلي الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز
ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام
في نهج البلاغة لا يخرج لكم من اجرى حتى ترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون
من دون الاتيان الا ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت
تحدثنا بما تحدثت به جاهلا بحالنا كما قال غيلان الرمة ما انت باليقين فترجى ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية
والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون
اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا وفيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء
بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق ولم يقدر ما جزع عليك فيجزع ولا ارى بأسا من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء
قد يدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجيء في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه بمعنى
فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم ذج وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق ويقال لا يعبر بعد واو الجمعية
ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا في نحو لا تنه واكرمك بالرفع لان واو الحال قد يدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت وازيد
نيلا اي وانا اضرب كذا ربما لا ينصرف كما ذكرنا بعد واو الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان وقع الاصل الى
الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال والاسلام وفيه نماء الى معنى الى او الا فلا يرفع بعد الفاء اذا ربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان
عند سيبويه وانما جاز النصب عنده في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كائنا بعد النفي
كما ثبت في كن فيكون والنفي في المعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي لا يسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم
في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين
منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون الا في الموجب قد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل
حال فعلها او من غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت اولا بالتفرد بذلك فعلت او اقيم اي وانا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه
الرفع في قوله نحاول ملكا او نموت على العطف على نحاول اي على القطع اي نحن نموت وفي قوله او نرسل سواكا بالرفع مقطوعا اي نحن نرسله وفي
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي تركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال
يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو
غير الجمعية قال على الحكم الماتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجوز ويقصد لم ينصب ويقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجوز
المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجوز الكائن بمعنى بعد بمعنى على الحكم ان لا يجور
وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجيء فالمعنى
لكن يقصد اي ان لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فنرجي ونكثر التأميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة
فابهت حتى ما اكاد اجيب بروي بنصب ابهت وبرفعه على القطع اي فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع
مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها الامر نحو زرني وازورك او النهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا
فعلت عظيم او الاستفهام نحو هل تزورني وتعطيني او التمني نحو ليتك عندنا وتكرمنا او التحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او العرض نحو الا
تزورنا وتكرمنا والنحاة يؤولون هذا الواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت ما عليها في الفاء قوله واو بشرط معنى الى
الى ان معنى او في العطف احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا
المعنى الذي هو لنوع احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او وقدر بتقدير
بالا او عنده بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف هو ظرف اي الا زمن ان او وقت ان تعطيني حقي وفي
النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشيء
الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي قال ابو علي في كتاب
الشعر بل هو عطف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب

قوله ويجوز ان يكون فيكون عطفا
ع تطرد بهم وهذا الوجه مذكور في
الكشاف لكنه منظور فيه لان هذا
الطرد انما هو على تقدير ان يكون جوابا
عليه فيكون جائزا لما يفهم من الكلام
فلا يكون سببا للظلم اولا ترى انه
لا يجوز ان يقول ليس بدعوتك فيقصر
فيصير ظالما بهذا الضرب منه

التملق لتصفصف اي المستوي

قصد السببية مع انتفائهما وقصد
الى نفي الثاني
نفي الجمعية ونفي السببية وجه ونفي الاول وجه وقصد السببية سره

اي قد يقطع في غير هذا الباب اعني
في باب غير الجمعية سره

صاحبي وهذا ضد المقصود اذ الغضب منه على التصريح قال المبرد لا يجوز ذلك لان هذا اذ نفى النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي
يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا التصريح في سياق قوله ليس ناهيا لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي
منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى
اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء
مجموعهما فقد تقدم انه اذا عطف على ما هو منفي حقيقة اعني تقول كما تقدم لفاعل الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني على ما تقدم تعليل ذلك و
قال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اي الذي غضب صاحبي اي لسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى
الشيء غير النافع فيكون المعنى وما انا بقوول لشيء منه يحصل غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر
لانك انما اضفته الى الغضب يعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما
عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فيكون الاسم معطوفا
على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضربي زيدا فيغيظه ثم وضرب زيد ثم ليشتم وضرب زيدا ويشتم والواو والفاء او في مثل هذه المواضع لانها تشعر
معنى السببية والجمعية فلانها قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والمواضع
الذي يعرض فيه ما يوجب الاظهار فان الذي يبقى بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فقوله انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة و
اللام الزائدة نحو احرى لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر
بعدها ان لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي بعدها
المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والا انها كما تقدم صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين اللتين
واما قول المص لانهم لا يدخلون حرفا على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وجئت بلا
ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول
الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة
وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر قوله واعلم ان ان الناصبة تضمر في
غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عساك تفعل كذا على راي
كما مر في المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي لاسيما اذا كان فاعلا وقد جاء ثمة وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاسم
مفعول وقد ينصب مضمرة شذوذا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله وتجزم
بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا
ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل
ولا النهي المطلوب بها الترك اخذ في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقولون لم تدخل على الماضي فتقلب
لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا
بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا ونفيه
اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زادت في ان الشرطية واينما فاختصت بسبب هذه
الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تجرد قد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع
تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين
الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحالة التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق
فيه وقيل هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم
يضرب فكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرتها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما
فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك الم نربك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو
ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الكلمة

الظاهر انه مجرور معطوف على حتى في قوله وبان المقدرة بعد حتى وعلى ما ذكره يكون مرفوعا منه

قال الكشي في المنتزل التسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو تصغير معدي منسوب الى معد بن عدنان ابي العرب وانما خففت استثقالا للجمع بين الياءين مع يا التصغير يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس دخل فاذا رأيته ازدريته منه

الصليفاء الارض الصلبة منه

قوله اليكم يا بني بكر اليكم اي تنحوا عنا فانكم قد عرفتمونا يقينا منه

والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف مخفف بحذف الكسر واما ثم فتحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام
في الامر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب الذي
نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اى امر الانسان لنفسه
قليل الاستعمال وان استعمل فلابد من اللام كما رأيت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر نحو قوموا
كالحاضر وغايب فاصلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ المجموع
الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلم لتأخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف
هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل
قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك الاستبعاد ان يكون القول سببا للاقامة والاولى ان نقول في مثله انه جواب الامر
كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله صلوا جعل قوله كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله كن
فيكون بالنصب لو كان كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما
كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه انما شابه الاسم بسبب عروض
موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزرن ولو بشوكة وفي اخرى لتقوموا الى مصافكم
وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القليل المذكور
وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما يجيء وايضا الحمل على لا النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي
المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا مانع ان يجعل لا في
للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغايب على السوء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك هيهنا لان المنهي
في الحقيقة هيهنا هو المخاطب اي لا تكن هيهنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا
وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء
في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا
مع ابقاء لا نحو قولك ايتني والا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وقد يحذف بعد ما الشرطية مع ابقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى
كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان
مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا
انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى بضرب من التأويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث
التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم الله انه لا ينفعه
ذلك وكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى
قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فخففها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة ثم
قيل انها للتأنيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع
المثلين فابدلت ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية
وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان نقول في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما
افعل فقلت مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكاه الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس
ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى
بنعلي وسرباليه فمهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفين نقول
ما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه
معنى الشرط وهي للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فتصير جازمة معها فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذما عند غيره
وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذما عند سيبويه واصحابه ويستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له
حقا عليك اذا اطمأن المجلس والاخر قوله انما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون
التأكيد بعده كقوله تعالى اما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورته اما بقلب الميم الاول ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذ ما دخلت فقال
انما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيثما فانها صالحة لما بمعنى المستقبل حاذقة واما الاعراض
باذ اما فلا يلزم اذ بما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذ المتضمن لمعنى الشرط بل اذ اقعد فيه
ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في متى ما واما في ذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة
فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها

[Margin notes:]
المصف الموقف في الحرب لجمع المصاف صح

قال رجل يا رسول الله اني رجل صياد فاصلي في القميص الواحد قال نعم وازرره ولو بشوكة صح ولا يكون

[illegible]

الماوية المرأة كانها منسوبة الى الماء وماوية ايضا اسم امرأة صح

ازجي الابل سقتها والظعينة الهودج كان فيها امرأة او لا وصعد في الوادي تصعيدا اي انحدر فيه وصعد في السلم صعودا وصعد في الجبل وعلى الجبل تصعيدا وفرعت الجبل صعدته وافرعت في الجبل انحدرت صح

تجهر

مبحث الفعل

تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به لا تقول مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل الجمهور في اسماء الشرط كاخبار
الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه مع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا
طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضرب ضربته ان ضربت زيدا اضربه وان ضربت بكرا اضربه
الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي وايان واين ومتى واما في حيثما واذما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في
العامل في الشرط والجزاء فقال الشيخ العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة
فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت واخواتها لاقتضائها اياها فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بانه
يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحمل الضعف للاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء
فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير
اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان الحمل بالجوار للضرورة وايضا فذلك عند الثلاثة وتجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط
وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها
في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد يضرب وان زيدا ضربت وكذا في لو في نحو لو انتم تملكون
بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال اينما الريح تميلها تمل
وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواها هنا ولي ذلك الاسم
فعل نحو ازيد ذهب ولا نحو ازيد ذاهب لم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيد
ضربه ومتى زيد يخرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب
وان زيدا لقيت ولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله اينما الريح تميلها
تمل وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره
ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في ان ذو نفر اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع
بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون
خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش انه في مثله انه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر
او الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر
وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب
بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا لفظا ان لكونها ام الباب فلم
يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما
متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان لم تاتني زيدا اضرب فيهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون
جزم جواب الشرط اذا تقدم المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط
فلا يعد فصلا فانه من الجوار نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي
يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لم يمنع جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة
واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل
المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا
نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تلقه والله اتك وان تاتني
غفر الله لك اتك وان تاتني يا زيد اتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب
يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان تجئني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه
اي ان تجئني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على
شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر
اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح
زيد ضربت على ما قيل ضربته فان قيل اليس مكان الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك
تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما بين
في المنصوب على شريطة التفسير ان زيد ضربته بالرفع اولى من النصب فان اجريتهما مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا

في تركيب ما يلي كلمة الشرط

فى ان وشغل تضرب باذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر فى الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذى فيه فى قولك
زيد ان جائك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جائك فاكرمنى او اذا جائك فاكرمنى كفى الضمير فى الشرط
واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم فى الاصل اضرب
ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع
رفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم وقد يمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر فى الظروف المبنية ومرتبة اللازم
بعد الملزوم وقولك تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى
ان يلقها ذئب وقوله فقد متى اشرف على الجانب الذى به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة فلا تقول زيد
ان لقيته كريم بل تقول زيد فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتنى لاكرمنك فسيجئ
وانما جاز تعليقه اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر فى قوله نعم انما احرز الشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فلعدم عراقة اذا فى الشرطية وقيل
على التقديم والتأخير للضرورة اى انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته
فلجازه الكسائى دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر
الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون بل هو جواب فى اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء فهو عندهم جواب واقع فى موقعه كما
ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتنى فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط
هذا لم يحكم بالاقرار فى قولك له على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا
للشرط لانه عندهم يغنى عنه فهو مثل استجارك المذكور لكنه هو كالعوض عن المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان توهم هذا
المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء فى نحو انت مكرم ان اكرمتنى ولجاز
ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد يدخل الواو على
ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك
اكرمه وان شتمنى فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة
على كلمة الشرط فى مثله اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله
فانت طلاق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجئ بعد تمام الكلام كقوله انا سيد ولد آدم ولا فخر فنقول فى الاول
زيد وان كان غنيا بخيل وفى الثانى زيد بخيل وان كان غنيا فجواب الشرط فى مثله مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر فالجملة
كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليس جملة اعتراضية وقال الجزرى
هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور والتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان
غنيا بخيل وقد تقدم فى باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزم منه ان يؤتى بالفاء فى الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فبخيل
لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية يفصل بين اى جزئين مرّا
الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشرى ان الواو فى مثله للحال فيكون الذى هو كالعوض عن الجزاء عاملا فى الشرط نصبا
على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم فى متى النصب على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزرى عليه بان معنى الاستقبال
الذى فى ان يناقض معنى الحال الذى فى الواو ولان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضرب غدا مجردا وضربته امس
مجردا واستقباليته باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب فى المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا
لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتنى واضربك ان لم تعطنى وانما ذلك حتى يجعل الاداة فى الشرط لفظا كما يعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او فيما هو
جزاء عند الكوفية وقد يجئ فى الشعر مضارعا نحو آتيك متى ما تاتنى انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من يأتها لا يضرها كانه
قال لا يضرها من يأتها كقوله والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اى المرء ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف
الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذ ما وايان واين وحيثما وانى فلا شبهة فى تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة
بين الشرط والاستفهام فى هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واى فان جاء بعدها
ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو آتى من اتانى فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ
والخبر مختلف فيه كما ذكرنا فى باب المبتدأ والتقدير من اتانى آته ولا محل للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو فى
محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المقدم كالعوض عنه
وان جاء بعدها مضارع نحو آتى من يأتينى فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا
فى الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان نصبت بالظروف قبل من وما واى على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة
سواء ولى الكلم المذكورة ماض نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين ما تفعل افعله وقد يجوز فى ضرورة الشعر جعلها شرطية قال

نير

في تقدم ما هو جواب معنى على الشرط

المطبعة ان قد المتعلقا بالجر [illegible]
ان قد شدت حليها الطرد وهو
خيطانيه فوق يخلف والنبوة
اختلف حلمة الهرع والتراوى يحب
التى ينبه على ضرعها كيلا يرضعها
ولدها [illegible]

لبيد على حين من يلبث عليه ذنوبه يجد فقد هاذا في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو آتذكر اذ من المضاف

ياتينا انكرمه وانه مضاف الى ما بعده كما ان الغلام كذلك قلت لان غلام المحل بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر يكرمه واقعا على معنى من اى اذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجائني الذي من يضربها اضربه قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذ اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا واذ ههنا كذلك فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان يقعد نقعد واما الاولية كما لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان تاتيك اعطينا ولا ان تعدنا عندك ما لنعطك والظروف المضافة الى الجمل لا تثلك فاحداثها في الجمل معنى وهو تصيرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعي ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول فاما انا بخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا يغير معنى الجملة التي بعدها بل هي للاستدراك ما قبلها كما يجيء في حروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلال لخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد

واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما من واى واما اذا المفاجاة فيصح مجيء ما ومن واى شرطية بعدها نحو خرجت فاذا من تاته يعطه كما يجوز فاذا من تاتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عند وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من تاته يعطه لما ذكرنا في امتناع اتذكر اذ من ياتنا نكرمه والاحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع اما اما فان كان بعدها من وما واى وبعدها فعل مضارع فانه تقبح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب ظاهرا كما قلنا في آتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فاذا اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاذا اكرمه قال نعم واما ان كان من المقربين فروح وريحان ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معا فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجاز امن يضربك فاضربه وابن لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو جعلت ضمير الشان بعد ان على ما فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لظن في التوضيح جملة مصدرة بكلمة الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي ذا الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة نحو ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان اتيتني وكذا في لو قال تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لم يعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول فيجب او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فيهما الجزم وان لا يغيرها قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بشيء كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان اداة الشرط التي تؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا بعيد المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تجيئني اعطك وصلة نحو ان تضرب الذي اضربه يضربك او صفة نحو ان تضرب

وكل

رجلاً اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظاً ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيداً لفظياً واما ان يختلفا لفظاً ومعنى
نحو ان تأتني تسأل احسن اليك فيجب رفعه حالاً او ان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اى تأمرني بان اذهب
فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظاً نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاماً يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظاً لا معنى
نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظاً ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظاً ومعنى نحو ان تأتني آتك
احسن والمختلفان لفظاً ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان لفظاً لا معنى نحو ان تعشني آتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظاً نحو ان تأ
اضربك اضرب اى اسير وان جامع المتوسط واو وفاء او ثم فالوجه الجزم وذلك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية
وكذا في الفعل المتأخر ويضاف الى ذلك في المتأخر جواز استينافه انيض نحو ان تقم آتك فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية
والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحلان تأمر بالمعروف فعطفت فلا عليهما فان كان من شكل
الاول دفعته لا غير نحو تحلان تأمر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو تحلان تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف
ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو تحلان تأمر بالمعروف وتشكر
ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفاً على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان
اى ان كان الثاني اى الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ففي الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب
للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع في ذلك الجواب حاله وجهين اما لكونه في نية التقديم واما بنية الفاء قبل الفعل وفيه
نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال بتغير عمل انه ضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة
الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء ولعلم هو الشرط تقديراً كما يجزم سائر الجوازم
عملاً واحداً كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل
في المتقدم عليها فثبت انها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً وبكون الجواب مقدماً وهذا عند المبرد واما الكوفيون
فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً او تقديراً لم يجز الفاء واذا كان مضارعاً
مثبتاً او منفياً بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه اولاً يكون شرطها الا فعلاً غير مصدر بشيء من الحروف
لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعاً او ماضياً مصدراً من جملتها بلا ولم اما الافعال لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وما لم فلانها لتغيرها
معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها واما لما فلانها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطاً بلا فلا يجوز ان لا ضربت ولا لا شتم لقلة
دخولها في الماضي فعلى هذا تقول ان ستفعل وان لن تفعل وان اما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية
ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو ان جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني
اكرمتك واما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مرتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيداً فاكرمه وان دخلت
الدار فانت حر فلبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدراً باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة
الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطة بينهما واولى الاشياء به
الفاء لمناسبته للجزاء لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفتها لفظاً واذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء
لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك للتأويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء
ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها العلامة للجزاء وكذا اذا كانت انشائية
كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله
فلا هادي له فان تعذبهم فانهم عبادك اولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى فان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في باب
ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثل اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا المجرد الوقت من دون ملاحظة
الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في
موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفيون حذف العلامة
اختياراً استدلالاً بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضاً في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم
في المضارع فيجب في الماضي مصدراً بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
او مصدراً بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدراً بلن وسوف والسين وما وهذا كله
لان هذه الاشياء لم تقع شرطاً فلا تقع بنفسها جزاء الا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا او لم
اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلاً نحو ان ضربتني ضربتك ولم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظاً
للشرط على ما بينا تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد
والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تأثيراً ظاهراً

الاثام جزاء الاثم فعلى هذا يلقى اثاما جزاء ويضاعف فعدتد كرير بحد بدلاعنه ولو كان الاثام بمعنى الاثم كان يلق اثاما بدلا من الشرط عنى يفعل ذلك كما تشعر به كلامه قدس سره

اما

ت في فعلت او لم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صلاحيتهما للمضي
اة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاكم قال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول
وحركته في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه فمذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس فالمضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ لم يدخل عليه الفا
ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية فان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن له مذهب
اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا
ة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط نحو قولك ان
يتك اتكرمني كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها فالاول
ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم
عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمص قال وقد
احترز بان على بعض ما ذكره كلاما اعني ما يدخل الفاء وان لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا
وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها
عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ويدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن
متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع على انه قد جاء قوله
تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب
سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو حسبت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا
تخصيصا للاستقبال وان لم يجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية
نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى
الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه
الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي وعلى مطلق الحدث الذي يعلم تخصيصه من جزئه نحو كان زيد قائما فمطلق الحدث لا يستفاد من جزئه
لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي
فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي
يتخبر عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه قد يكون متحقق الوقوع فيه
نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله اتغضب
ان اذنا قتيبة حزتا نحو قولك انت وان اعطيته الاجيال خانت وان نصرتا اميرا الا اهابك وقال المص التقدير ان ثبت حز اذنا قتيبة ليكون
الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال نحو ان كنت غدا جالسا
فاتني نظرا الى ذلك الحدث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد
وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما
يجري يوم القيمة وكون عيسى قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله
ان كان قميصه قد ظاهر في الماضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام
الفاء واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب
بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب انما يتضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل
كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضربت زيدا وما ضربت زيدا اذا قصدت افهام المخاطب
ضربت زيدا او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك
الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المط جوز المخاطب كون ذلك المط
مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على الظن كون المط مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع
ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره
اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضربني زيد مع كراهتك لضربه فلو جيت انت بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه
لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك المعنى في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر ذلك الغير الاولى ان
يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان لانجزام الجزاء بهذه

الاشيا الا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة
بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعد ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان
فعليت ما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فصلا ولحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك وشرعك
ينم الناس وتقي الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذا اسما الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب
هذه الاشيا التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر
والنهي اتفاقا لان فا السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تلد ما تخرج عليك فتجزع
ومع الرفع يضعف دلالة الفا على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وساير الاشيا الثمانية مشابهة للشرط في
عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفا فاريد ان يكون قبل الفا صريح الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفا بان
يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلا يضعف
معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون
لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان يقول هو جوابه كما مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا لجواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كم فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف
ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير قال وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرى يجري بمقدار او لو
نحو وليا يرثني على قراءة الرفع والحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو مره يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع
اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها او بحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعالى
فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها وحما جا حالا بعد الشرط الصريح قال الحطيئة متى تاته تعشو الى
ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني نقرع اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع
ويجي بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا الفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تاتني اتك فاحدثك وايتني اتك فاحدثك فتجزم ما بعد
الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوب وكذا ما جا بعد جواب الشرط المصدر
بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب واذا جئت ثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى
وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فا السببية بعد الطلب واقعا موقع
المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم
كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جر الثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد
يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر
نفيا واثباتا وقولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات
وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم
اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم و
ان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر
كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين
نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به
الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا
لان استعمال الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو الماشي والضاري اسم الفاعل
لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تواخذني في قولك اللهم لا تواخذني
بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال
له امر الغايب وكذا يخرج نحو لافعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغايب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم
قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغايب ومرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شيء
اخر وذلك كما تقول لفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان تقول في ماء الباقلا انه ليس بماء الا ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة
يخرج نحو قوله لتعم انت يا بن خير قريش وان كان قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون
هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغايب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم
مطرد الكثرة استعماله بخلاف امر الغايب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون لانه

جل

ي حررت برجل شرعك من رجل اي حسبك والمعنى انه من النحو الذي تشرع فيه وتطلبه

ي تعشوا الى النار تعشوا اليها اذا هتدت لك عليها ببصر ضعيف قال الخطيئة والمعنى متى تاته عاشيا اي لهيت تجد خيرا عنده اي خير سو قدس سره

جعل الهمزة كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف
المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى المواذنة فرجع الى اصله من البناء وبقى الجزء محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان
بعده ساكن اى بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او
ساكن فان كان هناك متحركا فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من
تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد
ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حروف المضارعة
اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما نقيم وتقيم ويقيم فطردا للباب وحملا للسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدأ
بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد
وهب ايضا وذلك المحل على يعد ويهب بالياء كما يجئ في التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة كما رددت المتحرك قلت لانه لو رد
لاجتلب همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة
وثقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا فان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رددته نحو رد
العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب واقتل وانطلق واستخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يافعل لان
قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب وتدحرج يتدحرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة
الوصل الثابتة في الماضي وفي المضارع استغناء بحركة حرف المضارع عنها فكان قياس يكرم ياكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع
فحذف همزة الماضي في ءاكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو
الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ويخرج بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعد ضمة مكسورة فيما سواه
اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت وفي الافعال وفي الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجئ في التصريف انشاء الله تعالى وانما
انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كاقتل او في غيره كانطلق واقتدار اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه
واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجئ في اخر الكتاب قوله فعل ما
لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل الاخر ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل
العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد لا استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل الاخر ومعتل العين
ينقلب عينه الفا قولهم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون
اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه واما على
مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكي عنه في
كتاب الشعر قال الجوهري ابو الحسن حذف الفاعل خلافا فليس بمستقيم الا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره لهم بجيد تام الا ان يقال هو ما غير
صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل الاخر هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج
او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لا لتبس المفعول لم يوضع للقيامه مقام الفاعل
بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه قل استعماله منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر
الاوزان لكون معناه عريقا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما احدث منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسم فخير
على وزن لا يكون في الاسماء وهو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة
بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل
لو اقتصر على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب في الوقف عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج فلو لم يضم ما بعد
التاء ايضا فيما اوله تاء زايدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو مكلم وتجاهل وقد دحرج
قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها
واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند البصريين ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي
قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء
فيبقى بيع لان تغير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله وكسر فائه فانقلبت الواو الساكنة
وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل
الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة المكسور ما قبلها كما في ميزان قال
بعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا للضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اخفة
الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنفان اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى

في الامر

من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة

محركة

متحركة ولا تعتد فيه على ما ابتناه واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان يأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قيل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد فان لم تقم نحو وقعت فالاولى انه لابد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلته ووقوع مثله قوله وباب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما للمشاركة بينهما في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلابد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف انشاء الله تع واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا في نحو استقوي ولا انطوي على هذا ولا اجتوي وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعتلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي ويتطاي ويجتاي ولا يحتمل في الفعل ثقل ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو رأي وذاي لخفته وكسر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع ثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد ثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما فالحقوا رد ضمة ايضا وربما كسروا فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم نحن في فخذ وجميع ذلك في حلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل الآخر انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي وانما فتح ما قبل الآخر دون الضمة والكسرة طلبا لتعادل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف انشاء الله تع وقد جاء في كلام بعض الادباء افعال على ما لم يسم فاعله فلم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تع فحذف للعلم به كما في قوله تع وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم ووعك ودهم وفئد وعلك قال سيبويه لو ادي تبنيها البناء لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واوده مثل فعل الله به ذلك ولعل ذلك لانه لما لم يات من فعل المذكور كجن وسل فعلته صار كاله وقيح وعمي ونحو ذلك من الالوان التي بابها افعل بكسر العين فصار يعدي الى المنصوب كما يعدي باب فعل وذلك للنقل الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه فالمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يؤثر مثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر الا انه لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يسمى المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويسمى اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد مرة بنفسه ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا لان معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو قسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به وهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا ولكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصل منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا لشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب

عند

كما يجيء في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع عين طوي وهوي الفاضل

اشتم

او ما كان منه نحو الحمى وقد وعكته الحمى فهو موعوك س

ح ل

اي ان فعلا واحدا قد يتعدى مرة بنفسه الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له هذا اما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا ح ل

مبحث اللازم والمتعدي

عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والأول أولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ لاه لأفعلن ونحو قول رؤبة خيرٍ لمن قال له
اصبحت وقوله اشارت كليب بالأكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع أنّ وأنْ كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار
مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما ايضا شذوذا كقوله تمرّون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لأقعدنّ
لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والأولى في مثله ان يضمّن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار ولألزمنّ
صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما تضمّن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته ما ضمّن معناه قال تعالى يخالفون عن
امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما الكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المخصصة وكقوله يبغونكم الفتنة اي يبغون
لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يألونكم خبالا اي لا يألون لكم ونذرتك دينا
اي نذرت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان تضمّن نذرت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني
نحو امرتك الخير واستغفر الله ذنبا ومنه اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فقد
يغيّر في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء
المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به أذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب
بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتأكيد كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بدّ فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف
الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد اي بزبر الحديد على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة والتضعيف على الفعل
فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى
اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وأرى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة والتضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك
لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان رتبته فاذا ادخلتهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت زيدا النهر
وتضعيف العين يعدي الى واحد كفرّحته والى اثنين كعلّمته النحو ولا يعدي الى ثلاثة كالهمزة وقلّ تعديته الحلقي العين الا في الهمزة نحو انأيته ويجوز
ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لإكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في افعل
التفضيل قوله والى اثنين كأعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كأعطيت زيدا درهما والاكثر فهذا النوع
من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني باب علمت حال لعلة قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال
يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلاثة
كأعلم وأرى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم ورأى فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر
فموضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بدّ
ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات
اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف وكذلك نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على
النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلاثة من المتعدي الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علّمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول
والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علّمت عمرا انطلاق زيد او علّمت عمرا الانطلاق وقال تعالى واذ علّمتك الكتاب
وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك
فلو جاز القياس في هذا الجانب في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها
ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف فعلت وفعّلت نحو انصرت زيدا عمرا واذهبت خالدا
فثبت ان هذا موكول الى السماع عند النقل من الثلاثي الى بعض الابواب المنشعبة واما اخبر وخبّر وانبأ ونبّأ وحدّث فلم يستعمل احد منها
ثلاثيا صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اي
علم واما حدث ونبأ الثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدي الى ثلاثة
لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يجئ في سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والحق البواقي غيره والحق بعضهم ارى الحلمية
بأعلم نحو أراني الله في النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده
بالباء نحو حدثتك بخروج زيد او بالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونها الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت
زيدا قائما او علمت قيام زيد او علمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر
فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ او اخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام
المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول خالد
ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص و
نبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص وانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به اي حدثتك بقيام زيد كما ذكرنا لكونه

مصدرا

عاج بالمكان اي عرج اي اقام
والعاج الوقف
سره

التعدية بالهمزة والتضعيف

موضعه

نبأت من ارض الى ارض اي خرجت
ونبأت على القوم اذا اطلعت عليهم
سره

مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيانا لكيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا تقول في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل المص كلاهما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكونه في علمتك انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمتك او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيدا قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا تقول انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني ومفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ما ذكروا من حذف الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب فظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مط وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مط ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون واذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى

مبحث افعال القلوب

قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا تخ من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب اعادة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان مثل ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه الفعل ايض اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا الجزئين في الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في اللفظ كقولك علمت ابن تميم وعلمت اي يوم سترواتهم رايت بنصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما الا ان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع مشبهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ ففي كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعول لها كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا لا فاعلا نصب جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعرب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم تدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايض بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب وغيرها فافعال القلوب على ضربين اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسم غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذي هو فعل ما لم يسم فاعله من اري عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اريته بمعنى اعلمته واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل

ق حجوت بالمكان اقمت به وحجوت بالشيء اي ولعت به وحجت الريح السفينة اي ساقتها واني احجو به بصيرا اي اظن سيره

بمعنى

مبحث افعال القلوب

بمعنى علم وتعلّم امر بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل تردان الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلّم ان بعد الغى رشدا ولا يتصرف
فى تعلّم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول تعلّمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلّم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليسا من هذا
الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصل بان واما الظن فى الظن مع احتماله فى بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال تع فى الظن بمعنى اليقين انى
ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجئ بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن السيئ تقول ظننت زيدا اى ظننت به
فعل سيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم فى شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور وولية الاسمية
المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تع يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريه قريبا وهو مطابق
وقوله الم تر الى الذين خرجوا مضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى كذا وقد يلحق رأى الحلمية برأى العلمية فى نصب المفعولين قال تع انى ارانى احمل
واما الاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عدّ وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعدّ
فقيرا فبان غنيا وقال تع وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى
وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم فى التحقيق قالت امية الله موف للناس ما زعموا واما للاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وهذا من
افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تع ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا لانه تع قد يستعمل
الافعال فيما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تع نبتليه بضل ونحو ذلك فكانه تع قد صادفه عائلا وعلم بعد ان لم يعلم
فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هى الافعال الداخلة على الاسمية التى مفعولها
الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا تحصل مصدرا فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت بعدها
الفعلية فى النادر فضمير الشأن مقدر قبلها لتصير اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد
مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره
منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنى شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما
انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقى افعال القلوب قال الاندلسى لوجاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس فالشئ
لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا يقدر بالمفرد على حال قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر
اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرناه وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال تع يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية
اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق كما فى قوله فلا تظنى غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان
ما هى عنه اى لتعيين الاعتقاد الذى هى عنه اى تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هى عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم
المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففى قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدأ الذى هو زيد صادر عن
علم وفى ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت
لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام
ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين
معا فى باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو فيستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين
بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى
الاغلب من علم او ظن فلا فائدة فى ذكرها من دون المفعولين واما مع القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال السابق
كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب هذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك فى قلته مع كونهما فى الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة
كما تقرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تع ولا
يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله الى قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثانى فكما فى قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا
تخلنا اذلة على اغرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا
فالجملة مع التعليق فى تأويل المصدر مفعول به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة لفظية منصوبة الجزئين على الجملة المعلق
عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد فى
ظنى منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفردا موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختيارى لا ضرورى
والتعليق ضرورى وقيل الجملة الملغى عنها فى نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين ثم عرض الشك بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل انما يجئ
لبيان ما يصدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم فى ظنى ومع
الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى فمع تقدمها

خصائص افعال القلوب

الفرق بين الالغاء والتعليق

اغريت الكلب بالصيد وغريت بهم والاسم الغراء بالفتح والمد اى لا تظنا تاجازعون لاغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا ذلك

يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في حد الاعراب رافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك

قد جاء قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل

وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه

لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت

ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظبا فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق

ويقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف

واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرفع لقوى اي فعل القلب

تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو احسب يدو وبين اسم الفاعل ومعموله قال وما فاعلين اخال الحمى

بنال القاصى الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه

كجاءني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فيهما

شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه واحسب ذاك قائم ومصدر

فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط

او التاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر في التنبيه باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا

فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء العمل

واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما

اي ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو كان حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد

ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل الا ان يكون

مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال في التوسط او تاخر لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك

منصوبا لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل كما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق | اي قد يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا موكدا لمضمونه

ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج

فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز

عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام

وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست

ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون

حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قايم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء

وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في

تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة

الاسمية فانما كانت معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها

وذلك اذا جاءت في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت الا عن اللام فانها لا تعلق لامكان

فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكن جعل ان وما في حيزها مصدرا معمولا لفعل القلب بفتح

همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم للتاكيد | اي لا تخطئ السهم عن الهدف اي هدفه سرده

للكلام لان فيها اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله

مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت من ضربت وعلمت ايهم

ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت ايت ام قعد قسعد اعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب

فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج

قال لقد علمت اي يوم عقيبة والمنصوب نصب خبر مقدم لكنه ظرف فاذا اصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول

الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل

علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى

اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصر او عرفت كانه قيل

ابصرت وشاهدت حالته العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا

لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتيكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد في ارايت بمعنى

نوله عطية نوالا

ضرب

٢٧٣ المنصوب اولم تأت به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها ولفظ نحو ارأيت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل
يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله ارونى ماذا خلقوا والمقدر كقوله تع ارايتك هذا الذى كرمت على لئن اخرتنى اى ارايتك هذا المكرم لم
كرمته وقوله لئن اخرتنى كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تع ارأيتكم ان اتيكم الاية وقوله ارايت الذى
ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت انكان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال
المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اى شئ من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة لما ذكر
مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذى بمعنى اخبرنى لانه لما صار بمعنى اخبر كان كالمنقول الى الفعلية عن
شئ اخر نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقى التاء فى الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب
مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايتك التاء لا انت المقدر فى نحو رويدك لان مفعوله لم يبق منصوبا على حاله مع صيرورته
بمعنى اخبرنى نحو ارأيتك زيدا ما صنع ولا منع من بقائه فاعله ايض وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف فهو مثل مذهبه فى نحو رويدك والنجاء
كما مضى فى اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا ادخلت ارايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم متصرف تصرف المفعول الثانى وكذا التاء
تتصرف بتصرفها نحو ارايتك زيدا او ارأيتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتن كن الهندات واعلم
انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس فى
الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم
عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصولا او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام وتبين الاستفهام من غيره فى اى بكونه معربا
تقول فى الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التى تلى باب علم فى نحو علمت زيد ايهم
قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض فى نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف
بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام
اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين من بين جماعة يعرفهم اشاركه بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان
المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم
عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هى فعلك الشخص هو فرضنا زيدا والمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القيام ولم يقل علمت زيدا قائما
او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا واياكم لعلى
هدى او فى ضلال مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم
والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة ولم يقع بسماء الاستفهام
انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او
عمرو وجوابهما الا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين وعدم النسبة اليه والمعنى فى جميع ذلك علمت هذا
الذى يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح
ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان تعلق متعلقه ما يقع فى جواب هذا الاستفهام والذى يقع فى جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام
شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور فى الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقع فى جوابه و
ذلك لان جوابه اما زيد اى زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق
بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم
او لا فى الجواب متضمن لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد قائم فحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به فى الجواب وهو المصحح
لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد
الجانبين على الاخر لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت
وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت
واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يأتينى ام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون
ام يدسه فى التراب اى مفكرا ايمسكه ام يدسه وفى نهج البلاغة يتخالسان انفسهما ايهما يسقى صاحبه كاس المنون اى مفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل
ذلك فى الظن الذى هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وحكى يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وقتلت ايهم فى البيت وقد مضى ذلك
فى باب الموصولات ويجوز فى نحو هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعد القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين
او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به فى الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجئ بعد من مذهب الفريقين فنقول الجملة بعد الفعل المعلق

في بيان معنى أرأيت بمعنى أخبرني وأرأيت من أفعال القلب

في بيان ان الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب

فى موضع النصب فهى اما فى موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو اى شككت
فى هذا الامر او فى موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه فالاول صريح العلم والمعرفة وهذا
الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد فى الدار والجملة المعلق عنها فى موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون
تلك الجملة اما فى مقام المفعول الاول والثانى نحو علمت هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى والثالث نحو اعلمتك هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى
وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او فى
مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثانى اى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد فى الدار
فان فكر لازم وضعا لكنه تعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه قائم هو ام قاعد اى تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ونحو زيد فى مثل انظر زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهو نصب فى نحو اعلم زيدا ابو من هو لا
انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم
متعديا بالوضع بعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجئ بالجملة المعلق عنها فى موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو
كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصر زيدا هل هو فى الدار اى تعرفت كونه فى الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرسيها اى يتعرفون
وقت مرساها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا فى المفعول المطلق فى عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المتضمن وقد يكون الجملة
المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت فى زيد هل هو قائم اولا اى شككت فى قيامه فهى فى محل الجر وتقول عرفت الحال ازيد فى الدار ام عمرو فهى فى
محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت لاخوه قائم قال وانما يحجز لظننت اخاه
قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضى كما يجئ فى باب ان فهى فى التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق فى اعلم
وارى عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك فى علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق
وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيد اعلمتك قائم وزيد قائم اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائما او زيد اعلمت
قائم وقال الاندلسى الذى نعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفى بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه
وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز والذى ادى انه لا منع من الالغاء والتعليق سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمتك
قائم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال فى حالة واحدة لانه لا بد من اعماله فى المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال فى حالة
وليس ما قال بشئ لان اعماله بالنسبة الى شئ والغاءه وتعليقه بالنسبة الى شئ اخر فهو مثل قولك زيد علمت قائم اعملته فى الفاعل والغيته عن المفعول وكذا فى علمت
لزيد قائم اعملته فى الفاعل وعلقته عن المفعول وانما المعمل معنى الهمزة اى التصيير والملغى والمعلق اصل علم فالملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف فى انه لا يلغى
ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد هذه الافعال المذكورة فى المتن
فلفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتنى قائما وقال الله تعالى انى ارانى اعصر خمرا
وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله ورأيتماك تقول كذا وقد يجرى مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد
حملا على وجد لانهما ضداه فى اصل الوضع وانما لم يجز ذلك فى غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل
المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كرهوا اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضربتنى بل ضربت نفسى وانت تريد ضربت نفسك فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك
ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسى بنفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فى ضرب زيد
نفسه ظاهرين متغايرين فى اللفظ واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا
لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اى نفسه اما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز فى غير افعال
القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما قتلت اياها واياك فاضرب وما ضربك الا انت وانما
ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانى فى
افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته فى المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المص من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان
مفعولها فى الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فمفعول افعال القلوب اذا دخلت على
ان المفتوحة فهى ذات صيغة للمفعول واحد هو مفعولها الحقيقى ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت
وظننت كما تقدم فى اول الباب لانها لا يطلب فى ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبتهما كحسبت زيدا قائما او لم تنصبهما نحو
حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به فى الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعنى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول
ظن ولا مفعول له اخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها فى مقام المفعول الاول ويقدر الثانى اى علمت ان زيدا قائم حاصلا اى قيام زيد
حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شئ حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان مع جزئيها ساد مسد

[Right-margin note:]
[illegible]
هب زيدا منطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل فى هذا المعنى
صح

اسمين هما مفعولا افعال القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون
في تقدير اسمين بل الاولى ان نقول ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها لانهما بتقدير المصدر
بلا اداة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية هذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الناسخة
فتجري في الجملة كما يبين بتقدير المفرد فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وكان واصل الباب صير ومفعولاه
في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما منزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم
جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت تقول جعلت زيدا كريما فتقول بل ما جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان
لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما
هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه
رد على اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان ذلك كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم يأتيا
كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته
غنيا فهذا امر ظاهر للعيون انه احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج عن هذا الباب في ذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى جعل الظلمات
والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجيء الا بمعنى
صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ثم

وانما افاد معنى صير لما تبين قبل

يستعمل كونه متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك والذي يتجه
فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يكون معنى ضرب مثلا اي بين فهو
متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يجيء غادر بمعنى صير كالحجة بترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة
جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصير هو الحق ومما ينصب المبتدأ والخبر

في عمل افعال صير وما في معناه

الجزر هو اللحم الذي يأكله السباع وتقطعه بانيابها

من غير افعال القلوب من غير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان
نحو سمعت انك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا ارى منع نحو سمعتك
تمشي لجواز سمعتك انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي رفعه على حكاية الجملة

النجعة بالضم طلب الكلأ في موضعه تقول منه انتجعت ونجعت فلانا اذا اتيته تطلب معروفه صيدح ناقة ذي الرمة

ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي
هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم
يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة
الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا
مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من
الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالبارئ تعالى وكذا غيره ممن يسهل
عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اي المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا
لك ان تقول حكاية عن قال الذي زيد قائم قال فلان ان قام زيد وعلى هذا ترى الكتاب يقص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا
قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى لا قول اعتبارا بحكاية الحال فان زيدا
وعمرا فيه غائبان نحو قوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى
القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا لانها المفعول المطلق على ما وهم المصنف كما تقدم
في باب علم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان اية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت
زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال
زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المصنف قوله ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون
الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا الدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة
وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت
ان زيدا قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد
جملة ثم يجعل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن
وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها
ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فنصب هذه الثلاثة لانها ليست باعيان
الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا تغير لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها وانما هي مفرد غير معبر به الا عن جملة ولا عن

في عمل القول عمل الظن

مفرد

مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ومراعاة اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد منصوبا واما بناؤه فمثل رعى ولا ذكرناه في باب العلم
وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون
اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دبابة اي هي دبابة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما تقول فلان
يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون
مفعولا مطلقا الفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب
على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدأ والخبر ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم
قال تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز في الكتاب العزيز
فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلاما كما تقول قلت سلاما والتاويل في ذلك التاويل
وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما تقول من قال زيد قائم فقولنا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب
قط واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد
فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد
يقول لك كيف تقول زيدا قائما فيجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجاز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب
لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون
الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما
او منفصل بظرف نحو اقدامك تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا
فان نقص بعض الشرائط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله وبعضها بمعنى الخ بل كلها
فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني تكون لازمة وقد تكون
وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت ايضا الا ان المصادف المعروف مضمون الجملة وفي
المفعولين وعلى تضمينهما يتعلق بالاستعمال بمعنى عرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما دام وما برح وليس وقد جاء
ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة
لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة
لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله
فيجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل
هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال
على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفا
فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان
ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي
لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود
ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله
وتثبيته عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن
الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي يصير
عالما كاملا وقال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي زيد من نحو
آض وآل ورجع وحال وحار وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار
فكان حق جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى ان عديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشيء
اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد تصييرها ناقصة مصدر خبرها لا فاعلها الاسمها
اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها الان الراجع والمنتقل
ويجوز استعمال صار وحار فانها تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال ايقنت اني لا محالة
حيث صار القوم صائر اي مكان انتقال القوم منتقل وقال الله تعالى ظن ان لن يحور بلى الا بد في التامة ان يليها لفظة عن والى ظاهرا او مقدرا

الدبامع وذا لكاه القرع الدياء دبائة سر
الكون الذي هو
وان بعد

لان

لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لايفهم من دونا المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسًا بل سماعًا الا ترى ان
انتقل لايلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال اخواتها مافتأ وما افتأ وما انفك وما فتىء وما دام من رام يريم اى برح واصل ما زال
وما برح وما فتىء وما افتأ وما فتىء وما انفك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو لان مصدر خبرها فيقع في موضع ما زال زيد عالمًا
ما انفك زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائمًا فنصبت الخبر نصبكان وانما جعلت بمعناه لان ما لم ينفصل عن فعل كان
له دائمًا وكذا اصل برح ولم ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك وريمت بابك ومن بابك
اصل وفتىء قصر فكان الاصل ان يعدى بفي نحو ما فتىء زيد في القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائمًا لانه اذا كان لاينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه
يكون فاعلًا له دائمًا وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيلت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك
الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيلت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضربك يكفي في صدق هذا القول
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضربتني بل فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون
النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو حمل النفي كالاثبات مفيدًا لوقوعه اى وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص
لم يكن تناقض لان الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات بغير الجزء الذي يفيد النفي فلا يتناقضان فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقًا مرة
وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اقل واصعب من استمرار الترك فصار نحو ضربت ما ضربت كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض
احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضًا دائمًا كان نفي الاثبات
يكون دائمًا ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائمًا بل ذلك
موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربًا ولا بق ما زلت اميرًا بضم الزاء ولا ما زول اميرًا وما زال الناقص واوى مضارعه ما يزال
كخاف يخاف واما زال بزول كقال يقول وهو قولك زاله يزيله اى فرقه منه لئيما فامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا
وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما فعل في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال
وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعم لن ابرح الارض وما فتىء في امره وما انفك من هذا الامر
واما ما زال لا يزال وما فتىء وفتأ وافتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان بنى قولك ما زلت بحتى ففعل مفعول به والاولى ان يقول هو حج
اى ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال انهما لا يكونان الا ناقصين وان جا بعدهما مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويًا
بعارض الريح هافيًا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعم ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل بحو
راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما نحو قوله يروح ويغدو دا هنا يتحمل فان كان بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان
كان بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع من كونهما ناقصين ومن الملحقات جا في ما جائت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية
وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عبارة عن ذلك الضمير مؤنثا كما في ما كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك
الخوارج قالوا لابن عباس رضي الله عنه حين جا اليهم رسولا من علي عليه السلم ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت
قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين اعني جا وقعد الموضع الذي استعملتهما فيه العرب قال وطرد بعضهم فقال المصنف واجاد الاولى طرد جا في مثل جا قفيزين
وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جا في حال كونه قفيزين فلا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في الموضع الذي
استعمل فيه والا يعنى قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبًا بمعنى صار بل تقول قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها فذلك كما قلنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله يرفع الاول وينصب الثاني تسمية مرفوعها اسمًا
لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم وهذا لايجد فلاخبارها فالبا اخذ في خبر المبتدأ لكون
الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه
فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت
خبرها ماضيًا دائمًا او منقطعًا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وتكون تامة بمعنى ثبت وزايدة وصار للانتقال واصبح واضحى وامسى لاقتران
مضمون الجملة بازمانها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتىء وما انفك
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون
الجملة حالا وقيل مطلقا شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر انه يجي بعضها تامًا وزائدًا قال وكان يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها
مقترنًا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيًا او حالًا او استقبالًا فكان للماضي ويكون للحال او للاستقبال وكن للاستقبال
وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعًا بصيرًا وذهل ان الاستمرار مستفاد من
قرينة وجوب كون الله سميعًا بصيرًا لا من لفظة كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائمًا نصف ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيد ضاربًا بالامس فقد لا
وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضًا للاستمرار فقول المص دائمًا او منقطعًا تدل على هذا القائل يعني انه كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى
القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله
الفلاة يتاه فيها

ان يكون يمشي من حيث انه لابعرف الانتقال الا ما يتعلق به

هفا الطاير بجناحيه اى خفق وطار
وهفا الشئ في الهواء اذا ذهب كالصوف ونحوه

تهفو به الكبر العظيم والحرية والحدة الحرب سرة

البر

رد على من قال ان المراد من حيث انه لا يجوز من الاستمرار

انه يحتمل تمامًا كما في الاية ومنقطعا كما في قولك كان زيد قايمًا ولم يدل لفظة كان على عدم ويجوز احد الامرين

ويكون فيها ضمير الشأن اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كان من معنييها ضمير الشأن مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان فقال بعضهم
كان المضمر فيها ضمير الشأن تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن الا مبتدأ
في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك
الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد
ونقل ان كان يجيء بمعنى نفل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلام في كلام العرب كقوله
سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال
وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في حجة غمرت ابا بحورها في الجاهلية كان والاسلام
واما اذا دلت على الزمن الماضي فلم تتمحض نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسمها وكان خبرها
ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض
التاكيد والاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان
الحدث المقيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لذلك ان تجردها
في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم تبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان
فقط فلهذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف بتبيينا الالحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على
كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو
هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت قوله بدا لك من تلك القلوص بدا معناه ذا باد المصدر بمعنى اسم الفاعل وعند ابي علي انه لا فاعل لها
على ما اخترنا وعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام فكانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت عملها
بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها فالاولى لا لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائد هو المجرد
للزمان اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائد فلا يليق بها الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي آخرا
على اي نحو حضر الخطيب كما زيدت لا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون
مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها عسل قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن
فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل
اعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى
مقترنا فهذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح
زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولك اصبحنا
والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى
بعد ما التعجب كان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى دفاها ورده ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانه كان حاشية في كتابه
اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمساء والزمان الماضي كما كان لفظة كان مجردا للماضي قوله وظل وبات
يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة
اي الماضي او الحال او الاستقبال فتصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك يكون تامة بمعنى طال او دام والحجة عليه
وقولك بات زيد محموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن حمى زيد بزمان بات وهو جميع الليل والزمن الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت
ويبات كخاع يخيع وهاب يهاب ويجيء تامة بمعنى اقام ليلا نزل سواء نام او لم ينم وكلامهم ليلة البيت يسر وبتُّ وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار
مجردا من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر وقال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار
وهو اين باتت يده قوله وما زال الخ قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت امارته ودامت لزيد مذ
قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية فبما ولم وبلا في الدعاء وان
كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس
ذلك تركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات قوله فلا اوابي دهما ان الشعر زيغ شاذ وليس ما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف بتاويل لا اوابي دهما اذ التي لا تحذف فيها لو سمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها الحد للتبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها فان تنفك
لتمع ما حييت بما الله حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله نزال الحبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه
جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب
من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها الا ان الاستثناء المفرغ لا يكون في الكلام الا في الفضلة كما مر في بابه وخبر المبتدأ ليس بفضلة ولا يجوز

[illegible]

اللجة بالضم معظم الماء وبالفتح اصوات الناس وضجتهم [illegible]

الهوس بالتحريك نوع من الجنون

[illegible]

ما زال

مبحث افعال الناقصة

ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار نفي زيد على جميع صفاته الا العلم فاما اخبار ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع فيها ذلك ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في باب وقد خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا ولعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق وطنها او مناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله تع صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا الثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما ذكرنا الثاني ان عامل الحال يكون الظرف متاخرا عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي اجل كونه توقيتا لشيء يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات واما التي في قولك ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا يقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي وحق ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد هذا قوله وحكم ما الحجازية حكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما نحو علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب الياء الفا كما هو القياس فيها بمخالفتها اخواتها في عدم التصريف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يحذف في لين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان فعلا مخففا كصيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقة اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في لست لستما لستم فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هاءيا هاؤا هاءي هاءيا هاءين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليتهما للدلالة اتصال الضمير به عليها ولا يتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في هاء قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص ومما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجازه الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصار معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان منهم من يقول انها حرف كما فالحقوها بها كان ومن وافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولا اضرب ولا تمنع لن يقع ان يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل لان الامثال لا تتغير كقولهم الطغر بطارا او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت الطلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال لما تقدم صفة لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما زيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما زيد قيام حاصل في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما زيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصادر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب

الحرجوج الناقة الطويلة على وجه الارض وقال ابو زيد الحرجوج الضامر من سره

وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يجئ فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب بعلم قلب الياء الفا للتنبيه على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته

لم اضرب فانفصل لا يتقدمان على ان لم ولن والمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس وتعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة لا تمنع تعلق الظرف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا مانع من تعلق الظرف بكان للدلالة على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر فكذا ليس لانه بمعنى ما كان فكذلك [illegible] في خبر الافعال الناقصة ولا يصح هذه الدعوى الا بعد من [illegible] لذهابه الى فعلية ليس من الكوفيين

في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فبينا ما قضى بعبارته اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقديره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه
كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان
ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب
الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جا الطلب فيها معا في الشعر
قال وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر
فيجتمع طلبان مختلفان على مصدر خبر واحد في حالة واحدة وهو قبيح ولما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها
نحو اين كان زيد وايهم كان زيد فكل كلمة استفهام تقدمت على جملة اتحد فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل
فيجب ان يجوز على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام يحل معناها في الجملة التي تليها بلا فصل
معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم يكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد
ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن سلطانك ومنع الجزولي والشلوبين في النفي ليس نحو اين ليس زيد
والاولى الجواز فانه منع ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه ان منعا لاداة الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في
جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا
على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما فذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت وان
كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل في الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما
لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تأخيره عن الخبر اذا كان في الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها
نحو كان عندك انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تأخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير ضمير الشأن في الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان
واسمها معا ان دخلها الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه وتأخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما
همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد واقائما كان زيد ولا يجوز
تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت
بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي فاما اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو كان زيد عمرا ضاربا لان المنصوب ليس كجزئه لما اذا
كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم وفي الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها
او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمول الخبر الا بالظرف والجار والمجرور نحو كان اليوم زيد
جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف ان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين
معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرو كان زيد ضاربا ولجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا
وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه والمنفصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل
نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن اسما لكان واخواتها نحو كان زيد الحمى تأخذ وكان زيدا تأخذ الحمى قال فلن
هداهجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصل الفائدة فلا يطلب
التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال وان شفاء عبرة
مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب في باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر لان لتطرق الاتفاق لعوامل الخبرين هناك واختلا
ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال فيمن زيدا ان زيد هو الخبر وقال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وما
فيمن نصب مزاجها وقال ولا تك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا تك موقفي منك الوداعا او
يرفع مزاجها على اضمار الشأن في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا
ان ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر وانما جرأهم على
تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باب كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف
الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد
بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى
ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدر
بعد الهمزة فعل لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليا هما اولى يكون
في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان كلمة لازمة للفعل نحو
ان اخو هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يدخل الهمزة التسوية

مبحث افعال المقاربة

الا داخلة على الفعل وقد اجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وقد رد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه
مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لم يصح وصفه والجواب عن الرماني ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فبصر
والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلاثة غير مختصة فالضماير اذن نكرات واعلم ان
ليس من بين اخواتها مختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل بل هي
على الافصار حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس و مادام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا
تامين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد يحذف نون لم يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو وتخفيفا مع انه قد تحذف قبل حركتها الجزم وذلك
لكثرة استعمالها قال تعم لوم مثلك معيرا نعمة كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون
يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد
ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك
الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار زيد
فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما في المحصول للحصول عليه و لم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد
جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما
بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي ادى ان عسى ليس من افعال المقاربة
اذ هو طمع في حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يكون معناه رجاء دنو الخبر
كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص اى ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى
ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل الطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة
وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم طفق وجعل فانه من افعال المقاربة بمعنى
كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب دنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى
القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على بعد فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد
وكرب وفقط وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز خالط وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا
في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله ولدنو الاخذ فيه وليس في عسى لدنو رجاء خبره
بل الرجاء لدنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق وجعل ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء
اوضح مما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوبات احوالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحال لا يستعمل في مثل هذه
المحملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب المحصول وبين قرب الخبر وحصوله تنافر لان القريب بالشيء بعيد
قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا
دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واو
وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف انما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر في الانشاء فعارض فيها قال الجوهري عسى من الله
تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا مع الجهل وقوله عسى ربه ان طلقكن تخويف للجهول والاشفاق كما ان في كلامه تعالى
للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ايجاب فجاءت على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين وانشد لابن مقبل ظني بهم
كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اى ظني بهم يقين هذا كلامه وانا الى الآن لم اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز
ان يكون معنى ظني بهم كعسى اى مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما
عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال الضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر
بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتأخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقرون بان بعد اسمه منصوب المحل
بانه خبره واستدلوا بالمثل النادر في قول الزباء عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره وقيل انما قال
ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعنده من جعله خبرا ان يقدر مضاف
اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد ذا قيام وفي هذا
العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كما في
ما في قولهم افعل هذا اثر ما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقرون بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كما في حتى يلزم كون الخبر

خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما
احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب بان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول
كالفعل المتعدى وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت عسى بمعنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع
بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين الى قوله ان تبروهم اى لا ينهيكم الله عن ان تبروهم والذى ادى اليه هذا وجه
قريب فيكون فى نحو عسى زيد ان يقوموا فتحا بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد على ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع فمعنى
عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل وفى ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك
الشيء فى النفس كما مر فى ضمير الشأن واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا
وعسيت ان اكون صائما فحذف ان مع الفعل مع كونهما حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد عسى فهو كحذف المصدر
وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب يونس فى المفعول معه وشذ ما قلته الكسائى فى البيت لان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا على مذهب الكوفيين اذا
حذف ان فى الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم
انه من ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول فى عسى ان يخرج زيد ان ان يخرج خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول فى
التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان
ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول فى التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا
الفعلين متنازعين فى ربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لكون ربك وهو اجنبى فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا
يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا وقد اعمل الثانى وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما فى قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما
نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى هو ان واحدا ولا يضمر فى عسى ضمير الشأن لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها
وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم فى كاد ضمير الشأن ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثانى لقال كادت الا عند الكسائى فانه يجيز حذف
الفاعل فى مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تأنيث احد الفعلين لاسنادهما الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشأن
فى كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشأن فى كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس مثله هو اضمار الشأن من افعال وللمجال
المقاربة التى كاد ومن الافعال الناقصة الا فى كان وليس ولا يتمكن ان تحمله على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند
من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر فى هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتنى تركت على عثمان تبكى حلائله اى
كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيدا اذا قيل عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان يقوم ولا يجى المرفوع فى هذا الباب غالبا من الخاص فلا تقول كاد رجل يقوم
ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من
قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان ويعتبر فى اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد
يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببيه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا
بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناهما صار حريا اى جديرا او صار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق
بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حرى كغنى او حر بكسر الراء كحر ان يكون ثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق
ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند
المتاخرين قائمة مقام ان لكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى الجملة الاسمية التى بعدها كما فى قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه اى يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثانى كاد اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب هيبة ومهابة وحكى سيبويه
كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب لا يستعمل على اصل الوضع فلا تقول كاد زيد
من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع وليستعمل على الاصل فتقول اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب فى الاصل
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلى قارب قال فعادى بين هاديتين منها واولى ان يزيد على ثلاث اى قارب وكاد ولا يستعمل
الا مع ان فظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان مجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر والعرف
واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى كاد او كرب من ان يقوم واوشك فى ان يقوم كما مر ثم حذف حرف الجر على القياس واوجب ههنا حذفه لكثرة
الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان
يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى مجردا الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين
واذا خلفنا ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان تقدر مع الخبر كما فى تسمع بالمعيدى واما ان يحذف رأسا بلا تقدير لها لاستعمال كاد
وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان وعلا استعمال كاد مثل كان نحاس فى الضرورة وما كدت آيبا ولهذا اضمر ضمير الشأن فى
نحو كاد تزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التى للشروع فى الفعل استعمال كان وهى طفق واخذ وانشأ واقبل وهب وعلق وجعل

الحرى الخليق ومنه بالحرى ان يكون
ذاك وانه لحرى بكذا وحرى كغنى
وحر والاولى ان لا يثنى ولا يجمع

وكل

وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها الا ان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقع طفق زيد في الفعل
واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تع وجعل الظلمات والنور اى اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من
قولهم هب البعير في سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لانه يفيد
دون المبالغة في القرب فيكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير
ان نحو هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد وحراه فانه وافعال الشروع اى طفق وحراه فانه فروعا لكان محمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها
كما كان يتقدم خبر كان عليه وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد
عن علامات الاستقبال الظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على التجدد دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما
لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل
على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت
هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اى حدوث مضمون خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا
مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما غلب في افعال المقاربة غير كاد وحراه فانه ان يكون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شق القرب
الذى فيها كانها للاشتغال والشروع ايضا فهى ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران
الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى ان يكون مضارعا مقترنا بان ومنعهم من ان يكون
مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان به فهو اليق
من المصدر ومن ثمة قد يحمل لعل عليها فكانت من اخواتها ان عليها نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفي على كاد اه قال بعضهم فكاد نفي كاد اثبات و
اثباته نفي بخلاف سائر الافعال فاما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فان
وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل معنى كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا به ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان
قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي
الكود اى القرب فيما كدت اقوم اثبات له فهو من افحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون
بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل بنفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع
ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد
وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت
واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت خبر كاد بعد انتفائه كما
في قوله تع فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم بما قربوا لمنا شابه الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا
وادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا نحو قولك
مات زيد وما كاد يسافر قلنا بعدم مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تع لم يكد يراها وقوله اذا غير البيت اذ ليس في هذه المواضع
ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله تع وما كادوا يفعلون
او في المستقبل ولا يدل على كونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر النأى البيت وقولهم تراه قد برح حتى ادى ذلك الى ان غير
ذو الرمة لم يكد الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب عن الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون ان اثبات
الفعل مفهوم من القرينة اى قوله فذبحوها لا من ما كادوا كما ذكرنا ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب
عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم وتصويب ذي الرمة في بديهته بنا على الدليل المذكور اى ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذو
الرمة في رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصاب بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تع فذبحوها الاية ونفي
المضارع نفي لقوله تع لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اى الذي يفيد شروع فاعله في مضمون
الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها اي طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل
مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وقد اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد اي في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة
اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض
الشارب الثمل قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا
مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني
الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومفعول
عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو
به ولله دره ويا له وبالك رجلا وكالبوم رجلا و ويليه رجلا بل ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس

هرمحبسر را وهر را خطب تهقراف وقيد القرد مس سره

فى بيان ان النفى على كاد

مصح الشئ مصوحا اى ذهب وانقطع منه سره

برح مكانه اى زال عنه منه

نحو قولك جعل زيد اذا كلمته يغضب على ان الجزاء مضارع

ناهيك باى حسبك تقى لمن اجاد الرمى ولشحن لا اشلاد لاعمى لا عشره اى اصابعه منه سره

لمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع وكذا نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان معناه
فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى
عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعله وافعل به دالا على المعنى المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب
قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظة منها صار علما لهذا المعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيها احتياطا
لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الخ قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط
وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي
لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغة التعجب على الماضي اعني ما افعله
قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه
صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضرب لزيد وما اقتلك لعمرو انت اضرب لزيد واشد له
ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان
الفعل الثلاثي المتعدي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما
مأخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا فهو لازم وقد يبنى من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما احبه وما اشهره وما امقتني وما اعجبه
الي وما اشهاه لي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالي ويعدى نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض قال سيبويه
جميع ذلك مبنية على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما في دموت اليد ودميت وقد يبنى
التعجب من المبني للمفعول بان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشد
بما يجن ويبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضه لي والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع
الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وقد يبنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا ابوع ما ابله وما افرسه
وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر وليس يعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كما في افعل
التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر ما اخيره وما اشره بحذف الهمزة كما في خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه فعل
التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن وفي اصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه وتعديته بما يتعدى
به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا والكسائي
فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح فعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وما عند الخليل نكرة
متضمنا المعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء
من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا للنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله
فوقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولذنا بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل
اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو
ما اقوله وابيعه واقول به وابيع بان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثمة لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غيره
واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به وجواز التصغير انما جاز ذلك لانه لعدم
التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واسود قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن تدحرجه ودحرجته او كان من الالوان
والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه وعوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما وما اقل ما كان لازم النفي كما بنى او مصوغا للمفعول وجاء ما المصدر مشهورا
فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا نحو نبس او مصوغا للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس
يذر ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشد واشد به فربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيل استغناء بما
اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل واحد من التقديم والتأخير مستلزم للآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه
عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في نفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه
فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن اليوم زيدا على ان يتعلق اليوم بلقيته وكذا
ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عامل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد
واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا
كلفة زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل عند الاكثرين وهي زائدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها ضمير ما وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد
لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واتم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع
فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب

هذا المعنى

[illegible]

فعل التعجب من المبني للمفعول

بغضه صار بغيضا ولعنه [illegible] بغضوه اي مقتوه

اجب الظهر مقطوع وبعير اجب من الجب اي مقطوع السنام وذناب [illegible] شيء بكر عقبة سنة

[illegible]

مبحث افعال المدح والذم

كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه جعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان مجهولا وله سبب ولا فهمزة افعل لتعديته ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه ولتعديته ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضربني زيد عمرا فيما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وانه بحي من هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى قيل فمذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن به فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا وانه لم يبن شيء منها قياسا مطردا فانما لم يصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا واحسنوا واحسني واحسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف فسهل ذلك انمحاء معنى الامر فيه كما انمحى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة احسن به للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اي اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج عند لبقاء احسن في الاحوال على صورته ولم يتغير بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه في موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لازمه الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يكن مر الجار كما في جائني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بجمودها صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي وبالالف واللام لانه انمحى عنه بعد النقل الى التعجب معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الآن اي حسن حسن زيد فلو جيء بتوابعه واخبر عنه لاعتبر بعد انمحائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب وامتنع قبله فلانا تقدم انه لا يتصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح وذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد فنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح وذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة قال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة وليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية فعرب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر لانه يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل وتقول انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك ولا يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت ام لم تخبر لانك احدثت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم وربت قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعل على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان

الحبتر بالفتح القصير وهو ههنا علم شخص منه

على هذا ع

لا يخفى عليك ان التفضيل وههنا ليس بمعنى جعلك اياه فاضلا بل بمعنى الاخبار عن كونه فاضلا ثم الاخبار الذي هو فعل المتكلم ليس مدلولا حقيقيا للكلام الخبري ولا مقصودا منه بل مدلوله الاصلي المقصود منه الحكم بالنسبة بين طرفيه وذلك محتمل للصدق والكذب ككون زيد قائم فلا يكون انشاء اصلا اما صيغة التعجب فالمقصود منها التعجب وهو انشاء وذلك مما لا يتطرق اليه الصدق ولا الكذب واما كون المتعجب منه مثلا حاصلا في الواقع فهو لازم عرفي للمعنى المقصود مقصود في ضمن التعجب فلا يلزم كونها خبرا وكذا الحال في صيغة المدح واما نحو كم رجل عندي فمعناه الحكم بحصول الرجال عندي واستكثاري لتلك الرجال والاول خبر والثاني انشاء وقس على ذلك رب رجل عندي عبد الحكيم قدس سره

عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم
وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا التاء كما في ابل فقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم
الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع قصد الادغام وقرء يحيى بن وثاب في الشاذ نعم
عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت في نص القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب
التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه
فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نحو نعم الرجل زيد وبئست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان المعرف باللام الاستغراقية
صح اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فلا يصح ان تقول نعم كل الرجل فكيف يكون زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز
والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا لا يقصد ذلك المعنى
الا مع التصريح بلفظ كل فلا تقول انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل بمعنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وبئست اللام
في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما يلحق الفعل واما
احرف حلتيا بالاسم مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزاد في ولات حين والان قال تولي قبل ناى داري جمانا وصلينا كما زعمت تلانا وقال العاطفون
تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم وربت لا كثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما
المؤنث ابتداء من اول الامر وذلك اذا عطفت قصة على قصة قال فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ولا تقول جاءتني زينب ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانباري
ولا ادري ما صحته قال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء يا صاحبا ربتا انسان حين يسأل عني القوم او يسأل عن ويجوز ان يكون
اراد بالانسان مؤنثا والرابعة التي يلحقهما العلة كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نحو نعما رجلين ونعموا رجالا وفعلتان
المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال باب نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول فهما بعد ذلك الا
وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير قطيفة ويجرد
فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد فصارا معا جزء جملة بعد ما كانا جملة مستقلة وهذا نظائر نحو قوله تعالى
سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن
معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه وهي في كلامهم انكار الجمل
اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني
باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز
ايضا حكايتهما اذ الفعل لابد له من مرفوع به وحكم الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما الا ان الاسم الواحد لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع
ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتداء
او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر
ولنرجع الى المقصد فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم اانذرتهم لكن كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة
اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم ومبتدأ لانه من حيث المعنى خبر المبتدا
الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان تقول نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا
ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتريت اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة كداعي طلاب الى ذلك وهو انهم
تاخير هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام لان له في النفوس وقعا فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد
للمدح والذم في الظاهر موضوعا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فقبول امر المدح والذم من اول الامر على وجه صحيح في الظاهر
والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب عن الفعل معنى الزمان والحدث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة
مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجيد قطيفة ولا يبقى انما ذكرته قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول
تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص يرتفع بالابتداء وما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما
على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان رجلا وانا اظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون
فيها عائد اليه ولا عائد والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يتوسع
الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار
بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو
زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس بنا اعتذار الا انه ليس بكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجلا يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على

زعم

في تحقيق ... ان تقول انا لم يجز ان تقول
نعم كل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان
افراد الرجل متعدد حقيقة وانما
جنس زيد وذلك محال ولذلك لم
يجز ايضا ان تقول انت كل الرجل وكما
جاز ان تقول انت الرجل كل الرجل
جاز ايضا ان تقول نعم الرجل كل الرجل
زيد اذ يتبادر من العبارة ان المقصود
المبالغة وقوله بمعنى انت الرجل

اخره يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند
اذ قصدت المدح ان من سواك كانه
بالنسبة اليك ليس بحر رد عليه ان
هذا الحصر حتى نفي الرجولية عمن سواه
لا ينعم الا اذا جعل الرجل على الخبر
وادعي اتحاد زيد به وجمع الاستغراق
الجنس وكون زيد عين الجميع وكل
واحد منها منافيا لما تقدم منه
قدس سره

ليس

مبحث أفعال المدح والذم

زعمهم وقد مرّ في باب المعرفة أن التعريف الذهني فلم يتأت إذن بعد بطلان الوجوه إلا أن يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج إلى الضمير ٢٨٧
ويؤيد كونهما بتقدير المفرد دخول حرف الجرّ على نعم وبئس مطّردًا كقول الأعرابي لما بشّر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها
بكاء وبرّها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير ولسين يد بنعم الصاحب في غير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله
ما ليلي بنام صاحبه أي بمقول فيه ذلك لأن تحمل ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه
الحكاية إن صحت تؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على أنه منادى وأيضا يجوز دخول لام
الابتداء عليهما نحو إن زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل أنت مع أنهما لا يخلوان الماضي من نحو لقد وهذه الأشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن أنهما
في الأصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه إلا بتكلف ولأجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيهما إلا الظرف ولا غيره فلا تقول
نعم اليوم الرجل فإذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد إن زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبره أي زيد رجل جيد ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ لأن الخبر في
تقدير المفرد والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الإبهام كما مر ويدخله عوامل المبتدأ مؤخرا نحو نعم الرجل كنت و
قوله يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاء
بلا جزاء زائدة كما رأيت ومضمرا مفسرا بما بعده كقول الأخطل أبو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وإنما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لأن
تقدمه كالنادر بالنسبة إلى تأخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم رجلا لا يرجع إلى المبتدأ وإلا لم يحتج
إلى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روى وإن كان كاثا فلقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم قوما ونعموا قوما ليس الضمير أي هم و
راجعين إلى الموصوف وإلا لم يفسر قوله مضمرا مميزا بنكرة منصوبة اعلم أن الضمير المبهم في نعم وبئس على الأظهر الأغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين أهل
المصرين لعلتين إحداهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لأن ذلك نوع تصرف وهذا أجاز وأنعم المرأة هند وبئس
المرأة دعد كما أجاز ونعمت المرأة لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع لأنها تلحق بعض الحروف أيضا كلات وثمت وربت ولعلت
فلذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية أن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاما من غيره لأنك لا تستفيد منه إلا أن متقدمه
ما يعود عليه لا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وأنثته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث و
القصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى وأما تمييز هذا الضمير فيتبع في غرضه إفرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا نحو نعم رجلا أو رجلين أو رجالا
أو امرأة أو امرأتين ونسوة اتفاقا منهم لم يثم وأما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون إفراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما
يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لأنه مثل قوله ويا لها من وجه ويا لها قصة ويا لك من ليل وقد تصرف في الضمير كما رأيت وأما
تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي ومتبعه من شرح كلامه إلى لزوم إفراده وتلخص أنه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند أهل المصرين أما عند أهل الكوفة
فظاهر لأنهم يطابقون بالضمير تمييزه بالتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وأما عند أهل البصرة فلأنهم لو التزموا إفراده كما التزموا إفراد الضمير جاء اللبس إذا قصد
المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير
وتمييزه لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف قال بئس للظالمين بدلا وإذا لم يفصل في نحو عشرين رجلا بين المبهم وتمييزه إلا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا
الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا وأما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فلجوازه استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا
يجوز أن يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتأكيد والعطف لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم والاعتناء بتمييزه وهو المفيد المقصود ويلزم هذا الضمير
أن يميز وقيل في قوله بئس مثل القوم الذين إن التمييز محذوف أي بئس مثلا مثل القوم والأولى حذف المضاف من الذين على أنه المخصوص أي بئس مثل القوم مثل
مثل الذين أو حذف المخصوص أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وأبي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد قال تزود مثل زاد أبيك
فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا قال نعم ذرعها سبعون ذراعا أي ذرعها إذ المصدر لا يخبر عنه بأنه سبعون ذراعا وهذا كمجيء الحال في قم قائما وتعال جائيا
للتأكيد ومنع سيبويه ذلك لأن وضع التمييز لرفع الإبهام وتأول البيت بتزود مثل زاد أبيك زادا على أنه حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله ذرعها
مصدر بمعنى المفعول أي مذروعها أي طولها سبعون ذراعا قوله أو بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في
قلما وطالما قال الأندلسي هذا بعيد لأن الفعل لا يكف لقوته وإنما ذلك في الحروف فالأولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن أن يقال إنما جاز أن يكف
نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ أو الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وأبو علي هي موصولة بمعنى الذي
فاعل نعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا ما فاعل وأن يكفروا مخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف و
يضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بأجمعها في فنعما هي لأن هي مخصوص أي نعم الذي فعله الصدقات هي وكذا دققته دقا نعما قال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهو مخصوص هنا محذوف ما بمعنى المعرفة التامة أي الشيء
في غير هذا الموضع إلا ما حكى سيبويه إني مما أن أصنع ذلك أي من الأمر ومن الشأن أن أفعل ذلك قال وإن شئت قلت في نعما أفعل بمعنى ربما أفعل كما
يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء إما موصوفة أو غير موصوفة كما مر في الموصولات وأيضا يلزم حذف الموصوف المخصوص وإقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم
ولبئسما اشتروا به أنفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم وبئس الشيء شيء اشتروا به
أنفسهم مع أنه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به إخوانه يوم البقيع حوادث الأيام أي فتى فجعت به ويجوز أن يكون تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة

مبحث ما الواقعة في نعم وبئس

محذوف

مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى هو لهم وفى قوله تع بئس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ويجوز ان يكون على هذا القول اى كون
ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا للاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا ابدل
من ذلك المذموم او خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان المذموم وقال الزمخشري والفارسى فى احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص
اما غير مذكور كما فى نعما يعظكم به ومذكور كما فى قوله بئس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما فى نحو فنعما هى وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد
فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام فى معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل
زيد وقد يوصف كما فى قوله تع بئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المرئى انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال
المرفود مذموم والمرئى بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تع ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند ابى على
والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفى نهج البلاغة فلنعم دار من لم يرض
بها دارا قال فنعم مزرء من ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان ويقول نعم الذى هو عند زيد وان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذى كان اليوم
والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
وهو قليل وقد روى مررت بقوم نعم بهم قوما والباء فى الفاعل للتشبيه بفعل التعجب وهو افعل به لتضمينه معناه وكانه نعم بهم قوما وقد يدخل هذه
الباء فى المخصوص كقوله نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو فى المعنى متعجب منه ههنا وقد روى مررت بقوم نعم قوما
بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو على انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف
الجنسى وينبغى ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر فى باب الاضافة وقد روى شهدت
صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اى بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله
قولهم فبها ونعمت اى حرجا بهذه القضية ونعمت هى فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس ان كان فاعلهما مذكرا ويكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت
الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص
كقوله تع ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر ويجوز دخول
نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيبويه وهذا الذى نصرناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل اى ينبغى ان يصح اطلاقه عليه
بئس مثل القوم متاول باحد الوجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل المكذبين
مثلهم اى مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يخص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يزيل الجهالة ولا يمتنع
اعتراض نعم زيد وبين العامل والمعمول لانهما كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابتغ ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل زيد قوله وساء مثل
بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه لا يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو رمو اليد
يد وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى فعل به نحو ظرف بزيد اى اظرف به وكثر ايضا استغناؤه
عن اللام كقوله تع حسن اولئك رفيقا او رفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعد ما متامل على ما فيه ذا ين وكذا فى قولهم وشد ما انك ذاهب
وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما فى نعما ومتامل وان مخصوصا ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على نحو ما قبله نحو جاءنى الزيدان وكرما اى ما
اكرمهما ولم يجرد لك نعم وبئس وذلك لعدم عراقته فى المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اى صار
حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف كما ذكرنا فى نعم وبئس قوله ولا يتغير يعنى لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
ولا يقال حبذان ولا حب اولاء ولا حبذه لانه كالضمير فى نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد
وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حبا لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان
الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان نقول فى اعراب
مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا وقال
بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغى ان يجوز ادعاء مثل ذلك فى مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعى ذا زائدة كما فى
ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحوقلة وبسملة وغيرهما وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا
رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز فى نعم تاخر التمييز من المخصوص اختيارا وجاز
ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير
وقيل انما لم يجز ترك التمييز فى نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز فى بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف نحو حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعلية وقد يحذف
المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف فى نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز حذفها قال وحب بها مقتولة حين تقتل نعم الحانو
وكذا كل ما كان على فعل اذا كان المراد به المدح والتعجب كقوله بعد ما متامل وانشد الجوهري لا يمنع الناس منى ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا فى
عظم البطن بطنك والتغيير فى اللفظ دلالة على التغيير فى المعنى الى المدح والتعجب وقد يجئ فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها
مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل على معنى فى غيره قد مضى شرحه فى اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل

فتفضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا فى نعم له

اى ومن اجل ان الحرف احتاج فى كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين فى زيد قائم او فعل نحو قد فى قد قام زيد وكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات
وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من غير شئ آخر وكذا الفعل فى نحو قام زيد اما الحرف فلا بد فى كونه جزء
كلام من فعل واسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نحو نعم ولا وكأن قد
وخرجت ولما قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة فى غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان
من مطر وشبهه متاول الافضاء الوصول على التابعه للتعدية اى لايصال الفعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به
لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى
الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معانى الافعال اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف
حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا فى الحال نحو مررت بزيد وانا مار
بزيد وزيد ممرور به ومرورى بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعنى بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او فى الدار لاكرامك فاللام
فى لاكرامك يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معد للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مسد الفعل
او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا فى يا لزيد فان يا قائم مقام نادى واورد المص لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا فى الدار ابوه ولا اراه مرضيا
لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما فى هذا بعلى شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه فى الدار اى كائنا فى الدار فلفظ اشير يعمل
النصب فى لفظ فى الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشئ فى الحال غير عمله فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل وشبهه ومعناه فى الحال
لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم ابن سمية لانه بمعنى انت بعيد وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا
من لولاى ولولاك ولولاه وقد اختلف فى لعل ويجىء الكلام عليه قال المص فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التى تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة
البواقى تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لان شرط العد ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين فى النوع المتماثلتين فى اللفظ
توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا اينما مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا فى مع كونه
امر المؤنث من وفى يفى وفى ولى امرا من ولى يلى وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجىء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وادعى انه فى العدد مع التشارك
فى المعنى التساوى فى اصل الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا كان اسما وحرفا وكذا من فى وفى امرا اصلها ايمن
واوفى وولى وفيما قال نظر لان اصل على الاسمية يكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية فهو
بانت تنوش الحوض نوشا من علا وعلا منه مبنى على الضم كقولهم من قبل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه فقال فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل
لالفاتها لكونها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله فمن
للابتداء كثيرا ما يجىء فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان
بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية
جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء فى غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم
هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله نودى للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار
بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر ولا ارى فى الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى
ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى
وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل خطوة وليس التاسيس والتاذين حدثين ممتدين ولا
اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى من الاية بمعنى فى وذلك لان من فى الظروف كثيرا ما يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل
زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك فى الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقواء
لم يبتدئ من الحجج بل المعنى من اجل حجج وشهر ولكن مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليلة الى آخرها وهو كثير الاستعمال ويعرف
من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وافر اليه فالباء ههنا
افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبتدأ لشئ ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد
المجاوزة كما يجىء تقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اى بعده عنها واما من التفضيلية فهى وان كانت لمجرد
المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما فى التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء الغاية
والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكانى من خلل السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت
المسك من دارى من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اى اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح
او ذكرته معرفة نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه قائم مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرت بعدها
المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيتعلق بمقدر اى شيئا كائنا من الدراهم

القنة بالضم اعلى الجبل مثل القلة الحجر قصبة اليمامة تذكر وتؤنث الحجة بالكسر السنة والجمع حجج اقوت الدار وقويت ايضا خلت

العيمة شهوة اللبن قال ابن ... اذا اشتهى الرجل اللبن قيل قد عام فلان الى اللبن فاذا افرطت شهوته جدا قيل قد عام الى اللبن قال وكذلك القرم الى اللحم والوحم ...

فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون انتصابها على الحال عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية ان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قوله وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرون انه الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله وبعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فمن مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم فكيف يكون الشيء مبدأ لنفسه وكذا الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك ان من خطة في روضة ومن رعايته في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت ان في شيء من خطة في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اى من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اى شيئا من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اى شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله في حذف المضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا اى حصل لي من لقائه لقاء الاسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اى سل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة قال فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رأيت من احد ونهي نحو لا تضرب من احد واستفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترطون فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى ويغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلعم ولو كان اليهما خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا ايضا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص شيء من مطر ومن للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تأويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف الجر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه لا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يكون ضميرا جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد ومنه سيبويه لا تزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش زائدة لانها غير استغراقية كما في الموجب فاين من الاستغراقية فما ذكرنا في باب لا التبرئة على التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان واكثر فهي اذن لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو القى بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اى ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى وقد يجيء للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك اى من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى باء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو ترب ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه القسم وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم وتختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع تقول جئت من معه اى من عنده وكذا بله نحو من بله ان يأتي بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصاصها بجر عن وعلى اسمين قوله والى للانتهاء

وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والمصاحبة والمقابلة والتعدية و

الظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع

وبمعنى الواو في القسم للتعجب اعلم ان الى يستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو واتموا الصيام الى الليل والاكثر على عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرى ويجوز دخولهما فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول لعوده وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفوها

الى

مبحث حروف الجر

الذود من الابل ما بين الوجه الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير اذواد وفي المثل الذود الى الذود ابل وقولهم الى بمعنى مع اى اذا جمعت القليل مع القليل صار كثيرا صحاح اللغة

الى مولكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اى مضافة الى الذود وقوله وانت التى حببت شغبا الى بدا الى وأوطاني
بلاد سلى بها اى مضافة الى بدا وقيل يجئ بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطلى به القار اجرب اى في الناس والوجه انها بمعناها
وذلك ان مطلى به القار اجرب مكرّه مبغّض والتكريه يتعدى بالى كما قال الله وكرّه اليكم الكفر حملا على التحبيب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم
الايمان كما قيل بعث منه حملا على اشرب وبغيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في نحو شئ
الىّ حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هى في قوله وان يلتق الحى الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم
المصمد بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اى لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجئ وعتى بالعين لغة هذيلية وهي على
ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فان كانت حرف جر فلها معنيان الى وكى ولا تجر بمعنى كى الا مصدرا مؤولا بان والفعل المنتصب بعدها
بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سر حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع
الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله تعالى فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اى حين اخذهم وعند
الكسائي ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة بني تميم عنده وقد ذكرنا
ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كى ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل
لانه حد فلا فائدة فيها ثم تشترك الجارة والعاطفة لا بد فيهما من ذى اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى
المشاة واما في الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويفارقها
ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا وكجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادة حتى عبيدهم او جزءا لما دلت عليه
ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع
ما معه ولانه اذا القى الصحيفة التى لا يثقل الا لها فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى
زيدا الاخ واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر
كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة
حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله سلام هي حتى مطلع الفجر فان مطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور
بحتى في حكم ما قبلها ففيه قولان جزم جار الله بالدخول مطلقا كان جزءا مما قبله وملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك
الدخول وعدم الدخول جزءا كان وملاقيا لاخر جزء منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة
والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم والتحقير واستدل بان حتى
كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول لما كثر واغلب علم انه لا يلزم ان
يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزائه اذا ابتدئت
الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد بالعطف ليس اخرهم
دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحطا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة ضعفا
فيجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان ومعهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا
نحو قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والغرض منها المعنى التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بشرط
وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها اخرا الا في التيسير وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك ففي جواز قصد كونه
اخر الاجزاء حسا الا قوة او ضعفا خلافا لضعف المعنى لانك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز
اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كذا والعطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها
وليست بمعنى الواو خلافا لمن يوهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما
بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى
بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذى قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعدها نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام
لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت الى النبي حتى ابصرته ويجوز ان تكون حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله ويختص بالظاهر
خلافا للمبرد واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا
تدخل على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل الاخر والاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قم الى زيد لا نحو
قم حتى عمرو وشبهه المبرد بقوله وأكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس ما في البيت بحتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هى
ابتدائية اى حتى هو كما في قوله فبيناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن الفرق بين
حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذى الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان
الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالنظر

الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالنظر فيهما عدا الدخول وعدمه وكما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي
قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي
اليك ولاخلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر فهذه هي الفرق بين حتى والى واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان
سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية
كما ذكرناها هناك وفائدة الابتدائية انهم اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك
لم يقبل فيجوز حذف القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب
وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها
من جوانبها وكذا قوله في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف المظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية
وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل انه بمعنى على والاولى انها بمعناها التمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف
في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق
في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي
وبمعنى الباء في قوله يخلفني بها اكفاؤنا ويهينها ونشرب اثمانها ونقامر والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي ايها
الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انت الحي في الله اي في رضا الله
اي رضاه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا يخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق
وقولك مررت به اي التصق مروري بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبجوبك اخرج ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة
نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا
به واشتري الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اي كائنين بالكفر وكائنة بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته
بمعيلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر الى المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة
ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف بغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما
سمعته مقلدا الا في قراءة من قرأ اتوني زبر الحديد اي اتوني بزبر الحديد قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بالبلدة الكثير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية
نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها حين فرع الاستعانة وقيل جائت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني
ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجروره بنفسها ويجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها ومعنى
عن نحو سأل سائل بعذاب ويجيء للتجريد نحو رأيت بزيد اسدا اي برؤيته كما مر في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا
يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وقيل بالاتحاد التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولهم تسمع
في التقيد بان فما كان المصادر ينطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد
وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكفى وتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه
وفي المبتدأ الذي هو حسبك ويزاد شاذا في خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة سيئة مثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده ونحو
نضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقيل لانه ضمن لكن قال ولكن اجر الموصلات بعين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان حرف عن قال الاهل انا هنا
فيحوا دحية بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في الحجازية ومن غريب زيادتها انها تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسألنه
عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وبقيصر كثيرا ما مع الله في القسم نحو والله لا افعلن وقد اقليلا في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله
واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معا لغة خزاعية وربما فتحت قبل ان المضمر نحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها
مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على
حرف فانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معموليهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها يكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال
ان المضاف هو الجار وانما بقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الاصلي لطا بين اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك
لانها لا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء فالفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون لفظا
مبنيا او مرفوعا عليه ففائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او لغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمتقين والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة
نحو لدوا للموت قوله تعالى ولقد ذرأنا لجهنم فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجيء مختص
بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت او بكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن او بكونه
مقدرا نحو يا للماء وبالزيد لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله
لمن حمده وقد جئت لله اي الى الله ويمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف متعد

بنفسه

دم مشكل اذا كان فيه بياض وحمرة
س سره
معناه وبلغ ما بين كتفيه

يعنى شترهاى بختى هست كفاية ما
ومعاش ما دشمنهاى انها شرب
ميكنيم وقمار ميبازيم ومع ذلك
اخار ميداريم آنها را ١٢ ٢٢

تمامه
جن البدى دوابيا اقدامها
العلب جمع الاغلب هو الغليظ
الرقبة تشذر اي تحرك بالذحول
اي بالاحقاد والاذمان ١٢ س

شرح
رواه ابي بفرق نغر العبي
الماني لابن جني
معنى بغير خرج من ارض الى
العراق وقيل معناه خرج من ارض
الى ارض ومن ديار الى ديار
تمك نعب ايه ويهمه حجر س سره
اما اللو وقفا على البناء

بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددته الدراهم وعددت له فاللام
ليس فيها مثل اللام في شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا
اللام زائدة في لا اباك عند سيبويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعلي الامر والارادة على ما مر في باب نواصب الافعال وزائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوأنا
لابراهيم لقوله تعالى ولقد بوأنا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء ويجوز ان تكون الثانية توكيدا لفظيا قوله وبمعنى
عن مع القول يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كان كاللام في قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا
في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا تقول لله
لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى انها للاختصاص
اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلاث ليلة خلون اي بعد ثلاث و
لثلث بقين اي قبل ثلاث والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص وقد ذكرنا ذلك في باب الظرف قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة
على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها
ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة
ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة
والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة والمخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي
لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام ظاهر او مقدر فهي في
الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز ان تقول رب رجل كريم سيضرب بل ضرب وانما كان تحذف في الغالب لدلالة الكلام الذي هي عليه هذا
الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب
هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ما في ياربتما غادة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود
ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها او ذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى قد يعلم الله
لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش
وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير والاختلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم مع انهم لم يروها تجر بحرف
جر ولا باضافتها كما تجر كم فلا تقول برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي بالفعل الى المفعول
الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى
ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت واما ضاربا لزيد فعضد به ليس بحين ويشكل ايضا
بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا تقول لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل
محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب ما اكرمت رجلا رب رجل
كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في
قوله هذا سراقة للقران يدرسه كان باردا لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للمقدر
المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته اي جاوزت بزيد جاوزته
ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جائني في جواب من قال ما جائك رجل ولا شك ان جائني هو جواب رب فلا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك
جائني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا ضربت والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير منع ذلك فان تكلف
ان جائني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل
كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى
كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفعا بالابتداء على انه مبتدأ لا خبر له كما ذكرنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما تتناسبان في
رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا يدخل في نحو غيرها سوى على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا
لا يدخل على رب لان القلة عندهم يجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي وهم البصريين اعني عدم دخول العوامل
عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو ورب لا عامل لها الا انها صارت بمعنى النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا
فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب تجر مجرورها الى معنى النكرة في الاكثر فواقفتها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية
كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوع نعتها صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وسلم يا رب نفس
طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل وكلا
مراعاة الاصل في وقوع فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما

الهيضل الجيش الكثير وجيش لجب عرمرم اي ذو جلبة وكثرة صوت

الممتدح

ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب فدهرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يقول رب هرقت دمه اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه للمقتول
كما في قوله واسير من معشر اقيال اي الاسير من معشر حصلته واما نعت مجرورها قل ففعلية او ظرفية كما مر في باب الاستثناء واستشهد الاخفش
على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف
والجملة نعت مجرور رب لقوله يا رب هيجا هي خير من دعة وقوله مخصصة بالنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة
للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم تستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة
دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب
ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل
يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان
التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا
لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسير من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة
وجب صفة مجرور رب بما يفيد معنى الكلام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته وجاد مجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار
امامك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله رب نفس طاعمة الخبز بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو في
مجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها الكون
ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل وامه واي رجل وغلامه قال النحويون هذا المعطوف معرفة
لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قالوا لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في
باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما فلا تدخلها ما فلا كرتها كافة ورب المكفوفة
لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى
وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه والاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو
اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عما قريب وبما اذ وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد
تكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال يبقى وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس
عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما
في نحو قوله ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا ونادى
اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعدها بما قال قتلنا فنال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر
اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وذبائح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما
تكره النفوس من الامر ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان يلق
الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اعلم ان حروف الجر لا يحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن
فذلك غير جائز لاختصاص لفظة الله بخصايص ليست لغيرها تبعا الاختصاص مسماه بخصايص فمنها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا
الله وها الله فمنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه ها التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله فمنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو
اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كانت الجار رب لشرطين احدهما ان يكون
ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء وبل واما حذفها من دونها فالجر ونحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة
من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك فذي حنق لظاه علي يكاد يلتهب التهابا وبل كقوله
بل بلد ذي صعد واصباب اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطفهما على ما قبلهما والفاء جواب
الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة نحس يصطلي القوس ربها واقطعه يصطلي
اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه
وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم
الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرونها عاطفة على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب
وحاملة ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت
بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال ووليلة نحس لا فوليلة نحس اعتبارا الاصلها الحالي
واو القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفاء ثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا
فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة

بيصطلى

الواطب سقاء اللبن خاصة والجمع اوطب ووطاب قال امرؤ القيس
ولو ادركنه صفر الوطاب وقد صغر كفرح صفرا وصفورا فهو صفر
وصفرت وطابه اي مات او قتل [illegible]

[illegible]

الجامل القطيع من الابل مع رعاته وأربابه يقال ابل مؤبل اي متخذة للقنية
والعناجيج جياد الخيل واحدها عنجوج [illegible]

وجوزه ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوع الحال والاستقبال بعدها وهو الاظهر فلا يحتاج في الاية والشعر المذكورين الى تأويل

[illegible]

مكان قاتم الاعماق اي مغبرة النواحي والخاوي الخالي والمخترق الممر [illegible]

[illegible]

باسم الله لتفعلن وايم الله عنهما في الجميع وتتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة
شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا تقول اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء والثاني ان لا تستعمل في
قسم السؤال فلا تقول والله اخبرني كما تقول بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا تقول وك كما تقول بك ولاختصاصها بالحكمين الاخيرين تكونها فرع
الباء وبدلا منها فانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما
شفويتين ومعنويا لان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث وكلة وتكلة
وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم يدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ
ولام الجر يجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي وهذا مذهب
سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب
بعض الكوفيين ان المضموم الميم مقصورة من ايمن والمكسورة بها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله وبالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي
ولا منع من ان تتغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل بينائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب بحذف الحرفين لا يوجب البناء كما في
يد ودم والاولى ان تقول ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت
النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فنقول هو من الله بكسر الميم وفتح النون اتبعت الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين
طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم مختص بربي وبالله وقيل بل الثلثة اي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله
مقصورة من ايمن اما اختصار من الله بضمتين من ايمن فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ادري لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمن عندهم
واجب الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء فمن جاء بكسر النون وفتحها بل او جاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله
رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان تقول تبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين اتباعا باتباع
الميم النون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون الميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما
ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد تقول هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون
فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معهما وقد تقول م الله ومن الله
بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصودتان من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة
من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفويتين فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجيء في كلامهم
مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي الباء فان لم يكن منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض
والكوفيون يجوزون الجر في كل ما يحذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لاتين ويختص لفظة الله
بتعويض ها او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف
وجاز الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جيء بها التنبيه بدلا فلا بد ان يجيء بلفظة
ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يأتي في حروف
التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها فاذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف
همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان هاء واللام وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فابو
الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الفها يوهم ان الها
عوض عن همزة الله كما وقت في ارقت وهياك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله
وما الله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حقها ان يكون مع ذا بعد الله مكان
الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الفها للساكنين بجعلها همزة كما في الضالين
ودابة قال الخليل ذا من جواب القسم وهو خبر لمبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيا
او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا تقول ها الله اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام
فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقومن عبد من عبيدك فيقول كذا وكذا او للاستفهام كما قال النبي لعبد الله بن مسعود
لما قال هذا رأس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل
كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا يبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان بعده فا قبلها
همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة
الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في افالله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا
معاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة

تي جل وكلها بالتحريك وكلة بضبها على مثال همزة وتكلة تي فلان وكلة تكلة اي عاجز يكل امره الى غيره ويتكل عليه من سره صح

اللغات في ايمن الله

قال زهير تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك القصد بين الاسراف والتقصير تقول فلان مقتصد وقصد في معيشته واقصد بذرعك اي اربع على نفسك

القسم كجملة واحدة فان كانت تقسيمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذى جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر فى
باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين القسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك
حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم
ان يؤدوها اليه تعالى سالمة قال الله تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التى
يكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يمينى ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى
يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يمينى لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا
يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشىء لان العمر معنى البقاء غير مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا
ذاك وكذا الكلام فى امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولى وكذا ايمن الله
وان لم يتصل بها اللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول
اياك لافعلن والنصب اكثر من الرفع فى مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولى لم يسمع فى لفظة الله تعالى الا النصب او الجر وجوز
الاندلسى الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال
الخليل فى همزة اللام المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اى بركة الله يمينى وهمزته للوصل فى الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته
وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان يكون الهمزة فى الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم نقل كسر الهمزة فى الاسماء والافعال وكذا
قالوا فى الامر من نحو انصر بضم الهمزة ويستبعد اصالته فصل فى المفردات ايضا واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف قال بعضهم هى واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد
العطف وربط المقسم به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة ايمان اى كل واحد منها مستقل
وكل قسم لابد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بالثالث فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع
مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم شىء واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب
للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن
وبحوتك ثم حوتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبى لافعلن والحمل على ما ثبت فى كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين
لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم و
فعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل فى القسم لم يستعمل الفعل معه فصار المانع يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار
كانه عطف على عامل واحد وهو الواو وقال المص فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى واذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم يكن فيه معمولان لان الاذى يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب هو المجرور وقال
المص انما جاز هذا لانه مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر فى باب العطف على ما قلنا فى باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى
والعامل فى الليل فى الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا فى اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهى عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت
عسعسه فالعامل فى المجرور والمنصوب شىء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وعمرك الله وقعدك الله
وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهى او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما نحو نشدتك الله
الا فعلت ولما فعلت وقد مضى فى باب الاستثناء وقوله قعيدك ان لا تسمعينى ملامة ان فيه زائدة وربما قيل فى قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبرا
بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اى يستقبل والمعنى يجاب القسم تلقاه بكذا اى استقبله اى اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة
او منفية فالمثبتة يصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب
القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة فى الاصل لام الابتداء ايضا كما يجىء فى باب ان فلا يدخل هذه اللام
اعنى لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام فى مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى
هذا ليس فى الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها فى التقدير داخلة على المبتدأ ورد
عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر وا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله
ان زيدا قائم بكسر ان وهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق على ان جاز مثل ظننت
لهذا فعل لكان نصا فى اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام فى لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفية
لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفى وان جاز ان تؤكد الجملة التى فى حيزها حرف النفى نحو لزيد
ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفى للرفع والازالة فبينهما فى الظاهر الاحرتناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان
زيدا لم يقم فان وان واللام اثبات نفى مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ فى كونه اول جزئى الجملة
مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لا اورث بعدى سنة يقتدى بها واحلو عن ذى شبهة ان توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف

معنى يمين الله

فى جواب حروف القسم

التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مرّ ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام
الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد آتينا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد
ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا
وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد آكل ولفي الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل او
ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقع لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيرها وانما تدخل على نعم وبئس
ان كانتا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لمحمود زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز
وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب انّ واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم مقدرا خلافا
للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على الاختلاف في عملها نحو والله
لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان
الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربنّ الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدما عليه كقوله تعالى
ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تأتي بالنون اكتفاء باحدى علامتي
الاستقبال عن الاخرى وقد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقيل لعمرة اما ترين فانه فرع وان اخاهم لم يضهد ولا يجوز عند
البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الشعر ضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون
قال ثابت بن اوس حلفة لبرد ذي الخنوة كاهن مقاتل بفتح اللام وضم الدال ويروى لبرد ذي بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم
الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا
للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا تأتي بالنون لانها علامة الاستقبال
وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا وعلى ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال
الناقصة فالمبرد لا يجوّز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في
جواب القسم لانهم ينفون بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف
وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال
يمينا لنعم السيدان وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس وضحاها الى قوله قد افلح فلم يأت
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل على الماضي
المجرد كما مرّ والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان موطئة كاللام
في لئن جئتني لاكرمتك فاللام في لكان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا
محذوفا ويجيء الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا او ان تقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال
المجيبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله
وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله فاي امر سيء لا فعله
واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما لم يكرره فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كان
المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا باللام مفتوحة وتسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط
نحو قولك والله لئن اتيتني لآتينك ويجوز والله ان تأتني لآتينك بلا لام فان حذف القسم وقدّر فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر
من اول الامر وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فيجيء حكمه في حروف الشرط
ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله
ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية
ويحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثمة جاز حذف حرف النفي
في غير القسم من لا يزال واخواته قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا تلتبس بالايجاب اما قوله
فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الفعل الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون
علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكر فحذف احديهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف
من المضارع لا دون ما الا انها اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط
الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي نهج البلاغة فوالله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد
والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم وتأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك

الكسع ان تضرب بيدك او رجلك على دبر شيء او بصدر قدمك صح

اي هو فرع قومه للشرف منهم صح ضهدته فهو مضهود اي مقهور مضطر صح

المفأد الخشبة التي يحرك بها التنور والجمع مفائد صح

حسب

قوله ذو حيد جمع حيدة العقدة في قرن الوعل والجمع حيد كبدرة وبدر والظيان ياسمين البر والآس بقية العسل في الخلية والخلية محل ما يعسل فيه النحل صح

اذا اتيتني

ان ننسى كالحرف في بابه وقد يجي بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب محذوف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعم والنجوم
عشرا اي ليوخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه قد يحذف الجملة القسمية لكونه ظرفا من نحو سماي الفعل اللازم جوابا
دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان ذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد ما يفيد
فائدة القسم ولاجل افادة فائدته قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقرونا بحرف يمنع عمله فيما تقدم كنون التاكيد
نحو عوض لا تينك وعوض ما اتيتك لغرض سده مسد القسم كما يجي في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا
ثنائي بها وليس عن حسن لا ازلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع التصديق
توكيد توثيق كالقسم تقول جير لا افعلن كانك قلت نعم والله لا افعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح كيف في ليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها
عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البنا الموافقة اللفظية الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال نعلن على الفردوس
اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نون للضرورة قال وقائلة اشبت فقلت جيرا اسيء انني من ذاك انه ويستدل من ذهب الى اسميته
قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ما التنكير كما يجي في حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء
اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجي ولا يجي في الخبر المحض نحو نصرن
زيدا واما نحو لقد سمع الله ولن يدقام فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا
وما اشبهها نحو حقا لا افعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا التزام نذر نحو لله على كذا لا افعلن او عهد نحو عاهد الله لا افعلن
وعلي عهد الله لا افعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد تكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ
للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء قوله وعن للمجاوزة اي لبعد شيء عن المجرور
بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا
اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله
يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله
وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعم كرتين فان المراد
في الكل التكثير والتكرير فاختصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورثت السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل
عن كابر اخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فمعنى
افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى ابقاؤها على معناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا
عن الهوى وعن في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدي عن اسيل ضمن فيه معنى تكشف اي تكشف الغطاء وتبعد عن وجه
اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجاز نحو عليه دين كانه ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه على
قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعم كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار
الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما
قوله اذا رضيت علي بنو قشير فليحمل رضيت على ضده في التعدي اي سخطت وقوله رعت شهرا وحلالا عليها اي على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط
عليه فهي تتبعه وقولهم فلان على حال لا تقول كذا اي معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سر على اسم الله
اي ملتزما فكانه مركب يحملك الى مقصدك وحرمت عليه يفيد انه رد عليك من جهة الفوق بخلاف حرمته به وقوله ان الكريم وابيك يعمل ان لم يجد يوما
على من يتكل ليس فيه على زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر
في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصاب يتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان
الا مجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص الاسماء قال يصف قطا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فيبنيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها
جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جاءني الذي كزيد ونحو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت قد تقدم
في باب الموصولات ان حذف المبتدأ في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت كما في
قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها
الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة ويتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها
كالمقق اي فيها المقق اي الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول
اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احد اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم
بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان وحرفان كقوله لا

للماهم

الفردوس البستان وحديقة
الجنة وهم روضة دون اليمامة
والدعثور الحوض المثلم مسن سره

قوله تركبن طبقا عن طبق اي احوالا
بعد احوال هي طبقات في الشدة
بعضها ارفع من بعض وهي الموت
وما بعده من سره
تمامه .. فيمن
تصد وتبدي عن اسيل وتتقي
بناظرة من وحش وجرة مطفل
الاسيل كالاسير الارض المستوي
ومن الخد وهو الطويل المسترسل و
الوجرة اسم موضع بين مكة والبصرة
اربعون ميلا ما فيها منزل والمطفل
الظبية معها ولدها وهي قريبة
عهد بالنتاج من سره

قوله باتت اى
اى تناول بالحوض من فوق
وتشرب شربا كثيرا ويقطع به
الشرب الفلوات فلا يحتاج الى
ماء اخر من سره

للمابهم ابدًا دعاء وامّا ان يكون احدهما زايدة فتكون تلك الزايدة حرفا لان زيادة الحروف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو
كقوله مثل كعصف لا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زايدة فان قلت لفظ مثل لا بدّ له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف
قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجرّ للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجرّ ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى المقدّر مدلول عليه بعصف
كما قلنا في يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زايدة مكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على
قوله ولا ترى الضبّ بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بدّ
لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا هيهنا نفيت ان يكون لمثل الله
مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرّد اذ لو دخله لادّى الى اجتماع الكافين اذا شبهت المخاطب
فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام
بعض وعلى المجرور دايما قال فلا ارى بعلًا ولا حلائلا كهو ولا كهنّ الا حاظلا وقال ولم اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما كانت
وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفّها لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل
لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلّق به لان الجارّ انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجرّ للافضاء بالفعل القاصر عن
المفعول به اليه والمفعول به لا بدّ له من فعل او معناه فاذا لم يجرّ فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلًا او معنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الآن فما
مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله كما تكونون يولّى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني
بحالتهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعلّ حكى سيبويه عن العرب انظر في كما آتيك اي لعلّي آتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى
الكلمة بالتركيب الا ترى انّ ربما يجيء بمعنى كثيرا قال واني لممّا اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول انّي مما افعل اي ربما قال بعضهم
انّ ربما يجيء ايضا بمعنى ربّما نحو انّي مما افعل اي ربّما وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوّز
الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يمنعوا الرفع والبصريون لم يثبتوا افادة كما للتعليل ولا نصبه
الفعل بعدها واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريون ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلّك
ويجوز ان يكون ما بعد الكاف فيما مصدرية نحو كما تدين تدان اي كما افعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولّى عليكم من هذا
النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد ربّ فمن قال انّ ربّ حرف فهي تكفّها عن العمل فلا
يطلب متعلقا كما ذكر في كما ويفيد ربّ لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد
قلّ وكثر وطال نحو قلّما وكثر ما وطالما امّا كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت
فاطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم زايدة ووصال فاعل قلّما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ قوله ومذ ومنذ الى آخر
الباب قد مضى شرحه مستوفى في الظروف المبنية واعلم انّه اذا امكن في كل حرف جرّ يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل
معناه الموضوع هو له ويضمّن فعله المعدّى به معنى من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس
بل يضمّن اكتالوا معنى تحكّموا في الاكتيال وتسلّطوا ولا يحكم بزيادتها في قوله يجرح في عراقيبها نصلي بل يضمّن يجرح معنى يؤثّر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك في كتابنا

قوله الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام سوى انّ فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال
سمّيت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدّي
وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فلم نقل انّها
لمشابهتها للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها
لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون
الوقاية ان قلنا انّها تحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها
الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدّم منصوبها على
مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرّف في العمل وقيل قدّم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها
وبين الافعال التي هي الاصل من اوّل الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدّم منصوبها
فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث انّ انّ وانّ معنى حققت ولكنّ معنى استدركت وكانّ معنى شبّهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا
نحو كانّ زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانّك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبّه بنفسه والاولى ان نقول هي للتشبيه ايضا والمعنى كانّك
شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصحّ تشبيه احدهما بالآخر الا انّه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانّه هو
الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدّر ولذا تقول كانّي امرؤ وكانّك تموت والاصل كانّي رجل يموت وكانّك رجل يموت وقيل
هي للتحقيق في نحو كانّك بالدنيا لم تكن وكانّك بالآخرة لم تزل وكانّك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجرّ حتى يبقى كانّ
للتشبيه اي كانّ الدنيا لم تكن والاولى ان نقول انّ كانّ باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانّك تبصر بالدنيا اي تشاهد

الناقة اذا لم تحمل اول سنة يحمل عليها فهي حائل وحائل والجمع حول وحول واذا لم تحمل السنة المقبلة فهي عائط عيط وحول
حاظلا مانعا
الكبش جد الكاش وكبش القوم سيدهم
الحروف المشبهة بالفعل

منه

من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الآخرة الى قولهم كانى بالليل وقد اقبل وكانى بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التى هى خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسى وفى لكن معنى استدرك ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بلكن الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جائنى زيد فكانه توهم ان عمرو ايضا جائك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفى ليت معنى تمنيت وفى لعل معنى ترجيت وماهية التمنى غير ماهية الترجى لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهى ان التمنى يستعمل فى الممكن والمحال والترجى لا يستعمل الا فى الممكن وذلك لان ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله ولا والترجى ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو على معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اى لترحموا ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل فيه وقال بعضهم هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية وقوله آمنت بالذى آمنت به بنوا اسرائيل فوقت اليأس لا معنى تحته ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذكر ذلك ليذهب لان الاصل فى الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل تجئ للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اى هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء وكذا خبر لاء التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معا لطلبها اياهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومعقوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فيصب الجزئين كما ذكرنا فى علة نصب افعال القلوب لهما سواء وهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب معا واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وخاملة خبر ليت المحذوف اى يا ليتنا يام الصبا لنا رواجع والكسائى يقدر كان اى يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كما فى قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما روى انه صلعم ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشد كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لتشبه لان الاول مفعول بلا جار والثانى مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بشئ وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت فقال المرقع لتصوب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة وتقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت ذى وسبعا فى غنم الخرج يهنا فوق كرانجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغى على ما ذهب اليه الاخفش فى نحو علمت لان زيدا قائم من تقدير المعمول الثانى ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت الاعراض كالاعراض واجاز الاخفش قياس لعل فى مجئ ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب لعل واخوات ليت للجزئين فممنوع والمروى ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان فى جهنم لسبعين ولما البيت فهو حتى لكان اذنيه فضد ذكرنا انه رد على الشاعر وقلتها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وكان حرفا فرتبته الصدر كحرف النفى واما الاولم ولن فقد مر فى المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت فى مضمون الجملة فلم تلزم التصدر لجريها مجرى سائر الافعال وانما تصدر المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تاخير ذلك المغير فاخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالى عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه فى ان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذى حمله على انه خال من جميع التغييرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى فى حيرة وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا تغيير لمعنى الا انها مع ذلك حرف ابتدا كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها فى تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفرد كالفاعل والمفعول وجزء المبتدأ والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت فى مقام المبتدأ الذى حقه التصدر لما ذكرنا فى باب المبتدأ فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ فى خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوب طلب آخر اذ لا يجمع فى كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك قمت او تقوم او عندك او فى الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب فى كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر فى بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان نحو قولك علمت ان اضرب لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو على كما تقدم فى نواصب المضارع واما ان المكسورة فلا يمكن كون خبرها مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر فى كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلان ادنى منافاة بين وقوعها خبرا لها كما فى خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته

واهن

تشوف الى الشئ اى تطلع قوادم الطير مقاديم ريشه والواحدة قادمة بكر البحرج وبكر الكبير الذى يجعل خرج الزعفران ولا يكون الا حجم لان الاقوان يشعر الحجم والحجم الكبش بلا قرن ق

الحروف المشبهة بالفعل

واضرب زيدا اولكن عمرا الا نضربه قال ولو ارادت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما
على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص
بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة
بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله وروى ابو الحسن دخل في انما وانما الاعمال
والالغاء لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت لا تجدد به معنى اخر وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما
ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سائغ عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بمعنى
الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا يغير معنى
الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة
ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران نحو من يكرمني فاني اكرمه ولذا انه عبد القفا
واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا
خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر
او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف
او قد او حرف النفي قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفاصيل معاني الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة
موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان
يا النسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل
المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في
اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدم ومنه قوله
ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصد به الحكاية لا الاعتقاد الذي هو مثل الظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت
بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وتكسر بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا تكسر بعد
جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم ما بعد
اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قيل لم لا فتحتها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر
ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل
على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو ما عندي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في خبر مبتدأ او في
خبره لام الابتداء فانها بالاجماع لا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم
لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة
انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لو لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب
كسرها فاجاب بان الجملة بعد لولا لا يجوز اظهار خبرها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرت ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز
ففتحناها ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب
المبتدأ ففتحها اظهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرت ان لكانت داخلة على الجملة الاسمية
ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في جزئيها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجيء في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية
نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وينبغي دخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما
في لو انك قمت قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه
الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في جزئها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت له وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر مع ما حولهما
كقولهم جبة عظيمة فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا او ذا
تقريرا للكلام السابق قوله تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان
على عطفها مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال الذي ذلخفيت نادلهم ملة الف بار ضم تلد دائما ما ري هذا وانى على جادي للدو
احو عليه بما يجي على الجاد فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو
قولي واو لكلا مي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اقول قولي اي اقول الحمد لله فلم يجع لان المصدر لا الجملة لا

مع صلة الاخلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله
فيكون قد قال الكلامين اولا اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله
الا الله ولا يكون قوله اني احمد الله معمولا للفظ قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى
وليس معمولا لمضروبي وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام
ثابت فحذفه المص احتراز وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون اللفظ اول عدة وسط والجزء الاول باعتبار كلما انه اول تلفظه
بلفظ اني وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا بالفظي باني او بهمزة اني ثابت فهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز
الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول احقا انك قائم فان فاعل اي احق ذلك حقا او نقول حقا في معنى الظرف اي في الحق فيكون ان
اما فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال احقا ان اخطبكم هجاني ودليل كونه في معنى الظرف قوله افي حق مواساتي اخاكم بمالي ثم يظلمني السريس
فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل البيت وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال تع الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا
اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر
ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ
وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد فقاهر لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية فهي
في تقدير المفرد الا ترى انه يبنى لانه مضاف الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم
الفتح نحو قوله تع لا جرم ان لهم النار فلا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل
وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا بنصب فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال
منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب اي جرمتهم الغضب كقوله تع ولا يجرمنكم
شنأن قوم اي لا يجرمنكم وبمثله فسر بعضهم الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار فانه مفعول جرم قال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة
لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل نظير كان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع
فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم
فمن فتح فللنظر الى الاصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم الحادث
في لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون ذا زايدة كما قيل فيما ذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا
جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول شد ما انك ذاهب
وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الان في الحجاز
على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك
بئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس ما هيهنا كافة كما
كانت في قولك زيد صديق كما عمرو اخوه لو كانت كافة لوجب كسر ان بعدها ولا يجوز الا الفتح قال الخليل ما زايدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها
قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف ما ن هذه الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كانه فمعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا يصح
كصحة ذلك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي واذا جئت باما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما
جهد رأيي فانك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين جزءين لان كما كنت مضطرا اليه من دونها وذلك لانه معمول ما في حيزان تقدم
عليها مع اما كما يجيء في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل
الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر
اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحدث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في موضع المفرد
والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف من عرف بان كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه
الفعل والاسم نحو قوله تع ومن عاد فينتقم الله منه فلا يتعين الكسر فيه وايضا بعد اذا المفاجاة يتعين الاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك
جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على
محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها
كما قال الجزولي فكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال
لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد قائم لا شك ان المرفوع فيه هو الاسم حده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على
موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ فالمبتدأ المجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه
باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب يشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ
والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يوقع العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا الكلام

لفظا

قال في الصحاح جرم يجرم اي كسب وفلان جريمة اهله اي كاسبهم وقولهم لا جرم قال الفراء هي في الاصل بمنزلة لا بد ولا محالة فجرى على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وصارت بمنزلة حقا فلذلك يجاب عنه باللام كما يجاب بها عن القسم الا تراهم يقولون لا جرم لاتينك قال وليس قول من قال جرمت حققت بشيء فانما لبس عليهم الشاعر بقوله ولقد طعنت ابا عيينة آه كانه قال حق لها الغضب قال وفزارة منصوبة اي جرمتهم الطعنة ان يغضبوا قال ابو عبيدة اي احقت عليهم الغضب اي حقت الطعنة فزارة ان يغضبوا وحقت لهم ... كذا اي حقا ...

لفظًا او حكمًا واجع له المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدًا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدًا قائم وعمرو فانهما اسمها مع
خبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنهما في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة
مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا
التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان
زيدًا قائم بتقدير علمت زيدًا قائمًا ثم قولك علمت زيدًا قائمًا بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها
مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع انه لا يخفى ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد
اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعى المص الى هذا التكليف انه رأى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله
تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل ان
المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور
وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدًا قائم وعمرو والسيرافي ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف
بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا فلم يبق معها معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض
حروف الكلمة ونظر ابي سعيد صحيح فيقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور
اعني قوله من المشركين مقام التوكيد او نقول ورسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما في حيزها بل الواو اعتراضية
ونقول في قوله والا فاعلموا البيت ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا من زهيه
وعيدكم ولا انتم بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبن اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق لان قوله ولا انتم بالمشي في القيد اخرق
عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا من زهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو
روي ولا انتم بالمشي في القيد اخرق بالكسر لارتفع الاشكال لكان قوله ولا انا من زهيه مستانفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها
حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف
وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما يجيئ وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعدها لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع
الى ما بعدها اذ هو حفظ الحكم الثابت نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمروا قام حفظت فيه حكم القيام عما توهم
من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمروا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونها في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لزوال معنى
الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والفراء والزجاج ولم يذكره
غيرهم في ذلك لا امتناعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج في قوله تعالى علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي
ويحتمل وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك
في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان خلافا
للكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزى لا يصدر
عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو فرق
الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يات الخلاف الذي ذكروا بل يجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا تقدم الخبر على العطف فاما ان يأتي للمعطوف بخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر
الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان
لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لا ان ولان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ
والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال
ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه
لا ينكر في اللفظ كما ينكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبشع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم
ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ان ترافع جزئي مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين
مرا من ظن ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في
يتم تيم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب سمع سيبويه قبل اكثر
زعم تاكيد اسم ان المبنية وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان خبرا عنهما بلا خلاف وفي مثل ذلك ثنا
وجوزه بعض البصريين بناء الاسم واجاز الكسائي دفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك ذاهبين وعمرو

وبين

على محل اسم ان مطلقا قبل العطف ... الفراء ... ×

زهاه وازدهاه استخفه وتهاون به ومن قولهم فلان لا يزدهى بخديعة ...

وليس بشيء لأن ظن ليس بمعنى الابتداء وصيره مضمون الجملة مفعولا به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح
وانما اشترط خفاء اعراب الثلاثة ليكون المفعولان في اللفظ كاسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاظهر انه
مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كان اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها
في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها
ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرفا ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله
وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وجوّزوا مع تأخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن
مرتبتها وهي صدر الكلام عن المبتدا والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل
مع التأخير الا على احد هذه الثلثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا
قائم لفي الدار لئلا يجيء حقها كل الحبس بتأخيرها عن حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها
بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدير
قوله تعم وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا كان
ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز
دخولها فيهما وان لم يتجاوز لهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا ما مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام
فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهمه حتى يتناقض هو وحرف التنفيس كما مر في المضارع
وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته نضربك
ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط حرفيته كليهما الصدر فيتنافران ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط
وحده ليس خبر الان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء
كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا ما وقعت الاسمية خبر ان
فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن
الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم
ان فصل بينهما الكراهة اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك ان زيدا لبصديقي كان عمرو الغني واما
يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك آكل وانى لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام لما
ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر
فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان
زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه
وقدره بعضهم لهي عجوز ليكون في التقدير داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ وما
لنمسخ عليهم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لا ضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولا امسى قال العرو اعجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا ولذلك قال
نلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصي بكل مكان وما نحو ما زيد لقائما فهو قوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف
النفي وشذايضا دخولها على كان ولولا قال فبادحتي لكان لم يكن فالبي لكم ومتى لم يسكني وقال للولا قاسم وندي يسيل لقد جرت عليك بدغشوم
واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعالى نشهد
انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم وتشهد معلق كعلمت في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين
نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذا شهدت تقول اشهد ان زيدا ذاهب
بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد
ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله
اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت
ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه
مجرى علمت نحو شهدت بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب في انك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول
لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر وقال لهني لاشقى الناس ان كنت غارما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق
على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما في هناك في اياك وهرقت في ارقت
فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي ادهم
الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما في الله لافعلن وحذف لام التعريف ايضا كما في لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذف

الهز

تحقيق اللام المفتوحة

الشهرية العجوزة الكبيرة وكك الشهربة سره

قضى بما خرج الى الفضا سره

جرء عليهم جرية اي جئ عليهم جائز ونغشم الظلم سره

ملاك الامر وملاكه ما يقوم به

الف فيما لكأنّ تحذف من الممدود اذا قصر كما في الحصاد والحصد قال الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انّك فيما قال تكلّفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعل به ما علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا الا انه يبقى في لقائم بلا تعجب وانما قولهم انّ زيدا ليضربنّ بنون التوكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اى والله ليضربنّ والله لقام وانما جاز حذف قد في الماضي ... م جواب القسم ... وذلك لان انّ وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء الا انّ القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم ولهذا لا ترى الى تخفيفات ايم ... وجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد انّ المكسورة وألحق الكوفيون بها لكنّ مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كانّ وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع وقال البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع انّ المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لتناسبتهما لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكنّ فانها لا تناسبها معنى فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا وا علم ان انّ المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق فلا تعمل وترادفها المفتوحة لعلّ فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قائم وليتني في قلبك انك تعطيني وكذا تقول في البواقي وتكون المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله ولم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم اهلكنا اما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اى انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع انّ المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قوله انّ الخليفة انّ الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت امّا بعد اني خطيبها بكسر انّ وروى ذو بالفتح على ان يكون تكرير الانني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء قال تعالى في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية ردّ عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خيف التباسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت الكسر وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدأ التي لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لاوجبا التعليق في مثل ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا ان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت على الفعل او على الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اى الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الالفاظ ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مرّ ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدّر وقد مرّ ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم ظننت انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقلما تكون هناك الا قوله ويلزمها مع الفعل قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شيء لك او باداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او بربّ نحو علمت ان ربّ خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكأنّ للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكنّ للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها في كأنّ قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كأنّ زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد فقدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل

وهذا قول المبرد

فان قلت في شرح المخبر ... [illegible]

الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان
لها حين كانت في محل جر ان لصيرورتها كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاين محل لصيرورتها كجزء الاسم ولا تطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه
حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاكان وريديه دشا اخلب فقال وصدره
مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي
اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم ان الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض فوى اضمار الشان تجعل الجزء لها جاريا ان تعلو من حرف العوض
في الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجي بعد المهملة اسمية كقوله عبات له رحا طويلا واله كان قبس يعلى بها حين تشرع وفعلية
نحو كان لم تغن بالامس وقوله في نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان وقوله افل الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشى بها الدرما تنتحب قصبها كان بطن حبلى ذات اونين متم فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى قوله
ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان
محذوف اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زايدة اي كظبية قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما
بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيهما فالواو فيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدمه
قوله بين كلامين متغايرين معنى اي في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجي وقد لا
كقوله تعم ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تعم ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد
بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعم ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للفضل
بل اللايق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت العيت ويونس والاخفش اجاز اعمالها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو
عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة الجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجا في الشعر حذف نون المخففة للساكنين
قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك وافضل قوله وليت للتمني امر قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي
شذ الجر بها فيها احد عشر لغة اشهرها لعل وعل وجا لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة ولعنا ولعنا نون وجا دعن ودعن بجعل الراء مقام اللام
ولان وان ولعا بالمد قال لعا الله فضله عليكم بشيء ان امكم شريم وقد تلحق لعل تاء التانيث كما في ربت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل
مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهو
مشكل لان جرها عمل مختص بالحروف وهي مشابهة للافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا ان الجار
لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة على المجرور المضمر عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي
انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله
لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ان لا لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة
الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان اسمها مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال
ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اي انعش الله فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعسفة فيما انشد ابو عبيدة
لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى في لعل زايدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم الحرف بالزيادة
لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التائفيها فانها تسمى بها لم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية
وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها
لكنه يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وانما كان الاسم مع ذلك
نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت
ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف
قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جاذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الحرف
فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك
زيد ماخوذ اي انه وتقول ان في الدار يجلس اخوك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع النجم وانما جاز حذف ضمير الشان مع
ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجا في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون وعند الكسائي من فيه زايدة وعند ابن كيسان الحرف فيه مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم
معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاءك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي لنا محلا
في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اي سبقا اي لا يرجع ترحلون الى الاخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان

غيرها

الخبر

بقي جابت المتاع اذا هياته وابعس مشعلة من النار وهزعت الرمح فيه اي سددت

الدرشا الارنب والمراة التي فاض كعبها في لحم ساقها وتحب اي تجرد الاول احد جانبي الحزم وانامت المراة اذا جاءت بولدين في بطن فهي متئم

الزبابة فارة صماء يضرب العرب بها المثل فيقولون اسرق من زبابة مس

المت توسل بقرابة تقول فلان يمت اليك بقرابة منه

الاكادم

غيرها البلاد وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف جزءها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما متحدان
والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا وآووونا وفعلوا بنا فقال الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال ان ذلك اى
ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الماتّ حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل
وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى اهلكوا وقيل الخبر يصدون والواو زايدة وقال الشاعر ان محلا وان مرتحلا ... ان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا محلا
هنالك قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الاظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك
ذلك واقول لا الجاء الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته
والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا
التاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالتاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة
والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري ا تأتيني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو اى ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري
مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء
غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذي بعدها وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله
من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو جزء وجب حذفه بلا ساد مسد لكثرة الاستعمال وقد
يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اى ليت شعري ايجيء ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط
الافادة عن نكرة بنكرة لما ذكرنا في باب المبتدا انه لا يشترط تعريف المبتدا ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا
يلتبس التابع بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشده سيبويه ويجوز ايضا الاخبار
عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعم فان حسبك الله كما قلنا في باب كان الحقي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك
كله وشره عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم
ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اى مكفوفا عني والماء على هذا الوجه
منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتفع بتقدير حرف يا اسم وخبر معطوفين على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا اى كان خيرك كفافا وشرك مرتفع عني
اى كفافا فحذف النصب منه كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا التوجيه مرفوعا فاعل ارتوى اى ما دام الماء ريان فتوله حروف العطف

فصل حروف العطف

تمامه
وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا

الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها
جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عد اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها
مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها او بدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع المراد بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ولكن المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اى حصل
الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى الاطلاق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو
اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن
درستويه وبعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني
فيه قبل الاول كقوله لما وجونة قدحت وفض ختامها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله تعالى نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض
قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة في موضع وقوله وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة يجمع ويشترك الامرين
فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اى حصل منهما القيام ومرة يشترك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة
يجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدها
انكر اما يورد الكلام بلا او مع القصد الى معناها كقولك انت ككنت اكل ثمرا او نبيا اى احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كان يحتمل القطع برجوع
الاخرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو تصير الجمعية نصا كما باو يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو
فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون
المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزايدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا
يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى المساواة من
احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الاخر ايضا وما قيل ان من زائدة لا للنفي وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء لان نفي الشيء
مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا او نحوه فان كرر العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند
سيبويه نفي للمجيئين المنفك احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند

القاموس شعر به كنصر وكرم شعرا وشعرة مثلثة وفي الصحاح شعرت الشيء اشعر به شعرا اى فطنت له ومنه قولهم ليت شعري اى ليتني علمت
سيبويه اصله شعرة ولكنهم حذفوا الهاء كما حذفوا من قولهم ذهب بعذرها وهو ابو عذرها انتهى

الجونة الخابية مطلية بالقار وبالضم جونة العطار وقدحت الخبز اذا اخرجت منها الماء الغامر [illegible] ختم الكتاب اى كسره [illegible]

المازنی هو نفی لطلق المجیئین ایضًا کما کان من دون تکریر العامل وهذا القول اقرب بکون فایدة تکریر الفعل المنفی کفایدة زیادة لا بعد الواو واکثر قوله
والفاء للترتیب اعلم ان الفاء تفید الترتیب سواء کانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردًا علی مفرد ففایدتها ان ملابسة المعطوف لمعنی الفعل المنسوب الیه
والی المعطوف علیه بلا مهلة بعد ملابسة المعطوف علیه له بلا مهلة فمعنی قولك قام زید فعمرو ای حصل قیام عمرو عقیب قیام زید بلا فصل ومعنی ضربت زیدًا
فعمرًا ای وقع الضرب علی عمرو عقیب وقوعه علی زید واذا دخلت علی الصفات المتتالیة والموصوف واحد فالترتیب لیس فی ملابستها لمدلول عاملها
کما کان فی نحو جاءنی زید فعمرو بل فی مصادر تلك الصفات المتتالیة نحو قولك جاءنی زید الآکل فالنائم ای الذی یأکل فینام کقوله یا لهف زیابة للحارث
الصابح فالغانم فالآیب ای الذی یصبح فیغنم فیؤوب اذ لم یکن الموصوف واحدًا فالترتیب فی تعلق مدلول العامل بموصوفاتها کما فی الحدیث نحو قولهم فی صلوة
الجماعة یتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وجهًا وان عطفت الفاء جملة علی جملة افادت کون مضمون الجملة التی بعدها عقیب مضمون
التی قبلها بلا فصل نحو قام زید فقعد عمرو وقد تفید الفاء العطف فی الجمل کون المذکور بعدها کلامًا مرتبًا فی الذکر علی ما قبلها لا ان مضمونه عقیب مضمون
ما قبلها فی الزمان کقوله تعالی ادخلوا ابواب جهنم خالدین فیها فبئس مثوی المتکبرین وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حیث نشاء فنعم اجر العاملین
فان ذکر ذم الشیء او مدحه یصح بعد جری ذکره ومن هذا الباب عطف تفصیل المجمل علی المجمل کقوله تعالی ونادی نوح ربه فقال رب ان ابنی من اهلی وتقول
اجبته فقلت لبیك وذلك لان موضع ذکر التفصیل بعد الاجمال ومنه قوله تعالی وکم من قریة اهلکناها فجاءها بأسنا بیاتًا الان تبییتا لناس تفصیل
لاهلاك المجمل وقد یجیء الفاء العاطفة للمفرد بمعنی الی علی ما حکی الزجاج تقول العرب مطرنا ما بین زبالة فالثعلبیة بمعنی ما بین زبالة الی الثعلبیة
وبعضهم یقول مطرنا ما زبالة فالثعلبیة یحذف بین مع کونه مرادًا ویقیم المضاف الیه مقام المضاف ویعربه باعرابه وهذا کما تقول هی احسن الناس ما قرنًا
قرنًا الی قدم وما بین قرن فقدم وما قرنا فقدمًا ولا یجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبیة وهی احسن الناس قرنًا فقدمًا وحکی
عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذکری حبیب ومنزل البیت فالفاء فیه بمعنی الی ای منازلها بین الدخول الی حومل الی المقراة فان قلت کیف هذا وانت
لا تقول خرجت الی عمرو والی زید لان الفعل لا یتعلق بحرفی جر بمعنی واحد کما عرفت بلا عطف قلت قد یستعمل فی تحدید الاماکن نحو قولك اشتریت ما بین الکوفة
الفلانیة الی دار زید الی دار عمرو الی دار خالد بحذف الواو وتخفیفًا للدلالة الکلام علیه قال النابغة الجعدی ایا دار سلمی بالحروریة اسلمی الی جانب الحمی
فالمتثلم اقامت به البردین ثم تذکرت منازلها بین الدخول فجرثم ومسکنها بین العروب الی اللوی الی شعبة ترعی بهن فعیهم فاذا کثر ذلك مع حرف العطف
اعنی الی فحذف مع الفاء العطف التی هی بمعناه ولی بل هو ولعل لامتناع اجتماع حرفی عطف ویجوز ان یکون المعنی قفا بین منازل الدخول فمنازل حومل
فمنازل المقراة وکذا فی غیر هذا الموضع واما قوله یا دارمیة بالعلیاء فالسند فالفاء فیه لافادة الترتیب فی الذکر لانه یذکر فی تعریف الامکنة الاخص
بعد الاعم فکان العلیاء موضع وسیع مشتمل علی مواضع منها السند وهذا کما تقول داری ببغداد فالکرخ فاذا نفیت قولك جاءنی زید فعمرو فقلت ما
جاءنی زید فعمرو فانت ناف لتعقیب مجیء عمرو لمجیء زید فیمکن ان یحصل المجیئان فی حالة وان یحصل مجیء عمرو قبل مجیء زید هذا الذی ذکرناه کله حکم فاء العطف
والتی لغیر العطف ایضًا لا تخلو من معنی الترتیب وهی التی تسمی فاء السببیة وتختص بالجمل وتدخل ما هو جزاء مع تقدم کلمة الشرط نحو ان لقیته فاکرمه ومن جاءك
فاعطه وبدونها نحو زید فاضل فاکرمه وتعریفه بان یصلح تقدیر اذا الشرطیة قبل الفاء وجعل مضمون الکلام السابق شرطها فالمعنی فی مثالنا اذا
کان کذا فاکرمه وهو کثیر فی القرآن المجید وغیره قال تعالی ام لهم ملك السموات والارض وما بینهما فلیرتقوا فی الاسباب وقال تعالی انا خیر منه خلقتنی من نار
وخلقته من طین قال فاخرج منها ای اذا کان عندك هذا الکبر فاخرج وقال رب فانظرنی ای اذا کنت لعنتنی فانظرنی وقال فانك من المنظرین ای اذا
اخترت الدنیا علی الآخرة فانك من المنظرین وقال فبعزتك ای اذا اعطیتنی هذا المراد فبعزتك لاغوینهم وکثیرًا ما یکون فاء السببیة بمعنی لام السببیة وذلك
اذا کان ما بعدها سببًا لما قبلها کقوله تعالی اخرج منها فانك رجیم وتقول اکرم زیدًا فانه فاضل فهذه تدخل علی ما هو الشرط فی المعنی کما ان الاولی تدخل علی
ما هو الجزاء فی المعنی وذلك انك تقول زید فاضل فاکرمه فهذه دخل علی الجزاء فاذا عکست الکلام فقلت اکرمه فانه فاضل فقد دخل علی ما هو شرط
ثم اعلم انه لا تنافی بین السببیة والعاطفة فقد تکون سببیة وهی مع ذلك عاطفة جملة علی جملة نحو یقوم زید فیغضب عمرو ولکن لا یلزمها العطف
نحو ان لقیته فاکرمه ثم انه قد یؤتی فی الکلام بما موقعها موقع فاء السببیة ولیست بها بل هی زایدة وفایدة زیادتها التنبیه علی ان ما بعدها لازم
لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك کما تقدم فی اذا غیر المتضمنة للشرط نحو قوله تعالی اذا جاء نصر الله والفتح الی قوله فسبح وقد یجیء زایدة فی غیر هذا الموضع المذکور
نحو زید فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلکت فعند ذلك فاجزعی ثم اعلم ان افادة الفاء للترتیب بلا مهلة لا ینافیها کون الثانی المترتب یحصل بتمامه
فی زمان طویل اذا کان اول اجزائه متعقبًا لما تقدم کقوله تعالی الم تر ان الله انزل من السماء ماءً فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض یبتدئ بعد نزول
المطر لکن یتم فی مدة ومهلة فجیء بالفاء نظرًا الی انه لا فصل بین نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قیل مثلًا ثم تصبح الارض مخضرة نظرًا الی تمام الاخضرار جاز
وکذا قوله جعلناه نطفة فی قرار مکین ثم خلقنا النطفة علقة نظرًا الی تمام صیرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظامًا
فکسونا العظام لحمًا نظرًا الی ابتداء کل طور ثم قال ثم انشأناه خلقًا آخر نظرًا الی تمام الطور الاخیر واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذی فیه کمال
الانسانیة من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة ای مثل الفاء فی الترتیب الا انها تختص بالمهلة والتراخی ومن ثم قال سیبویه فی مررت بزید ثم عمرو
ان المرور مروران ولا تکون الا عاطفة ولا تکون للسببیة اذ لا یتراخی المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل علی المجمل کالفاء وقد یکون فی الجمل
خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له کما ذکرنا فی قوله تعالی ثم انشأناه خلقًا آخر وکقوله تعالی خلق السموات والارض
وجعل الظلمات والنور ثم الذین کفروا بربهم یعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غیر مناسب هذا المعنی من التراخی مجازه وکذا قوله

تمامه
بسقط اللوی بین الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم یعف رسمها
لما نسجته من جنوب وشمأل

فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه
فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تعـ وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو
الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اخص ثم سيادة ابيه
ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرنا من ترتيب معالي الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تعـ فنعم اجر العاملين
وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله
تعالى ما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تعـ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعـ فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم
بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعـ واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الاهتداء من التوبة
والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ثبتنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها
لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشأناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيد للانكار على واو العطف كقوله تعـ ولقد
انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام
للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله تعـ قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا
اوتي وكذا يدخل على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع
اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ
او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كما في قوله تعـ من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه افلا
تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعـ ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان
فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما زعمه
جار الله في الكشاف اذ لو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه لم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة
يجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحرف عن الزيادة اما الواو فمثل قوله تعـ فلما اسلما وتله للجبين وناديناه فالبصريون قالت
جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله فلما اجمعوا اخرجنا اخرج الحي والمنحي واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم
رشيد ولا نائه اخاه عن الغدر وصب عليهم تغلب بنت وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله
فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا المامك وذلك الالمام واما الفاء ففي قوله ارانى اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا
قيل الفاء زائدة وقيل بل الزائدة ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقائم قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم
واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم
فالاخفش هي زائدة في قوله تعـ حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من التكلف
حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليعتذر بكل ما يمكن وان لم يمكن الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد يا
ام قولا الرحمن يا دهرام ما كان مشيي رقصا بل قد يكون مشيتي توقصا قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم
فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي اراه ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة
او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه بالمعطوف بعد ما سبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب
حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل
المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما
وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لانه لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمروا
ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او واعلم ان الثلثة
لاحد الامرين او الامور واما او واما العاطفتان في المغنى سوا الا في شيء ولعله هو ان او تجيء بمعنى الى والا وتجيء او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا
الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما اتانا
قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ان
التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام
الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون انما جاز الاضراب بل في كلامه تعـ لانه اخبر
بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعـ عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر تعـ في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على
ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون
فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال وهو اقرب اي بل هو اقرب وقالوا ان او اذا كان في الخبر فلثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا

كان فى الأمر فله معنيان التخيير والأباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والأبهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الأمر على المخاطب فاذا قلت
جائنى زيد او عمرو ولم تعرف الجائى منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الأبهام على السامع فهو للأبهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه
كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتيها امرنا ليلًا او نهارًا والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الأبهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرًا او عرضًا
اذا قصدت الأستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما فى الأمر فان حصل للمامور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف
فى الغالب فهى للأباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهى للتخيير نحو اضرب زيدًا او عمرًا والفرق بينهما ان الأباحة يجوز فيها الأقتصار
على احد الفعلين والجمع بينهما وفى التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغى ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين فى نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من
اما واو بل ليستا الا لاحد الشيئين فى كل موضع وانما استفيد الاباحة من ماقبل العاطفة وما بعدها معًا لأن تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فلا دلالة
او واما فى الأباحة والتخيير والشك والأبهام والتفصيل على احد الشيئين او الاشياء على التساوى وهذه المعانى تعرض فى الكلام لا من قبل او واما بل من قبل
اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والأباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة
والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما فى ساير اقسام الطلب فالأستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شئ من المعانى المذكورة واما التمنى نحو ليت
لى فرسًا او حمارًا فالظاهر فيه الجمع اذ فى الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معًا واما التحضيض نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب
زيدًا او عمرًا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدًا او عمرًا فكالأمر فى احتمال الأباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او فى الأباحة التى
معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو وقال وكان سيان ان لا تسرحوا نعمًا او تسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين
قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه فاذا نفيت الخبر نحو رأيت زيدًا او عمرًا فان اردت نفى رؤيتهما معًا قلت ما رأيت واحدًا منهما او ما رأيت احدهما
او ما رأيت زيدًا ولا عمرًا وان اردت نفى رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رأيت زيدًا او ما رأيت
عمرًا وان لم يتعين عندك وتعين لكن قصدت الابهام قلت ما رأيت زيدًا او عمرًا فيكون المعنى ما رأيت احدهما ورأيت الآخر وكذا اذا نفيت الأمر وهو النهى كما
اذا قلت مثلًا فى اضرب زيدًا او عمرًا لا تضرب زيدًا او عمرًا فالقياس يقتضى ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان فى الأمر معناه اضرب احدهما ولا
تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الأمر والنهى ولا بين الخبر المثبت والمنفى فى نحو رأيت زيدًا او عمرًا وما رأيت زيدًا او عمرًا قلت لا يبقى فرق فى اصل الوضع
الا اذا كان المعطوف اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدًا او عمرًا او خالدًا فالمعنى فى اصل الوضع اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدًا
او عمرًا او خالدًا وما رأيت زيدًا او عمرًا او خالدًا فهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما يؤدى
معناه فى الأثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضًا تفسير ذلك انك اذا قلت فى الموجب
مصرحًا بالواحد رأيت واحدًا من زيد وعمرو مثلًا وكذا فيما يؤدى معنى الواحد رأيت رجلًا منهما او رأيت زيدًا او عمرًا فان كل واحد من الألفاظ الثلثة
انك رأيت واحدًا منهما فقط واذا قلت فى غير الموجب ما رأيت واحدًا منهما او ما رأيت رجلًا منهما او ما رأيت زيدًا او عمرًا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة
وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدًا منهما ولقيت الآخر لكن الأظهر والأغلب فى الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدًا منهما
فكيف بما فوق الواحد اى المراد نفى رؤيتهما كليهما وانما كان كذلك لأن الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدًا منهما او ما يؤدى معناه نحو لقيت زيدًا
او عمرًا فقد اخرجت واحدًا منهما عما كان اصله اى عدم الرؤية فيبقى الآخر على الأصل اى غير مرئى واما اذا قلت ما لقيت واحدًا منهما او ما يؤدى معناه
وهو ما لقيت زيدًا او عمرًا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيًا لمطلق
الرؤية فان قلت فاذا كان الأصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تأتى بمفعول رأيت لا واحدًا ولا اكثر حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على
حاله بل كان يكفيك ان تقول ما رأيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفى الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج
عما كان عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة فى غير الموجب تفيد العموم فى الأغلب
وذلك لأن النكرة تفيد الوحدة والوحدة فى غير الموجب تفيد العموم فى الأغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فيما لقيت رجلًا او ما لقيت واحدًا
قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالًا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدًا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم
من يحتمل ان الأستغراق وغيره ومع من تصير الا قلنصًا فى استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس والثانى فى استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رأيت
زيدًا او عمرًا ما رأيت زيدًا ولا عمرًا فى الأظهر وكذا معنى لا تضرب زيدًا او عمرًا ويحتمل احتمالًا مرجوحًا لا تضرب احدهما واضرب الآخر وينتفى هذا الاحتمال بمثل هذه
القرينة التى فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثمًا او كفورًا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدًا منهما واطع الآخر لقرينة الأثم والكفر فلفظة او فى جميع الامثلة موجبة كانت
او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة فى غير الموجب تفيد العموم وفى الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع فى الانتهاء فى نحو ولا
تطع منهم آثمًا او كفورًا عن معنى الوحدة التى هى موضوعة له والله اعلم واما اما فهى بمعنى او فى جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون
مصدرًا باما الاخرى نحو جائنى اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام معها على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جائنى اما زيد
او عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلًا قام زيد قاطعًا بقيامه ثم يعرض الشك
او يقصد الأبهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكًا او مبهمًا من اول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلًا جائنى القوم وانت عازم من اول الامر
على الأستثناء بقولك الا زيدًا اذا اما الثانية فى كل كلام لا بد لها من تقدم اما الاخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم

تقدم

فرس سريح اى سريع وخذ سريح سريح
سرحت الماشية سرحا اهملتها واطلقتها
مستره

مبحث الحروف

٣١١

تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد واما عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر جملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء
تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد تحذف الثانية الا قليلا فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وتلزم الثانية الواو وربما ترد بلا واو نحو خذا ما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة
اما الى نار ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكى قطرب بفتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل
حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك
فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كونهما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد
غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونهما عاطفة لان الاولى
داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان
معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الكلام
مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عنده
بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو
هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي اعلم ان

ام المتصلة

ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر
ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا و[illegible]
بكثير وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام
وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي انص عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل
فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام
اما بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء او في الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام
اذا استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك
فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا
ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة
بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت
احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول
وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء وبمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ
مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه قل فاتوا وقد يجيء بمعنى بل وحده
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على ينفع
كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف
وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء
اي هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام
المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء كان ام مع الهمزة بتاويل اي او المفردين
بعدهما بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا ولجواز الحسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليتها ام والهمزة جملتان
مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام انتبه فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى
الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتين في النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين
في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو هو فالاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال
والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقائم
زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو وقد عدلت الى الجملتين مع انك قد تقدر على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء
بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد وا قائم زيد ام قاعد عمرو وا قائم
زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمص والاندلسي جوزا

الامرين

النعامة النخنفة المعترضة على الرجلين وتقول للقوم اذا تحولوا او تفرقوا قد شالت نعامتهم شال الشيء رفعه وشال الشيء ارتفع [illegible]

[illegible]

شعيث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد في شرح الكامل شعيث بياء واحدة وقال ابن سيد شعيث اما تصغير شعث او شعث تصغير ترخيم ورواه بعضهم شعيب وهو تصحيف ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالراء في اخره [illegible]

[illegible]

العلوق المعالق وهي الناقة التي تعطف على غير ولدها ولا ترامه وانما تشمه بانفها وتمنع لبنها [illegible]

الأخرين فان كانت متصلة فالمعنى اى هذا الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احديهما اسمية والأخرى
فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احد الاسميتين وتأخر خبر الأخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساويا
نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظن فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلجاز اختلاف
الجملتين مع انها متصلة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهى متصلة
قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهى منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة
عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان زعمت انه عندك فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك
الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان
يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب اما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان
تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالى وما تصرف منه نحو قولك سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير
مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز
ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت خبره لكونهما في تأويل الفعلين قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف
لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده
فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا
كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس
والذى يظهر لى ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم
اى الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع فكأنه في الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو على وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية
المتقدمة اى الامران سواء دالة على جزاء الشرط اى ان قمت وقعدت فالامران سواء على ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالى معنى الشرط ولذلك افاد الماضى معنى المستقبل
على ما حكى ابو على عنه في الحجة ان يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء على او ما ابالى ادرهم مالك ام دينار لان الاولى لافادة الماضى نحو ما معنى المستقبل
وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والاولى مجرور من وقوع الاسمية موقع الفعلية
قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اى لتستووا والتقدم الاستفهام الدال عليه من ذلك قوله لو بغير الماء حلقى شرق كنت
كالغصان بالماء اعتصارى وكذا استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على ايقوم ام يقعد وما ابالى تقوم ام تقعد لكون افادة الماضى معنى الاستقبال
ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو على ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا انما جاء على مثال الماضى قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا
وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال
ما ابالى انب بالحزن تيس ام لحانى بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار فقد حرف في باب كان ان تقديره اكان ظبى كان
امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس
وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى ان ولانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء
فمعنى سواء على اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقمت ام قعدت
في الحقيقة واحد ولا ابالى ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالى بهما وقول ابن سينا سيان عندى ان بروا وان فجروا فليس يجرى على امثالهم قلم تقوى
ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا ولما لم يجئ الهمزة وام والهمزة واو بعد ما يدريه علمت نحو ما ادرى ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو
فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذى نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب ان تصرح بان في موضع ام
همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اى قيامه وقعوده مستويان
عندى لا يمنع احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين امرين واكثر فلا يجوز نحو ما ابالى اقام ولا لاضربنه
قام وانما غلب في سواء وما ابالى الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا
ومناسبة وهى التسوية فهى التى جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد
سواء ولا ابالى ان يأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ولا ابالى قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالى بعد ادراكى العلى اطرف جوف المنايا
اكثرت او اقلت وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء على قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك وفيه رد على ابن معطى
ام ايهما احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين بتجرد اى عن معنى الاستفهام وهذا
اى هذا ظاهر الفساد وانما الزمه ذلك فى او وفى ام لانه جعل سواء خبرا مقدما لما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد
جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالى ان يجرى مجراهما في ذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا لأصحة قولك لاضربنه اى ذلك
كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنع احدهما من ضربه
كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمى تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا وتناهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض

من الحلا

الملك الشئ طوله وطول له
اقصر عنه كفف وقصرت من
الصلوة لغة وقصرت سيم

من الاطالة وروعام تناهى الهمزة استفهامية وطال ما مضى من الطول ولا يجي بالهمزة مثل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كانه وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شي كانه قال المص كل موضع قدر الجملتان اي المعطوف احديهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا او ان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ارايت زيدا او عمرا احدهما رأيت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رأيت ام عمرا ايهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو ولا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الآخر ففيه ذكر المفضل معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضل معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا او عمرا فتقول ازيد افضل او عمرو اي احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر او باحدهما وام بايهما تقول الحسن والحسين عليهما السلم افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل ام ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما او ابن الحنفية والجواب احدهما فقوله ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا الا انهما المستويان في احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال انه مثل هذا جاء من حسن الا ان نحو ازيدا رأيت ام عمرا احسن واولى فقوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اي لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا تجي الا بعد خبر موجبا وامر ولا تجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا تقول قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارع على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا هنا للنفي لا حرف العطف وتتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ويرد بقول امرئ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس انه تكون عاطفة كلا قال انما يجري النفي ليس الجمل والظ انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جانيا واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة ففي الاول هي لتدارك الغلط فلا تخ ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم فدت ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظ انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الكلام الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظ انها للاضراب ايض ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاءني زيد بل عمرو محتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي انه يحكم بعدم مجي زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو ويتحقق بعد مجيئه بل انه كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المص لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظ ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو وكانك قلت بل جاءني عمرو وقيل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما في ما وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب او الامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام بلا عن زيد ما اثبته بل لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام بحصول شي ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجي بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي يليها الجمل فغايتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجي للغلط والاولى تجي بعد الاستفهام ايض كقوله تعالى اتأتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وتقديره الجملتان فيه وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المتصلة فاذا عطفت

ومنها لكن في مبحث حروف العطف

دثار بن فقعس بهم رعى امرؤ القيس
وحلقت من التحليق اي حلقت تحليقا
اي ذهبت واستاصلت السنة الاسود
والكحد السنة الشديدة واللبون الابل
ذات اللبن والعقاب الطائر المعروف
مؤنث وتنوفي جبل عال والقواعل جبال
صغار قال ابن الكلبي اخت العقبان
ما اوى في الجبال المشرفة وهذا مثل اراد
كان دثارا اذهبت بلبونه داهية اي آفة
واراد انه خير عليه من قبل تنوفي

لها المفرد ولا يكون في لكن المفرد معنى النفي لأن حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
وقد حرّ معنى الاستدراك في المشددة فمعنى ما جاءني زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد
فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة
للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يمنع ذلك الا ان لا يسلم
هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض
والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا وجملة وذلك لجواز دخول الواو عليها
ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه واذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة
ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو
او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها
جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها
حرف ابتداء قوله حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدئ بهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار معناهما ان الا انهما غير عاملين يدخلان على
الجملة خبرية كانت وطلبية كانت الطلبية امرا ونهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفايدتهما اللفظية كون الكلام
بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب يدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء وعينا
نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما
بمعنى حقا ففتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي
وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف والتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال
الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فيدخل في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها وفصل
كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما الضمير المرفوع المنفصل نحو
ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وقولهم فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي وهذا لها
مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان لعمر الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة
والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحكى يونس هذا انت تقول
ذا او اعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول
وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول ويضربك زيد انت
هذا الذي ارى لامن كان يتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه
قال نعم ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال
اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفايدة معقودة بها والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى الحال فيه معنى اذ ليس المراد ان
المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا استدلالا بقوله نعم ها انتم هؤلاء ولو
هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك للاعادة للبعد بينهما كما اعيد في فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين
يبخلون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير
اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه مختص باسم
الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا
يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب تيما غانه وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدره في جميع هذه المواضع
نحلا ومن جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا اسم الاشارة قوله حروف النداء ايا اعمها ويا وهيا للبعيد واي
والهمزة للقريب وقد ينوب في مقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها الف وآي بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا
اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي
لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا
وهيا وآ وآي ووا في البعيد واي والهمزة في القريب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها
من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرر ما بعد
حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام
ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان نقول هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثمة قال ابن عباس

مبحث الحروف

لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح ان يقع لها بهذا الاعتبار حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقع الايجاب
في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذ جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب فيجوز
ان يقع في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه
قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المأول بالاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام
فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا
القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا
فذاك بنا تدانى نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل يجمع عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل له
اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمت بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين
وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم
لمن قال زدني اي نعم ازودك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزودنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازودك
وكذا في جواب العرض نحو الا تزودنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ان بلى نقيض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم
ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في
تصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد
بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها والايجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية
فان جوابها من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص وانسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل
او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فتقول زيد او ولد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر
او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اي المضاف الى
المعارف معرفة نحو زيد او عمرو وانا او ذاك في جواب اي الرجال هذا ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رأيته في موضع كذا وجواب اي المضاف الى
النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل ونكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة
كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم عنه وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب الهمزة مع على الاسم وجواب
الهمزة وحدها او مع ام وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي
وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقع الا تضربني فيقول اي والله لا اضربك وكذا يقع ما ضرب زيد فيقول اي والله
ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وانه لم يقع مواقعها فكذا جميع
حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقع اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف
حرف القسم ونصب الله واي ها الله ذا واي وربي واي لعمري واذا جاء بعدها لفظ الله فان كانت مع ها نحو اي ها الله ذا ففيه ثلاثة الوجوه الجائزة فيه
في باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي يائه اي ثلاثة اوجه حذفها للساكنين
وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون لفظها عن التحريك والحذف وان كان يلزم التقاء الساكنين
على غير حده لانهما في كلمتين لجرائهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وهو والثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله قوله واجل وجير وان لتصديق
الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام
واجل احسن من نعم في الخبر فجوز مجيئهما على ما تحرى في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول قيس
الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه ولها للسكت وقيل انه بمعنى التحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة
بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التأويل الا انه يدل على انه يجيء لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص من انها
لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت
مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع لو او بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت
مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكره قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس فان قيل يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد
المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ
التوكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة والكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع وغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد

حروف الزيادة

لفظية

اللفظية والمعنوية معًا والا لعدّت عبثًا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى تعالى وانبيائه وائمته عليهم السلم وقد يجتمع الفائدتان في حرف
وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة وسميت ايضًا حروف الصلة لانه يتوصل بها
الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او سجع وغير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرًا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن
ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاى زبدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى
ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما قبل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست
جلست فتحًا وكسرًا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو
كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الانكار نحو اانتيه وقلت بعد
كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم زايدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة
كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع خمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني
ولا تفيدها ما معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زايدة فمن قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما وايا ما تفعل افعل واين ما تكن اكن
واما تذهبن بك وقد يدخل بعد ان ايضًا قليلًا ويجيء حكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطًا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل
شرطًا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد ما الكافة وان لم تكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرًا قويًا وهو منع العامل من العمل وتهيئة
للدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زايدة وليست في حيثما وانما زايدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي ما
الكافة ايضًا لهما عن الاضافة وينبغي ان لا يعد ما في نحو بعين ما ارينك ومن عضة ما ينبتن شكيرها زايدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما
يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلًا اما في الموصولات وقد يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرًا
اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قال في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه الالفاظ زايدة وقلت
زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضًا انها نكرة والمجرور بعدها بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة
بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرًا معنويًا كالتوكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية
مانعًا من كون الحرف زايدًا ويرون تاثيرها تاثيرًا لفظيًا لكونها كافة مانعًا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد لئلا يعلم اهل الكتاب
وجاءت قبل المقسم به كثيرًا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلًا وعليه
حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام والكاف فقد تقدم ذكرها في
حروف الجر قوله حرفا التفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول كما علمت الفرق بين اي وان ان اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة
كما تقول هو يرقى دمه اي يقاتل وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولًا مقدرًا للفظ دال على معنى القول مؤدى معناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذا كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه
شيئًا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للمضمر في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرًا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول القول الصريح
وقد جوز بعضهم ذلك مستدلًا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب
يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على الامر وهي متصرفة لانه اذن مصدر واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول
حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان تقع هي زايدة زيد لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل اذن ان في ان اعبدوا الله
زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتملًا وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال
التقدير قائلًا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائدًا وبان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في علة الظهور او بان انطلق متضمن
لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة
ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه
مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب جواز ان المسماة بالمفسرة زايدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى قلت ان قم
اي قال له قم بتاويل امر بقيام وتقديره قال بعض على الخلاف المذكور في افعال القلوب ان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان
وان الاوليان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف فان التي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع فاعله به ولا توصل بالامر لانه ينبغي
ان يفيد المصدر المؤول بان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل والا فليسا مؤولين به الا ترى ان معنى عجبت مما ضربت وبرحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم
وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام
بخلاف قولك ان قم وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرًا ولا نهيًا خلافًا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرًا لجاز ذلك في صلة
ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقًا وتختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعل ما ذر شارق
اي مدة ما ذر اي مدة ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماض للفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو لم لا ادع في ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب.

ولكن منايانا ودولة آخرينا

الشكير ما ينبت حول الشجرة من اصلها والعضاة كل شجر يعظم وله شوك وجمعه العضاة عضاهة وعضهة وعضه حذف الهاء الاصلية كما حذف من شفة قال الشاعر اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها ونقصانها الثاني لانها تجمع على عضاة كشفاه جمع شفة

ابيك بكسر الكاف لانه خطاب للبنت والعامري هو سلامة العامري والمعنى لا وحق ابيك ابنة سلامة العامري لا يدعي القوم بي اني افر يعني ... من الحرب البيت من المتقارب لامرئ القيس بن حجر من سره

مبحث الحروف

الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعدما افنان رأسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جامدا ومجرورا فيجوز على مذهبه
ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية وأما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا او مضارع
وله فيه خاصة تأثيرا لفظا ان نصبه وتخصيصه بالاستقبال ولم او نهي على مذهب سيبويه كامر وبنو تميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشدون اعن
ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وأما ان المشددة فتوصل بمعموليها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن
الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي يخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع فمن حكم كونها حرف جر لم
يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقال [illegible]
مقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى
واود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا
اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ
فهو للعرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فأكلت واما نحو لما نحو تعطف على قوله ويلزم
الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تأتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته
وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا
بمقدر قبله كما في قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربته فهو على الخلاف الذي
مضى ولزومها صدر الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء الا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فقول بلولا فهو
اذن لولا التي لامتناع الثاني لاجل وجود الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله حرف
التوقع قد وفي المضارع للتقليل هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه قد يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في
الماضي التقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول
قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا
على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان
كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله
المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد والله وقد لعمري قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف
بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول
ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان ونحو هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد
وكذا هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل الا على اسمية
خبرها اسم نحو هل زيد قائم الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة
مع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته لما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم تصرفا يعني
انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل فمنها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كونه مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا
منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال
تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا وانت قنسري ومنه نحو ازيد بيني في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النفي فلمحض التقرير اعني حمل
المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك والم يبخل لك بقادر فهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النفي اصلا
ومنها ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار
اي الم يثوب وقولهم هذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان يدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم في حروف العطف
ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام لطالب التصدر قال
تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول فاكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي ولا

يعني

الثغام بفتح نبت يكون بالحجاز ابيض
اذا يبس يقال له بالفارسية درمنه
ويشبه به الشيب الواحد ثغامة قال
الشاعر [illegible] اعلاقة البيت
خلس النبات اذا اختلط رطبه ويابسه
وخلس اذا اختلط سواده ببياضه

اخرج
تجاوزت حراسا عليها ومعشرا

النيب بالكسر جمع الناب وهي المسنة
من النوق وهو فعل كاسد جمع اسد
كسروا النون لتسلم الياء والضوطرى
الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي
الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي
سترها بالبيضة والدرع [illegible]

تجيء الهمزة بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء
وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال ام هل كبير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى ام من يجيب المضطر وقال الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من
يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب
اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف هي بمعنى بل وسائر الاستفهام الذي هو بمعنى
الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لان العطف لان المنقطعة
حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها ليست اسم الاستفهام كالهمزة
ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير
بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها حكاية على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام
متكلم المنحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وزيدا او ازيدانيه لمن قال جاءني زيد ورأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد قوله حروف الشرط
ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت
بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على الاتحاد دخلت
قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما جرى في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب
قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فيما قال نظر
لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا
ولا سببا كما في قولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان نقول كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني
اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون
ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع اللازم اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء اللازم وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء
على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجودا ابدا
اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذ استلزام الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى
قوله ما نفدت اي لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا
لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض
اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما في لو فنحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في ان فنحو ان زيدا ضربت فينبغي ان يكون
على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله
فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد يعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج
الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لا ان خبر ان ذو فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك
قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا لو وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا الاسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل
المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان
مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر هما خيبا كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت
موعودها ولو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا
لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني
لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذ
ذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل
لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد
جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو وقال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط لزمه المضي لفظا او معنا وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تأتني لاكرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى

معناه ما اكرمها من خلة لو صدقت
ويجوز ان يكون الخلة بمعنى الصديقة
على حذف المضاف اي ذو خلة
فالباء زائدة وهذه آخر فتنة البابي
محذوف اما حرف تنبيه بمعنى الا
عليهما فاللام متعلقة بفعل محذوف
والتقدير فيا قوم اعجبوا
لها خلة اما الا اعجبوا
لها خلة

شرح الفية ابن مالك

لابن الناظم

ابي عبدالله بدر الدين محمد ابن الامام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الالفية رحمهما الله تعالى

وقد صار الاعتناء بتصحيحه وتنقيحه على نسخ معتبرة بمعرفة الفقير الى الله تعالى محمد بن سليم اللبابيدي مأمور الاجراء في بيروت

وهو يباع في المكتبة العثمانية بجوار الجامع الكبير العمري في مدينة ولاية بيروت التي هي بادارة مصباح ابن سليم اللبابيدي

بمطبعة القديس جاورجيوس في بيروت سنة ١٣١٢

وهما المبتدأ والشرط فتقول مع الاعتبار انا ان تأتني فوالله لا آتيك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم تقدم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لأقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحمل قوله وان توسط متقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان تأتني لآتينك او لا نحو والله انك لآتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه شرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان تأتني فوالله لآتينك وانا ان تأتني والله آتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان تأتني فوالله لآتينك وان تأتني والله آتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبر القسم الغي الشرط نحو انا والله ان تأتني لآتينك وان الغي القسم اعتبر الشرط نحو انا والله ان تأتني آتك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لآتينك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان تأتني آتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال

احبك

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العامل الفاضل الكامل المتقن المحقق مجمع الفضائل . فريد دهره . ولسان عصره . بدر الدين ابو عبد الله محمد ابن الامام حجة العرب محمد بن مالك الطائي الجياني تغمده الله برحمته *

اما بعد حمد الله سبحانه بما له من المحامد . على ما اسبغ من نعمه البوادي والعوائد . والصلوة والسلام على سيدنا محمد المرسل رحمة للعالمين . وقدوة العارفين . وعلى آله واصحابه الطاهرين . وعلى سائر عباد الله الصالحين فاني ذاكر في هذا الكتاب ارجوزة والدي رحمه الله في علم النحو المسماة بالخلاصة ومرصعها بشرح يحل منها المشكل . ويفتح من ابوابها كل مقفل . جانبت فيها الايجاز المخل . والاطناب الممل . حرصًا على التقريب لفهم مقاصدها . والحصول على جملة فوائدها . راجيًا من الله تعالى حسن التأييد . والتوفيق والتسديد . بمنه وعونه . وهذه اول الارجوزة

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

النحو في اللغة هو القصد وفي اصطلاحنا عبارة عن العلم باحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب اعني احكام الكلم في ذواتها او فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية اصل

تجئ الهمزة بعدام ويجوز ذا
ومرادفة الهمزة في الاستفهـ
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق
شيقنه واين كلام ان اشر
اعادته مع فصل الاشر
الهمزة فلا يفيد هذا الاستفها
حرفها استيناف كما ذكرنا و
ويجوز الاعادة تشبيها با
بكى لم تقض عبرة اثر الاحب
متكلم المزح نحو قولك منكرا او
ان تعلو وما التحاصل ما لكا
بالفعل موضع منطلق لم يكو
قال تعم لو يطيعكم في كثير من
ولو بالصين ثم ان النحاة فالو
فلا يكون لهم من السبب كالاش
لان الشرط عندهم ملزوم وله
ولا شيئا كما في قولك لو كان
اي امتناع الثاني يدل على امت
مستقامية فيمتنع الشرط الذي
المتكلم وابن ذلك ان يكون ا
على كل تقدير لانه يحكم في
اذا النقيضان لا يرتفعان ثم
قوله فما نفلقت اي لم تتيقن
لم يخرج منها الا الاضطرار الا
اللغات قوله ويلزم ان الفعـ
على الخلاف الذي ذكرنا في
فهلا نفس ليلى شفيعها قوله و
الى تقدير الفعل ولكن ان يقع نايبة عن

قلت لو جائني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق ...
المقدر لا بدله من مفسر وان لكونها داله على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا الا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل
المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما قوله تعم يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيئ الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان
مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر هما خيبا في كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت
موعودها ولو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا
لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني
لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا واذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثير نحو جائني الذي لو ضربته شكرني و
ذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعم ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل
لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعم وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعم كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد
جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو وقال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط لزمه المضي لفظا او معنا وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تاتني لاكرمنك جاز توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان

كقولك

كقولك انا والله ان تأتنى آتك وان اتيتنى فوالله لاتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اعلم انا لقد اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان تأته يأتك وان زيدا والله ان تكرمه يجازيك اولا يتقدم والاول قد يجيئ الكلام عليه فى قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه لانه فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله ولذا لكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سوا كانت ان ولو ولولا او اسم الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما فى ان فكقوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما فى لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله لو جئتنى لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز فى مثله وكذا تقول والله لو جئتنى ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التى بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسما الشرط وعند غيره زايدة واما فى لولا فنقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا الله ما اهتدينا وقال لولا شيخنا عباد لكرونا اليوم ولكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما فى اسما الشرط فنحو قوله تع واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملئن جهنم ويجوز قليلا فى الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم فى نهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتى سائر واما لو انعكس الامر يعنى تقدم الشرط على القسم لوجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتنى والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتنى فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدمة وهى ان اداتى القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتاثيرهما فى الكلام معنى ثم ان كل منهما لكثرة استعمالهم له قد يبعد عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتبار اى لا يكون فى الجابين علامة تاثيرها اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتنى واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف احدهما ويصير بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم وتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا فى الكلام حتى ان الله تع المؤاخذة به بلا نية لتمرن السنتهم عليه وسماه لغوا فقال تع لا يؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم وايضا تاثيره فى الاصل فى معنى الجواب اقل من تاثير الشرط فى جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزايد الذى يتم معنى الكلام بدونه والشرط مورد فى جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتنى اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ وهذا لعل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذى هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال عليه للكوفيين على ان اعمال الاول فى باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثانى الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذى هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذى هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم فى نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر فى قوله لئن منيت بنا عن غب معركة الابيات واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالتصدر مع كونه فى الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتنى فوالله لاتينك فالقسم مع جوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان تأتنى والله آتك فآتك جواب الشرط والشرط مع الجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتنى والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اى القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعنى طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سوا تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان تأتنى آتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كما فى زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان تأتنى لا اتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار واذا كان هناك لجوابه طالب خبر فان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان تأتنى والله آتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان تأتنى فوالله لاتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعنى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن الا قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سوا وليه الشرط نحو والله ان تأتنى لاتينك اولا نحو والله لاتينك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط اولا فان تقدم عليه جاز اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سوا تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان تأتنى فوالله لاتينك وانا ان تأتنى والله آتك اولم يتقدم عليه ذلك نحو ان تأتنى فوالله لاتينك وان تأتنى والله آتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط اولا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان تأتنى لاتينك وان الغيت القسم اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتنى آتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتينك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان تأتنى آتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسما فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا فى الشرط ايضا كما ذكرنا فى الجوازم فيقال

بحث الشرط اذا تقدم على القسم

الكمرة محركة رتس الذكر وكافرة كمرة اذا فلت تعظم الكمرة

ننتفل من الشئ اى ننتفى منه ونتفقد كانه ابدل قال الجوهرى مثل منيت البلية

احلك

تق ارجاى عجبه تق ٣٢٠ ما ابرح هذا الأمر كذا في الصحاح و طارقا اما تمييز عن النسبة او ما حول نحو تكون بمعنى النجم الذي يقال له كوكب الصبح مستمر من

[illegible]

اجلك ان مجنتي ووالله ان بجئتني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس يفعل وقوله فان تبتئس
بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن نك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا
انا كذلك ما نحفى وننتعل فقوله الثمر لم يرد المضي لفظا او معنى ليس بوجه والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني
لا ازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجزم بل قد يجيء الجواب للشرط مع قلته كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب
القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لتفعلن ما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى
ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك وقال ان زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا وقوله وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر
كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله تعالى لئن لم ينتهوا او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب
الشرط والفاء مقدرة ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام
على كلمات الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء
لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا ان تضربك تضربه وكذا ان تاتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماد على الهمزة ولا
يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول هل ان ضربه يضربني بالجزم لا غير وفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ء ان
اتيتني آتيك تتقدير ء آتيك ان تاتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما
يحتوي الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو
الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم
الخالدون لم يقل فان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون اى فهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في
الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها لانه ليس بجزاء كما عرفت في الظروف المبنية بل موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا مع جملتها كان
مع جملتها بل حرمته جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات بالفاء في
قوله ءاذا كنا عظاما ودفاتا انا لفي خلق جديد لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اى اذا متنا وهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام في نحو قوله تعالى ءاذا كنا
وكنا عظاما ودفاتا انا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا
تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا
تعمل في غير هذا الموضع فيما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم
على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر ان لان الغرض اذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء
في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلى كذا الا ان الا
بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاءهما معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء
كقوله فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة ان تاتيني ان تاتيك فالشرطين لفظا او كلاهما معنى ومثله ان تبتسما ان تذنب ترحم
اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اى ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك
فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جوابا ان دخلت على هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف
فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني
اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخرها ولتضمنها للاستلزام شيء لشيء
اى انما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل انه فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اى استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف
المبنية والمعنى الثاني اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع
مواقعها فالتزم ذكر المعدل بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا
المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هي حرف بمعنى وجب ذو شرطها
لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال
هذا ايضا وايضا حذف ذلك لوجود بالغرض مغنى وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام
تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اى ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا الجزم بوقوع قيامه قطع بوقوعه لانه جعل
وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة
بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اى يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا
والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه
حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موضعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء

اخو الاثر بأن خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل النص منه تقبا الفا تو سطه للكلام
كما هو حقها او لو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به والظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما
يوم الجمعة فانا ذاهب اذ القصد تأنيها مذ فيها ان تحكم والمعنى انه كالقهر ينبغي ان يكون لا اليتيم وذهابي لا الا في يوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمول الجزاء
كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان حينئذ زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم
يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا
سائر وكذا نحو اما زيدا فانا اضرب لا يتقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا الا ان يتجاوز تعدد الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد
يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله
روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم وجوب ان تقول اما ان جئتني
فاكرمك مع ان يجوز ان تقول ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه يقول
وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو اجعل منها
من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو ايتك ان تأتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل هذا والا
اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما ما ذكرناه بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما
بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لان معنى اما يكن من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما
عند الكوفيين ان الشرطية تضمنت لما عند حذف شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو
قوله اما الصدود لا صدود لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن ايات اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة
تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو وكذا الا ان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم
انه قد يأتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك ما مصدر مكرر ههنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة
يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو واما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا
اباك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف
من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيء واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب
والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان ومنكرا الا ما يجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع
من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان ومنكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شرح كلا وذلك لانه
رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر
زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال
والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال
سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي
فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا
ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال
عند الجميع العامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء في المصدر المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ اما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كما في ذلك عند كلا الفريقين
وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي ويدفع كما تقول
مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت
عالما اي ادعيت من نفسك العلم وتزينت به وادعيته لك فانت في الحقيقة كذلك كما تقول اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا
كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احد التأويلين اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء
والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال اي ثم على هذا الوجه
او يجعله مفعولا مطلقا على معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اي اما يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف
فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فما انت بسمين
او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع في نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدأ معنى الجزاء لان التقدير مهما ذكر السمن
فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا
ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف

المرفوع

وجوب الفاء في جواب اما

وبيان عامل ما بعد الفاء فيها

المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما
العلم فلك علم اى لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اى لست به وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر المسد مسد المضمر ولم يطرد ذلك في غير جواب
الامر كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد اضرب بزيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة
نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع
كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول
لما بعد الفاء لان المعنى ذو عبيد اى تملكهم وقد تلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلها اى فانا اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان دفعته ما
اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان
يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب في الصور التي ذكرتها حفظ كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندك وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو
قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوب
او مفسر به فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقد ذكرنا
في باب المبتدأ ان مثله على كلا الامرين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل الفاعل والنهي
لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدير اما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر والنهي فانها ما قبلها اما ملزوم
كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة
فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما اخرج في الجوازم وذلك نحو اذ مطرد على ما اخر في الظروف المبنية ويجوز
ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اى مما اضمر فيه اما وانما جاز تحمل المستقبل الذي
سيقولون وفأووا واقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا
لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من الغرض المعنوي اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك
لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اى ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدأ في نحو اما زيد فقائم خبر
عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله واما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب تصدره
الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد واختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف
اى سواء كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا نحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اى اما
يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز ذلك اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في نحو
يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ
والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا الى ان التقديم في مثل هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء ما يمنع
كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب وكون المعمول تمييزا وعامله اسم
نحو اما درهما فعندك عشرون وكون العامل مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد
وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني وقيل ليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الذي
هو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانع اخر لان الغرض مهم فيجوز بتحصيله الغاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم
فلو كان معمولا لمقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف قد يبدل الميم الاولى من اما يا قال رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى
واما بالعشي فيخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا لا ادع ما لك اى ليس الامر كما تقول

حرف الردع

يكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يجيء كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر
عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان
ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى
ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها وتجوز
ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها او كان الفعل الذي هي عن تمامه محذوفا ولان الحرف لا يستقل اى كلا لا تقل او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى
حقا جاز ان يدعى انها اسم مبني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها
اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند

تاء التانيث

اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند
اليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون

وتضربين

وتضربين فتأنيث الفعل لاجل تأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين واكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اى اضرب اضرب
وقوله تعم رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنية من قبل الاعراب بسكون هذه
على بناء ما الحقته لانها كالحرف الاخير مما الحقه وبحركة تلك على اعرابها وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها فى نحو قائمة وتقلب الاسمية
فى الوقف هاء بخلاف الفعلية اذا تقلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين فى رمتا وغزتا لان
التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللاحركة بخلاف حركة لام
فى لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافى وخافن وبيعن وقولن فان عين الفعل فى هذه لم تحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك
لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا فى التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل فى اضرب تضرب كما بينا فاصل الام لم يخافا
وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهى الان متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله
وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة
وكذا لم يرد اللام فى اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجائت لغة ضعيفة باعتداد حركة
التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس فى الاتصال كالضمير قوله
وقد الحاق علامة التثنية والجمعين ضعيف يعنى نحو قاما اخواك وقوموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا منبئة من اول
الامر على احوال الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت فى نعم رجلا وربه عبدا وفى باب التنازع
ولكونها حروفا لا ضماير جاز استعمال الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل فى الاصل موضوع للعقلاء وجاء ايضا استعمال النون
فى الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من حمل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها واما الفاعلون فى مثل
هذا الابدال فما مر فى بدل الكل من الكل ويكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن
والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم التنوين فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه
نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة الا ان نونها لا تتبع حركة ولحوقها وقد استفيد منه ان التنوين بعد
الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل نحو قوله وقولن ان اصبت لقد اصابا قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التاكيد
الخفيفة وانما لم يجعل التنوين فى الكتابة فى الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فى الوقف رفعا وجرا ولذا كتب فى حال النصب
الفا لانها تقلب الفا فيها وقد ذكرنا اقسام التنوين فى اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضاف الى علم نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك فى قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا
بن طامر وهى بن بى وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف فعلى اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم بن
كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذا
مع ان التنوين انما حذفت فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة فى المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفى
الموصوف بنت وجهان كما مر فى باب النداء وحذفها فى نحو قوله وحاتم الطائى وهاب المائى وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقرء فى احد
قل هو الله احد الله قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل فى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم
وقلت فى النفى ولزمت فى مثبت القسم وكثرت فى مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول فى التثنية
والجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلها الخفيفة خلافا ليونس وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترن
وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفى الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفا انما حركت المشددة بالفتح لثقلها وخفة الفتحة
وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التى فى المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون فى الاسم المثنى
نحو الزيدان قوله تختص بالمستقبل لم يدخل على الحال والماضى لما مر فى باب المضارع ودخولها فى الاغلب المشهود فى مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهى و
الاستفهام والتمنى والعرض واما فى المستقبل الذى هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن
وما المزيدة نحو اما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل ووقوعه كالامر والتمنى والتحضيض
والعرض والتمنى والسؤال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام
اسمية كانت او حرفية قال فبعد كدة تمدحن فيلا وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطى ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف نفعلا
والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما فى اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن وايا ما
يفعلن واينما تكونن اكونن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما فقد يدخل نون التاكيد اختيارا فى جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه
نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله يثبت بنات الخير فى الثرى حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها
فى الشرط ودخولها فى الشرط بلا ما قليل نحو ان تفعلن اجمل قال ومن يثقفن منكم فليس بائب ابدا وقتل بنى قتيبة شاف ويجئ النون ايضا بعد
المستقبلة التى تلى ما المزيدة فى غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما ارينك اى احقق الذى اراه فيك قلما تجتنبه يضربهن

بى للرجل طامر بن طامر اذا لم يدر من هو ومن ابوه

ضل بن ضل ... الضل بالضم ... اذا كان لا يعرف ولا يعرف ابوه ... هو الضلال بن الضلال

الجزز بن شجرة وهو عود القناة

امرا

اخر الاتيان الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل واماره تدل على كون شي اخر وقلما تقولن وكثر ما تفعلن وربما تقولن انما
كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه التمني في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة
انما حسن لان ما زيدت بعد رب وبعدهن في حيزها ويجي النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه التمني واستشهد بقوله
واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجي بعد النفي اختيارا لعرائه
عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا التي للنهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه
معمما وربما الحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع
قال اريت ان جائت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا وقال الخر باليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعد ما اليتوفا وهذا كما شبه به
في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قومن ويشترط ان لا
يرجع تابو كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي ان بيتي واسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام
ومع ما عند الزجاج هي لازمة مع ما خلا غالعيره فاما ترين وعلى لمة فان الجواد وابها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها
قوله وما قبلها مع الضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا ولتغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها
يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين واوليهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انهما
على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضمة ما قبلها فلاجتماع هذه الاشيا كان الحذف اولى قال تعالى ويقولوا
لو فالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كثمود الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها
ليست بمدة كما يجي في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم يفتح لجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا
بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسورة لان ضمير المخاطبة يا فان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي حذفت اليا للساكنين كما قلنا في الواو وان
كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين لجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال بن
مالك حذف يا الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو رضن في رضين قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن ولتغزون
وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلي قبل الالف فتحة ولعل هذا
مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم
او للوقف في نحو لتغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لانه حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا
جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين مع ما كان الفعل او
مبنيا الا انه لما جاء النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح تخفيفا للفعل من الكسر
اخ الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لا تصالها
بفعل الفعل الا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل
هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب فانه يقول ...
فانه يقول ردت اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقيل لغزن بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد
المؤنث فيجي اما قبل النون في كل واحد منه مذكر صحيحه ومعتله وانما رد الكلا في رضين ولتخشين فطردا للباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشي اخر هذا في لغة
طي على ما حكى عنهم الفراء حذف اليا الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله ليرمن زيد وارمن يا زيد وليخشن زيد واخشن
يا زيد عليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو واليا
في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو واليا وانتم المد فيه
اكثر منه في الواو واليا والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين واما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين
النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لتوالي
النونات قوله ولا يدخلهما الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان
كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربني
بنون الوقاية واضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين
واما يونس والكوفيون فيجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فيجعلونك اما ان يبقي النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها
كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللاي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا مثل ان كلها اوردوا في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس
عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعم ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل براسها
وعند اكثر الكوفيين المثقلة المثقلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو واليا قوله
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو واليا او تحريكهما ضما وكسرا

مبحث الحروف

وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد تبينا نحو حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان التونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين ما ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو ردوا واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو ردي واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو رده واغزو وادم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وادمن بحذف الواو كما حذفتهما مع الكلمة المنفصلة
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وادمن يا امرأة بحذف اليا كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما
ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو
اغزو وادم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ونعني بها الف التثنية تقول اغزون وادمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وادميا
واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل وما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه
ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في رضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل
على الطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم لم يحذف اللام في اخشيا وادميا واغزوا كما حذفت
في اخش وادم واغز ولم ضمت اللام في رضوا الرجل وكسرت اليا في ارضي الامر ولم يحذفا كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه
مطردة في المحمول فما فايدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة
وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة يحذف للساكنين ويرد
اذا لاقي المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا
تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد يترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل
فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غير ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المائي والنون الخفيفة يحذف للساكنين مطلقا وحكى
سيبويه عن يونس انه اذا جا بعد نون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوز
الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المنون المذكر والمؤنث وجمع المذكر منسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا
وقف على فعل فيه نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان
ان يقلب النون الخفيفة الفا فيجتمع فيها المدة الطولى تقديرا لفين وقال الزجاج لو مد الالف وطال المد لها اذا دت على الالف لانها حرف لا تكرد ولا يؤتى بعدها
بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان المد الذي زاد بعد النطق بالالف الاولى يراد به الف اخرى وانه لم ينفصل عن الاولى
ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور قبلها نحو اضربن واضربن كان يونس يقول قبلها واوا وبعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين
فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن واضربن
فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيرهما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجي
وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والنون
والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت لاجل نون التوكيد كما يجي قوله ويرد ما يحذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل
الموقوف عليه ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي
من الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل يضربن وهل تخشين هل يضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم
قد ردوا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها العلامة ورجعها الفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جائني قاض بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين
لازما اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على نعمائه وافضاله وتوفيقه واكماله وصلواته على محمد وآله الكرام
وقد تم تمامه ختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام ها
السكت وان كان المص ذكر بعضها في التصغير وحرف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما ها السكت فهي ها تزاد في اخر الكلمة الموقوف
عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية فاذا وقفت عليها فاذا جئت بعدها
بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتى فلا تزيدها اليكتا ما لخوف التباسها بهاء الضمير
المضاف اليه فان الاسم العريق البناء لا يضاف مثل الاكم وللنحو للكواما لكون الاعراب مقدرا في الف فتى وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وشبه كونها
لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هنا وهؤلاء فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح لكان متحركا
بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الها ساكنا اخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهذي وغيرهما كهم ومن وذلك لان الالف
اخفى منهما الى البيان احوج بل تلحق الالف في الواو والياء في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكموه وواغلامكيه وفي الانكار نحو الاميراه والاميروه والاميريه
لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما والثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لتبيان تلك الحركة اللازمة
اذ لو لم ترد الها لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلانه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه وهنه
وضربتنه وهلمه وضربتكه وبحكمكه وثمه واضربنه وانطلقنه وضربنه وعصايه وقاضيه وغلاميه وهوه واينه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل اخره
ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو سكن الاخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه

ونون الخفيفة ... مع المثنى وجمع المؤنث

فيبق ضربا وضربا لان حذف الواو والياء وجد النون الساكنة فاذا حذفتها ذا

فاذا حذفتها دا ساكنة

وهل تخشون

هاء السكت

اذا جئت بعدها وذلك في الوصل بحرف اخر تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان اخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف يبين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف ها المناسبة لها بخفاء الحرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فيبقى الالف بذلك لان التمكين والمد واما

لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان تقول انطلقنه وضربنه للالتباس بضمير المتصل وفي ضربتنه بالمفعول به
بشيء لان الخليل حكى انطلقنه عن العرب ولو كان اللبس مما نعالم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمنه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء
لمشابهتها الهاء وذلك نحو انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر نحو لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البنا فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها
اخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكأن حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان
بقيت على حرف واحد فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتدا بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو لم يغزه وارمه
واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء مثلها اليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمته لانك اذا لم تأت بالهاء اسكنت اخر الكلمة بعد حذف
حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعه واقه في قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم منها في نحو اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك
بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانا
ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا باسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز وادم بالاسكان من غيرها
قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوفة الفها بعد حرف الجر كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرور بالاضافة
نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في قه وره وقد يجيء تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل
الا انه يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تم هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في
الوقف فيحركها من يثبتها وصلا بعد الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروي على الوجهين يا
مرحباه بحمار عفراء واما سين الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم يلحقها السكنت الكاف فيلتبس
بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين
وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف
المؤنث في الوقف شينا قال يضحك مني ان اتي احرش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك نص للغرض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها
ولم يجعلوا مكانها همزة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فمنه آثر ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان
عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق الاخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار
كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتيك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه لا يعتقد
انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جائك وينكر ان لا يجيئك فكأنه يقول من يشك في هذا او كيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة مخصوصة
لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان ورد لانكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكأنه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الخليل العظيم
كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان نقول انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف
والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان مستفهما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا
اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول وما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او اتكلم زيد والاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك
المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وآانا انيه لمن قال انا فاعل وقد يجاز بمدة الانكار من دون حكاية اللفظ
المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بالحاقها به من جملة كلامه فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت
البادية فقال آانا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لفظه لقال اتخرجوه ثم نقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة
او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورايت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزاد على اخره مثل اخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما فتقول القاضيه المعلاه
ايغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربيه
وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة يا نحو ازيدوناه
وازيدانيه والاميروه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان يلحق مدة الانكار بان تزيد بعد
المذكور ان خلافا في اول همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد
والهاء خفيتان فهو زايد كما في انا فعل قال المصنف الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان تحرك الساكن ان كان
صحيحا او سقط ان كان مدة وقد يجيئها بعد المتحرك في انا انيه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف
فصار وان لم يكن فيه الف بجيء ان بعد في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل انا بحذف احد الالفين وقياس ما قال ان نقول المعلاه
والقاضيه وايغزوانيه انا ديد زيادة ان وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن اخره لم يجي في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز ذلك
الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامة في من
حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا
يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا
وازيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف

في علام والام وحتام وعم اجود من حذفها لانه خلف منها الالف كما حذفت في نحو اغزه وادم واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان تصادقت الميم على حرف واحد لانها امتزجت بحرف الجر قبلها فصارا معا كحرف لان الجار لا ينفك عن المجرور وهذا المجرور لكونه على حرف صار كبعض حروف الجار فالايصال حاصل من الطرفين واذا وقفت على نحو مجيء مه فقلت مجيء مه فالهاء لازمة كما في قه وره لان المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره ويحذف

حرف الانكار

ما ذكره الشارح اكمل

وقد عرفت ان قد تزاد ان الانكار ونقل بهذا الشرح وصرح ابن هشام في المغني بان الخفيفة تزاد قبل مدة الانكار وذكر حكاية سيبويه هذه

الندبة

حرف التذكر

الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا وأما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وإنما يكون ذلك إذا نطق من تكلم بكلمة
ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمد تجانس حركتها إن كان متحركا كما يقول في قال ويقوله من
العام قالا أي مد فتحة اللام إلى أن يتذكر ما في نفسه ويصله به ويقولوا ومن القاضي ويصله بياء ساكنتان كان
الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان أو غيره نحو هذا سيفي إذا أردت سيف من صفته كيت وكيت فتقول
في قد عقل وفي الالف واللام في نحو الحارث مثلا قدي وألي وإن كان آخره ساكنا حرف
مد نحو القاضي والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف إلى أن تتذكر ولا تحتاج
تجتلب مدة أخرى ويجوز أن يقال أنك تجلبها وتحذف الأولى
كما قيل في مدة الإنكار ولا يلي هذه الزيادة هاء
السكت بخلاف زيادة الإنكار لأن هذه
إنما تزاد إذا لم يقصد الوقف

والله أعلم بالصواب
والحمد لله
أولا
وآخرا

هو
المستعان علی
ما تصفون تعالی
شانه وعم
برهانه
در عهد
همایون و روزگار سعادت
مقرون پادشاه جمجاه سکندر دستگاه
بهرام صولت مریخ مهابت دارا دربار
قیصر پاسبان ساسانیان امر و امان اهل
ایمان عدالتش شیرین مذاق تلخکامان و نضارت
بخش گلشن جهان السلطان بن السلطان بن السلطان
والخاقان بن الخاقان بن الخاقان ابو النصر والظفر والزور
السلطان ناصر الدین شاه لازالت اطناب دولته ما و تاد
الخلود مشدودة وظلال عدله ورأفته علی رؤس الانام ممدود
در دار السلطنه تبریز صانها الله عن الآفات و التغییر در کارخانه
درگاه فلک پایگاه رضوان جایگاه علیین آرامگاه ملا صالح مرحوم مغفور
ولد این مشار الیه عالیحضرت بلند رتبت مستوفی خصلتان مشهدی محمد مهدی و
مشهدی اسمعیل کتاب شرح رضی که در حقیقت اسمی است بامسمی و مطابق
و معتمد علیه کافه مخالف و موافق است بدستیاری اقل
الطلاب و الکتاب حاجی آقا بن عبد الله تبریزی صورت
انطباع و اختتام پذیرفت و قد مضی من هجرة
النبویة علیه و آله آلاف الف سلام و تحیة
اربع و سبعون بعد مائتین و الف
اللهم اجعل اعمالنا خالصة
لوجهك الكريم و صيرنا من الذين
ما تولوا و اتبعوا سبيلك
وقهم

عذاب
الجحيم انك
ذو الفضل العظيم
والمن الجسيم فانه
خير ختام